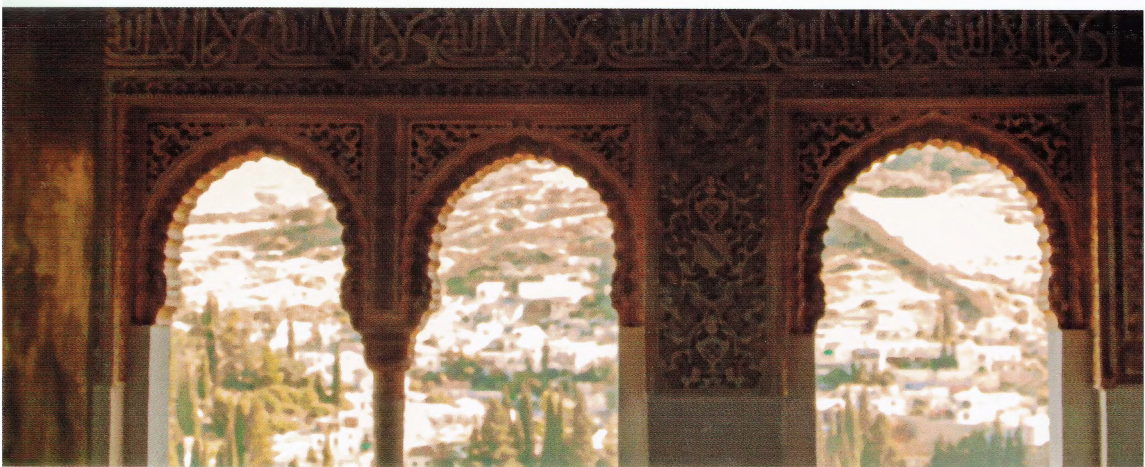
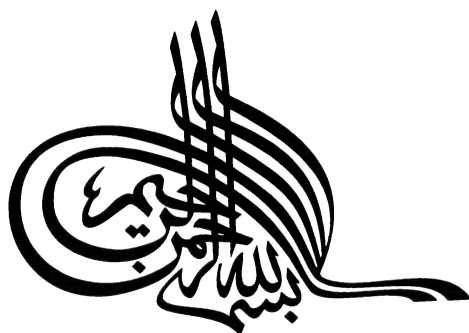


التابعون المنسوبون إلى البدعة

عرض ونقد



أ.د. أحمد بن محمد الهيب



التابعون المنسوبون إلى البدعة

أ. د. أحمد بن محمد الهيب

التابعون المنسوبون إلى البدعة

حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى

٢٠٢٢م / ١٤٤٣هـ

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب
لا تعبر بالضرورة عن نظر المركز»



TAKWEEN
للدراسات والأبحاث
Studies and Research

الموزع المعتمد

+966555744843

المملكة العربية السعودية - الدمام

+201007575511

مصر - القاهرة

مؤسسة دراسات تكوين

للنشر والتوزيع

ص ٠ ت ، ١٧١٢٠ ٢٠٥٠١١٧١٢٠

جوال ، ٤٨٤٣ ٥٥٥٧٤٤٨٤٣



المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٩
التصور المبدئي لأجزاء الرسالة	٢٣
المبحث الأول: (تعريف البدعة، وبيان موقف التابعين منها)	٢٧
المطلب الأول	٢٩
المطلب الثاني: نشأة البدعة وظهورها	٣٣
المطلب الثالث: أشهر البدع التي ظهرت في عصر التابعين	٣٨
المطلب الرابع: أسباب ظهور البدع في عصر التابعين	٤٠
المطلب الخامس: موقف التابعين من البدع	٤٩
المبحث الثاني: (التابعون تعريفهم، وبيان فضلهم ومنزلتهم، وحكم الاحتجاج بهم)	٥٥
المطلب الأول	٥٧
المطلب الثاني: منزلة التابعين وبيان فضلهم	٦٠
المطلب الثالث: حكم الاحتجاج بأقوال التابعين في مسائل العقيدة	٦٦
الفصل الأول: (من رمي ببدعة الخوارج)	٧١
المبحث الأول: (تعريف الخوارج ونشأتهم)	٧٣
المبحث الثاني: (موقف التابعين من بدعة الخوارج)	٧٩
المبحث الثالث: (من رمي ببدعة الخوارج من التابعين، وتحقيق ذلك)	٨٧
المطلب الثاني: (من رمي ببدعة الخوارج وثبتت في حقه)	١٠٧

١٢٧	الفصل الثاني: (من رمي ببدعة التشيع)
١٢٩	المبحث الأول: (التعريف بالتشيع ونشأته)
١٣٧	المبحث الثاني: موقف التابعين من بدعة التشيع
١٤٥	المبحث الثالث: من رمي ببدعة التشيع من التابعين، وتحقيق ذلك
١٤٥	المطلب الأول: (من رمي ببدعة التشيع ولم تثبت في حقه)
١٧٠	المطلب الثاني: (من رمي ببدعة التشيع وثبتت في حقه دون غلو)
٢٢٧	المطلب الثالث: (من رمي ببدعة التشيع وثبتت في حقه مع غلو فيه)
٢٧٧	الفصل الثالث: (من رمي ببدعة النُّصب)
٢٧٩	المبحث الأول: «التعريف بالنصب، ونشأته»
٢٧٩	المطلب الأول: النصب في اللغة
٢٨١	المطلب الثاني: معنى النصب في الاصطلاح الشرعي
٢٨٢	المطلب الثالث: الفرق بين الناصبة والخوارج
٢٨٤	المطلب الرابع: نشأة بدعة النصب
٢٨٧	المبحث الثاني: موقف التابعين من بدعة النصب
٢٩١	المبحث الثالث: من رمي ببدعة النصب من التابعين
٢٩١	المطلب الأول: (من رمي ببدعة النصب ولم تثبت في حقه)
٣١٥	المطلب الثاني: (من رمي ببدعة النصب وثبتت في حقه)
٣٣٣	الفصل الرابع: (من رمي ببدعة الإرجاء)
٣٣٥	المبحث الأول: «تعريف الإرجاء ونشأته»
٣٣٥	المطلب الأول: الإرجاء في اللغة
٣٣٧	المطلب الثاني: الإرجاء في الاصطلاح
٣٣٩	المطلب الثالث: العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي
٣٤٠	المطلب الرابع: نشأة الإرجاء
٣٤٥	المبحث الثاني: موقف التابعين من بدعة الإرجاء
٣٤٩	المبحث الرابع: «من رمي ببدعة الإرجاء من التابعين»
٣٤٩	المطلب الأول: (من رمي ببدعة الإرجاء ولم تثبت في حقه)
٣٦٣	المطلب الثاني: (من رمي ببدعة الإرجاء وثبتت في حقه)

٣٨٧ الفصل الخامس: (من رمي ببدعة القدر)
٣٨٩ المبحث الأول: التعريف بالقدر، ونشأته
٣٨٩ المطلب الأول: القدر في اللغة
٣٩١ المطلب الثاني: القدر في الاصطلاح الشرعي
٣٩٢ المطلب الثالث: تعريف القدرية
٣٩٤ المطلب الرابع: نشأة بدعة القدر
٣٩٩ المبحث الثاني: موقف التابعين من بدعة القدر
٤٠٧ المبحث الثالث: من رمي ببدعة القدر من التابعين
٤٠٧ المطلب الأول: (من رمي ببدعة القدر ولم تثبت في حقه)
٤٥٧ المطلب الثاني: (من رمي ببدعة القدر وثبتت في حقه)
٤٧٩ الخاتمة
٤٨٣ فهرس المصادر والمراجع

المقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾

[البقرة: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الاحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد:

فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة.

لقد كانت هذه الأمة في بداية أمرها متفقة على الأصول العقدية؛ فلم تحدث فيها حادثة الاختلاف؛ وذلك لقرب العهد بنبيها محمد ﷺ، وكلما كان العهد بالرسول أقرب كان الصواب أغلب، وهذا حكم بحسب العموم لا بحسب كل فرد، كما أن عصر التابعين وإن كان أفضل من عصر تابعيهم فإنما هو بحسب

العموم لا بحسب كل فرد، ولكن الْمُفَضَّلُونَ في العصر المتقدم أكثر من المفضلين في العصر المتأخر.

ولم يكن ثمّ تنازع بين الصحابة في أصول العقيدة^(١)، ولم يظهر فيهم التأويل ولم يُذكر عن أحد منهم خلاف في ذلك، فإن وقع بينهم اختلاف في الرأي فهو عرضي، سرعان ما يحسم بالاتفاق ورجوع المخالف إلى الصواب متى ظهر له^(٢).

مضى الرعيل الأول في ضوء ذلك النور، ولم تطفئه عواصف الأهواء، ولم تلبس به ظلم الآراء.

إلى أن نبغت نوابع الخروج عن السنة، وأصغوا إلى البدع^(٣)، وذلك بعد مقتل ذي النورين عثمان رضي الله عنه فانشقت العصا، وتفرقت الجماعة واختلفت الآراء، وظهر في المسلمين الانحراف والابتداع، وكان من أبرز ذلك ما يلي:

١- ظهور الخوارج في عهد علي رضي الله عنه، وهي أول بدعة ظهرت في الإسلام تدين بتكفير أهل الكبائر من أهل التوحيد^(٤).

٢- وعلى إثرها ظهرت الشيعة، وسب الصحابة رضي الله عنهم.

٣- ثم ظهر القول بالقدر، والخلاف في الاستطاعة؛ من معبد الجهني، وغيره من أهل القدر في ذلك العصر، وتبرأ منهم المتأخرون من الصحابة: كعبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وأبي هريرة وابن عباس . . الخ وأوصوا

(١) لقد وقع بين الصحابة رضي الله عنهم خلاف في جزئيات بعض المسائل، منها على سبيل المثال: اختلافهم في رؤية النبي ﷺ ربه يوم عرج به، وإن كانوا مثبتين لرؤيته في الآخرة. للاستزادة. انظر: «شرح الطحاوية» لأبن أبي العز (٢٢٢/١).

(٢) للاستزادة انظر: «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام (٣٩٤/٦)، و«إعلام الموقعين» لابن القيم (٩١/٢).

(٣) انظر: «الاعتصام» للشاطبي (٢٢/١).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣١/١٣).

أخلافهم بأن لا يُسَلِّموا على القدرية، ولا يُصلِّوا على جنائزهم، ولا يعودوا مرضاهم.

٤- ثم ظهر بعد عصر الصحابة رضي الله عنهم القول بنفي الصفات، وهو مذهب جهم بن صفوان ببلاد المشرق، فعظمت الفتنة به، وكانوا هم أول من عارض الوحي بالرأي، وكثر أتباعه في أواخر عصر التابعين، إلا أنهم مع ذلك كانوا مقموعين مذمومين عند الأئمة، وكلما كان الناس أقرب إلى عصر النبوة كانت البدعة المخالفة أضعف، فلهذا كانت البدعة الأولى أخف من الثانية، والمتأخرة تتضمن ما تضمنته الأولى وزيادة.

هكذا كان حال الأمة بعد نبيها صلى الله عليه وسلم، لكنها مع ذلك -في تلك الأزمنة- هي المُقَدِّمة في الخيرية بعد الصفوة من الصحابة كما صح بذلك الخبر عنه صلى الله عليه وسلم: (خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم)^(١).

بل دعا لهم صلى الله عليه وسلم بقوله: (طوبى لمن رآني، وطوبى لمن رأى من رأي من رآني)^(٢).

ولم يكن لهم اسم يتسمون به سوى «التابعين». ورأوا أنه أشرف الأسماء^(٣). ومع ظهور تلك الأهواء والبدع ووقوف أئمة التابعين سداً منيعاً في طريقها، كان هناك ثلثة منهم -أو ممن قد يُنسب إليهم- وقعوا في شيء من تلك البدع، أو نُسبوا إليها ولم يثبت عنهم، فمنهم على سبيل المثال لا الحصر:

الحسن البصري، وعكرمة مولى ابن عباس، ومجاهد بن جبر، وقتادة بن دعامة السدوسي، وقيس بن أبي حازم، ووهب من منبه، وعون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، والحكم بن عتيبة، وميمون بن مهران الجزري، وشريك بن

(١) أخرجه البخاري برقم (٣٦٥١)، ومسلم برقم (٢٥٣٥) من حديث عمران، ومن حديث ابن مسعود.

(٢) رواه الحاكم في «المستدرک» (٨٦/٤)، وحسنه الألباني في الصحيحة (٢٥٣/٣) برقم (١٢٥٤).

(٣) انظر: «الاعتصام» للشاطبي (٨٩/١).

عبد الله بن أبي نمر، وعمير بن هاني، وحريز بن عثمان، وعطاء بن أبي ميمونة، وبشير بن المهاجر الغنوي، وثعلبة بن يزيد الحماني . . وغيرهم كثير من الأئمة العلماء، أو نقله الرواة.

مشكلة البحث:

على الرغم من ثناء الرسول ﷺ على عصر التابعين، إلا أنه قد نُسبَ إلى بعضهم بعض البدع، مما جعل أهل الباطل يفرحون بذلك الخطأ، ويتعلقون به؛ لتسويغ باطلهم بموافقة هذا التابعي لقولهم، وبعضهم الآخر يستغل ذلك لتضعيف بعض روايات السنة التي وصلت عن طريقهم.

فكان هذا البحث لبيان حقيقة ما نُسبَ إلى التابعين، وذلك بتتبع من رُميَ منهم ببدعة، ثم بيان مدى صحة ذلك، عن طريق جمع أقوالهم، وأقوال من تكلم فيهم من أهل العلم، ودراستها، وتحقيق مدى صحة ما نُسبَ إليهم.

حدود البحث:

يُعنى هذا البحث بدراسة من رمي ببدعة من التابعين، اعتماداً على تحديد الحافظ ابن حجر للتابعين في كتابه «تقريب التهذيب»، حيث بدأ من الطبقة الثانية وهم كبار التابعين إلى الطبقة الخامسة وهم الطبقة الصغرى منهم، إلا أنني سأقتصر على ذكر الأعلام فقط من الطبقة الخامسة، وضابط ذلك ما نص عليه الإمام الذهبي رحمه الله في كتابه «سير أعلام النبلاء» حيث اقتصر على ذكر الأعلام من كل طبقة؛ وذلك لكثرة من رمي ببدعة من هذه الطبقة^(١).

وقمت بجمع ما نُسبَ إليهم من الأقوال المبتدعة، ودراستها روايةً ودرايةً، مع التركيز على جانب الدراية، لمعرفة مدى صحة ما نسب إليهم، ووجه ذلك. ورتبت البدع على حسب التسلسل التاريخي.

(١) إلا أنه ظهر لي أن أتحدث عن سائر الطبقة الخامسة؛ وذلك رغبةً لإتمام الفائدة.

مصطلحات البحث:

يرد في هذا البحث عدة مصطلحات وهي على النحو التالي:

١. التابعون: (التابعي هو من لقي واحدًا من الصحابة فأكثر، وهو مؤمن بالنبي ﷺ)^(١).

٢. الخوارج: اختلف العلماء في التعريف الاصطلاحي للخوارج:

* فمنهم من عرفه تعريفًا سياسيًا عامًا، فعَدَّ الخروج على الإمام المتفق على إمامته الشرعية خروجًا في أي زمان ومكان، قال الشهرستاني: (كل من خرج على الإمام الحق، الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجيًا، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين، أو كان بعدهم على التابعين بإحسان، والأئمة في كل زمان)^(٢).

* ومنهم من خصه بالطائفة التي خرجت على أمير المؤمنين علي عليه السلام، ولها معتقدات خاصة بها، من أهمها حكمهم على مرتكب الكبيرة، قال الأشعري: (والسبب الذي سموا له خوارج: خروجهم على علي بن أبي طالب)^(٣).

والحاصل أن الخوارج بالمعنى الصحيح اسم يطلق على تلك الطائفة ذات الاتجاه السياسي والآراء الخاصة؛ التي خرجت عن جيش أمير المؤمنين علي عليه السلام.

وأما أولئك الذين خرجوا على أمير المؤمنين عثمان عليه السلام فهم ثوار بُعَاة، كان هدفهم قتل عثمان رضي الله تعالى عنه، وأخذ المال، ولا ينطبق عليهم

(١) «معرفة علوم الحديث» لأبي عبد الله الحاكم (ص ١٤٠)، و«التقييد والإيضاح» للحافظ العراقي (ص ٣٠٠)، و«تدريب الراوي شرح تقريب النوي» للسيوطي (٢/ ٤٢-٤٣).

(٢) «الملل والنحل» للشهرستاني (١/ ١٥٥).

(٣) «مقالات الإسلاميين» لأبي الحسن الأشعري (١/ ٢٠٧).

وصف فرقة ذات طابع عقائدي خاص، ولهذا اندمجوا مع المسلمين بعد تنفيذ جريمتهم، ولم يُشكّلوا فرقةً مستقلة، وإن كان فعلهم يُعدُّ خروجًا عن الطاعة، وخروجًا على الإمام.

والى هذا أشار شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: (... ثم حدث في أواخر خلافة عثمان أمور أوجبت نوعًا من التفرق، وقام قوم من أهل الفتنة والظلم، فقتلوا عثمان فتفرق المسلمون بعد مقتل عثمان، ولمّا اقتتل المسلمون بصفين واتفقوا على تحكيم حكّمين خرجت الخوارج على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وفارقوه (...)^(١).

٣. النواصب: النواصب والناصبية وأهل النصب: هم المتدينون بيبغض أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -رضي الله تعالى عنه-؛ لأنهم نصبوا له؛ أي: عادوه وأظهروا له الخلاف^(٢).

٤. الشيعة: إن تعريف الشيعة مرتبطٌ أساسًا بأطوار نشأتهم ومراحل التطور العقدي لهم، ولهذا كان في الصدر الأول لايسمى شيعيًا إلا من قدّم عليًا على عثمان.

وعلى هذا يكون تعريف الشيعة في الصدر الأول مقصورًا على الذين يقدمون عليًا على عثمان فقط.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (الشيعة الأولى الذين كانوا على عهد علي كانوا يفضلون أبا بكر وعمر، ولما سأل سائلٌ شريك بن عبد الله^(٣)، فقال له أيهما أفضل: أبو بكر أو علي فقال له: أبو بكر.

(١) «مجموع الفتاوى» (٣٢/١٣).

(٢) انظر: «لسان العرب» لابن منظور (٧٦٢/١)، و«منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٥٩/٢)، (٣٨٦/٤)، (٤٤-٤٦)، و«تاج العروس» للزبيدي (٢٧٧/٤)، و«البداية والنهاية» لابن كثير (١٩٨/٦)، و(٢٠٢/٨).

(٣) شريك بن عبد الله النخعي الكوفي، القاضي بواسط، ثم الكوفة، أبو عبد الله، صدوق يخطئ كثيرًا، وكان عادلاً عابداً شديداً على أهل البدع، من الثامنة، مات سنة سبع -أو ثمان- وسبعين ومائة. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٦٦).

قال له السائل: تقول هذا وأنت شيعي؟

فقال له: نعم. ومن لم يقل هذا فليس شيعياً، والله لقد رقي علي هذه الأعواد، فقال: ألا إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر فكيف نرد قوله وكيف نكذبه؟ والله ما كان كذاباً! (١).

ومن عرف التطور العقدي لطائفة الشيعة لا يستغرب وجود طائفة من أعلام المحدثين وغير المحدثين من العلماء الأعلام أُطلق عليهم وصف التشيع وبعضهم من أعلام السنة؛ لأن للتشيع في زمن السلف مفهوماً وتعريفاً غير المفهوم والتعريف المتأخر للشيعة، ولهذا قال الإمام الذهبي رحمته الله في معرض الحديث عمن رمي ببدعة التشيع من المحدثين: (إن البدعة على ضربين: «فبدعة صغرى»؛ كغلو التشيع، أو كالتشيع من غير غلو، فهذا كثير في التابعين وأتباعهم، مع الدين والورع والصدق، فلو رُدَّ حديث هؤلاء؛ لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة).

ثم «بدعة كبرى»؛ كالرفض الكامل، والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر عليهما السلام والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولاكرامة، وأيضاً فما أستهضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً، ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله؟! حاشا وكلاً.

فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو: من تكلم في عثمان، والزبير، وطلحة، ومعاوية، وطائفة ممن حارب علياً - رضي الله عنهم أجمعين - وتعرض لسبهم.

والغالي في زماننا وعرفنا هو الذي يُكفّر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين، فهذا ضالٌّ مُفْتَرٍ (٢).

(١) «منهاج السنة» (١/١٤)، و«مجموع الفتاوى» (١٣/٣٤).

(٢) «ميزان الاعتدال» (١/١١٨)، و«لسان الميزان» لابن حجر (١/٩-١٠)، و«مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة»، د. ناصر القفاري (١/١٢٦-١٢٩).

٥. المرجئة: هم فرقة من فرق الإسلام يعتقدون أنه لا يضُر مع الإيمان معصية كما أنه لا ينفع مع الكفر طاعة. سُمُّوا مُرَجَّةً لاعتقادهم أن الله أَرْجَأَ تعذيبهم على المعاصي: أي أخره عنهم^(١).

٦. القدرية: فرقة نشأت في أواخر القرن الأول الهجري، على يد معبد الجهني^(٢)، وغيلان الدمشقي^(٣) بالبصرة. ومن آراء هذه الفرقة: أن العبد يخلق فعله، وأفعال العباد مقدرة لهم على جهة الاستقلال. وكان القدماء منهم ينكرون علم الله السابق!، ومتأخروا القدرية خالفوا المتقدمين، فأثبتوا العلم، ونازعوا في مرتبة الخلق. ومن أشهر فرقهم التي تقول بهذا: المعتزلة^(٤).

يقول ابن حجر رحمته الله: (والقدرية من يزعم أن الشر فعل العبد وحده)^(٥).

فابن حجر رحمته الله حصر تعريف القدرية: بمن زعم أن العبد خالق لفعله -أي فعل الشر فقط- دون من أنكر علم الله السابق -وهو قول غلاة القدرية-؛

(١) انظر: «تهذيب الآثار»، للإمام محمد بن جرير الطبري، (١٨١/٢)، «الملل والنحل»، للشهرستاني (ص ١٣٩)، و«النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٤٩٧/٢)، و«التعريفات» (ص ٢٦٨).

(٢) هو المبتدع القدرية معبد بن عبد الله الجهني البصري أول من قال بالقدر، وكان ممن سمع الحديث عن ابن عباس وعمران بن حصين، وانتقل إلى المدينة ونشر مذهبه فيها، وكان قد تلقاه من رجل نصراني يسمى سوسن، وأخذ عن معبد غيلان الدمشقي، الذي قتله عبد الملك بن مروان وصلبه سنة ٨٠ هـ.

انظر: «التاريخ الكبير» (٣٩٩/٧)، و«الجرح والتعديل» (٢٨٠/٨)، و«ميزان الاعتدال» (٤٦٥/٦)، و«تهذيب التهذيب» (٢٠٣/١٠).

(٣) هو غيلان بن مسلم الدمشقي أبو مروان من البلغاء الذين أضلوا الناس، ثاني من تكلم في القدر ودعا إليه، وإليه تنسب فرقة الغيلانية من القدرية، أفتى الإمام الأوزاعي بقتله فصلب على باب كيسان بدمشق بعد سنة ١٠٥ هـ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٢٢٦/١٠)، و«البداية والنهاية» (٣٤-٣٥/٩).

(٤) انظر: «لسان العرب» (٧٥/٥)، و«الملل والنحل» (ص ٤٥)، و«مقالات الإسلاميين» (٤٣/١)، و«الفتاوى» (٤٣٠/٨)، واللاكاثي (٧٢٠/٤)، و«التعريفات» (ص ٢٢٢)، و«الموسوعة الميسرة» (١١١٤/٢)، و«شرح العقيدة الواسطية»، لمحمد خليل هراس (ص ١٢٧) حاشية رقم (٢).

(٥) «هدي الساري» لابن حجر، (ص ٤٨٣).

وذلك لأن مذهب غلاة القدرية قد اندثر ولم يصبح له وجود كفرقة مستقلة، في حين أن المعتزلة^(١) ومن وافقهم قد تبنا قول «العبد خالق لأفعاله»، ودافعوا عنه. قال ابن عباس: (القدرية قوم يكونون في آخر الزمان دينهم الكلام، يقولون: «أن الله لم يقدر المعاصي على خلقه، وهو معذبهم على ما قدر عليهم»، فأولئك هم القدرية)^(٢).

قال الجرجاني: (القدرية: هم الذين يزعمون أن كل عبد خالق لفعله ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير الله تعالى)^(٣).

أهمية البحث:

١. بيان أهمية أقوال التابعين في مسائل العقيدة؛ لأنهم خير القرون بعد قرن الصحابة.

٢. الذب عن التابعين وبيان فضلهم.

٣. محاولة أهل البدع التعلق ببعض أقوال التابعين التي يظهر منها تأييد رأيهم سواء أكان ذلك نصًا، أو مجملًا أنزلوه على رأيهم.

أسباب اختيار البحث:

أولاً: لمعرفة ضابط التابعية المنصوص عليها بالفضل، حتى لا يُدرج فيهم من كان رأساً في البدعة أو داعياً إليها، لأن من التابعين يرحمهم الله من وقع في شيء من البدع إما متأولاً، أو لرأي رآه، وفي المسألة نصوص لم تبلغه، أو لغير

(١) هي إحدى الفرق الكلامية، نشأت في أواخر العصر الأموي على يد واصل بن عطاء، وازدهرت في العصر العباسي، وقد اعتمدت على العقل المجرد في فهم العقيدة الإسلامية لتأثرها ببعض الفلسفات المستوردة مما أدى إلى انحرافها عن عقيدة أهل السنة، وقد أُطلق عليها عدة أسماء منها: القدرية، والمعتزلة. انظر: «الملل والنحل» (ص ٤٣)، و«الموسوعة الميسرة» (١/٦٤).

(٢) انظر: «شرح اعتقاد أهل السنة»، للاكائي (٧٦٩/٤) برقم (١٢٨٦).

(٣) انظر: «التعريفات» (ص ٢٢٢).

ذلك من الأسباب. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (وكثير من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة، ولم يعلموا أنه بدعة، إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة، وإما لآيات فهموا منها ما لم يُرد منها، وإما لرأي رأوه وفي المسألة نصوص لم تبلغهم)^(١).

وأهل السنة إنما يتبعون الدليل، ويدورون معه حيث دار، ويقتدون بأئمة الهدى، ويُجلُّونهم، ويَعُدُّون المخطئ، ولا يتَّبَعونه فيما أخطأ فيه.

وقد حدثت زلات من أئمة أعلام، ولم يُتَابِعْهم السلف على زلاتهم، ولم يَسْكُتُوا عنها، ولم يَغْمِطُوهم حقهم، وعلمهم وقدرهم^(٢).

ثانيًا: أهمية هذا الجيل، والعصر؛ لما سبق من تفضيل النبي ﷺ لهم على من بعدهم.

ثالثًا: إثبات نقاء المنهج السلفي في تسلسله المستمر؛ إذ أن مورده واحد. رابعًا: رد الباطل الذي يحتج به أهل البدع على بدعهم، وبيان زيفه من خلال ما ورد أو ذُكر عن هؤلاء الأئمة.

خامسًا: معرفة صحة ما نسب إلى التابعين من البدع، وبيان ما لم يصح، وعذرهم فيما صح عنهم.

الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات تناولت بعض الجزئيات المتعلقة بموضوع البحث، يمكن الاستفادة منها، ومن أبرز هذه الدراسات ما يلي:

١. أقوال التابعين في مسائل التوحيد والإيمان، للدكتور/ عبد العزيز المبدل، وهي رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة أم القرى سنة ١٤٢١هـ، عني

(١) «الفتاوى» (١٩/١٩١).

(٢) انظر: «دراسات في الأهواء والفرق والبدع وموقف الإسلام منها»، د/ ناصر العقل، (ص ١٣٠)، بتصرف يسير.

مؤلفها بجمع ما صح من أقوال التابعين في مسائل التوحيد والإيمان. دون التعرض لمن رمي ببدعة من التابعين.

٢. جهود كبار التابعين في تقرير العقيدة والدفاع عنها، والرد على المبتدعة، للدكتور علي الشبل، وهي رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٤٢٢هـ، عني مؤلفها بجمع آثار التابعين في مسائل التوحيد والإيمان، ثم ذكر جهود التابعين في الرد على المبتدعة، دون التعرض لمن رمي ببدعة من التابعين.

٣. رجال الشيعة في الميزان، تأليف عبد الرحمن بن عبد الله الزرعي، وهو مؤلف متوسط الحجم أراد مؤلفه الحكم على رجال الشيعة من خلال كتب الجرح والتعديل لدى الشيعة، وقد طبعته دار القلم في الكويت عام: ١٤٠٣هـ.

٤. الرواة الذين وثقهم الذهبي في الميزان وقد تكلم فيهم بعض النقاد من حيث البدعة، لمحمد بن إبراهيم شحاذة، حيث ناقش فيه من رمي ببدعة ممن وثقه الإمام الذهبي، وقد طبعته دارالقبلة للثقافة الإسلامية^(١).

٥. البدعة وأثرها في الدراية والرواية، لعائض بن عبد الله القرني، وهي رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية^(٢)، عني فيها مؤلفها ببيان البدعة وأثرها في الدراية والرواية، وذكر في الباب الثالث ثلاثة فصول:

الفصل الأول: من اتهم بالبدعة من الرواة وكان بريئاً.

الفصل الثاني: من رمي بالبدعة وكان مبتدعاً.

الفصل الثالث: نماذج ممن رمي بالبدعة من رجال الصحيحين وصححي

ابن خزيمة وابن حبان ومستدرک الحاكم.

(١) الموطن (بدون)، والسنة (بدون).

(٢) دار النشر (بدون)، والسنة (بدون).

إلا أنه لم يقتصر على عصر التابعين، ولم يتم بحصرهم بل ذكر نماذج لهم؛ وذلك بسبب عدم تعلق هذه الجزئية بموضوع رسالته.

٦. براءة السلف مما نسب إليهم من انحراف في الاعتقاد، للشيخ عدنان بن عبد القادر، وهي عبارة عن بحث صغير الحجم، عُني فيه المؤلف بدراسة حال بعض الرواة من حيث صحة ما نسب إليهم من البدعة، إلا أنه لم يحددها ببطقة معينة، ولم يورد إلا خمسة رواة فقط، وقد طبعته دار المسك، عام ١٤١٩هـ.

أهداف البحث:

١. بيان المراد بمصطلح التابعين.
٢. بيان حكم الاحتجاج بأقوال التابعين في مسائل العقيدة.
٣. الذب عن التابعين وبيان سبب تعلق المبتدعة بأقوالهم.
٤. حصر البدع التي رُمي بها التابعون.
٥. جمع أقوال من رُمي ببدعة من التابعين ودراستها لمعرفة مدى صحة ما نسب إليهم.

أسئلة البحث:

- س١/ ما ضابط تعريف التابعي المستحق لهذا اللقب؟
- س٢/ ما حكم الاحتجاج بأقوال التابعين في مسائل العقيدة؟
- س٣/ ما هي البدع التي رُمي بها ا لتابعون؟
- س٤/ ما صحة ما نسب إليهم من البدعة؟
- س٥/ هل مجرد عيش الرجل في عصر التابعين كافٍ في عدّه من أهل الخيرية؟ أم يكون التفضيل نسبياً؟

منهج البحث:

سيكون المنهج المتبع في هذا البحث -إن شاء الله تعالى- المنهج الاستقرائي الاستنتاجي، ويتمثل الأول في جمع المادة العلمية، وفحصها، ودراستها. والثاني باستعمال أساليب الاستنتاج المعروفة في العلوم الشرعية، مما يُسهِّل -إن شاء الله تعالى- الوصول إلى النتائج المرجوة.

إجراءات البحث:

١. تتبع واستقراء من لقي الصحابة أو أصحابهم.
٢. الاطلاع على تراجم التابعين من خلال ما سطره العلماء في كتب التراجم والسير والتواريخ، وجمع ما نسب إليهم من الأقوال المبتدعة، ودراستها دراية ورواية، مع التركيز على جانب الدراية.
٣. تخريج ما نسب إلى التابعين من البدع؛ بذكر مصادره، وبيان السبب الدافع لرميهم، وتحقيق مدى صحة ذلك، وفق القواعد التي وضعها علماء الحديث.
٤. الوقوف على تفاسير التابعين؛ لأن تفسيرهم لآية من كتاب الله على المنهج السوي من أظهر الأدلة على صحة معتقده، لأنه في مقام المبيِّن عن الله تعالى، وهذا مما قد لا يُتَفَقَّن إليه عند عرض هذه المسائل في التراجم وهي من أقوى المُرجَحات على بيان معتقده.
٥. تخريج الآيات.
٦. تخريج الأحاديث والآثار من مصادرها الأصلية، فإن كان الحديث في الصحيحين اكتفيت بتخريجه منهما، وإن لم يكن في الصحيحين خرجته من كتب السنة، مع العناية بالمشهور منها، وحرصت على بيان أحكام الأئمة عليها إن وجدت.
٧. ترجمة الأعلام غير المشهورين.
٨. الفهارس.

ملاحظة: أرى من الأهمية بمكان التنبيه على أن ما أصدرته من أحكام على الرواة اثباتاً ونفياً هو من قبيل الاجتهاد العلمي، وليس حكماً قطعياً أدعو إلى تبنيه؛ وذلك إبراءً للذمة، إذ אני مجتهد في هذه الأحكام -في ضوء منهج المحدثين- اجتهاد الطالب المتدرب، فينبغي أن يؤخذ ذلك الاجتهاد في هذا الاطار.

وقد سبق أن انتهيت من هذا البحث منذ عدة أعوام وكنت أقدم قدماً وأؤخر أخرى في نشره؛ لحساسية هذا الموضوع ودقة مسأله، فخشيت أن يتناوله بعض المغرضين بعين التلبس لا بعين تطلب الحق، ولولا إصرار بعض المختصين على ضرورة طبعه لتعم الفائدة، وتظهر براءة أئمة التابعين مما نحل إليهم لما كان لهذا البحث أن يرى النور، والله أسأل أن يتقبل منا ويعفو عن زلاتنا، وأن يجعلنا مِمَّنْ قَالَ فِيهِمْ ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

أحمد بن محمد اللهيبي

aallhaib@ksu.edu.sa

التصور المبدئي لأجزاء الرسالة

يتكون البحث من مقدمة وتمهيد وخمسة فصول وخاتمة.

المقدمة ، وفيها ذكر :

أهمية الموضوع ودواعي اختياره .

خطة البحث .

منهج البحث .

التمهيد وفيه مبحثان :

المبحث الأول (تعريف البدعة ، وبيان موقف التابعين منها) وفيه خمسة

مطالب :

المطلب الأول: تعريف البدعة .

المطلب الثاني: نشأة البدع وظهورها .

المطلب الثالث: أشهر البدع التي ظهرت في عصر التابعين .

المطلب الرابع: أسباب ظهور البدع التي ظهرت في عصر التابعين .

المطلب الخامس: موقف التابعين من البدع .

المبحث الثاني (التابعون: تعريفهم، وبيان فضلهم ومنزلتهم، وحكم الاحتجاج بهم) وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التابعي.

المطلب الثاني: منزلة التابعين وبيان فضلهم.

المطلب الثالث: حكم الاحتجاج بأقوال التابعين في مسائل العقيدة.

الفصل الأول (من رمي ببدعة الخوارج) وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الخوارج، ونشأتهم.

المبحث الثاني: موقف التابعين من بدعة الخوارج.

المبحث الثالث: من رمي ببدعة الخوارج من التابعين، وتحقيق ذلك.

الفصل الثاني (من رمي ببدعة التشيع) وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف التشيع، ونشأته.

المبحث الثاني: موقف التابعين من بدعة التشيع.

المبحث الثالث: من رمي بالتشيع من التابعين، وتحقيق ذلك.

الفصل الثالث (من رمي ببدعة النُّصب) وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف النُّصب، ونشأته.

المبحث الثاني: موقف التابعين من بدعة النُّصب.

المبحث الثالث: من رمي بالنُّصب من التابعين، وتحقيق ذلك.

الفصل الرابع (من رمي ببدعة الإرجاء) وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الإرجاء، ونشأته.

المبحث الثاني: موقف التابعين من بدعة الإرجاء.

المبحث الثالث: من رمي بالإرجاء من التابعين، وتحقيق ذلك.

الفصل الخامس (من رمي ببدعة القدر) وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف القدرية، ونشأتهم.

المبحث الثاني: موقف التابعين من بدعة القدر.

المبحث الثالث: من رمي ببدعة القدر من التابعين، وتحقيق ذلك.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج.

الفهارس:

(١) فهرس الآيات القرآنية مرتبة حسب ترتيب السور.

(٢) فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

(٣) فهرس غريب اللغة.

(٤) فهرس الأماكن.

(٥) فهرس الأشعار.

(٦) فهرس الأعلام المترجمين.

(٧) فهرس المراجع والمصادر.

(٨) فهرس الموضوعات.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول

(تعريف البدعة، وبيان موقف التابعين منها)

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريف البدعة.

المطلب الثاني: نشأة البدع وظهورها.

المطلب الثالث: أشهر البدع التي ظهرت في عصر التابعين.

المطلب الرابع: أسباب ظهور البدع التي ظهرت في عصر التابعين.

المطلب الخامس: موقف التابعين من البدع.

المبحث الأول

المطلب الأول

تعريف البدعة في اللغة:

البدعة مصدر (بَدَعَ) يقال: بَدَعَ الشيء يَبْدَعُهُ بَدْعاً وابتدعه: أنشأه وبدأه.

والبِدْعُ: الشيء الذي يكون أولاً. وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ﴾ [الأنفال: ٩]، أي ما كنت أول من أُرْسِلَ، قد أُرسل قبلي رُسُلٌ كثير.

والبِدْعَةُ: الحدُّثُ، وما ابتُدِعَ من الدِّين بعد الإكمال.

وبَدَّعَهُ: نسبَه إلى البِدْعَةِ.

والبَدِيعُ: من أسماء الله تعالى لإبداعه الأشياء وإحداثه إيَّها.

وهو البديع الأول قبل كل شيء، وهو الذي بَدَعَ الخلق أي بَدَأَهُ، كما قال

سبحانه: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧]، أي خالقها ومُبدِعُها فهو سبحانه الخالق المُخْتَرِعُ لا عن مثال سابق^(١).

(١) انظر: «لسان العرب»، لأبي الفضل جمال الدين بن منظور، مادة (بدع).

وللكلمة معنيان آخران:

- الأول: بمعنى الانقطاع والكلال، ومنه قولهم: أُبدِعَتِ الراحلة، إذا كَلَّتْ وَعَظِبَتْ^(١).

- والآخر: الأمر المستحسن، يقال: هذا أمرٌ بديعٌ؛ للشيء المستحسن الذي لا مثال له في الحسن، فكأنه لم يتقدمه ما هو مثله ولا ما يُشَبِّهُه^(٢).

فيكونُ البديعُ: المُحدثُ العَجيبُ، واستبدعَهُ عدَّةٌ بديعاً، ولكن الكلمة غلب استعمالها فيما نقص من الدين أو زيد فيه^(٣).

أما الأصل اللغوي بالمعنى الأول -وهو: ابتداء الشيء وإحداثه من غير مثال سابق-: فإنه يتفق تماماً مع البدعة بالمعنى الشرعي -كما سيأتي بيانه-؛ لأنه إحداثٌ في دين الله وابتداء أشياء في الشرع لا دليل عليها منه، واختراع ما يضاهي المشروع بما ليس له ذكر فيه، وبما ليس عند فاعله معرفة ولا برهان^(٤).

يقول الإمام الشاطبي: (.. فإن جميع البدع إنما هي رأي على غير أصل، ولذلك وُصِفَ بوصف الضلال)^(٥).

وأما الأصل اللغوي بالمعنى الثاني -وهو: الانقطاع والكلال-: فإنه مأخوذ من الإبداع؛ وهو المرض الذي يصيب الإبل فيمنعها عن المسير، من هزال أو عطب أو كلال.

فكان العرب جعلوا انقطاع الإبل عما كانت عليه من عادة السير إبداعاً؛ أي: إنشاء أمر خارج عما اعتيد منها.

(١) انظر: «معجم المقاييس في اللغة»، لأبي الحسين أحمد بن فارس، مادة (بدع).

(٢) انظر: «الاعتصام»، للشاطبي (١/٣٦).

(٣) انظر: «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير»، للعلامة أحمد بن محمد الفيومي، مادة (أبدع).

(٤) انظر: «حقيقة البدعة وأحكامها»، سعيد بن ناصر، (١/٢٤٥-٢٤٦).

(٥) «الاعتصام»، (١/٩٩).

وهذا المعنى أيضًا ينطبق على البدعة بالمعنى الشرعي، إذ المبتدع حين ينشئ بدعته مضافًا للشرع، ومُراعٍ له، نصَّب نفسه في مقام المستدرك على الشريعة، لا في مقام المكفّي بما حُدَّ له^(١).

تعريف البدعة في الشرع:

تعددت تعريفات البدعة وتنوعت لاختلاف أنظار العلماء في مفهومها ومدلولها، فمنهم من وسَّع مدلولها حتى أطلقها على كل مستحدث من الأشياء. ومنهم من ضيق مدلولها وجعله مقصورًا على الأمور التعبدية.

إلا أن بعض العلماء قد وُفِّقَ في وضع تعريف جامع مانع للبدعة يضم جميع جزئياتها، منهم الإمام الشاطبي رحمته الله حيث عرَّف البدعة بقوله: (البدعة طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشريعة، يُقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية)^(٢).

ونلاحظ من خلال هذا التعريف أن الإمام الشاطبي يجعل البدعة تشمل الأمور التعبدية وغير التعبدية إذا كان يقصد بها ما يقصد بالطريقة الشرعية، ويبرر ذلك بقوله: (. . أن الشريعة إنما جاءت لمصالح العباد في عاجلتهم وآجلتهم لتأتيهم في الدارين على أكمل وجوهاها، فهو الذي يقصد المبتدع ببدعته. لأن البدعة إما أن تتعلق بالعادات أو العبادات، فإن تعلقت بالعبادات فإنما أراد بها أن يأتي تعبدية على أبلغ ما يكون في زعمه ليفوز بأتم المراتب في الآخرة في ظنه، وإن تعلقت بالعادات فكذلك؛ لأنه إنما وضعها لتأتي أمور دنياه على تمام المصلحة منها)^(٣).

(١) انظر: «حقيقة البدعة وأحكامها»، (١/٢٤٦).

(٢) «الاعتصام»، (١/٣٧).

(٣) «الاعتصام» (١/٤١).

فالعادات تُعدُّ بدعة إذا فعلها معتقداً وجوبها مع عدم الدليل على ذلك، وقد نص شيخ الإسلام ابن تيمية على أن التقيد بلباس معين مع عدم الدليل بحيث يجعل ذلك لازماً، وهو في الأصل مباح، أن ذلك يعد بدعة، حيث قال رَحِمَهُ اللهُ: (ومعنى هذا أن اتخاذ لبس الصوف عبادة وطريقاً إلى الله بدعة، وأما لبسه للحاجة والانتفاع به للفقير لعدم غيره، أو لعدم لبس غيره، ونحو ذلك فهو حسن مشروع)^(١).

(١) «مجموع الفتاوى»، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية (٥٥٥/١١).

المطلب الثاني

نشأة البدعة وظهورها

لم يكن ظهور البدع في دين الإسلام جملة واحدة في زمن واحد، وإنما كان ذلك في أزمنة مختلفة متباعدة، وبهيات وكيفيات متنوعة، وفي أشخاص وجماعات متباينة.

وكلما ظهرت شمس النبوة في مكان أو زمان، أو شخص أو جماعة، اختفت البدع، وكلما حُجبت أنوار الرسالة ظهرت البدع وبرزت، وسأعرض لتاريخ البدع هنا بإيجاز، على حسب الفترات التاريخية.

الفترة الأولى: «فترة ما قبل ظهور البدع» من بعثته ﷺ حتى عام ٣٥هـ.

فيها بعث المصطفى -عليه الصلاة والسلام- فنشر الإسلام، وأقام على طريق الجنة المعالم بسيرته وسنته، وبه اقتدى ذلك الرهط الكريم.

وشعت أنوار النبوة، فزهق الباطل، وتراجع حزب الشيطان مذؤومًا مدحورًا، وأقيم صرح الملة الحنيفية، وتزلزل كيان الوثنية.

وفي فترة حياة الرسول ﷺ كان يتنزل الوحي الكريم، فكان منه ري القلوب، وشيع العقول، وطمأنينة الأرواح، وكان الصحابة -رضوان الله عليهم- يجدون فيه أمنهم وأمانهم، وإسلامهم وإيمانهم، فممن كانوا ينهلون وعليه كانوا في أقوالهم وأعمالهم واعتقادهم يعتمدون.

وكان الوحي الطريق الوحيد لاعتقادهم، والسبيل الفريد لأعمالهم، فلم تَجْرُفْهم الشبهات، ولم تلعب بهم الأهواء، فكانوا على هدى من الله وعلى صراط مستقيم، فكانوا بحق خير أمة أخرجت للناس، وخير القرون، أهم مايشغلهم تطبيق هذا الدين، واتباع الرسول الأمين، والحذر من مخالفته بالتقصير عنه، أو الاستدراك فيه، أو الإفراط بالغلو والتعمق والتنطع، أو التفريط بالتكاسل والتهاون، فكانوا بذلك أمة وسطًا وكانوا على عقيدة واحدة؛ لإدراكهم زمن الوحي، وحيازتهم شرف صحبة النبي ﷺ وشدة تمسكهم بالمأثور، ونفورهم من الابتداع والافتراق، وإن كان قد حصل بينهم تنازع في مسائل الاجتهاد فذلك لسعة هذا الباب، وارتفاع الملام عن كلا المتنازعين باجتهاد، إلا أن الصحابة الكرام لم يتنازعوا في مسألة من قواعد هذا الدين أو كلياته، أو أصل من أصوله.

وأما وجود بعض المخالفات التي قد تحسب من البدع كقول الثلاثة حين سألوا عن عبادة الرسول ﷺ فكانهم تقالّوها، فقال أحدهم: أصوم ولا أفطر، وقال الثاني: لا أتزوج النساء، وقال الثالث: لا أكل اللحم، فنهى النبي ﷺ عن ذلك، وأخبرهم بالسنة، فانتهوا -رضوان الله عليهم-^(١).

وتنازع بعض الصحابة في القدر^(٢)، واعتراض ذي الخويصرة^(٣) على النبي ﷺ في قصة الغنائم^(٤): فهذا لا يشكل ظاهرة يشار إليها؛ وذلك لأن هذه

(١) رواه البخاري في كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح برقم (٤٧٧٦). ومسلم في كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه، برقم (١٤٠١).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (١٩٦/٢)، برقم (٦٨٤٦)، وابن ماجة في المقدمة باب في القدر (٣٣/١)، برقم (٨٥) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، واللالكائي بالسند نفسه (١١٥/١)، و(٦٢٧/٣)، والبغوي في شرح السنة (٢٦٠/١).

(٣) هو حرقوص بن زهير، وقيل عبد الله بن ذي الخويصرة التميمي، قال ابن حجر: وعندي في ذكره في الصحابة وقف. وهو المعترض على الرسول ﷺ في قصة الغنائم بعد حنين، قتل في الخوارج يوم النهروان. «الإصابة» (٤١١/٢).

(٤) أخرجه البخاري في باب ماجاء في قول الرجل وملك، برقم (٥٨١١)، وفي كتاب استتابة =

المواقف لم تكن منهجًا بل كانت مواقف فردية سرعان ما تتلاشى عند ظهور نور الحق^(١).

وبعد وفاة النبي ﷺ وقعت بعض الحوادث التي كانت في أغلبها اختلافات اجتهادية سرعان ما زال غبارها بعد وضوح الدليل، ومن أمثلته:

١- اختلافهم -رضوان الله عليهم- في موت النبي ﷺ فمنهم من زعم أنه لم يمت وإنما أراد الله تعالى رفعه إليه كما رفع عيسى بن مريم إليه، وزال هذا الخلاف بعد تلاوة أبي بكر الصديق رضي الله عنه لقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [التكوير: ٣٠]. وقال لهم: من كان يعبد محمدًا فإن محمدًا قد مات، ومن كان يعبد رب محمد فإنه حي لا يموت^(٢).

٢- واختلافهم بعد ذلك في موضع دفنه ﷺ^(٣).

٣- واختلافهم في قتال مانعي الزكاة^(٤).

وأشبه هذه المسائل التي لم تكن من البدع في شيء؛ بل كانت من الأمور الاجتهادية التي يؤجر فيه المصيب والمخطئ -على تفاوت بينهما في الأجر- لكونها من مسائل الأحكام، ومع هذا فهي أدلة على إجماع الصحابة رضي الله عنهم على مسائل الاعتقاد؛ لأن الخلاف قد زال النوع الأول منه ببيان النبي ﷺ، والثاني ببيان الأعلام من الصحابة لمن هو دونه، وليس من شرط

= المرتدين باب من ترك قتال الخوارج للتألف، برقم (٦٥٣٤)، ومسلم في كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، برقم (١٠٦٣).

(١) انظر: «حقيقة البدعة وأحكامها»، (ص ٨٨ وما بعدها)، و«إعلام الموقعين»، لابن القيم الجوزية (٤٩/١).

(٢) انظر ذلك في «صحيح البخاري»، كتاب الجنائز، باب مرض النبي ووفاته ﷺ برقم (٤١٨٧).

(٣) انظر ذلك في الترمذي، كتاب الجنائز، باب (٣٣) عن عائشة رضي الله عنها قالت: لما قبض رسول الله ﷺ اختلفوا في دفنه الحديث، (٣/٣٣٨)، برقم (١٠١٨).

(٤) انظر ذلك في «صحيح مسلم»، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، (١/٥١-٥٢)، برقم (٢٠).

قولنا بإجماعهم على مسائل الاعتقاد: أن لا يقع منهم خلاف، ولكن هل يبقى هذا الخلاف أو يزول؟.

وكانوا على هذه الجملة أيام أبي بكر وعمر وست سنين من خلافة عثمان -رضي الله عنهم أجمعين-.

ثم اختلف الناس بعد ذلك في أمر عثمان رضي الله عنه لأشياء نَقَموها منه، حتى أقدم لأجلها ظالموه على قتله، فوقع السيف، وأُسْقِطَ في أيدي كبار الصحابة، وتباينت آراؤهم في قاتليه^(١).

ومن خلال هذا العرض الموجز، لهذه الفترة التاريخية، يتبين لنا بالمقارنة مع الفترة التالية صفاء هذه الفترة من المحدثات، ونقاؤها من البدع والانحرافات، وماحدث من أمور مبتدعة في هذه الفترة، لم يكن سوى اجتهادات فردية سرعان ما قمعت وأزيلت.

الفترة الثانية: «فترة ما بعد ظهور البدع» من سنة ٣٦هـ وما بعدها:

لقد كان لقتل الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه الأثر البالغ في انقسام الناس، فاشتد الأمر وقوي الخلاف فبايع الناس علياً بالخلافة، وبايع فريق آخر في الشام معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه وذلك ناتج لاختلاف اجتهاد كل فريق منهم، فعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ومن معه يرى المطالبة بدم عثمان رضي الله عنه بعد البيعة، ومعاوية رضي الله عنه ومن معه يرى أخذ القصاص من قتلة عثمان قبل البيعة.

ومن هذا المنعطف تحول المسلمون إلى معسكرين، فكانت المواجهة في موقعة الجمل وصفين، فأدى هذا النزاع بين علي ومعاوية رضي الله عنه إلى وجود فرقتين كبيرتين من أهل البدع والضلال وهم:

١. الخوارج الذين انشقوا بعد حادثة التحكيم وزعموا أن مرتكب الكبيرة كافر، ثم كفروا علياً ومعاوية بناءً على أصلهم الفاسد.

(١) انظر: «الفرق بين الفرق»، عبد القاهر البغدادي، (ص ١٢-١٤)، و«الملل والنحل» (١/ ٢٠-٢٦).

٢. الشيعة الذي أفرطوا في محبة علي عليه السلام كما أفرط الخوارج في بغضه.

ثم انقسمت هاتان الفرقتان إلى فرق متباينة، ومتناحرة فيما بينها^(١).

ثم في أواخر عصر الصحابة ظهر القول ببدعة القدرية والمرجئة، فردها بقايا الصحابة؛ كابن عمر، وابن عباس، وجابر بن عبد الله، وأبي سعيد، ووائل بن الأسقع، وغيرهم، ولم يصبح لهم سلطان واجتماع حتى كثر المعتزلة والمرجئة بعد ذلك^(٢).

ثم في أواخر عصر التابعين ظهر القول ببدعة الجهمية نفاة الصفات ولم يكن لهم اجتماع وسلطان إلا بعد المائة الثانية في إمارة أبي العباس الملقب بالمأمون؛ فإنه أظهر التجهم، وامتنح الناس عليه، وعرب كتب الأعاجم: من الروم واليونان وغيرهم^(٣).

ومن خلال هذا العرض الموجز، لهذه الفترة التاريخية، يتبين لنا أن قتل عثمان عليه السلام كان الشرارة الأولى التي انقذت منها الفتنة واستمرت بعد ذلك. يقول الإمام البربهاري رحمته الله: (وكان قتله -يعني عثمان عليه السلام- أول الفرقة وأول الاختلاف، فتحاربت الأمة وافترت واتبعت الطمع والهوى والميل إلى الدنيا)^(٤).

(١) انظر: «الفرق بين الفرق» (ص ١٤)، و«الملل والنحل» (١/ ٢٦-٢٨).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٢٨/ ٤٩٠).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٤٩٠-٤٩١).

(٤) «شرح السنة»، للإمام أبي محمد الحسن البربهاري (ص ١٠٤).

المطلب الثالث

أشهر البدع التي ظهرت في عصر التابعين

بدأ ظهور الفرق في القرن الأول الهجري - كما تقدم-، وكانت إلى نهايته لاتزيد عن أربع ومايتفرع منها، وهي:

١. الخوارج بفرقها.

٢. الشيعة بفرقها.

٣. القدرية.

٤. المرجئة.

وفي القرن الثاني زادت:

المعتزلة، والجهمية، والمشبهة^(١).

وكان السلف لايفرقون بين الجهمية والمعتزلة، فيطلقون على جميعهم: (جهمية)، وبعض السلف يخرجون الجهمية من فرق المسلمين^(٢).

(١) المشبهة: قوم شبهوا الله تعالى بالمخلوقات ومثلوه بالمحدثات.

انظر: «التعريفات»، للجرجاني (ص٢٧٤).

(٢) انظر: «الاعتصام» (٢/ ٢٢٠)، و«دراسات في الأهواء والفرق والبدع»، د/ ناصر العقل (ص١٣٧).

وقد حصر الإمام عبد الله بن المبارك^(١) المتوفى سنة (١٨١هـ) أصول الفرق في أربع، يقول ﷺ: (الأصل أربع فرق: هم الشيعة، والحرورية، والقدرية، والمرجئة، فافترت الشيعة على ثنتين وعشرين فرقة، وافترت المرجئة على ثلاث عشرة فرقة)^(٢).

وقال يوسف بن أسباط^(٣): (أصل البدع أربعة: الروافض والخوارج، والقدرية، والمرجئة. ثم تشعبت كل فرقة ثمانى عشرة طائفة فتلك اثنتان وسبعون فرقة، والثالثة والسبعون الجماعة التي قال رسول الله ﷺ إنها الناجية)^(٤). أما الفرق التي ظهرت بعد ذلك فهي في الجملة إما مغمورة، وإما لا تخرج عن أصول الفرق الكبرى التي ذكرتها، أو تتكون من خليط منها.

(١) عبد الله بن المبارك المروزي مولى بني حنظلة، ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير، قال ابن مهدي: الأئمة الأربعة عده منهم، وقال أحمد: لم يكن في زمان ابن المبارك أطلب منه للعلم. «التقريب» (ص ٣٢٠)، و«تهذيب التهذيب» (٥/٣٣٦).

(٢) «الإبانة عن شريعة الفرق الناجية ومجانبة الفرق المذمومة»، للإمام أبو عبد الله عبد الله بن بطة العكبري (١/٣٧٩-٣٨٠).

(٣) يوسف بن أسباط الشيباني الزاهد الواعظ، روى عن المسيب بن واضح، وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: لا يحتج به، وقال البخاري: كان قد دفن كتبه فكان لا يجيء بحديثه كما ينبغي. «لسان الميزان» (٦/٣٨٨).

(٤) «الإبانة»، لابن بطة (١/٣٧٧).

المطلب الرابع

أسباب ظهور البدع في عصر التابعين

حينما نستعرض تاريخ الأهواء والبدع في الإسلام، نجد أنها ترجع إلى عوامل كثيرة ومتنوعة، حسب البيئات والأقاليم، وحسب الأشخاص والمجتمعات، أو حسب الأحوال التي تكون عليها الأمة من القوة أو الضعف، والغنى أو الفقر، والعلم أو الجهل، والاجتماع أو الافتراق، ونحو ذلك من العوامل التي تؤثر في المسلمين سلباً أو إيجاباً.

ويمكن أن نجمل أسباب ظهور البدع في سببين:

أحدهما: سبب قدري أزلي:

حيث اقتضت حكمة الله تعالى، أن يجعل الناس مختلفين فيما بينهم وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [١١٨]، يقول ابن كثير رحمته الله: (يخبر تعالى أنه قادر على جعل الناس كلهم أمة واحدة، من إيمان أو كفران، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يُونُس: ٩٩] وقوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [١١٨] إِلَّا مَنْ رَجِمَ رَبُّكَ).

أي: ولا يزال الخُلْفُ بين الناس في أديانهم واعتقادات مللهم ونحلهم ومذاهبهم وآرائهم^(١).

وقال الإمام القرطبي رحمته الله في قوله تعالى: ﴿وَلِذَاكَ خَلْقُهُمْ﴾. قال: (قال بعضهم معناه للاختلاف خلقهم، قال ابن عباس: ﴿وَلِذَاكَ خَلْقُهُمْ﴾: خلقهم فريقين: فريقاً يُرْحَمُ فلا يختلف، وفريقاً لا يرحم يختلف، وذلك قوله: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هُود: ١٠٥]^(٢).

يقول الإمام الشاطبي رحمته الله: وليس المراد هاهنا الاختلاف في الصور كالحسن والقبيح والطويل والقصير، ولا في الألوان كالأحمر والأسود، ولا في أصل الخلقة كالتام الخلق والأعمى والبصير وإنما المراد اختلاف آخر وهو الاختلاف الذي بعث الله النبيين ليحكموا فيه بين المختلفين، كما قال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وذلك الاختلاف في الآراء والنحل والأديان والمعتقدات المتعلقة بما يسعد الإنسان به أو يشقى في الآخرة والدنيا. هذا المراد من الآيات التي كرر فيها الاختلاف الحاصل بين الخلق^(٣).

وهذا الاختلاف الذي قدره الله تعالى منذ الأزل؛ هو في الحقيقة ابتلاء للعباد وتمحيص لهم كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَحْسَبَ النَّاسُ أَنْ يَبْرُكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ [٢] وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ [الأنعام: ١-٣]، ولم يكن ذلك جبراً للعباد؛ لأنه سبحانه أرسل الرسل

(١) انظر: «تفسير القرآن العظيم»، للإمام أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (٤/٣٦١).

(٢) انظر: «جامع البيان عن تأويل القرآن»، لإمام المفسرين أبي جعفر الطبري (٤/٤١٦).

(٣) انظر: «الاعتصام» (٢/١٦٥).

وأُنزل الكتب، وأقام الحجة وبين المحجة، وجعل لكل إنسان قدرة وإرادة، فمن آمن آمن عن بينة، ومن ضل وأعرض فعن بينة، وما ربك بظلام للعبيد، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الشَّعَرَاءُ: ٢٣].

الآخر: سبب كسبي:

وقد اختلفت وجهات نظر الباحثين في ذلك، فمنهم من يعيده إلى أسباب داخلية وخارجية، ومنهم من يعيده إلى أسباب منهجية، ومنهم من يعيده إلى غير ذلك.

ولعل الأصوب أن هذه الأسباب مجتمعة ساهمت بطريق مباشر أو غير مباشر في ظهور البدع.

لذلك يمكن أن نعرض إلى أهم هذه الأسباب وهي على النحو الآتي:

١. الغلو:

يُعَدُّ الغلو من أهم الأسباب التي أدت لظهور البدع ويمكن أن يتضح ذلك من خلال بيان أثر الغلو في فرقة الخوارج، والشيعة.

أ/ الخوارج: لقد بدا أثر الغلو واضحاً في تعظيمهم لآيات الوعيد وإعراضهم عن آيات الرجاء والوعد بالمغفرة والتوبة كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النِّسَاءُ: ٤٨] ونحوها من الآيات.

يقول شارح الطحاوية: (وإذا اجتمعت نصوص الوعد التي استدلت بها المرجئة ونصوص الوعيد التي استدلت بها الخوارج والمعتزلة تبين لك فساد القولين)^(١).

(١) «شرح الطحاوية»، لابن أبي العز الحنفي (ص ٢٥٢).

ب/ الشيعة: فقد كان الغلو -كذلك- أحد أسباب ظهورها والذي كان عبد الله بن سبأ^(١) حامل لوائه.

فقد كان التشيع في أول أمره معتدلاً حيث كان بعض الصحابة رضي الله عنهم يقدم علياً على عثمان في الخلافة من غير تعرض لأحد من الخلفاء قبله بسبب أو تجريح.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (وتواتر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر».

وهذا متفق عليه بين قدماء الشيعة، وكلهم كانوا يفضلون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، وإنما كان النزاع في علي وعثمان رضي الله عنهما حين صار لهذا شيعة، ولهذا شيعة...^(٢).

ثم ظهر رجل يهودي اسمه «عبد الله بن سبأ» ادعى الإسلام، وزعم محبة آل البيت وغلّى في علي رضي الله عنه وادعى له الوصية بالخلافة، ثم رفعه إلى مرتبة الألوهية.

ثم ورثت الشيعة فيما بعد رغم اختلافها وتعدد فرقها: (القول بإمامة علي وخلافته نصاً ووصية)^(٣)، وهي من مخلفات ابن سبأ.

وهكذا صنع الغلو بأهله، حيث تجارت بهم الأهواء شيئاً فشيئاً إلى أن أصبحت الفرقة الواحدة فرقاً وأحزاباً يكفر بعضها بعضاً.

٢. اتباع الهوى:

من سمات أهل البدع اتباع الأهواء، حيث قدموا أهواءهم ورجحوا آراءهم، وجعلوها مساوية للنصوص الشرعية، أو أعلى منها درجة ودلالة، بل ربما جعلوا عقولهم وأذواقهم هي الأساس والأدلة الشرعية للتعزيد والاستئناس.

(١) عبد الله بن سبأ من صنعاء اليمن، أظهر الإسلام في عهد عثمان، وأراد إفساده بما أظهره من الغلو في علي ولكن الله خيب ظنه وحفظ دينه ولم يتبعه إلا طائفة الشيعة. «الملل والنحل» (ص ١٧٤)، و«ميزان الاعتدال» (١٠٥/٤).

(٢) «النبوات»، لشيخ الإسلام ابن تيمية، (١/ ٥٧٤).

(٣) «الملل والنحل»، (ص ١٧٤).

يقول الإمام الشاطبي: (فكذلك صاحب الهوى إذا دخل قلبه وأشرب حبه، لا تعمل فيه الموعظة ولا يقبل البرهان، ولا يكثر بمن خالفه. واعتبر ذلك بالمتقدمين من أهل الأهواء: كمعبد الجهني، وعمرو بن عبيد وسواهما، فإنهم كانوا حيث لقوا مطرودين من كل جهة، محجوبين عن كل لسان، مبعدين عند كل مسلم، ثم مع ذلك لم يزدادوا إلا تماديًا على ضلالهم، ومداومة على ما هم عليه - قال تعالى -: ﴿وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [الأنعام: ٤١] ^(١)).

وقال شيخ الإسلام: (وأضل الضلال: اتباع الظن والهوى). ^(٢). والمتأمل في حال أهل البدع يجد أن من أعظم أسباب إصرارهم على بدعهم: الهوى واتباع الظن. لذلك ينبغي على المسلم أن يكثر من سؤال الله تعالى الثبات والهداية.

٣. قلة العلم بالشرع المنزل:

فمن أسباب انتشار البدع ضعف العلم الشرعي، وقلة الفقه في الدين. يقول الإمام أحمد في وصف المبتدعة: (عقدوا ألوية البدعة وأطلقوا عقال الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم... ^(٣)).

ويقول الإمام الشاطبي: (إن البدع لا تقع من راسخ في العلم، وإنما تقع ممن لم يبلغ مبلغ أهل الشريعة المتصرفين في أدلتها) ^(٤).

(١) انظر: «الاعتصام»، (٢/٢٦٨).

(٢) «جموع الفتاوى»، (٣/٣٨٤).

(٣) «الرد على الزنادقة والجهمية»، للإمام أحمد بن حنبل، (ص٦).

(٤) «الاعتصام» (٢٢/٢٩٠).

ويقول الإمام عبد الله بن المبارك: (لا يزال الناس بخير ما أتاهم العلم من قبل كبرائهم، فإذا أتاهم العلم من قبل أصاغرهم هلكوا)^(١).

وقد روى الإمام اللالكائي أن خلف بن سليمان، قال: (كان جهنم على معبر ترمذ، وكان رجلاً كوفي الأصل فصيح اللسان، لم يكن له علم ولا مجالسة لأهل العلم، كان تكلم كلام المتكلمين، وكلمه السُّمِّيَّة^(٢))^(٣)، وكذلك كان الخوارج، والرافضة، والجهمية، والمعتزلة وأهل الكلام. لا يتلقون العلم عن أئمة الهدى، وإذا حضر أحدهم مجالس العلماء كان متعالياً مغروراً، مجادلاً بالباطل.

٤. تحكيم العقل في القضايا الشرعية:

فأهل البدع والأهواء حين قلت بضاعتهم من العلم الشرعي وفهم السنن، واستهانوا بنصوص الشرع، وعدلوا عن اتباع نهج السلف لجأوا إلى الاعتماد على الرأي؛ فأدى بهم ذلك إلى رد كثير من الأحاديث الشريفة الصحيحة والطعن في روايتها.

فقد روى الخطيب البغدادي -بسنده- عن عمرو بن عبيد وهو من كبار المعتزلة أنه ذكر حديث الصادق المصدوق فقال: «لو سمعتُ الأعمش يقول هذا لكذبتَه ولو سمعت زيد بن وهب يقول هذا ما أحبته ولو سمعت عبد الله بن مسعود يقول هذا ما قبلته، ولو سمعت ﷺ يقول هذا لرددته، ولو سمعت الله تعالى يقول هذا لقلت له: ليس على هذا أخذت ميثاقنا»^(٤)، فانظر إلى أثر الجهل وما يؤدي إليه من الجرأة على الله تعالى والعياذ بالله.

(١) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة»، للإمام أبي القاسم هبة الله اللالكائي، (١/٩٤).

(٢) السُّمِّيَّة: فرقة تعبد الأصنام وتقول بالتناسخ وتكر حصول العلم بالأخبار نسبة إلى سومنان قرية بالهند، وقد أثروا على الجهنم بن صفوان.

انظر: «التعريفات» (ص ٤١٥)، و«الفهرست» (ص ٤٨٤).

(٣) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة»، (٣/٣٨٠، ٣٨١).

(٤) «تاريخ بغداد»، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، (١٢/١٧٠).

وقد تحدث الشاطبي رحمته الله عن بعض طرق الاستدلال عند المبتدعة.

فذكر منها: (ردهم للأحاديث التي جرت غير موافقة لأغراضهم ومذاهبهم ويدّعون أنها مخالفة للمعقول وغير جارية على مقتضى الدليل فيجب ردها - وذكّر جملاً من الأحاديث المردودة-) ^(١).

لذلك قدموا العقل على النقل وجعلوا ذلك منهاجاً لهم، وقاموا بلي أعناق النصوص حتى توافق آراءهم الفاسدة، فأصبحت تلك النصوص طريحة بين أيديهم أسيرة لأهوائهم فمن مأول لها، ومن منكر ولا حول ولا قوة إلا بالله.

٥. المؤثرات الأجنبية:

ومن أسباب ظهور البدع الأخذ عن أهل الكتاب وأصحاب الملل الأخرى، مما كان له أبلغ الأثر على تلك الفرق التي زاغت عن الطريق المستقيم ويتمثل ذلك في: الشيعة، والقدرية، والجهمية وغيرهم.

أ/ الشيعة: فأما الشيعة فقد مر معنا أن عبد الله بن سبأ اليهودي، كان له أصل وجود الغلو في علي عليه السلام.

يقول البغدادي: «وقال المحققون من أهل السنة: إن ابن السوداء -أي ابن سبأ- كان على هوى دين اليهود، وأراد أن يفسد على المسلمين دينهم بتأويلاته في علي عليه السلام وأولاده لكي يعتقدوا فيه ما اعتقد النصارى في عيسى عليه السلام» ^(٢).

وهذا يوضح سبب ادعاء عبد الله بن سبأ للإسلام، وقد أصبحت أقواله وآراؤه فيما بعد هي الأسس التي بنى عليها الشيعة -الغلاة- مذهبهم.

(١) «الاعتصام»، (١/٣٠٩).

(٢) «الفرق بين الفرق»، (ص٢٣٥).

ب/ القدريّة: لقد حدث بين الصحابة رضوان الله عليهم جدال في القدر فسمعهم النبي ﷺ فنهاهم عنه فانتهوا ولم يعودوا^(١).

ثم لم يظهر الحديث في القدر إلا بعد منتصف القرن الأول تقريباً، أظهره معبد الجهني.

وقد أخذه معبد عن رجل نصراني أسلم ثم رجع إلى نصرانيته مرة أخرى فكان معبد بعد ذلك أول من نشره بين الناس.

يقول الإمام الأوزاعي رحمه الله: (أول من نطق في القدر: رجل من أهل العراق يقال له: سوسن^(٢)) كان نصرانياً فأسلم ثم تنصر فأخذ عنه معبد الجهني وأخذ غيلان عن معبد^(٣).

ج/ الجهمية: لقد اتفقت آراء الباحثين على تأثر الجهم بن صفوان بمؤثرات أجنبية، إلا أنهم اختلفوا في تعيين ذلك التأثير: فمنهم من ذكر تأثره باليهود، ومنهم من عزا ذلك التأثير بالمجوس، وذكر شيخ الإسلام أن الجعد أخذ مقالته عن الصابئة الفلاسفة فقال رحمه الله: (أن الجعد بن درهم قيل أنه من أهل حرّان وكان فيهم خلق كثير من الصابئة والفلاسفة فيكون الجعد قد أخذها عن الصابئة الفلاسفة)^(٤).

وقيل أنه أخذها عن طائفة السُمَيَّة، فقد روى الإمام اللالكائي أن خلف بن سليمان، قال: (كان جهم على معبر ترمذ^(٥))، وكان رجلاً كوفي الأصل فصيح

(١) رواه الترمذي، كتاب القدر، باب ماجاء في التشديد في الخوض في القدر (٤/٤٤٣)، برقم (٢١٣٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال «هذا حديث حسن».

(٢) اختلف في اسم هذا النصراني ف قيل: سوسن، وقيل: سنسويه، وقال ابن سعد: سنهويه، وقيل غير ذلك. «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٧/٢٦٤).

(٣) «شرح اعتقاد أهل السنة»، (٤/٧٥٠)، وانظر: «تهذيب التهذيب»، (١٠/٢٠٣)، و«تهذيب الكمال»، (٢٨/٢٤٥).

(٤) «مجموع الفتاوى»، (٥/٢١، ٢٢).

(٥) ترمذ: بفتح التاء وكسر الميم، مدينة مشهورة من أمهات المدن، راكبة على نهر جيحون من جانبه الشرقي. «معجم البلدان»، (٢/٢٦).

اللسان، لم يكن له علم ولا مجالسة لأهل العلم، كان تكلم كلام المتكلمين، وكلمه السُمَيَّة فتأثر بهم^(١)، ومما تقدم يتبين لنا أن كثيرًا من عقائد الفرق الضالة قد تأثرت بمؤثرات أجنبية عن الدين الإسلامي، كان لها الأثر البالغ لانحراف تلك الفرق عن جادة الحق.

٦. ترجمة الكتب الأجنبية:

وهي تندرج تحت النقطة السابقة، إلا أنني أفردتها بالحديث لأنها تعد من أخطر الأسباب المؤدية لانتشار البدعة في القديم والحديث.

يقول ابن تيمية رحمته الله: (ثم إنه لما عُرِّبَت الكتب اليونانية في حدود المائة الثانية وقبل ذلك وبعد ذلك وأخذها أهل الكلام وتصرفوا فيها من أنواع الباطل في الأمور الإلهية ماضل به كثير منهم وحصل بسبب تعريبها أنواع من الفساد والاضطراب مضمومًا إلى ما حصل من التقصير والتفريط في معرفة ما جاءت به الرسل من الكتاب والحكمة)^(٢).

وقال صاحب «كشف الظنون»: (وقد شَنَّ العلماء على من عرَّبها وادخلها في علوم الإسلام، ويُقَلَّ عن ابن تيمية الحنبلي انه كان يقول: «ما اظن الله تعالى يغفل عن المأمون العباسي ولا بد أن يعاقبه بما أدخل على هذه الأمة»)^(٣).

وهكذا نجد أن هذه الأسباب وغيرها قد أسهمت بشكل كبير في انتشار الأهواء والبدع، والمقالات الفاسدة.

(١) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة»، (٣/ ٣٨٠، ٣٨١).

(٢) «بيان تلييس الجهمية»، (ص ٣٢٣).

(٣) «كشف الظنون»، لمصطفى الحنفي (١٨٦٣/٢).

المطلب الخامس

موقف التابعين من البدع

كان موقف التابعين من البدع وأهلها موقفًا حازمًا، فقد نَهَوْا عن مجالسة المبتدعة، والحديث معهم، وتقريبهم. وسأذكر طرفًا من أقوالهم، وأفعالهم الدالة على موقفهم حيال البدعة والمبتدعة، منها:

(١) قال الفريابي: (حدثنا قتيبة، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، قال: كان أبو قلابة يقول: «لا تجالسوا أهل الأهواء، ولا تجادلوهم، فإني لا آمن أن يَغْمِسُوكم في الضلالة، أو يُلَبِّسُوا عَلَيْكُمْ في الدين بعض ما لُبِّسَ عليهم»^(١)).

(١) التخريج:

أخرجه الفريابي في «القدر» (ص ٢١٢)، ورواه الدارمي في «سننه»، (١/ ١٢٠)، برقم (٣٩١) من طريق: سليمان بن حرب، عن حماد به مثله. وعبد الله بن أحمد في «السنن»، (١/ ١٣٧)، برقم (٩٩) ولم يذكر سندًا، واللاكائي في «شرح الأصول»، (١/ ١٥١)، برقم (٢٤٤) من طريق: الحسين بن عثمان، عن أحمد بن الحسن، عن بشر، عن سعيد بن منصور، عن حماد بن زيد به نحوه. والبيهقي في «الاعتقاد» (ص ٢٣٨) من طريق: أبو محمد بن عبد الله بن يوسف الأصبهاني، عن أبي سعيد بن الأعرابي، عن الحسين بن محمد الزعفراني، عن عبد الوهاب بن عبد المجيد، عن أيوب به مثله، ورواه الآجري في «الشرعة» برقم (١١٤) من طريق الفريابي عن قتيبة به مثله.

(٢) قال الفريابي: (حدثنا أبو الأصبغ عبد العزيز بن يحيى الحرّاني، قال: حدثنا أبو إسحاق الفَرّاري، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، قال: «إذا لَقِيتَ صاحب بدعةٍ في طريق فَخُذْ في غَيْرِهِ»^(١)).

= رجال الإسناد:

قتيبة: هو قتيبة بن سعيد بن جميل، بفتح الجيم، ابن طريف الثقفي، أبورجاء البَغْلاني، يقال اسمه يحيى، وقيل عليّ، ثقة ثبت، من العاشرة، مات سنة أربعين، عن تسعين سنة. «التقريب» (ص ٤٥٤).

حماد بن زيد: هو حماد بن زيد بن درهم الأزدي، الجَهْضَمي، أبوإسماعيل البصري، ثقة ثبت فقيه، من كبار الثامنة، مات سنة تسع وسبعين، وله إحدى وثمانون سنة. «التقريب» (ص ١٧٨).
أيوب: هو أيوب بن أبي تميمة: كيسان السَّخْتِيّاني، أبوبكر البصري، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العبّاد، من الخامسة، مات سنة ١٣١هـ، وله خمس وستون. «التقريب» (ص ١١٧).
أبوقلابة: هو عبد الله بن زيد بن عمرو، أوعامر، الجَرْمي، أبوقلابة البصري، ثقة فاضل كثير الإرسال، من الثالثة، مات بالشام هارباً من القضاء، سنة ١٠٤هـ وقيل بعدها. «التقريب» (ص ٣٠٤).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(١) التخرّيج:

أخرجه الفريابي في «المقدّر» (٢١٤/١) برقم (٣٧٢)، ورواه ابن وضاح القرطبي في «البدع والنهي عنها» (ص ٤٨)، من طريق: الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير به، واللاكائي في «شرح الأصول» (١٥٥/١)، برقم (٢٥٩) من طريق: الحسن بن عثمان، عن محمد بن الحسن الشرقي، عن جعفر بن محمد، عن الأصبغ به مثله، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١٥٧/١) برقم (٤٩٢) من طريق: أبي صالح، عن أبي الأحوص، عن الفريابي، عن أبي الأصبغ به مثله، ورواه الآجري في «الشرعة» برقم (١٣٥) من طريق الفريابي عن أبي الأصبغ به مثله.

رجال الإسناد:

أبو الأصبغ: هو عبد العزيز بن يحيى البَكّائي، أبو الأصبغ الحرّاني، ووثقه ابن حبان، والذهبي، وقال ابن حجر: صدوق ربما وهم، من العاشرة، مات سنة خمس وثلاثين.
انظر: «الثقات» لابن حبان (٣٩٧/٨)، و«الكاشف» للذهبي (ص ٦٥٩)، و«التقريب» لابن حجر (ص ٣٥٩).

أبوإسحاق الفَرّاري: هو إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حذيفة الفَرّاري الإمام، أبوإسحاق، ثقة حافظ له تصانيف، من الثامنة، مات سنة خمس وثمانين وقيل بعدها، روى له الجماعة. «التقريب» (ص ٩٢).

(٣) قال الدارمي في «سننه»: (أخبرنا مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا وهيب، قال: حدثنا أيوب، عن أبي قلابة قال: «ما ابتدع رجلٌ بدعةً إلا استحل السيف»^(١)).

(٤) قال عبد الله بن أحمد: (حدثني أبي، قال: أخبرنا معاوية بن عمرو، قال: أخبرنا أبو إسحاق، قال: قال الأوزاعي: كان يحيى وقتادة يقولان: ليس من الأهواء شيء أخوف عندهم على الأمة من الإرجاء)^(٢).

= يحيى بن أبي كثير: هو يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم، أبو نصر اليمامي، ثقة ثبت لكنه يدلّس ويرسل، من الخامسة، مات سنة ١٣٢هـ، وقيل قبل ذلك، روى له الجماعة. «التقريب» (ص ٥٩٦).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(١) التخريج: أخرجه الدارمي في «سننه» برقم (٩٩)، ورواه الآجري في «الشرعية» برقم (١٣٨) من طريق: الفريابي، عن عبد الأعلى، عن وهيب به مثله. واللاكائي في «شرح الأصول»، برقم (٢٤٧) من طريق: الحسن بن عثمان، عن إسماعيل بن محمد، عن أحمد بن منصور، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب به مثله.

رجال الإسناد:

مسلم بن إبراهيم: الأزدي الفراهيدي، أبو عمرو البصري، ثقة مأمون مكثّر، من صغار التاسعة، مات سنة اثنتين وعشرين، وهو أكبر شيخ لأبي داود، روى له الجماعة. «التقريب» (ص ٥٢٩).
وهيب: بالتصغير، ابن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم، أبو بكر البصري، ثقة ثبت لكنه تغير قليلاً بآخره، من السابعة، مات سنة ١٦٥هـ، وقيل بعدها، روى له الجماعة. «التقريب» (ص ٥٨٦).

أيوب: ثقة -تقدم-. «التقريب» (ص ١١٧).

أبو قلابة: ثقة -تقدم-. «التقريب» (ص ٣٠٤).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(٢) التخريج:

أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» (١/ ٣٤٥)، ولم أعثر عليه في مصدر آخر.

رجال الإسناد:

معاوية بن عمرو: هو معاوية بن عمرو المهلب بن عمرو الأزدي، أبو عمرو البغدادي، ويعرف بابن الكرمان، ثقة، من صغار التاسعة، مات سنة ٢١٤هـ، وله ست وثمانون سنة.

= انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٣٨).

٥) قال الفريابي: (حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا معاذ بن معاذ، عن ابن عون: لم يكن أبغض أو قال: أكره إلى محمد بن سيرين من هؤلاء القدرية)^(١).

فهذه الآثار وغيرها يُستفاد منها عدة أمور:

أولاً: حرص أئمة التابعين على ذم البدعة وأهلها.

ثانياً: تحذيرهم الشديد عن مجالسة أهل البدع ومناقشتهم؛ خوفاً من التأثير بِشُبُههِمْ. فعن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه قال: (قام فينا رسول الله ﷺ، فقال:

= أبو إسحاق: هو إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة الفزاري الإمام، أبو إسحاق، ثقة حافظ له تصانيف، من الثامنة، مات سنة ١٨٥هـ وقيل: بعده. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٩٢).

الأوزاعي: هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو، الفقيه، ثقة جليل، من السابعة، مات سنة ١٥٧هـ. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٣٤٧).
درجة الأثر: إسناده صحيح.

(١) التخريج:

أخرجه الفريابي في «القدر» (١/١٩٩) برقم (٣٢٩)، وأخرجه الآجري في «الشرعية» (٢/٨٨٨) من طريق: الفريابي، عن قتيبة به مثله، وأخرجه: الآجري أيضاً في «الشرعية» برقم (٤٧٢)، من طريق: عبيدالله بن معاذ، عن أبيه به نحوه.

رجال الإسناد:

قتيبة بن سعيد: هو قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي، أبو رجاء البغلاني، يقال: اسمه يحيى، وقيل: علي، ثقة ثبت، من العاشرة، مات سنة ٢٤٠هـ. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٤٥٤).

معاذ بن معاذ: هو معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري، أبو المثنى البصري القاضي، ثقة متقن، من كبار التاسعة، مات سنة ست وتسعين. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٣٦).

ابن عون: هو عبد الله بن عون بن أرتبان، أبو عون البصري، ثقة ثبت فاضل من أقران أيوب في العلم والعمل والسن، من السادسة، مات سنة خمسين على الصحيح. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٣١٧).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

«... إنه سيخرج في أمتي أقوم تجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه، لا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخله...»^(١).

قال الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى: (وبيان ذلك أن داء الكلب فيه ما يشبه العدوى، فإن أصل الكلب واقع بالكلب، ثم إذا عضّ ذلك الكلب أحدا صار مثله، ولم يقدر على الانفصال منه في الغالب إلا بالهلكة، فكذاك المبتدع إذا أورد على أحد رأيه وإشكاله فقلما يسلم من غائلته، بل إما أن يقع معه في مذهبه ويصير من شيعته، وإما أن يثبت في قلبه شكًا يطمع في الانفصال عنه فلا يقدر...)^(٢).

ثالثًا: شؤم البدعة على أهلها بحيث يضحون حيارى، لا يثبتون على حال، قال الإمام ابن القيم في وصف حالهم: فكيف يتوهم من له أدنى مُسكة^(٣) من عقل وإيمان أن هؤلاء المتحيرين الذين كثروا في باب العلم بالله اضطرابهم، وغلظ عن معرفة الله حجابهم، وأخبر الواقف على نهايات إقدامهم بما انتهى إليه من مرامهم.

وأنه الشك والحيرة؛ حيث يقول:

لَقَدْ طُفْتُ الْمَعَاهِدَ كُلَّهَا	وَسَيَّرْتُ طَرَفِي بَيْنَ تِلْكَ الْمَعَالِمِ
فَلَمْ أَرَ إِلَّا وَاضِعًا كَفَّ حَائِرٍ	عَلَى ذَقْنٍ أَوْ قَارِعًا سِنَّ نَادِمٍ

وقال الآخر:

«لقد خضت البحر الخضم، وتركت أهل الإسلام وعلومهم، وخضت في الذي نهوني عنه. والآن إن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لي! وها أنا ذا أموت على عقيدة أُمي».

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم (١٦٣٢٩)، وأبي داود في سننه برقم (٣٩٨١).

(٢) «الاعتصام» (٢/٢٧٧).

(٣) المسكة: البقية، يقال: ما بفلان مُسكة من خير بالضم، أي بقية. «لسان العرب» (١٠/٤٨٨).

فكيف يكون هؤلاء المحجوبون المنقوصون الحيارى المتَهَوِّكونَ أعلمَ بالله،
وصفاته، وأسمائه، وآياته من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين
اتبعوهم بإحسان^(١).

(١) انظر: «الصواعق المرسلة» (١/١٦٥-١٦٩).

المبحث الثاني
(التابعون تعريفهم،
وبيان فضلهم ومنزلتهم، وحكم الاحتجاج بهم)

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التابعي.

المطلب الثاني: منزلة التابعين وبيان فضلهم.

المطلب الثالث: حكم الاحتجاج بأقوال التابعين في مسائل العقيدة.

المبحث الثاني المطلب الأول

أولاً: تعريف التابعي في اللغة:

قال ابن منظور: (تَبَعَ الشيءَ تَبْعًا وَتَبَاعًا فِي الْأَفْعَالِ، وَتَبِعْتُ الشيءَ تَبُوعًا: سِرْتُ فِي إِثْرِهِ؛ وَاتَّبَعَهُ وَأَتْبَعَهُ وَتَتَبَعَهُ قَفَاهُ وَتَطَلَّبَهُ مُتَّبِعًا لَهُ وَكَذَلِكَ تَتَبَعَهُ وَتَتَبَّعْتَهُ تَتَبُّعًا... قال سيبويه: تَتَبَعَهُ اتِّبَاعًا؛ لِأَن تَتَبَّعْتُ فِي مَعْنَى اتَّبَعْتُ. وَتَبِعْتُ الْقَوْمَ تَبْعًا وَتَبَاعَةً، بِالْفَتْحِ، إِذَا مَشَيْتَ خَلْفَهُمْ أَوْ مَرُّوا بِكَ فَمَضَيْتَ مَعَهُمْ. وَفِي حَدِيثِ الدَّعَاءِ: «تَابِعْ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ عَلَى الْخَيْرَاتِ»^(١) أَي: اجْعَلْنَا نَتَّبِعُهُمْ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ)^(٢).

ويقول ابن فارس: (تَبَعَ: التَاءُ وَالْبَاءُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ وَاحِدٌ لَا يَشُدُّ عَنْهُ مِنَ الْبَابِ شَيْءٌ، وَهُوَ التَّلُّؤُ وَالْقَفُوءُ، يُقَالُ: تَبِعْتُ فَلَانًا: إِذَا تَلَوْتَهُ وَاتَّبَعْتَهُ، وَأَتَّبَعْتُهُ: إِذَا لِحَقْتَهُ، وَالْأَصْلُ وَاحِدٌ)^(٣).

ويقول الفيروزآبادي: (تَبِعَهُ: مَشَى خَلْفَهُ، وَمَرَّ بِهِ فَمَضَى مَعَهُ)^(٤).

(١) لم أقف عليه إلا عند ابن منظور أخذًا عن ابن الأثير. انظر: «النهاية» (١/ ١٨٠).

(٢) انظر: «لسان العرب»، مادة (تبع).

(٣) انظر: «معجم مقاييس اللغة»، مادة (تبع).

(٤) انظر: «القاموس المحيط»، مادة (تبع)، و«مختار الصحاح»، مادة (تبع).

فالتابعي في اللغة اسم عام لمن يتبع، وهو يتضمن معنى اللحق والتلؤ والافتاء.

ثانياً: تعريف التابعي في الاصطلاح:

إن معرفة التابعي في اصطلاح علماء الحديث والأصول. غاية في الأهمية؛ لثناء الله ﷻ^(١) ورسوله ﷺ^(٢)، ولما يترتب على ذلك من معرفة اتصال الأسانيد من انقطاعها.

وقد اختلف العلماء في تحديد ضابط التابعي على عدة أقوال، جماعها قولان، وهما:

١. أن التابعي هو من صحب الصحابي، وهو قول الخطيب البغدادي^(٣).
٢. أن التابعي هو من سمع من الصحابي أو لقيه، وإن لم توجد الصحبة العرفية^(٤).

والصحيح من القولين -إن شاء الله تعالى- القول الثاني، وإليه ذهب الأئمة، وعليه قول أكثر أهل الحديث كالإمام مسلم، وأبي حاتم بن حبان، وأبي عبد الله الحاكم، وعبد الغني بن سعيد، وابن الصلاح، والنووي، والعراقي، وابن حجر وغيرهم^(٥).

ويقول الإمام النووي رحمته الله في تعريفه للتابعي: (واحد من تابعي وتابع، قيل:

(١) كما في قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

(٢) سوف يأتي في ص ٤٥.

(٣) «الكفاية في علم الرواية»، للخطيب البغدادي، (ص ٢٢).

(٤) انظر: «علوم الحديث»، لأبي عمرو ابن الصلاح، (ص ٣٠٢).

(٥) انظر: «التقييد والإيضاح»، للحافظ العراقي، (ص ٣٠٠).

هو من صحب الصحابي، وقيل: من لقيه، وهو الأظهر^(١).

يقول الحافظ العراقي: (الراجح الذي عليه العمل قول الحاكم وغيره في الاكتفاء بمجرد الرؤية دون اشتراط الصحبة وقد ذكر مسلم بن الحجاج في كتاب الطبقات سليمان بن مهران الأعمش في طبقة التابعين، وكذلك ذكره ابن حبان فيهم، وقال: إنما أخرجناه في هذه الطبقة لأن له لُقِيًا وحفظًا، رأى أنس بن مالك وإن لم يصح له سماع المسند عن أنس، وقال علي بن المديني: لم يسمع الأعمش من أنس، إنما رآه رؤية بمكة يصلي خلف المقام.)^(٢).

والفائدة من معرفة ضابط التابعين؛ هو معرفة اتصال السند وانقطاعه، لذلك فإن مجرد الرؤية تُثَبِّتُ التبعية كما قال العلماء في ضابط الصحابي؛ لأنهم اشتروا في اتصال الإسناد اللقاء بين من رَوَى ورُوِيَ عنه، فإذا ثبتت الرؤية ثبت اللقاء -والله أعلم-.

(١) «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي»، للحافظ جلال الدين السيوطي، (٢/٢١٣).

(٢) «التقييد والإيضاح»، ص ٣٠٠. وانظر: «الباعث الحثيث»، (٢/٥٢٠).

المطلب الثاني

منزلة التابعين وبيان فضلهم

إن معرفة مكانة التابعين ومنزلتهم مهمة جدًا، لاسيما إذا علمنا أثرهم في حفظ الدين والذود عن حياضه وإظهار شعائره وصيانة علومه من تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

وقد جاء في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ الثناء عليهم وبيان فضلهم على من جاء بعدهم.

وقد أطال العلماء -رحمهم الله- في تعداد فضائل التابعين، وتعظيمهم، وإنزالهم منازلهم اللائقة بهم، وذكروا عدة فضائل لهم منها:

١. أنهم شافهوا الصحابة -رضوان الله عنهم- وأخذوا عنهم وتعلموا عليهم.

٢. أنهم حملوا لنا عن الصحابة، عن النبي ﷺ دين الله تعالى وشريعته.

٣. أنهم حفظوا لنا دين الله من الضياع والالتباس فميزوه وحققوه.

٤. أنهم داخلون في ثناء الله عليهم في آية براءة، الآتي ذكرها.

٥. أنهم داخلون في ثناء الرسول ﷺ كما صحت بذلك الأحاديث الآتي

ذكرها.

٦. أن زمانهم زمان علم وديانة، وفضل وصيانة، وهو خير الأزمان بعد زمن الصحابة عليهم السلام، ولم تنتشر البدع والأهواء والفرقة إلا في أواخر عهدهم. وكان لهم منها موقف عظيم أصبح مثلاً لمن جاء بعدهم.
٧. تعبدتهم وزهدتهم وورعهم ^(١).

ويمكن أن نبين منزلتهم وفضلهم في النقاط التالية:

أولاً: الأدلة من القرآن على فضلهم:

١. قال تعالى: ﴿وَالسَّيِّئُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فهذه الآية الكريمة تناولت الثناء على الصحابة من المهاجرين والأنصار عليهم السلام، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم القيامة.
- والتابعون هم أول من يتناوله قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾، وأولى من يدخل فيه.

لذلك قال ابن القيم رحمته الله في بيانه للمراد من هذه الآية الكريمة: (فهؤلاء هم السعداء الذين ثبت لهم «رضي الله عنهم»، وهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل من اتبعهم بإحسان إلى يوم القيامة، ولا يختص ذلك بالقرن الذين رأوهم فقط، وإنما خص التابعون بمن رأوا الصحابة تخصيصاً عرفياً لتمييزوا به عمن بعدهم فقليل: التابعون مطلقاً لذلك القرن فقط، وإلا فكل من سلك سبيلهم فهو من التابعين بإحسان، وهو ممن رضي الله عنهم ورضوا عنه) ^(٢).

٢. قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

(١) انظر: «جهود علماء السلف في تقرير العقيدة»، د. علي الشبل، (١/١٣).

(٢) «الرسالة التبوكية»، لابن القيم الجوزية، (ص ٥٣).

لقد جاءت الآية الكريمة في سياق الثناء على المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم فأتبعهم الله ﷻ بذكر من جاء بعدهم من هذه الأمة من التابعين وأتباعهم بإحسان، الذين سلمت صدورهم على المهاجرين والأنصار من الصحابة، ودعوا لهم بالمغفرة وأعظموا الثناء عليهم، ودخول التابعين فيها أيضًا دخول أولى.

قال الإمام البغوي رحمه الله تعالى في تفسير هذه الآية: يعني التابعين، وهم الذين يجيئون بعد المهاجرين والأنصار إلى يوم القيامة، ثم ذكر أنهم يدعون لأنفسهم ولمن سبقهم بالإيمان والمغفرة، فقال تعالى: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا أَغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا﴾، غشًا وحسدًا وبغضًا، ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾، فكل من كان في قلبه غلٌّ على أحد من الصحابة ولم يترحم على جميعهم، فإنه ليس ممن عناه الله بهذه الآية، لأن الله تعالى رتب المؤمنين على ثلاثة منازل: المهاجرين، والأنصار، والتابعين الموصوفين بما ذكر، فمن لم يكن من التابعين بهذه الصفة كان خارجًا من أقسام المؤمنين.

قال ابن أبي ليلى: فاجتهد أن لا تكون خارجًا من هذه المنازل^(١).

يقول شيخ الإسلام في تفسيره للآية: (فجعل التابعين لهم بإحسان مشاركين لهم فيما ذكر من الرضوان والجنة فمن اتبع السابقين الأولين كان منهم، وهم خير الناس بعد الأنبياء، فإن أمة محمد ﷺ خير أمة أخرجت للناس، وأولئك خير أمة محمد ولهذا كان معرفة أقوالهم في العلم والدين وأعمالهم خيرًا وأنفع من معرفة أقوال المتأخرين والافتداء بهم خير من الاقتداء بمن بعدهم، ومعرفة إجماعهم ونزاعهم في العلم والدين خير وأنفع من معرفة ما يذكر من إجماع غيرهم ونزاعهم)^(٢).

(١) «معالم التنزيل»، للإمام أبي محمد الحسين البغوي، (٤/٣٢٠-٣٢١).

(٢) «مجموع الفتاوى»، (١٣/٢٣-٢٤).

ثانيًا: الأدلة من السنة على فضلهم:

ورد في السنة عدة آثار تدل على أفضلية عصر التابعين على من جاء بعدهم فمنها على سبيل المثال لا الحصر:

١. ما أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزالون بخير ما دام فيكم من رأيي وصاحبني، والله لا تزالون بخير ما دام فيكم من رأيي من رأيي وصاحب من صاحبي»^(١).

وهذا الحديث دالٌّ دلالة واضحة على فضل عصر التابعين، لاسيما وقد أقسم النبي ﷺ بذلك وهو الصادق المصدوق.

وعن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، قال عمران: فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثًا، ثم إن بعدكم قومًا يشهدون ولا يُستشهدون، ويخونون ولا يُؤتمنون، وينذرون ولا يوفون، ويظهر فيهم السمن»^(٢).

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته)^(٣).

قال شيخ الإسلام رحمته الله: (وقد استفاضت النصوص الصحيحة عنه أنه قال ﷺ: «خير القرون قرني الذين بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم» فجملة القرن الأول أفضل من القرن الثاني، والثاني أفضل من الثالث، والثالث أفضل من الرابع)^(٤).

(١) أخرجه ابن أبي شيبه في «مصنفه»، (٤٠٥/٦)، وابن أبي عاصم في «السنة»، (٦٣٠/٢)، برقم (١٤٨١)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» برقم (٣٢٨٣).

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٠/٥)، برقم (٢٥٠٨)، مسلم (١٩٦٤/٤)، برقم (٢٥٣٥).

(٣) أخرجه البخاري (٦٢٠/٥)، برقم (٢٥٠٩)، مسلم (١٩٦٢/٤)، برقم (٢٥٣٣).

(٤) «مجموع الفتاوى» (٦٦/١٣).

ويقول ابن القيم رحمته الله: (ألقى الصحابة الكرام إلى التابعين ماتلقوه من مشكاة النبوة خالصًا صافيًا، وكان سندهم عن نبيهم صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن رب العالمين سندًا صحيحًا عاليًا، وقالوا: هذا عهد نبينا إلينا، وقد عهدناه إليكم، وهذه وصية ربنا وفرضه علينا، وهي وصيته وفرضه عليكم، فجرى التابعون لهم بإحسان على منهاجهم واقتفوا آثار صراطهم المستقيم)^(١).

ثالثًا: أقوال الأئمة في فضلهم:

أشاد علماء الإسلام في كل الأعصار والأمصار بفضل التابعين، ووجوب الأخذ من علمهم وزهدهم، والوقوف عند كلامهم والاستفادة منه.

يقول ابن القيم رحمته الله: (وإن فتاوي الصحابة أولى أن يؤخذ بها من فتاوي التابعين، وفتاوي التابعين أولى من فتاوي تابعي التابعين، وهلم جرا، وكل ما كان العهد بالرسول أقرب كان الصواب أغلب، وهذا حكم بحسب الجنس لا بحسب كل فرد من المسائل كما أن عصر التابعين وإن كان أفضل من عصر تابعيهم، فإنما هو بحسب الجنس لا بحسب كل شخص، ولكن المفضلون في العصر المتقدم أكثر من المفضلين في العصر المتأخر، وهكذا الصواب في أقوالهم أكثر من الصواب في أقوال من بعدهم)^(٢).

ويقول الإمام اللالكائي عندما تحدث عن منهجه في كتابه «اعتقاد أهل السنة»: (. . فإن لم يكن فيها أثر عن صحابي، فعن التابعين لهم بإحسان؛ الذين في قولهم الشفاء والهدى، والتدين بقولهم القربة إلى الله والزلزلة -إذا كان مُسْتَنَدًا إلى دليل شرعي-، فإذا رأيناهم قد أجمعوا على شيء عولنا عليه، ومن أنكروا قوله أوردوا عليه بدعته أو كفروه حكمنا به واعتقدناه)^(٣).

(١) «إعلام الموقعين عن رب العالمين»، لابن القيم الجوزية، (٦/١).

(٢) «إعلام الموقعين»، (١١٨/٤).

(٣) «شرح اعتقاد أهل السنة»، (٢٧/١).

ويقول الإمام أحمد رحمته الله: (.. أمّا نحن فقد أخذنا ديننا عن التابعين، عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله)^(١).

ويقول شيخ الإسلام رحمته الله: (إذا لم تجد التفسير في القرآن، ولا في السنة، ولا وجدته عن الصحابة، فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين «كمجاهد بن جبر» فإنه كان آية في التفسير)^(٢).

وذكر الحافظ ابن رجب رحمته الله: (أن صالح بن كيسان كان يخالف الزهري في الكتابة عن التابعين، ثم ندم على تركه كلام التابعين)^(٣). وما تقدم يوضح بجلاء أهمية عصر التابعين، وبركة أقوالهم وأعمالهم، حيث حفظ الله بهم الدين، ولا ينكر فضلهم إلا جاهل مكابر.

(١) «السنة»، لعبد الله بن أحمد بن حنبل، (١/٢٧٣).

(٢) «مجموع الفتاوى»، (١٣/٣٦٨).

(٣) انظر: «مجموع رسائل الحافظ ابن رجب»، جمع وترتيب: طلعت بن فؤاد الحلواني، (٣/٢٤).

المطلب الثالث

حكم الاحتجاج بأقوال التابعين في مسائل العقيدة

إن من الأمور المتفق عليها بين الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان: أن القرآن والسنة هما المصدر الأساس للتشريع، كما قال النبي ﷺ: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه الحديث»^(١).

يقول شيخ الإسلام رحمته الله: (كان من أعظم ما أنعم الله به عليهم -أي الصحابة والتابعين-: اعتصامهم بالكتاب والسنة، فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان: أنه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن إلا بآية أخرى تفسرها وتنسخها؛ أو بسنة الرسول ﷺ تفسرها، فإن سنة رسول الله ﷺ تبين القرآن، وتدل عليه، وتعبر عنه)^(٢).

وثمة مصدر آخر يعتمد عليه التابعون وهو (الإجماع)، فقد نبه النبي ﷺ في أكثر من حديث على حجتيه ووجوب الأخذ به، وبين أن أمته لاتجتمع على ضلالة، كما ورد ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله لا يجمع أمتي -أو قال: أمة محمد ﷺ - على ضلالة، ويد الله -تعالى- مع

(١) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١٣٠/٤)، وأبو داود (٢٠٠/٤)، برقم (٤٦٠٤) من حديث المقدام بن معدى كرب، وصححه الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢٠٠/٤).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٨-٢٩/١٣).

الجماعة، ومن شد شد في النار»^(١).

فهذا الحديث أفاد عصمة الأمة عن الضلال، ومنه الخطأ؛ فلزم أن يكون قولها موافقاً للحق، وهذا يقتضي كونه حجة، ولم يزل الصحابة والتابعون ومن بعدهم يستدلون بهذه الأحاديث في إثبات الإجماع.

فإذا كان مصدر التلقي لدى التابعين الكتاب والسنة، فهل تُعدّ أقوالهم حجة؟ وهل يلزم الأخذ بها وينكر على من تركها؟.

اختلف الأصوليون في إجماع التابعين، هل هو حجة أو لا، على قولين:

- الجمهور على حجية إجماع التابعين ومن بعدهم.

- أهل الظاهر ومن وافقهم، حصروا حجية الإجماع في الصحابة رضي الله عنهم.

والراجح قول الجمهور؛ لأن الأدلة التي دلت على حجية الإجماع شاملة لجميع العصور، ولم تفرق بين عصر وآخر، فكان إجماع كل عصر حجة^(٢).

وأهل الإجماع كما ذكر الموفق ابن قدامة رحمته الله هم العلماء حيث قال: (ولا اختلاف في اعتبار علماء العصر من أهل الاجتهاد في الإجماع، وأنه لا يعتد بقول الصبيان والمجانين. فأما العوام فلا يعتبر قولهم عند الأكثرين)^(٣).

وقد اختلف القائلون بحجية إجماع التابعين، هل قول أحاد التابعين حجة؟ أم أن الحجة فقط في إجماعهم؟.

وخلاصة القول في حكم الاحتجاج بأقوال التابعين في مسائل أصول الدين: أنه يُفَرَّقُ بين أقوال آحادهم، وأقوال جماعتهم.

(١) أخرجه الحاكم في «مستدرکه» (١/١١٩)، برقم (٣٩١)، والترمذي (٤/٤٦٦)، برقم (٢١٦٧)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» برقم (١٨٤٨).

(٢) انظر: «أصول مذهب الإمام أحمد»، د. عبد الله التركي، (ص ٣٨٤-٣٨٧) بتصرف، و«مجموع الفتاوى» (١٩/١٧٦-٢٠٢)، (٢٠/١٠-١١). و«إعلام الموقعين» (١/٣٠)، و«روضة الناظر» (٢/٤٦٠-٤٦٢).

(٣) انظر: «روضة الناظر» (٢/٤٥١).

فأما أقوال آحادهم إذا لم يكن لهم مستند من كتاب ولا سنة، فليست بحجة قطعاً؛ لأن مسائل الاعتقاد لا تعرف إلا بدلالة الوحي من كتاب أو سنة، وليست أقوالهم بحجة في مسائل الاعتقاد فحسب، بل حتى فيما دونها، كمسائل الأحكام وغيرها، كما أوضح ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- فيما ذكره عن شعبة بن الحجاج أنه قال: (أقوال التابعين في الفروع ليست حجة فكيف تكون حجة في التفسير؟) ^(١).

فهذا شعبة بن الحجاج رحمته الله ينكر أن تكون أقوال التابعين حجة في الفروع، وكذلك في التفسير، فلأن ينكر حجية أقوالهم في مسائل الاعتقاد من باب أولى.

وقال الإمام أحمد: (إذا جاءك الشيء عن الرجل من التابعين لا يوجد فيه عن النبي ﷺ لا يلزم الأخذ به) ^(٢).

وأما أقوال جماعاتهم فهي معتبرة، فإنهم إذا أجمعوا وافقت أقوالهم على مسألة من مسائل الاعتقاد أو حكم من الأحكام الشرعية، فلا ريب في كونها حجة شرعية، وعندئذ يكون إجماعهم مصدراً يُسْتَدُّ إليه في إثبات تلك المسألة العقدية، أو ذلك الحكم الشرعي ^(٣).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: (أما إذا أجمعوا على شيء - أي التابعين - فلا يرتاب في كونه حجة) ^(٤).

وقد قال الإمام أحمد في وصف كيفية أخذ العلم: (ينظر ماكان عن رسول الله ﷺ، فإن لم يكن فعن أصحابه، فإن لم يكن فعن التابعين ...) ^(٥).

(١) «مجموع الفتاوى» (١٣/٣٧٠).

(٢) انظر: «أصول مذهب الإمام أحمد»، (ص٣٨٥).

(٣) انظر: «أقوال التابعين في مسائل التوحيد والإيمان»، د. عبد العزيز المبدل، (١/٣٩).

(٤) «مجموع الفتاوى»، (١٣/٣٧٠).

(٥) انظر: «أصول مذهب الإمام أحمد»، (ص٣٨٥).

إلا أن الإجماع يشترط في قبوله عند أكثر العلماء أن يكون له مستند ودليل يوجب ذلك الإجماع؛ قياسًا على النبي ﷺ، فكما أن النبي ﷺ لا يقول شيئًا ولا يحكم بحكم إلا عن وحي، فكذلك علماء الأمة يجب أن لا يجمعوا على حكم إلا عن مستند ودليل قد اعتمدوا عليه؛ لأن عدم المستند من دليل أو أمانة يحتمل عدم الوصول إلى الحق مما يؤدي إلى جواز الخطأ، فقلنا: إنه لا بد من مستند للإجماع؛ سدًا لهذا الاحتمال^(١).

والنتيجة: أن أقوال التابعين لا تكون حجة في مسائل الاعتقاد إلا إذا كانت إجماعًا مستندًا إلى دليل من كتاب أو سنة.

وأما إذا كانت أقوالًا لأفراد من التابعين فلا تكون حجة يستند إليه في إثبات مسائل الاعتقاد مهما كان القائل بالقول في العلم والفضل منهم، وأئمة السلف بعد التابعين إنما نقلوا أقوال التابعين في مصنفاتهم في أبواب الاعتقاد من باب الاعتضاد والاستشهاد وليس من باب الاعتماد^(٢).

(١) انظر: «الجامع لمسائل أصول الفقه»، د. عبد الكريم النملة، (ص ٣٢٤).

(٢) انظر: «أقوال التابعين في مسائل التوحيد والإيمان»، (١/٤٠)، و«مصادر تلقي العقيدة عند السلف»، د. عبد الرحمن المحمود، (ص ٢٦-٢٧)، و«منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد»، لعثمان بن علي حسن (١/١٣٣-١٥٤).

الفصل الأول

(من رمي ببدعة الخوارج)

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: تعريف الخوارج، ونشأتهم.

المبحث الثاني: موقف التابعين من بدعة الخوارج.

المبحث الثالث: من رمي ببدعة الخوارج من التابعين، وتحقيق ذلك.

المبحث الأول (تعريف الخوارج ونشأتهم)

أولاً: الخوارج في اللغة:

الخَوَارِجُ جمعُ خارج، وخَارِجِيّ اسم مشتق من الخُرُوج، والخروج: نقيض الدخول، يُقال: خَرَجَ يَخْرُجُ خُرُوجًا وَمَخْرَجًا فهو خارجٌ^(١).

ويأتي في اللغة على عدة معان منها:

١- أنه أحد أسماء يوم القيامة، قال أبو عبيدة -في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمُ الْخُرُوجِ﴾ [سُورَةُ قِيَامَةِ: ٤٢]-: «الخروج اسم من أسماء يوم القيامة».

وسمي يوم الخروج؛ لأن الناس يخرجون فيه من قبورهم؛ كما قال تعالى: ﴿خُشْعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾ [الْقَمَرِ: ٧].

٢- ويأتي بمعنى النجاة والتوجه لإبرام الأمور وإحكامها، يقال: خَرَجَتْ خَوَارِجُ فلان إذا ظهرت نَجَابَتُهُ، وَتَوَجَّهَ لإبرام الأمور وإحكامها.

٣- ويأتي بمعنى ضد القعود عن الحرب^(٢).

(١) انظر: «لسان العرب» مادة (خرج).

(٢) انظر: «لسان العرب» مادة (خرج)، و«القاموس المحيط» مادة (خرج)، و«مختار الصحاح» مادة (خرج)، و«تاج العروس» مادة (خرج)، و«تهذيب اللغة» مادة (خرج).

ويأتي لفظ الخوارج في اللغة لعدة معان منها:

* بمعنى البُرُوزَات في البناء يقال: الخَوَارِجُ: هي الطاقات والمحارب في الجدار. ويقال: الدواخل، والخوارج: ماخرج من أشكال البناء مخالفًا لأشكال ناحيته، وذلك تحسين وتزيين^(١).

* ويأتي بمعنى أهل الأهواء. يقال: الخَوَارِجُ من أهل الأهواء: لهم مَقَالَةٌ على حِدَّةٍ، سُمُوا به لخروجهم على الناس^(٢).

ثانيًا: الخوارج في الاصطلاح:

اختلف العلماء في التعريف الاصطلاحي للخوارج، وحاصل ذلك قولان:
أ/ منهم من عرفه تعريفًا سياسيًا عامًا، عَدَّ فيه الخروج على الإمام المتفق على إمامته خروجًا في أي زمان ومكان، قال الشهرستاني: (كل من خرج على الإمام الحق، الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجيًا، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين، أو كان بعدهم على التابعين بإحسان، والأئمة في كل زمان)^(٣).

ب/ ومنهم من خصه بالطائفة التي خرجت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ولها معتقدات خاصة من أهمها حكمهم على مرتكب الكبيرة كما سيأتي، قال الأشعري: (والسبب الذي سموا له خوارج: خروجهم على علي بن أبي طالب عليه السلام)^(٤).

(١) انظر: «المصباح المنير» مادة (خرج).

(٢) انظر: «لسان العرب» مادة (خرج)، و«القاموس المحيط» مادة (خرج)، و«مختار الصحاح» مادة (خرج)، و«تاج العروس» مادة (خرج)، و«تهذيب اللغة» مادة (خرج).

(٣) «الملل والنحل» ص (١١٤)

(٤) «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين»، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، (١/٢٠٧)، و«اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم»، لشيخ الإسلام ابن تيمية، (١/٧٥). و«الفرق بين الفرق»، (ص٧٤).

والحاصل أن الخوارج بالمعنى الصحيح، اسم يطلق على تلك الطائفة ذات الاتجاه السياسي والآراء الخاصة والتي خرجت عن جيش أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

وأما أولئك الذين خرجوا على أمير المؤمنين عثمان بن عفان عليه السلام فهم ثوار بُغاة كان هدفهم قتل عثمان عليه السلام، وأخذ المال. ولا ينطبق عليهم وصف فرقة ذات طابع عقائدي خاص ولهذا اندمجوا مع عامة المسلمين بعد تنفيذ جريمتهم ولم يشكلوا فرقة مستقلة، وإن كان فعلهم يعتبر خروجًا عن الطاعة وخروجًا عن الإمام.

ويدل على ذلك ما ورد في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (تمرق مارقة على حين فرقة من الإسلام يقتلهم أولى الطائفتين بالحق)^(١).

يقول شيخ الإسلام: (وهؤلاء المارقون هم الخوارج الحرورية الذين مرقوا لما حصلت الفرقة بين المسلمين في خلافة علي عليه السلام، فقتلهم علي بن أبي طالب وأصحابه)^(٢).

ثالثًا: نشأة الخوارج:

اختلف المؤرخون في تحديد بدء نشأة الخوارج على عدة أقوال: فمنهم من يرجعه إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ومنهم من يخصه بقتلة عثمان عليه السلام، ومنهم من يعيده إلى عهد علي عليه السلام، ومنهم من يعيده إلى عام ٦٤ هـ حيث خرج فيه نافع بن الأزرق.

إلا أن الرأي الذي عليه الكثرة من العلماء وأرباب المقالات، أن الخوارج

(١) البخاري (٢٩٥/١٢)، مسلم (٧٤٥/٢)، برقم (١٠٦٤).

(٢) «مجموعة الفتاوى» (١٦٧/١١)، (٤٧٠/١٢).

هم من خرج على علي بن أبي طالب عليه السلام، وهذا ذهب إليه الشهرستاني^(١)،
والبغدادي^(٢)، وشيخ الإسلام ابن تيمية^(٣) وغيرهم.

وقد سار على هذا الرأي أصحاب المعاجم ودوائر المعارف في مادة
(الخروج)، وتقدم ذكر الدليل على ذلك.

لقد تمت البيعة لعلي بعد مقتل عثمان رضي الله عنه، وقام معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه
وكان واليًا على الشام بالمطالبة بدم عثمان وطلب من علي القصاص من قتلة
عثمان قبل البيعة، وكان من رأي علي أن يتمكن أولاً من إدخال جميع الأمصار
في طاعته، خصوصاً وأن الخارجيين كانوا أهل شوكة وقوة، وقد اندسوا في
الأمصار وأصبح طلبهم إبان هذه الثورة العارمة زيادة في إيقاد نار الفتنة.

وزادة حدة الخلاف بينهما إلى أن وصلت إلى مواجهة عسكرية في موقعة
صفين المشهورة؛ حيث كان علي على رأس جيشه من أهل العراق وكان معاوية
على رأس جيشه من أهل الشام.

وقد كان لهذه المعركة نتائج حاسمة بالغة الأهمية، ففي أثناء المعركة
وحينما بدت بوادر هزيمة جيش معاوية ولاح النصر في جانب جيش علي رضي الله عنه،
استشار معاوية عمرو بن العاص في المخرج من هذا الأمر فأشار عمرو بن
العاص بأن ترفع المصاحف فوق أسنة الرماح ويطالبون أهل العراق بتحكيم
كتاب الله تعالى في هذه القضية التي سفكت فيها الدماء، فوافق هذا الطلب قبولاً
من بعض أهل العراق.

وبعد التحكيم، رجع علي بجيشه من صفين إلى الكوفة، وانقسم جيشه
على نفسه فكانوا على طول الطريق إلى الكوفة يتشاتمون ويدفع بعضهم بعضاً

(١) «الملل والنحل» (ص ١١٤).

(٢) انظر: «الفرق بين الفرق» (ص ٧٤).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣٢/١٣).

إلى أن قاربوا الكوفة فانفصل ذلك الفريق المعارض لوجهة التحكيم الذين سُموا فيما بعد بالخوارج، وذهبوا إلى حُرُوراء^(١)، وعسكروا بها معلنين خلع علي عليه السلام، وبايعوا رجلاً منهم يقال له: «عبد الله بن وهب الراسبي»، وحدثت منهم حوادث جعلت أمير المؤمنين علي بين أبي طالب يقاتلهم في النَّهْرَوان، بعد أن استفرغ وسعه في مناصحتهم وأمرهم بالرجوع لطاعته وبعد هذه المعركة تفرق الخوارج في الأمصار، ثم بعد ذلك انقسم الخوارج إلى عدة فرق كبار، وهي: الْمُحَكِّمَةُ^(٢)، وَالْأَزَارِقَةُ^(٣)، وَالنَّجْدَاتُ^(٤)، وَالْبَهْيسِيَّةُ^(٥)، وَالْعَجَارِدَةُ^(٦)،

(١) حروراء: قرية من قرى الكوفة. انظر: «الملل والنحل» (ص ١١٥).

(٢) المحكمة: هم الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي عليه السلام حين جرى أمر الحكمين، واجتمعوا بحروراء من ناحية الكوفة.

انظر: «الملل والنحل» (ص ١١٥)، و«الفصل» (٤/ ١٨٨).

(٣) الأزارقة: أصحاب أبي راشد نافع بن الأزرق الذين خرجوا معه من البصرة إلى الأهواز فغلبوا عليها أيام عبد الله بن الزبير، وقتلوا عماله بهذه النواحي.
انظر: «الملل والنحل» (ص ١١٨)، و«الفصل» (٤/ ١٨٩).

(٤) النجدات: أصحاب نجدة بن عامر الحنفي، وقيل عاصم. وكان من شأنه أنه خرج من اليمامة مع عسكره يريد اللحق بالأزارقة. فاستقبله أبو فديك وعطية بن الأسود الحنفي في الطائفة الذين خالفوا نافع بن الأزرق؛ فأخبروه بما أحدثه نافع من الخلاف، بتكفير القعدة عنه، وسائر الأحداث والبدع. وبايعوا نجدة وأسموه أمير المؤمنين.
انظر: «الملل والنحل» (ص ١٢٢)، و«الفصل» (٤/ ١٩٠).

(٥) البهسية: ويقال: البهسية، أصحاب أبي بهيس الهيصم بن جابر، وهو أحد بني سعد بن ضبيعة، وقد كان الحجاج طلبه أيام الوليد فهرب إلى المدينة، فطلبه بها عثمان بن حبان المزني فظفر به، وقطع يديه ورجليه ثم قتله.

انظر: «الملل والنحل» (ص ١٢٥)، و«الفصل» (٤/ ١٩٠).

(٦) العجاردة: أصحاب عبدا لكريم بن عجرد، وافق النجدات في بدعهم. وقيل إنه كان من أصحاب أبي بهيس، ثم خالفه، وتفرق العجاردة بعد ذلك إلى عدة أصناف.
انظر: «الملل والنحل» (ص ١٢٨)، و«الفصل» (٤/ ١٩٠).

والثَعَالِبَةُ^(١)، والإِبَاضِيَّةُ^(٢)، والصُّفَرِيَّةُ^(٣)، والباقون فروعهم^(٤).

-
- (١) الثَعَالِبَةُ: أصحاب ثعلبية بن عامر. كان مع عبد الكريم بن عجرد يدًا واحدة إلى أن اختلفا، ثم تفرقت بعد ذلك إلى عدة فرق.
- انظر: «الملل والنحل» (ص ٣١)، و«الفصل» (١٩٠/٤).
- (٢) الإِبَاضِيَّةُ: أصحاب عبد الله بن إباح، الذي خرج في أيام مروان بن محمد، فوجه إليه عبد الله بن محمد بن عطية فقاتله، وتفرق الإِبَاضِيَّةُ بعد ذلك إلى عدة فرق.
- انظر: «الملل والنحل» (ص ١٣٤)، و«الفصل» (١٩١/٤).
- (٣) الصُفَرِيَّةُ: أصحاب زياد بن الأصفر، خالفوا الأزارقة، والنجدات، والإِبَاضِيَّةُ في عدة مسائل.
- «الملل والنحل» (ص ١٣٧).
- (٤) انظر «البداية والنهاية»، للحافظ ابن كثير الدمشقي، (١٨٩/٧). و«تاريخ الرسائل والملوك»، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، (٤٨/٥) ومابعدهما.
- و«الملل والنحل» (ص ١١٤) ومابعدهما. و«الفصل في الملل والنحل» (١٨٨/٤) ومابعدهما.
- و«الفرق بين الفرق» (ص ٧٤)، و«الخوارج تاريخهم وآراؤهم»، د. غالب عواجي، (ص ٣٧) ومابعدهما. و«مجموع الفتاوى» (٣٢/١٣).

المبحث الثاني (موقف التابعين من بدعة الخوارج)

لم يختلف العلماء قديمًا وحديثًا أن الخوارج قوم سوء، عصاة لله تعالى ورسوله ﷺ، وإن صلوا وصاموا، واجتهدوا في العبادة، فليس ذلك بنافع لهم. وقد حذرنا الله تعالى ورسوله منهم، وقام العلماء في التحذير منهم وكشف عوارهم في كل زمان، نصحًا للأمة وقمعًا للبدعة^(١).

وقد كان للتابعين دورهم في ذلك، منهم:

١. فكان من أشهر من قام من التابعين بالوقوف للخوارج:

أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ حيث اجتمع له العلم والولاية فأضحى أكثر العلماء دعوة لهم، فقام بمراسلتهم ومناظرة بعضهم لردهم إلى جادة الحق والصواب حتى فتح الله على يديه قلوب بعضهم فعادوا إلى جماعة المسلمين.

ومن مواقفه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ما ذكره ابن عبد الحكم في سيرته حيث قال:

بعث عمر بن عبد العزيز محمد بن الزبير الحنظلي^(٢)، إلى

(١) انظر: «الشرعة»، للإمام أبي بكر محمد الآجري، (١/٣٢٥).

(٢) محمد بن الزبير الحنظلي البصري كوفي الأصل يروي عن الحسن، قال البخاري منكر الحديث وفيه نظر، قال النسائي ضعيف. «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (٣/٥٩). و«لسان الميزان» (٧/٣٥٨).

شوذب^(١) الحروري وأصحابه بالجزيرة^(٢) حين خرجوا، فكتب معه إليهم كتابًا، فأتيناهم -القائل: هو محمد بن الزبير الحنظلي- فأبلغناهم رسالته وكتابه، فبعثوا معنا رجلين منهم، أحدهما من بني شيبان والآخر حبشي، وهو أشد الرجلين حجة ولسانًا، فقدمنا بهما إلى عمر بن عبد العزيز . . . فلما دخلا، قالوا: السلام عليكم، ثم جلسا، فقال لهما عمر: أخبراني ما أخرجكما مخرجكما هذا؟ وأي شيء نقمتم علينا؟

فقال الذي فيه حبشية: والله مانقمتنا عليك في سيرتك، فإنك لتجري العدل والإحسان، ولكن بيننا وبينك أمر إن أعطيتناه فأنت منا ونحن منك، وإن منعتنا فلست منا ولسنا منك.

قال عمر: وما هو؟

قال: رأيتك خالفت أعمال أهل بيتك وسلكت غير طريقهم وسميتها مظالم، فإن زعمت أنك على هدى وهم على ضلال، فابراً منهم والعنهم، فهو الذي يجمع بيننا وبينك أو يفرّق.

قال: فتكلم عمر عن ذلك فقال: إني قد عرفت أو ظننت أنكم لم تخرجوا لطلب الدنيا، ولكنكم أردتم الآخرة فأخطأتم سبيلها، وأنا سائلكم عن أمر فبالله لتصديقاني عنه فيما بلغه علمكما.

قالا: نفعل.

قال: أرايتم أبا بكر وعمر أليسا من أسلافكم وممن تقولون وتشهدون لهما بالنجاة؟.

قالا: بلى.

(١) هو شوذب بن بسطام الشكري، وقد خرج سنة ١٠٠هـ ومعه نحو ٨٠ فارسًا.

انظر: «تاريخ الطبري» (٤/٦٢).

(٢) الجزيرة: هي التي بين دجلة والفرات في العراق. انظر: «معجم البلدان» (٢/١٣٤).

فقال: هل تعلمون أن العرب ارتدت بعد رسول الله ﷺ فقاتلهم أبو بكر فسفك الدماء، وسبى الذراري، وأخذ الأموال؟.

قالا: قد كان ذلك.

قال: فهل تعلمان أن عمر لما قام بعده ردّ تلك السبايا إلى عشائريهم؟.

قالا: قد كان ذلك.

قال: فهل برئ أبوبكر من عمر أو عمر من أبي بكر؟.

قالا: لا.

قال: فهل تبرأون من واحد منهما؟.

قالا: لا.

قال: أخبراني عن أهل النهروان أليسوا من أسلافكم وممن تتولون وتشهدون لهم بالنجاة؟. قالا: بلى.

قال: فهل تعلمون أن أهل الكوفة حين خرجوا إليهم كفوا أيديهم فلم يخيفوا آمنًا، ولم يسفكوا دمًا، ولم يأخذوا مالا؟.

قالا: قد كان ذلك.

قال: فهل تعلمون أن أهل البصرة حين خرجوا إليهم مع عبد الله بن وهب الراسبي استعرضوا الناس فقتلوهم، وعرضوا لعبد الله بن خباب صاحب النبي ﷺ فقتلوه وقتلوا جاريته، ثم صبحوا حيًا من العرب يقال لهم بنو قطيعة فاستعرضوهم فقتلوا الرجال والنساء، والولدان حتى جعلوا يلقون الأطفال في قدور الأقط وهي تفور بهم.

قالا: قد كان ذلك.

قال: فهل برئ أهل الكوفة من أهل البصرة، أو أهل البصرة من أهل الكوفة؟.

قالا: لا.

قال: فهل تبرأون من طائفة منهما؟.

قالا: لا.

قال عمر: أخبراني أرايتم الدين واحدًا أم اثنين؟.

قالا: بل واحد.

قال: فهل يسعكم فيه شيء يعجز عني؟.

قالا: لا.

قال: فكيف وسعكم أن توليتم أبا بكر وعمر وتولّى كل واحد منهما صاحبه وقد اختلفت سيرتهما؟، أم كيف وسع أهل الكوفة أن تولوا أهل البصرة وأهل البصرة أهل الكوفة وقد اختلفوا في أعظم الأشياء: في الدماء، والفروج، والأموال. ولا يسعني بزعمكما إلا لعن أهل بيتي والبراءة منهم؟!

فإن كان لعن أهل الذنوب فريضة مفروضة لا بد فيها، فأخبرني أيها المتكلم متى عهدك بلعن فرعون، ويقال: بلعن هامان؟.

قال: ما أذكر متى لعنته.

قال: ويحك فيسعك ترك لعن فرعون، ولا يسعني بزعمك إلا لعن أهل بيتي والبراءة منهم!.

ويحكم إنكم قوم جهال؛ أردتم أمرًا فأخطأتموه، فأنتم تغلبون من الناس مارد عليهم رسول الله ﷺ، وترددون عليهم ما قبل منهم، ويأمن عندكم من خاف عنده، ويخاف عندكم من أمن عنده.

قالا: ما نحن كذلك.

قال: بلى؛ تقرون بذلك الآن.

هل علمتم أن رسول الله ﷺ بعث إلى الناس وهم عبدة أوثان فدعاهم إلى أن يخلعوا الأوثان، وأن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فمن فعل ذلك حقن دمه وأمن عنده، وكان أسوة المسلمين، وأنتم تلعنونه وتقتلونه

وتستحلون دمه، وتلقون من يأبى ذلك من سائر الأمم اليهود والنصارى فتحرمون دمه ويأمن عندهم.

فقال الذي فيه حبشية: ما رأيت حجة أبين وأقرب مأخذًا من حجتك، أما أنا فأشهد أنك على الحق وأني بريء ممن خالفك.

وقال للشيباني فأنت ما تقول؟ قال: ما أحسن ماقلت وأحسن ماوصفت، ولكن أكره أن أفات على المسلمين بأمر لا أدري مااحتجهم فيه حتى أرجع إليهم، فلعل عندهم حجة لا أعرفها. قال: فأنت أعلم.

قال: فأمر للحبشي بعطائه وأقام عنده خمس عشرة ليلة ثم مات ولحق الشيباني بقومه فقام معهم^(١).

وهذا الأثر الطويل يدل دلالة واضحة على سعة صدور أهل الحق في مناقشتهم -مع أنهم أهل ولاية وسلطة- للمخالفين، ورحمتهم بهم، وحرصهم على هدايتهم.

٢. ومن تلك النماذج النيرة، ما ذكره الإمام الآجري في «الشرعة»، قال: (أخبرنا عبد الله بن صالح البخاري، قال: حدثنا مخلد بن الحسن بن أبي زُمَيْل، قال: حدثنا أبو المَلِيحِ الرَّقِّي، عن سليمان بن أبي نَشِيط، عن الحسن البصري -وذكر الخوارج-، فقال: «حَيَارَى سُكَارَى، ليسوا بيهود، ولا نصارى، ولا مجوس فَيُعَذَّرُونَ»^(٢)).

(١) رواه ابن عبد الحكم في كتابه «الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز» (ص ١٣٠-١٣٤)، و«العقد الفريد»، ابن عبد ربه، (٢/٢١٥).

(٢) التخریج: أخرجه الآجري في «الشرعة» (١/٣٤٤) برقم (٤٧)، والفريابي في «صفة المنافق» (ص ٦١)، برقم (٥١): عن يعقوب بن إبراهيم، عن وهب بن جرير، عن أبيه، عن الحسن بنحوه -وسنده صحيح-.

رجال الإسناد:

- عبد الله بن صالح: هو عبد الله بن صالح بن عبد الله بن الضحاك البخاري، أحد الثقات =

وهذا الأثر يدل على شدة نكير إمام التابعين لمذهب الخوارج ورفع العذر عنهم.

وقيل للحسن: يا أبا سعيد خرج خارجي بالخُرْبِية^(١)، فقال: (المسكين رأى منكراً فأنكره، فوقع فيما هو أنكر منه)^(٢).

وهنا ينبه الإمام الحسن عليه السلام إلى سمة من سماتهم وهي: سرعة مفارقتهم لجماعة المسلمين، ومعالجتهم المنكر بمنكرٍ أشد منه.

لذلك يقول الإمام الأجرى عليه السلام: (فلا ينبغي لمن رأى اجتهاد خارجي، قد خرج على إمام، عدلاً كان الإمام أو جائراً، فخرج وجمع جماعةً، وسل سيفه، واستحل قتال المسلمين، فلا ينبغي له أن يغتر بقراءته للقرآن، ولا بطول قيامه في الصلاة، ولا بدوام صومه، ولا بحسن ألفاظه في العلم، إذا كان مذهبه مذهب الخوارج).

= الصالحين، وثقه أبو علي الحافظ وأبو بكر الإسماعيلي، وابن المنادي وغيرهم. توفي في رجب سنة ٣٠٥ هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/٢٢١).

- مخلد بن الحسن: هو مخلد بن الحسن بن أبي زميل الحراني، نزيل بغداد، قال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: لا بأس به، وقال ابن حبان: مستقيم الحديث، وقال: ابن حجر لا بأس به، من التاسعة.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/٤٠)، وانظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٢٣).

- أبو المليح: الحسن بن عمر، أو عمرو، بن يحيى الفزاري، مولاهم، أبو المليح الرقي، ثقة، من الثامنة، مات سنة ١٨١ هـ، وقد جاوز التسعين. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١٦٢).

- سليمان بن أبي نسيط: هو سليمان بن أبي نسيط، أبو داود، يروي عن ابن الزبير، روى عنه أبو عاصم النبيل، وقد قيل: إنه سليمان بن نسطاط.

انظر: «التاريخ الكبير» (٤/٤٠)، و«الثقات»، لابن حبان (٤/٣١٥).

درجة الأثر: فيه سليمان بن أبي نسيط ولم أجد من وثقه إلا ابن حبان وهو معروف بتوثيق المجاهيل.

(١) الخربة: محلة بالبصرة وقعت بها موقعة الجمل المشهورة. انظر: «معجم البلدان» (٢/٣٦٣).

(٢) «الشرعة»، (١/٣٤٥).

وقد رُوِيَ عن رسول الله ﷺ فيما قلته أخبار لا يدفعها كثير من علماء المسلمين، بل لعله لا يختلف في العلم بها جميع أئمة المسلمين^(١).

٣. وقال عبد الله بن أحمد: (حدثني أبي، قال: أخبرنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن عاصم الأحول، عن عون بن عبد الله، قال: «بعثني عمر بن عبد العزيز ﷺ إلى الخوارج أكلهم».

فقلت لهم: هل تدرّون ما علامتكم في وليكم التي إذا لقيكم بها آمن بها عندكم، وكان بها وليكم، وعلامتكم في عدوكم التي إذا لقيكم بها خاف بها عندكم وكان بها عدوكم؟.

قالوا: ما ندري ما تقول.

قلت: فإن علامتكم وليكم التي إذا لقيكم بها آمن بها عندكم، وكان بها وليكم؛ أن يقول: أنا نصراني، أو يهودي، أو مجوسي.

وعلامتكم في عدوكم التي إذا لقيتم بها خاف بها عندكم وكان بها عدوكم؛ أن يقول: أنا مسلم^(٢).

(١) «الشريعة»، (١/٣٤٥-٣٤٦).

(٢) التخريج:

أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» (٢/٦٣٠)، برقم (١٥٠٢)، ولم أعر عليه في مصدر آخر.

رجال الإسناد:

- ابن أبي زائدة: هو يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمداني، أبو سعيد الكوفي، ثقة متقن، من كبار التاسعة، مات سنة ثلاث - أو أربع - وثمانين ومائة. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٩٠).

- عاصم الأحول: هو عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري، ثقة، من الرابعة، مات بعد سنة أربعين. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٨٥).

- عون: هو عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبد الله الكوفي، ثقة عابد، من الرابعة، مات قبل سنة عشوين ومائة. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٤٣٤).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

٢- وقال عبد الله بن أحمد: (حدثني أبي، قال: أخبرنا أسود بن عامر، قال: أخبرنا حماد بن سلمة، عن معاوية بن قره، قال: «هلكت الخوارج والأهواء»^(١)).

(١) التخریج:

أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» (٢/٦٢٨)، برقم (١٤٩٥)، ولم أعثر عليه في مصدر آخر.

رجال الإسناد:

- أسود بن عامر: هو الأسود بن عامر الشامي، نزيل بغداد، يكنى أبا عبد الرحمن، ويلقب شاذان، ثقة، من التاسعة، مات في أول سنة ٢٠٨هـ. انظر: «تقريب التهذيب» (ص١١١).
- حماد بن سلمة: هو حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بآخرة، من كبار الثامنة، مات سنة ١٦٧هـ. انظر: «تقريب التهذيب» (ص١٧٨).
- معاوية بن قره: هو معاوية بن قره بن إياس بن هلال المدني، أبو إياس البصري، ثقة، من الثالثة، مات سنة ١١٣هـ، وهو ابن ست وسبعين سنة. انظر: «تقريب التهذيب» (ص٥٣٨).
- درجة الأثر: رجاله ثقات إلا أنني لم أقف على نص بسماع حماد بن سلمة من معاوية بن قره، إلا أن إمكان السماع وارد؛ لأن كليهما بصري، والفرق بين وفاتيهما أربع وخمسون سنة.

المبحث الثالث

(من رمي ببدعة الخوارج من التابعين، وتحقيق ذلك)

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: (من رمي ببدعة الخوارج ولم تثبت في حقه):

أولاً: جابر بن زيد:

هو جابر بن زيد الأزدي اليمامي، أبو الشعثاء الجوفي البصري. توفي سنة ثلاث وتسعين، ويقال: ثلاث ومائة، من الطبقة الثالثة^(١).

روى عن: ابن عباس، وابن عمر، وابن الزبير، والحكم بن عمرو الغفاري، ومعاوية بن أبي سفيان، وعكرمة وآخرين.

روى عنه: قتادة، وعمرو بن دينار، ويعلى بن مسلم، وأيوب السختياني، وعمرو بن هرم وآخرون.

روى له: أصحاب الكتب الستة.

(١) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (٢/٢٠٤)، و«الجرح والتعديل» (٢/٤٩٤)، و«تذكرة الحفاظ» (١/٧٢)، و«تهذيب الكمال» (٤/٤٣٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/٤٨٢)، و«تهذيب التهذيب» (١/٢٧٩).

مكانته عند أهل العلم:

وثقه كثير من أهل العلم، منهم:

* أيوب السختياني حيث قال: (كان ليبيًا)، وجعل يتعجب من فقهه^(١).

* يحيى بن معين حيث قال: (ثقة)^(٢).

* تميم بن حدير، عن الرباب، قال: (سألت ابن عباس عن شيء؟ فقال: تسألوني وفيكم جابر بن زيد)^(٣).

* العجلي قال: (تابعي ثقة)^(٤).

* عكرمة قال: (كان ابن عباس، يقول: هو أحد العلماء يعني جابر بن زيد)^(٥).

* أبو زرعة الرازي قال: (هو بصري أزدي ثقة)^(٦).

* الذهبي قال: (أبو الشعثاء الأزدي إمام)^(٧).

* الحافظ ابن حجر قال: (ثقة فقيه)^(٨).

سياق ما ورد في رمية بدعة الخروج.

نسب جمعٌ من أهل العلم جابر بن زيد إلى بدعة الخوارج، منهم ما

يلي:

(١) انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٣٧٦/٢).

(٢) «تاريخ أسماء الثقات» (ص ٥٦).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٢٧٩/١).

(٤) «معرفة الثقات» (٢٦٣/١).

(٥) «الجرح والتعديل» (٤٩٤/٢).

(٦) «التعديل والتجريح» (٤٥٧/١).

(٧) انظر: «الكاشف» (٢٨٧/١).

(٨) «تقريب التهذيب» (ص ١٣٦).

١. قال ابن عدي: (أخبرنا الساجي، قال: حدثنا أحمد بن محمد، قال: سمعت يحيى بن معين، يقول: «صالح الدهان قدرى، وكان يرضى بقول الخوارج؛ وذلك للزومه جابر بن زيد، وكان جابر أباضيًا...»^(١)).
٢. وقال عارم: (كانت الإباضية ينتحلونه)^(٢).
٣. وقال ابن حبان: (كانت الإباضية تنتحله)^(٣).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالخروج:

- وردت آثار عديدة تدل على براءة جابر بن زيد من بدعة الخروج، منها:
١. قال ابن سعد: (أخبرنا سعيد بن عامر، وعفان بن مسلم، قالوا: حدثنا همام، عن قتادة، عن عذرة، قال: «قلت لجابر بن زيد: إن الإباضية يزعمون أنك منهم، قال: أبرأ إلى الله منه.
 - قال سعيد في حديثه: قلت له ذلك وهو يموت»^(٤)).

(١) التخریج: أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧١/٤)، ولم أعر عليه في مصدر آخر.
رجال الإسناد:

الساجي: هو زكريا بن يحيى الساجي، أبو يحيى، ثقة فقيه، أخذ عنه: ابن عدي، والإسماعيلي، مات سنة ٣٠٧هـ. وله نحو تسعين سنة.

انظر: «طبقات الحفاظ» (ص٣٠٩)، و«تقريب التهذيب» (ص٢١٦).

أحمد بن محمد: هو أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي خلف البغدادي، ثقة، من العاشرة، مات سنة ثلاث وثلاثين.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص٨٣).

- يحيى بن معين: هو الإمام يحيى بن معين، ثقة حافظ مشهور إمام الجرح والتعديل -تقدم-.
انظر: «تقريب التهذيب» (ص٥٩٧).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(٢) «الطبقات الكبرى» (١٨١/٧).

(٣) «اللتقات» (١٠١/٤).

(٤) التخریج:

أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١٨١/٧)، وذكره ابن حجر في «التهذيب» (٢٧٩/١)، =

وهذا يدل على أن هذا الموقف كان في آخر حياته .

٢. وقال ابن سعد: (أخبرنا عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد، قال:

حدثنا همام بن يحيى، عن ثابت البناني، قال: «دخلت على جابر بن زيد وقد ثقل، قال: فقلت له: ما تشتهي؟

قال: نظرة من الحسن -يعني البصري-، فذكرت ذلك له .

فقال: اخرج بنا إليه .

قال، قلت: إني أخاف عليك .

قال: إن الله سيعرف عني أبصارهم .

قال: فانطلقنا حتى دخلنا عليه .

= وأخرجه: ابن سعد أيضًا في «الطبقات الكبرى» (١٨١/٧)، من طريق: موسى بن إسماعيل، عن أبي هلال، قال: حدثنا داود بن أبي القصاف، عن عزرة مثله .

رجال الإسناد:

سعيد بن عامر: هو سعيد بن عارم الضُّبَعي، أبو محمد البصري، ثقة صالح، مات سنة ٢٠٨هـ، وله ست وثمانون سنة .

انظر: «تقريب التهذيب» (ص٢٣٧) .

عفان بن مسلم: هو عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلي، أبو عثمان الصفار، البصري، ثقة ثبت، من كبار العاشرة .

انظر: «تقريب التهذيب» (ص٣٩٣) .

همام: هو همام بن يحيى بن دينار العوزي البصري، أبو عبد الله أو أبو بكر ثقة ربما وهم، مات سنة أربع -أو خمس- وستين ومائة .

انظر: «تقريب التهذيب» (ص٥٧٤) .

قتادة: هو قتادة بن دعامة السدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، مات سنة بضع عشرة ومائة .

انظر: «تقريب التهذيب» (ص٤٥٣) .

عزرة: هو عزرة بن عبد الرحمن بن زدارة الخزاعي الكوفي الأعور، شيخ لقتادة، ثقة، من السادسة .

انظر: «تقريب التهذيب» (ص٣٩٠) .

درجة الأثر: إسناده صحيح .

قال: فقال له الحسن: يا أبا الشعثاء، قل: لا إله إلا الله.

قال: فقال: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، فتلا هذه الآية.

فقال له الحسن: إن الإباضية تتولاك.

قال: فقال: أبرأ إلى الله منهم.

قال: فما تقول في أهل النهر.

قال: فقال: أبرأ إلى الله منهم.

قال: ثم خرجنا من عنده^(١).

٣. وقال البخاري: (قال لنا علي: حدثنا سفيان، قال: قلت لعمر:

سمعت من أبي الشعثاء من أمر الإباضية أو شيئاً مما يقولون.

فقال: ما سمعت منه شيئاً قط، وما أدركت أحداً أعلم بالفتيا من جابر بن

زيد...)^(٢).

(١) التخريج:

أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧/ ١٨١-١٨٢)، ولم أعثر عليه في مصدر آخر.

رجال الإسناد:

عبد الصمد بن عبد الوارث: هو عبد الصمد بن عبد الوارث التنوري، أبو سهل. الحافظ، عن:

هشام الدستوائي وشعبة، وعنه: ابنه عبد الوارث، قال الذهبي: حجة، وقال ابن حجر: صدوق

ثبت في شعبة، وذكره ابن حبان في الثقات. مات سنة ٢٠٧هـ.

انظر: «الكاشف» (١/ ٦٥٣)، و«تقريب التهذيب» (ص ٣٥٦)، و«الثقات»، لابن حبان (٨/ ٤١٤).

همام بن يحيى: ثقة -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٧٤).

ثابت البناني: هو ثابت بن أسلم البناني، أبو محمد البصري، ثقة عابد، من الرابعة، مات سنة

بضع وعشرين، وله ست وثمانون سنة.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١٣٢).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(٢) التخريج:

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٠٣)، ولم أعثر عليه في مصدر آخر.

=

٤. وقال ابن حبان: (كانت الإباضية تنتحلّه، وكان هو يتبرأ من ذلك)^(١).
٥. وذكر أبو نعيم الأصبهاني: (عن هند بنت المهلب -وذكروا عندها جابر بن زيد-، فقالوا: إنه كان أباضيًا؟).
- فقالت: كان جابر بن زيد أشد الناس انقطاعًا إليّ وإلى أمي فما أعلم شيئًا كان يقربني إلى الله إلا أمرني به، ولا شيئًا يباعدي عن الله ﷻ إلا نهاني عنه، وما دعاني إلى الإباضية قط، ولا أمرني بها...)^(٢).

الراجع:

- تدل النصوص المتقدمة على أن أبا الشعثاء جابر بن زيد بريء من نسبته إلى رأي الخوارج -الإباضية-، وذلك لما يلي:
- ١- تبرؤه من هذه النسبة بأسانيد صحيحة.
 - ٢- تبرئته من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.
 - ٣- أن من نسبته إلى هذه البدعة لم يذكر قولاً أو فعلاً لجابر بن زيد يدل على صحة نسبته إليها، فهي مجرد دعوى بلا برهان.
 - ٤- وأما قول الإمام يحيى بن معين ﷺ فيجواب عنه بما يلي:

= رجال الإسناد:

- علي: هو علي بن المدني، ثقة ثبت إمام -تقدم-.
- انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٤٠٣).
- سفيان: هو سفيان بن عيينة، ثقة حافظ فقيه إمام حجة -تقدم-.
- انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٤٥).
- عمرو: هو عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم، الجمحي مولاهم، ثقة ثبت، من الرابعة، مات سنة ١٢٦هـ.
- انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٤٢١).
- درجة الأثر: إسناده صحيح.

(١) «الثقات» (١٠١/٤).

(٢) «حلية الأولياء» (٨٩/٣).

* أنه لم يذكر مستنده في هذه النسبة، ولم يدرك جابر بن زيد حتى يكون إخبار سماع أو مشاهدة، وقد نقل الحافظ ابن حجر عن الإمام أحمد رحمته الله، قوله: (وكل رجل ثبتت عدالته لم يقبل فيه تجريح أحد حتى يبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه)^(١).

* مخالفته لمأثبات من أقوال الأئمة المعاصرين له الذين شهدوا ببرائته من هذه النسبة.

٥- شهادة هند ابنة المهلب بن أبي صفرة ببرائته من هذه النسبة، والمهلب من أشد الناس عداءً للخوارج، وقد كسرهم في معارك عديدة، فلو كان جابر بن زيد من الخوارج لما ساغ له تعاهد المهلب وبيته^(٢).

ثانيًا: عكرمة البربري (مولي ابن عباس):

هو: عكرمة البربري، أبو عبد الله المدني، مولي ابن عباس، أصله من البربر، كان لحصين بن أبي الحر العنبري، فوهبه لابن عباس لمّا ولي البصرة لعلي بن أبي طالب عليه السلام، توفي سنة ١٠٤هـ، وقيل بعد ذلك، وهو من الطبقة الثالثة^(٣).

روى عن جماعة من الصحابة، منهم:

عبد الله بن عباس، والحسن بن علي، وأبو هريرة، وعائشة، وحمنة بنت جحش -رضي الله عنهم أجمعين-.

(١) «تهذيب التهذيب» (٢٧٣/٧)، ونقله كذلك الحافظ السخاوي عن محمد بن نصر المروزي كما في «فتح المغيث» (٣٠٨/١).

(٢) انظر: «الكامل في اللغة والأدب» للمبرد (١٨٥/٣)، و«فيات الأعيان» (٤٣٣/٤)، و«شذرات الذهب في أخبار من ذهب» (٩١/١).

(٣) مصادر الترجمة: انظر: «التمهيد» (٢٦/٢) ومابعداها، و«تهذيب الكمال» (٢٦٤/٢٠)، و«ميزان الاعتدال» (١١٦/٥)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/٥)، و«تهذيب التهذيب» (١٣٤/٣)، و«التقريب» (ص ٣٩٧)، و«طبقات الحفاظ» (٤٣/١).

روى عنه خلق كثير، منهم:

إبراهيم النخعي، وأبو الشعثاء جابر بن زيد، والشعبي، وأبو إسحاق السبيعي، وأبو الزبير، وقتادة وغيرهم.

قال البزار رحمته الله: (روى عن عكرمة مائة وثلاثون رجلاً من وجوه البلدان كلهم رضوا به)^(١).

روى له: أصحاب الكتب الستة.

مكانته عند أهل العلم:

الآثار الواردة في فضله أكثر من أن تحصر، ولكن نذكر طرفاً منها لبيان منزلته العالية عند أهل العلم:

- قال جرير، عن مغيرة: قيل لسعيد بن جبير: (تعلم أحداً أعلم منك؟ قال: نعم، عكرمة)^(٢).

- وقال سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة: (كان أعلم التابعين أربعة: عطاء، وسعيد بن جبير، وعكرمة، والحسن)^(٣).

- وقال حبيب بن أبي ثابت: (اجتمع عندي خمسة: طاووس، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وعكرمة، وعطاء، فأقبل مجاهد وسعيد بن جبير يلقيان على عكرمة التفسير، فلم يسألاه عن آية إلا فسرهما لهما، فلما نفذ ما عندهما جعل يقول: أنزلت آية كذا في كذا، وأنزلت آية كذا في كذا)^(٤).

- وقال ابن عيينة: (لو قلت لك: إن الحسن -البصري- ترك كثيراً من

(١) «هدي الساري مقدمة فتح الباري»، لابن حجر، (ص ٤٥١).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٠/٢٧٢).

(٣) انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/١٣٥).

(٤) «تهذيب الكمال» (٢٠/٢٧٣).

التفسير حين دخل علينا عكرمة البصرة حتى خرج منها لصدقت^(١).

- وقال ابن المديني: (لم يكن في موالي ابن عباس أغزر من عكرمة كان من أهل العلم)^(٢).

- وقال شهر بن حوشب: (إنه لم تكن أمة إلا كان لها حبر، وإن مولى ابن عباس حبر هذه الأمة)^(٣).

- وثقه: أبو حاتم الرازي، والنسائي، وابن معين وغيرهم^(٤).

وقال أبو عبد الله المروزي: (قد أجمع عامة أهل العلم^(٥) على الاحتجاج بحديث عكرمة، واتفق على ذلك رؤساء أهل العلم)^(٦).

سياق ما ورد في رمية بدعة الخروج:

نسب بعض العلماء عكرمة البربري إلى بدعة الخروج، واعتمدوا في حكمهم على الأمور التالية:

١. وردت عدة روايات عن عبد الله بن لهيعة^(٧) تثبت أن عكرمة انتحل رأي

الخوارج منها:

- قال ابن لهيعة: (وكان - أي عكرمة - قد أتى نجدة الحروري فأقام عنده

(١) «تهذيب التهذيب» (٣/١٣٥).

(٢) «طبقات الحفاظ» (١/٤٤).

(٣) «تهذيب الكمال» (٢٠/٢٧٠).

(٤) انظر: «التمهيد» (٢/٣٣).

(٥) يعني: أكثر أهل العلم؛ لأن هناك من لم يحتج به كمسلم بن الحجاج.

(٦) «التمهيد» (٢/٣٣).

(٧) هو عبد الله بن لهيعة، بفتح اللام وكسر الهاء، ابن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري، القاضي، صدوق، من السابعة، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون، مات سنة أربع وسبعين، وقد ناف على الثمانين، روى له مسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه. «التهذيب» (٢/٤١١)، «التقريب» (ص ٣١٩).

سنة أشهر، ثم أتى ابن عباس فسلم عليه، فقال ابن عباس: قد جاء الخبيث.
قال: وكان يحدث برأي نجدة^(١).

- وقال ابن لهيعة، عن ابن الأسود: (كان أول من أحدث فيهم -أي أهل المغرب- رأي الصفرية)^(٢).

٢. عدم رواية الإمام مالك لعكرمة. قال يحيى بن معين: (إنما لم يذكر مالك بن أنس عكرمة، لأن عكرمة كان ينتحل رأي الصفرية)^(٣).

٣. ورود عدة روايات من بعض الأئمة ينسبون فيها عكرمة إلى رأي الخوارج، منها:

- قال الجوزجاني قلت لأحمد بن حنبل: (أكان عكرمة إباضيًا؟ فقال: يقال إنه كان صفرًا)^(٤).

- وقال علي بن المديني: (يقال إنه كان يرى رأي نجدة)^(٥).

- وقال يحيى بن معين: (كان ينتحل مذهب الصفرية)^(٦).

- وقال ابن حبان في ترجمة داود بن الحصين: (فإن وجب ترك حديثه؛ وجب ترك حديث عكرمة لأنه كان يذهب مذهب الشراة مثله)^(٧).

٤. يستدلون بقول خالد الحذاء: (. . . كان يرى رأي الصفرية، وإنما أخذ أهل أفريقية رأي الصفرية منه)^(٨).

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/١٣٥)، و«هدى الساري» (ص٤٤٧).

(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/١٣٥)، و«هدى الساري» (ص٤٤٧).

(٣) انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/١٣٦)، و«هدى الساري» (ص٤٤٨).

(٤) انظر: «میزان الاعتدال» (٥/١١٩)، و«تهذيب التهذيب» (٣/١٣٦).

(٥) انظر: «هدى الساري» (ص٤٤٨).

(٦) انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/١٣٦)، و«هدى الساري» (ص٤٤٨).

(٧) انظر: «اللقات» (٦/٢٨٤).

(٨) انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/١٣٧).

٥. روايته لبعض الأحاديث التي اعتمد عليها الخوارج في تأييد مذهبهم، ومن أمثلتها مايلي:

- روى عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن ... الحديث)^(١).
- وروى عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما: (... لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض)^(٢).

وقد احتج الخوارج بهذين الحديثين وغيرهما على التكفير بالمعصية.

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالخروج:

جزم جمعُ من الأئمة بتبرئة عكرمة البربري مما نسب إليه من القول بالخروج، وحجتهم مايلي:

١. أنه لم يثبت بسند صحيح عمن عاصره ولقيه أنه رأى منه أو سمع مايدل على ذلك المذهب، وإنما يروى من طريقين:

- من طريق عبد الله بن لهيعة وهو ضعيف في نفسه، يقول الجوزجاني: (ابن لهيعة لا يوقف على حديثه، ولا ينبغي أن يحتج به، ولا يغتر بروايته)^(٣).
- ومن طريق من لم يعاصره فبينهم وبينه مفاوز، لذلك يقولون في حقه: (يقال).

٢. جزم أئمة كبار بتبرئته مما نسب إليه من أمثال:

- إمام الجرح والتعديل أبو حاتم الرازي، قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن عكرمة فقال: ثقة. قلت: يحتج بحديثه. قال: نعم؛ إذا روى عنه الثقات، والذي أنكر عليه مالك إنما هو بسبب رأيه على أنه لم يثبت عنه من

(١) أخرجه: البخاري (٢٤٨٩/٦)، برقم (٦٤٠٠).

(٢) أخرجه: البخاري (٦١٩/٢)، برقم (١٦٥٢).

(٣) انظر: «الشجرة وأحول الرجال»، لأبي إسحاق إبراهيم الجوزجاني، (ص ١٥٥).

وجه قاطع أنه كان يرى ذلك، وإنما كان يوافق في بعض المسائل فنسبوه إليهم^(١).

- وقد برّاه من هذه النسبة الإمام أحمد بن حنبل^(٢)، والعجلي:

قال العجلي: (عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنه تابعي ثقة، وهو بريء مما يرميه به الناس من الحرورية)^(٣).

- وقال ابن جرير: (لو كان كل من ادّعى عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادّعى به وسقطت عدالته وبطلت شهادته بذلك للزم ترك أكثر محدثي الأمصار؛ لأنه مامنهم إلا وقد نسبهم قوم إلى ما يُرغَبُ به عنه)^(٤).

- وقال ابن حجر: (لم يثبت تكذيبه عن ابن عباس، ولا تثبت عنه بدعة)^(٥).

- ومما يمكن أن يضاف: أنه عيب على عكرمة أخذه جوائز السلطان، وهذا لا يمكن أن يصدر من خارجي^(٦).

الراجع:

يتضح مما تقدم براءة عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنه مما نسب إليه من القول بالخروج، وذلك لما يلي:

١. أنه لم يثبت بطريق صحيح أنه قال أو فعل ما يدل على صحة نسبته إلى مذهب الخوارج.

قال أبو عبد الله المروزي: (وكل رجل ثبتت عدالته برواية أهل العلم عنه،

(١) «الجرح والتعديل» (٨/٧)، و«هدي الساري» (ص ٤٤٩).

(٢) «هدي الساري» (ص ٤٤٩).

(٣) «معرفة الثقات» (٢/١٤٥)، و«هدي الساري» (ص ٤٤٩).

(٤) «هدي الساري» (ص ٤٤٩).

(٥) «التقريب» (ص ٣٩٧).

(٦) أنظر: «تهذيب الكمال» (٢٠/٢٧٠-٢٧٨-٢٨٥).

وحملهم حديثه، فلن يقبل فيه تجريح أحد جرحه حتى يثبت ذلك عليه بأمر لا يجهل.

فأما قولهم: فلان كذاب فليس مما يثبت به جرح حتى يتبين ما قاله^(١).

٢. أن رواية عبد الله بن لهيعة ضعيفة.

٣. أن جُلَّ من تكلم فيه لم يعاصره بل كان متأخراً عنه.

٤. أما من احتج بفعل الإمام مالك رحمته الله من عدم إخراجه لرواية عكرمة في الموطأ، فيجيب عنه من وجهين:

الوجه الأول: أن مالك رحمته الله صنع ذلك مُحَاكاة لسعيد بن المسيب.

فقد روى عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه، عن إسحاق الطباع قال: (سألت مالك بن أنس قلت: أبلغك أن ابن عمر رضي الله عنهما قال لنافع: لا تكذب عليّ كما كذب عكرمة على ابن عباس. قال: لا.

ولكن بلغني: أن سعيد بن المسيب قال ذلك لثُرد مولاة^(٢)).

قال ابن عبد البر رحمته الله: (عكرمة مولى ابن عباس من جلة العلماء لا يقدح فيه كلام من تكلم فيه؛ لأنه لا حجة مع أحدٍ تكلم فيه، وقد يحتمل أن يكون مالك جبن عن الرواية عنه؛ لأنه بلغه أن سعيد بن المسيب كان يرميه بالكذب، ويحتمل أن يكون لما نسب إليه من رأي الخوارج. وكل ذلك باطل عليه إن شاء الله^(٣)).

الوجه الثاني: ثبوت رواية الإمام مالك رحمته الله عن عكرمة، بل وترجيح رواية عكرمة مولى ابن عباس على رواية عطاء في إحدى المسائل.

(١) «التمهيد» (٢/٣٣-٣٤).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/٧٠).

(٣) «التمهيد» (٢/٢٧).

يقول الإمام ابن عبد البر رحمته الله: (وزعموا أن مالكا أسقط ذكر عكرمة منه -أي من الموطأ- لأنه كره أن يكون في كتابه؛ لكلام سعيد بن المسيب وغيره فيه، ولا أدري صحة هذا؟ لأن مالكا قد ذكره في كتاب الحج وصرح باسمه ومال إلى روايته عن ابن عباس وترك رواية عطاء في تلك المسألة وعطاء أجل التابعين في علم المناسك والثقة والأمانة...) ^(١).

٥. أما احتجاجهم على أن بعض مروياته كانت مما اعتمد عليه الخوارج فهذه حجة ضعيفة؛ لأنه يلزم من ذلك أن كل راوٍ احتج بروايته المخالفون نسب إليهم!!

٦. ويجاب عن قول خالد الحذاء ^(٢) أنه كان يرى رأي الصفرية: بالقصة التي ساقها ابن عبد البر وفيها بيان السبب. قال ابن عبد البر: (كان خلفاء بني أمية يرسلون إلى المغرب يطلبون جلود الخرفان التي لم تولد بعد العسلية ^(٣))؛ قال: فربما دُبِحت المائَةُ شاة فلا يوجد إلا واحد عسلي؛ كانوا يتخذون منها الفراء. فكان عكرمة يستعظم ذلك ويقول: هذا كفر ^(٤).

ويظهر من هذا الأثر أن عكرمة عندما قال: «هذا كفر» ربما أراد به أن هذا الفعل -وهو قتل عشرات الشياة- كفر نعمه، ففهم الصفرية أنه يريد من ذلك القول التكفير بالمعصية، فزعموا أن عكرمة يقول بذلك وانتحلوه.

٧. دفاع الأئمة عن عكرمة، وجزمهم ببراءته مما نسب إليه من أمثال: أبي حاتم الرازي، وابن حبان، وابن جرير الطبري، والإمام أحمد ^(٥)،

(١) «التمهيد» (٢٦/٢).

(٢) خالد الحذاء: هو ابن مهران أبو المنازل، روى عن: أبي قلابة، وعطاء والحسن، وابن سيرين وغيرهم.

قال عنه أحمد: ثبت، وقال ابن معين: ثقة، ووثقه العجلي.

انظر: «الجرح والتعديل» (٣/٣٥٢)، و«معرفة الثقات» (١/٣٣٣).

(٣) لم أعثر على معنى لها في كتب اللغة، فلعلها نوع من الفراء النادر يشبه لون العسل.

(٤) انظر: «التمهيد» (٢/٣٣).

(٥) انظر: «هدي الساري» (ص٤٤٩).

والعجلي، ومحمد بن نصر المروزي، وابن منده، وابن عبد البر، وابن حجر وغيرهم.

وهؤلاء أئمة يُحتذى بقولهم؛ فقد سبروا أقواله وعرفوا أحواله فجزموا ببرئته مما نُسب إليه.

قال ابن عبد البر: (الصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته وثبتت في العلم أمانته وبانت ثقته وعنايته بالعلم لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحه بينة عادلة تصح بها جرحته على طريق الشهادات والعمل فيها من المشاهدة والمعانة)^(١).

قال السخاوي في «فتح المغيث»: (... ليس المراد إقامة بينة على جرحه بل المعنى أنه يستند في جرحه إلى ما يستند إليه الشاهد في شهادته وهو المشاهدة ونحوها)^(٢).

فتبين مما تقدم براءة عكرمة مولى ابن عباس مما رمي به من بدعة الخروج، والله أعلم.

ثالثاً: نصر بن عاصم الليثي:

هو نصر بن عاصم بن عمرو بن خالد بن حزام بن سعد بن وداعة بن مالك بن قيس بن عامر بن ليث، بصري، توفي سنة ٨٩هـ، من الطبقة الثالثة^(٣).

روى عن: عمر بن الخطاب، ومالك بن الحويرث الليثي، وأبي بكر وغيرهم.

(١) «جامع بيان العلم وفضله» (١٥٢/٢).

(٢) «فتح المغيث» (٣٠٨/١).

(٣) مصادر الترجمة: انظر: «معرفه الثقات» (٣١٣/٢)، و«الثقات» (٤٧٥/٥)، و«الجرح والتعديل» (٤٦٤/٨)، و«رجال مسلم» (٢٨٥/٢)، و«تهذيب الكمال» (٣٤٨/٢٩)، و«الكاشف» (٣١٨/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٢١٧/٤)، و«التقريب» (ص ٥٦٠).

روى عنه: حميد بن هلال، وقتادة، وعمران بن حدير، وبشر بن الشعثاء، وبشر بن عبيد، وأبو سعد البقال.

روى له: البخاري في رفع اليدين، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

مكانته عند أهل العلم:

وثقه جمع من أهل العلم منهم:

- النسائي حين قال: (ثقة)^(١).

- وقال العجلي: (بصري تابعي ثقة)^(٢).

- وذكره ابن حبان في الثقات^(٣).

- وقال الإمام الذهبي: (ثقة)^(٤).

- وقال الحافظ ابن حجر: (ثقة)^(٥).

سياق ما ورد في رمية ببدعة الخروج:

ذكر بعض أهل العلم أن نصر بن عاصم رُمي برأي الخوارج منهم:

- قال أبو داود رَحِمَهُ اللهُ: (كان خارجيًا)^(٦).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالخروج:

- قال الحافظ ابن حجر في «التقريب»^(٧): (رمي برأي الخوارج، وصح

رجوعه عنه).

(١) «تهذيب الكمال» (٣٤٨/٢٩).

(٢) «معرفه الثقات» (٣١٣/٢).

(٣) «تهذيب الكمال» (٣٤٨/٢٩).

(٤) «الكاشف» (٣١٨/٢).

(٥) «التقريب» (ص ٥٦٠).

(٦) «تهذيب التهذيب» (٢١٧/٤).

(٧) «التقريب» (ص ٥٦٠).

- وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب»^(١): ذكر المرزباني^(٢) في (معجم الشعراء) قال: (كان على رأي الخوارج ثم تركهم، وأنشد له: فارقت نجدة والذين تزرقوا وابن الزبير وشيعة الكذاب).

الراجع:

يتضح مما تقدم صحة رجوع نصر بن عاصم الليثي عن رأي الخوارج، وذلك لما يلي:

١. أن أباداود لم يذكر مستنده في هذه التهمة.
٢. جزم الحافظ ابن حجر رحمته الله برجوعه عن هذا القول مع أنه كان ممن حكى عنه القول بالخروج.
٣. الأبيات إن صحت نسبتها إليه فهي صريحة في رجوعه عن هذا القول^(٣)، والله أعلم.

رابعاً: صالح بن درهم الباهلي:

هو صالح بن درهم الباهلي، أبو الأزهر البصري، لم أقف على تاريخ وفاته، وقد نظم ابن حجر ضمن الطبقة الرابعة، وهم من توفي بعد المائة الأولى^(٤).

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (٢١٨/٤).

(٢) المرزباني: هو: أبو عبد الله محمد بن عمران بن موسى بن سعيد بن عبد الله، أصله من خراسان، ولد في سنة ٢٩٧هـ، وتوفي سنة ٣٧٨هـ، وله من الكتب: كتاب المفيد، والموفق، وكتاب شعر حاتم الطائي، وكتاب الزهد، ومعجم الشعراء وغيرها.

انظر: «الفهرست» (١٩٠/١)، و«كشف الظنون» (١٧٣٤/٢)، و«أبجد العلوم» (٤٣/٣).

(٣) وقد رجعت إلى معجم المرزباني المطبوع بطبعته فلم أقف عليه؛ لأن المطبوع فيه نقص.

(٤) مصادر الترجمة: انظر: «الجرح والتعديل» (٤٠٠/٤)، و«الثقات» (٣٧٦/٤)، و«تاريخ أسماء الشقات» (١١٧/١)، و«تهذيب الكمال» (٤٠-٤١/١٣)، و«ميزان الاعتدال» (١٢٥/٨)، و«الكاشف» (٤٩٤/١)، و«المقتنى في سرد الكنى» (٨٤/١)، و«تهذيب التهذيب» (١٩٢/٢).

روى عن: أبي هريرة، وأبي سعيد، وابن عمر، وسمرة بن جندب.
روى عنه: ابنه إبراهيم، وشعبة، ومسلمة بن سالم الجهني.
روى له: أبو داود.

مكانته عند أهل العلم:

وثقه جمع من أهل العلم منهم:

١. قال ابن معين: (ثقة)^(١).
٢. وقال الدارقطني: (ثقة)^(٢).
٣. وقال ابن شاهين: (ثقة)^(٣).
٤. وذكره ابن حبان في الثقات^(٤).
٥. وقال الإمام الذهبي: (صالح بن درهم ثقة)^(٥).

سياق ما ورد في رمية ببدعة الخروج:

لم أقف على من تكلم فيه إلا رواية الإمام علي بن المديني رحمته الله حيث قال في شأنه: (ضعيف يرى رأي الإباضية)^(٦).
ولم يذكر سبب ذلك.

(١) «تهذيب التهذيب» (١٩٣/٢).

(٢) «ميزان الاعتدال» (١٢٥/٨).

(٣) «تاريخ أسماء الثقات» (١١٧/١).

(٤) «الثقات» (٣٧٦/٤).

(٥) «المقتنى في سرد الكنى» (٨٤/١)، وانظر: «الكاشف» (٤٩٤/١).

(٦) انظر: «إكمال تهذيب الكمال» (٣٢٧/٦)، و«تهذيب التهذيب» (١٩٣/٢).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالخروج:

وذلك من خلال توثيق العلماء له وثنائهم عليه دون التنويه بذكر مطعن فيه.

الراجع:

يترجح لدي أن صالح بن درهم الباهلي بريء مما نسب إليه من القول بالخروج، وذلك للأمور التالية:

(١) ثناء العلماء عليه وتوثيقهم له.

(٢) رواية علي بن المديني رحمته الله يجاب عنها بمايلي:

- لم يذكر رحمته الله حجته في نسبته صالح بن درهم إلى القول بالخروج.

- لعل ما وقع للإمام علي بن المديني رحمته الله من وهم هو من جنس ما وقع لأكبر تلامذته -وهو الإمام البخاري-؛ حيث خلط بين صالح بن درهم الباهلي وبين صالح بن إبراهيم الدهان، والأخير رماه جمع من أهل العلم بالقدر والخروج، منهم يحيى بن معين حيث قال: (الدهان قدري وكان يرمى بقول الخوراج)^(١).

قال الخطيب البغدادي رحمته الله في «موضح أوهام الجمع والتفريق»: (أخبرنا بشرى بن عبد الله الرومي، قال أخبرنا أحمد بن محمد بن حمدان، قال حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال حدثني أبي، قال حدثنا مروان بن معاوية الفزاري، قال أخبرنا صالح بن درهم عن مولاة لابن عمر يقال لها وجزة.

قالت: «كان لعبد الله بن عمر شكوة»^(٢) ينقع له فيها ليلاً، فإذا أصبح أكل زببة وشرب ماء». .

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (١٩٣/٢).

(٢) هي القرية الصغيرة. انظر: «لسان العرب» (٤٤١/١٤).

وهو صالح الدهان، كذا قال محمد بن إسماعيل البخاري.

وقال أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان هما اثنان والله أعلم^(١).

قال الإمام المزي رحمته الله: وإنما قال ابن عدي هذا -يقصد قوله: لم يحضرني له حديث وليس بمعروف- في صالح بن إبراهيم الدهان البصري الجهني. روى عن: أبي الشعثاء جابر بن زيد، وعنه: أبان بن يزيد، وهشام الدستوائي وغيرهما.

ووثقه الإمام أحمد. وهو متأخر عن صالح بن درهم^(٢).

فيظهر لي -والله أعلم- أن تفرد الإمام علي بن المديني رحمته الله في نسبته صالح بن درهم إلى القول بالخروج وقع نتيجة عدم التفريق بين صالح بن درهم الباهلي، وبين صالح بن إبراهيم الدهان الذي نُسب إلى القول بالخروج، لاسيما وقد وقع غيره من الحفاظ في ذلك، وينضاف إلى ذلك مخالفة الإمام علي بن المديني للأئمة في تضعيفه في حين اجماعهم على توحيقه في حين الضعيف والمنسوب إلى بدعة الخوارج هو صالح الدهان^(٣).

(١) انظر: «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١٨٠/٢).

(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» (١٩٣/٢).

(٣) من أمثال الإمام البخاري؛ فهو من أكبر تلامذة الإمام علي بن المديني وناسج على منواله في كثير من الأشياء.

المطلب الثاني (من رمي ببدعة الخوارج وثبتت في حقه)

أولاً: شَبَّثَ بن ربيعي التميمي:

هو شَبَّث بن ربيعي التميمي اليربوعي الكوفي يكنى بأبي عبد القدوس، مخضرم، كان مؤذناً لسجاح، ثم أسلم، ثم كان ممن أعان على عثمان رضي الله عنه، ثم صحب علياً، ثم حضر قتل الحسين. توفي في الكوفة في حدود الثمانين، من الطبقة الثانية^(١).

روى عنه: حذيفة، وعلي رضي الله عنه.

روى عنه: أنس بن مالك رضي الله عنه، ومحمد بن كعب القرظي، وسليمان التيمي.

روى له: أبو داود، والنسائي في اليوم والليلة حديثاً واحداً.

مكانته عند أهل العلم:

* ذكره ابن حبان في الثقات وقال: (يخطئ)^(٢).

(١) مصادر الترجمة: انظر: «معرفة الثقات» (١/٤٤٨)، و«تهذيب الكمال» (١٢/٢٥١)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/١٥٠)، و«تهذيب التهذيب» (٢/١٤٩). و«تقريب التهذيب» (ص ٢٦٣).

(٢) «الثقات» (٤/٣٧١).

* وذكره أبو زرعة الرازي وقال: (كان حروريًا، رواه معتمر، عن أبيه)^(١).

سياق ما ورد في رمية بدعة الخروج:

وردت عدة آثار في نسبته إلى بدعة الخروج، ومنها:

قول البخاري: (قال لنا مسدد، عن معتمر، عن أبيه، عن أنس، قال: قال
شيث: «أنا أول من حرّر الحرورية»^(٢)).

فقال رجل: ما في هذا مدح»^(٣).

ويُعَدُّ هذا الأثر هو العمدة في وصفه بهذه البدعة؛ لأنَّ جُلَّ من ترجم له
ونسبه إلى هذه البدعة اعتمد على هذا الأثر.

(١) كتاب «الضعفاء»، لأبي زرعة (٢/٦٢٦).

(٢) الحرورية: هم الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام حين جرى أمر التحكيم واجتمعوا بحروراء من ناحية الكوفة، ورأسهم عبد الله بن الكواء، وكانوا يومئذ في اثني عشر ألف رجل. انظر «الملل والنحل» (ص ١١٥).

(٣) التخريج:

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/٢٦٦)، وذكره الذهبي في «الميزان» (٣/٣٦١)، وابن حجر في «التهذيب» (٢/١٤٩). رجال الإسناد:

- مسدد: هو مسدد بن مسرهد بن مسربل بن مستور الأسدي، البصري، أبو الحسن، ثقة حافظ، من العاشرة، مات سنة ثمان وعشرين، يقال اسمه عبد الملك بن عبد العزيز، ومسدد لقب له، روى له: البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/٥٧)، وانظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٢٨).

- معتمر: هو معتمر بن سليمان التيمي، أبو محمد البصري، يلقب الطفيل، ثقة، من كبار التاسعة، مات سنة سبع وثمانين، وقد جاوز الثمانين، روى له الجماعة.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/١١٧)، وانظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٣٩).

- أبو المعتمر: هو سليمان بن طرخان التيمي، البصري، نزل في التيم فنسب إليهم، ثقة عابد، من الرابعة، مات سنة ثلاث وأربعين، وهو ابن سبع وتسعين، وروى له الجماعة.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٢/٩٩)، وانظر: «التقريب» (ص ٢٥٢).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

وقد نسبته إلى هذه البدعة عدد من أهل العلم منهم:
أبو زرعة^(١)، والعجلي^(٢)، والمزي^(٣)، والذهبي^(٤)، وابن حجر^(٥)،
وغيرهم.

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالخروج:

لم يقل بتبرئته من المتقدمين إلا ابن الكلبي.
قال ابن حجر: (قال ابن الكلبي: «كان من أصحاب علي، ثم صار مع
الخوارج، ثم تاب ورجع، ثم حضر قتل الحسين»^(٦)).
وقال الإمام الذهبي: (كان ممن خرج على علي وأنكر عليه التحكيم، ثم
تاب وأتاب)^(٧).

الراجع:

يظهر مما تقدم أن شعث بن ربيعة ثبتت في حقه بدعة الخروج، وذلك
للأمر التالية:

١. نسبته إلى هذا الرأي من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.
٢. صحة الإسناد في نسبته إلى هذه البدعة.
٣. شهادة أنس بن مالك رضي الله عنه؛ وهو ممن روى عنه فشهادته مبنية على رؤية ومشاهدة.

(١) انظر: «سؤالات البرذعي» لأبي زرعة (٦٢٦/١).

(٢) انظر: «معركة الثقات» (٤٤٨/١).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (٣٥١/١٢).

(٤) انظر: «الكاشف» (٤٧٧/١).

(٥) انظر: «تهذيب التهذيب» (٢٦٦/٤).

(٦) انظر: «التهذيب» (١٤٩/٢)، ورواه ابن حجر في «الإصابة»، (٣٧٦/٣).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٥٠/٤)، و«ميزان الاعتدال» (٣٦١/٣).

٤. كان من سيرته ولوج الفتن؛ حيث كان مؤذناً لمدعية النبوة سجاح، ثم شارك في الخروج على عثمان رضي الله عنه، ثم حضر مقتل الحسين رضي الله عنه ^(١).
٥. لم أقف على قول لأحد العلماء المتقدمين ينفي عنه وصفه بهذه البدعة، أويذكر رجوعه عنها إلا قول ابن الكلبي وهو مجمع على ضعفه ^(٢).
٦. أما قول الإمام الذهبي رحمته الله ففيه توجيهان:
 أ- أنه قول غير مُفسَّر.
 ب- لعله رحمته الله استند على قول ابن الكلبي.

ثانيًا: عمران بن حطان:

- هو عمران بن حطان بن ظبيان بن لَوْذَان بن عمرو بن الحارث السدوسي، أبو سماك، ويقال: أبو شهاب البصري، ويقال في نسبه وكنيته غير ذلك، توفي في عام ٨٤هـ، من الطبقة الثالثة ^(٣).
- روى عن: جملة من الصحابة منهم: أبو موسى الأشعري، وابن عباس، وابن عمرو، وعائشة رضي الله عنهم أجمعين.
- روى عنه: جماعة منهم: يحيى بن أبي كثير، وقتادة، ومحارب بن دثار.

-
- (١) انظر: «معرفه الثقات» (١/٤٤٨)، و«تهذيب الكمال» (١٢/٢٥١)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/١٥٠)، و«تهذيب التهذيب» (٢/١٤٩). و«تقريب التهذيب» (ص ٢٦٣).
- (٢) ابن الكلبي: محمد بن السائب بن بشر بن عمرو بن عبد الحارث بن عبد العزيز الكلبي، أبو النضر الكوفي النسابة المفسر من عبود، ضعيف، قال يحيى بن معين: ليس بشيء، قال البخاري: تركه يحيى، وابن مهدي، وقال أبو حاتم: الناس مجمعون على ترك حديثه، من الطبقة السادسة، مات سنة ست وأربعين.
- انظر: «التاريخ الكبير» (١/١٠١)، و«الجرح والتعديل» (٧/٢٧٠)، و«تهذيب التهذيب» (٣/٥٦٩)، و«تقريب التهذيب» (ص ٤٧٩).
- (٣) مصادر الترجمة: انظر: «الجرح والتعديل» (٣/١٠١)، و«الثقات» (٥/٢٢٢)، و«تهذيب الكمال» (٢٢/٣٢٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/٢١٤)، و«تهذيب التهذيب» (٣/٣١٧)، و«التقريب» (ص ٤٢٩) وغيرها.

روى له: البخاري، وأبو داود، والنسائي.

قال الإمام النووي رحمته الله: (لم يُخرَج له البخاري سوى حديث واحد من رواية: يحيى بن أبي كثير، عنه، قال: سألت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها عن الحرير؟ فقالت: ائت ابن عباس ...)^(١)

مكانته عند أهل العلم:

- قال العجلي: (بصري تابعي ثقة)^(٢).
- وقال أبو داود: (ليس في أهل الأهواء أصح حديثًا من الخوارج، ثم ذكر عمران بن حطان وغيره)^(٣).
- وذكره ابن حبان في الثقات^(٤).
- وقال أبو سلمة التَّبُودَكِيُّ، عن أبان بن يزيد العطار قال: (سألت قتادة؟ فقال: كان عمران ابن حطان لا يُتهم في الحديث)^(٥).

سياق ما ورد في رمية بدعة الخروج:

جُل من ترجم له نسبه إلى هذه البدعة منهم:
ابن حبان^(٦)، والمزي^(٧)، والإمام الذهبي^(٨)، وابن حجر^(٩)، وغيرهم مما يدل على استفادة رمية بهذه البدعة؛ ولعل السبب في ذلك ما حكاه الحافظ

(١) «هدي الساري مقدمة فتح الباري» (ص ٤٣٣).

(٢) «معركة الثقات»، للعجلي (١٨٨/٢).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٣/٣١٧).

(٤) «الثقات»، لابن حبان (٥/٢٢٢).

(٥) «تهذيب التهذيب»، ابن حجر (٣/٣١٧).

(٦) «الثقات» (٥/٢٢٢).

(٧) «تهذيب الكمال» (٢٢/٣٢٢).

(٨) في «سير أعلام النبلاء» (٤/٢١٤).

(٩) «تهذيب» (٣/٣١٧).

المزي وغيره، عن يعقوب بن شيبة^(١) في ترجمته لعمران بن حطان حيث قال ﷺ: (أدرك جماعة من الصحابة، وصار في آخر أمره أن رأى رأي الخوارج؛ وكان سبب ذلك فيما بلغنا أن ابنة عمه رأت رأي الخوارج فتزوجها ليردها عن ذلك فصرفته إلى مذهبها^(٢))^(٣).

فاستمر على هذا المذهب حتى أصبح رأس القعدة^(٤) من الصُفْرية^(٥)، وفقههم، وخطيبهم، وشاعرهم^(٦).

وإليه تنسب هذه الأبيات في الثناء على قاتل علي رضي الله عنه:

يا ضربة من تقى ما أراد بها إلا ليلغ من ذي العرش رضواناً
إني لأذكره حيناً فأحسبه أوفى البرية عند الله ميزاناً
أكرم بقوم بطون الطير قبرهم لم يخلطوا دينهم بغياً وعدواناً^(٧)

(١) هو: يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور الحافظ العلامة أبو يوسف السدوسي البصري نزيل بغداد، صاحب المسند المعلل الذي ما صنف أحسن منه ولا أطول ولكنه ما أتمه، سمع يزيد بن هارون وروح بن عباد وخلائق، وثقه الخطيب وكان من علماء الحديث، مات في ربيع الأول سنة ٢٦٢هـ. انظر: «طبقات الحفاظ» (١/٢٥٨)، و«تاريخ بغداد» (١٤/٢٨١).

(٢) ويحكي بعض أهل العلم سبباً آخر وهو: أن عمران بن حطان كان من أهل السنة، فقدم غلام من عمان كأنه نصل فغلبه في مجلس، فتبعه. انظر: «تهذيب الكمال» (٢٢/٣٢٣). ولعل السبب الذي أثبتته أكثر شهرة واستفاضة، ولا يمنع من حصول السببين.

(٣) أنظر: «تهذيب الكمال» (٢٢/٣٢٣)، و«ميزان الاعتدال» (٥/٢٨٦)، و«تهذيب التهذيب» (٣/٣١٧).

(٤) القعدة: فرقة من الخوارج كانوا لا يرون الحرب، بل ينكرون على أمراء الجور حسب الطاقة، ويدعون إلى رأيهم، ويزينون مع ذلك الخروج ويحسنونه.

انظر: «الملل والنحل» (ص ١٣٧)، وانظر: «تهذيب التهذيب» (٣/٣١٧).

(٥) الصفرية: هم أصحاب زياد بن الأصفر؛ إحدى فرق الخوارج، خالفوا الأزارقة، والنجيدات في بعض الأمور.

انظر: «الملل والنحل» (ص ١٣٧).

(٦) انظر: «الملل والنحل» (ص ١٣٧)، وانظر: «تهذيب التهذيب» (٣/٣١٧).

(٧) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٤/٢١٥).

قال:

إني أدينُ بما دان الشُّرأةُ به يوم النُّخيلةِ عندَ الجوسقِ الحَرْبِ^(١)

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالخروج:

ذكر بعض أهل العلم رجوع عمران بن حطان وتوبته مما نسب إليه من بدعة الخروج، وجل من قال بتبرئته من هذه البدعة عُمدتهم، مذكروه أبو زكريا الموصلي في «تاريخ الموصل» حيث قال: (عن محمد بن بشر العبدى قال: لم يمت عمران بن حطان حتى رجع عن رأي الخوارج)^(٢).

الراجع:

يظهر مما تقدم أن عمران بن حطان قد ثبتت في حقه بدعة الخروج وذلك للأُمور التالية:

(١) «الكامل»، لابن المبرد، (٣/١١٦٢).

(٢) التخریج:

ذكره ابن حجر في «الإصابة» (٥/٣٠٤)، و«تهذيب التهذيب» (٣/٣١٧). رجال الإسناد:

- أبو زكريا الموصلي: هو يزيد بن محمد الأزدي، قاضي الموصل، صنف كتاب تاريخ الموصل وضمنه كثيرًا من أخبار الدول، والتراجم وغير ذلك. قال عنه الذهبي: الحافظ أبو زكريا يزيد بن محمد الأزدي. توفي سنة ٣٣٤هـ.

انظر: «نزهة الألباب في الألقاب»، لابن حجر (٢/٢٦٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٤/١٧٧)، و«كشف الظنون»، لمصطفى الحنفي (١/٣١٧).

- محمد بن بشر العبدى: هو ابن الفرافصة أبو عبد الله العبدى. من أصحاب الحسن بن صالح روى عن: إسماعيل بن أبي خالد، والأعمش، وزكريا بن أبي زائدة، ومسعر، ومحمد بن عمرو. وروى عنه: جعفر بن عون، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وإبنا أبي شيبة. من التاسعة، مات سنة ٢٠٣هـ. قال يحيى بن معين: ثقة، روى له الجماعة.

انظر: «الجرح والتعديل» (٧/٢١٠)، و«معرفه الثقات» (٢/٢٣٢)، و«مشاهير علماء الأمصار» (١/١٧٣). و«التقريب» (ص٤٦٩).

درجة الأثر: الأثر ضعيف؛ وذلك لعله الانقطاع بين محمد بن بشر وعمران بن حطان لأنه لم يسمع منه، وبين أبي زكريا الموصلي ومحمد بن بشر أيضًا، كما يدل عليه تاريخ وفاتيها.

١. استفاضة نسبته إلى هذه البدعة عند أهل العلم.
٢. مواقفه الدالة على خروجه، مثل: إنشاده الأبيات في الثناء على قاتل علي بن أبي طالب عليه السلام، حتى كان رأس القعدة من الصفرية وفتيهم وخطيبهم وشاعرهم.
٣. حجة من قال بتوبته اعتماداً على قول محمد بن بشر العبدى ضعيفة؛ لعدم الاتصال في الإسناد، ولعدم ظهور شيء من أقواله أو أفعاله يدل على ذلك.
٤. قال عنه الحافظ ابن حجر رحمته الله: (وقد قيل إن عمران بن حطان تاب من بدعته وهو بعيد)^(١).

ثالثاً: إسماعيل بن سميع الحنفي:

- هو إسماعيل بن سميع الحنفي الكوفي، أبو محمد، لم أقف على تاريخ وفاته، وقد نظم ابن حجر ضمن الطبقة الرابعة، وهم من توفي بعد المائة الأولى^(٢).
- روى عن: أنس بن مالك، ويكير بن عبد الله الطويل، وحكيم بن جبير، وسليمان بن أبي هند مولى زيد بن الخطاب وغيرهم.
- روى عنه: سفيان الثوري، وأبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري، وشعبة بن الحجاج، وعبد الواحد بن زياد وغيرهم.
- روى له: مسلم، وأبوداود، والنسائي.

مكانته عند أهل العلم:

١. قال يحيى بن سعيد القطان: (في الحديث لم يكن به بأس)^(٣).

(١) انظر: «فتح الباري» (١٠/٢٩٠).

(٢) مصادر الترجمة: «التاريخ الكبير» (١/٣٥٦)، و«تهذيب الكمال» (١/٢٣٥)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٢/١٧٨).

(٣) «التاريخ الكبير» (١/٣٥٦).

٢. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: (صالح)^(١).

٣. وقال يحيى بن معين: (ثقة)^(٢).

سياق ما ورد في رمية بدعة الخروج:

لقد وردت آثار كثيرة تنسب لإسماعيل بن سميع إلى بدعة الخروج منها:

١. قال ابن أبي حاتم: (أخبرنا صالح، قال: أخبرنا علي، قال: سمعت سفيان يقول: «كان إسماعيل بن سميع يهسياً، فلم أذهب إليه ولم أقربه»^(٣)).

٢. قال العقيلي: (حدثنا أحمد بن علي الأبار، قال: حدثنا محمد بن حميد، قال: حدثنا جرير، قال: «كتبت حديث إسماعيل بن سميع، ف قيل لي: إنه

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١/٢٣٥)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٢/١٧٨).

(٢) «تهذيب التهذيب» (١/١٥٤)، و«تقريب التهذيب» (ص ١٠٨).

(٣) التخرج:

أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/٤٧)، وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١/٧٨).

رجال الإسناد:

صالح: هو صالح بن أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد، قال الذهبي: الإمام المحدث الحافظ الفقيه القاضي، أبو الفضل الشيباني البغدادي، قاضي أصبهان. سمع: أباه وتفقه عليه، وسمع علي بن المديني وطبقته، وروى عنه: ابنه زهير، وابن صاعد، وعبد الرحمن بن أبي حاتم وغيرهم.

وقال ابن أبي حاتم: كتبت عنه بأصبهان وهو صدوق ثقة. توفي بأصبهان سنة ٢٦٦هـ.

انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٢/٥٢٩-٥٣٠).

علي: هو علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيع السعدي مولاهم، أبو الحسن المديني، بصري، ثقة ثبت إمام، أعلم أهل البصرة بالعلل والحديث، مات سنة ٢٣٤هـ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/١٧٦)، و«تقريب التهذيب» (ص ٤٠٢).

سفيان: هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران الكوفي ثم المكي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة، من رؤوس الطبقة الثامنة، مات في رجب سنة ثمان وتسعون.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٢/٥٩)، و«تقريب التهذيب» (ص ٢٤٥).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

يرى رأي الخوارج، فتركته»^(١).

وقد نسب إليه هذه البدعة عدد من أهل العلم منهم:

ابن حبان^(٢)، وابن الجوزي^(٣)، والعقيلي^(٤)، والإمام الذهبي^(٥)،
وابن حجر^(٦)، وغيرهم.

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالخروج:

من خلال ما وقفت عليه وجدت أن من ترجم له أثبت في حقه هذه البدعة،
ولم أقف على أحد نفاها عنه، مع ثنائهم على حفظه.

(١) التخريج:

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٧٨/١)، ولم أعثر عليه في مصدر آخر.
رجال الإسناد:

- أحمد الأبار: الحافظ الإمام أبو العباس أحمد بن علي بن مسلم، محدث بغداد، قال
الخطيب: كان ثقةً حافظًا متقنًا حسن المذهب. له تاريخ وتصانيف، مات سنة ٢٩٠هـ.
انظر: «طبقات الحفاظ» (٢٨٥/١)، و«لسان الميزان» (٢٣١/١).

- محمد بن حميد: هو محمد بن حميد بن حيان الرازي، أبو عبد الله، كذبه أبوزرعة،
وابن وارة، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن حبان: يتفرد عن الثقات بالمقلوبات، وقال صالح
بن محمد الأسدي: مارأيت أحق بالكذب منه، ومن الشاذكوني، مات سنة ٢٤٨هـ.
انظر: «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٥٤/٣)، و«تقريب التهذيب» (ص ٤٧٥)، و«تهذيب
التهذيب» (٥٤٧/٣).

- جرير: هو جرير بن عبد الحميد بن قُرط، بضم القاف وسكون الراء بعدها طاء مهملة، الضبي
الكوفي، نزيل الرّي وقاضيها، ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه، مات
سنة ثمان وثمانين، وله إحدى وسبعون سنة، روى له الجماعة.
انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١٣٩)، و«تهذيب التهذيب» (٢٩٧/١).

درجة الأثر: إسناده ضعيف جدًا؛ لتكذيب العلماء لمحمد بن حميد الرازي.

(٢) «الثقات» (٣١/٦).

(٣) «الضعفاء والمتروكين» (١١٤/١).

(٤) «الضعفاء» (٧٨/١).

(٥) «ميزان الاعتدال» (٣٩٠/١).

(٦) «لسان الميزان» (١٧٧/٧).

الخلاصة:

يتضح مما تقدم أن إسماعيل بن سميع الحنفي قد ثبتت في حقه بدعة الخروج، وذلك للأمور التالية:

١. استفاضة نسبه إليها عند أهل العلم.
٢. صحة بعض الأسانيد التي نسبه إليها.
٣. لم أقف على قول لأحد من العلماء ينفي عنه وصفه بها.

رابعاً: أبو حسان الأعرج:

هو مسلم بن عبد الله البصري أبو حسان الأعرج ويقال: الأخرَد أيضاً. قال البخاري، وابن حبان: قتل سنة ١٣٠هـ، من الطبقة الرابعة^(١).
روى عن: علي بن أبي طالب، وابن عباس، وأبي هريرة، وعائشة، وابن عمرو، وناجية بن كعب، والأشتر، والأسود بن يزيد، وعبيدة السلماني، وغيرهم.
روى عنه: قتادة بن دعامة السدوسي، وعاصم الأحول.
روى له: البخاري معلقاً، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

مكانته عند أهل العلم:

وثقه جمع من أهل العلم:

- قال أبو بكر الأثرم سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: (مسلم مستقيم الحديث، أو مقارب الحديث)^(٢).

(١) مصادر الترجمة: انظر: «الكنى للبخاري» (٨٧/١)، و«التاريخ الكبير» (٢٥٨/٧)، و«معرفه الثقات» (٣٩٤/٢)، و«الجرح والتعديل» (٢٠١/٨)، و«الثقات» (٣٩٣/٥)، و«تهذيب الكمال» (٢٤٢/٣٣)، و«تهذيب التهذيب» (٥١٠/٤)، و«تقريب التهذيب» (ص ٦٣٢).
(٢) «الجرح والتعديل» (٢٠١/٨).

- وقال يحيى بن معين: (ثقة)^(١).

- وقال أبو زرعة: (لابأس به)^(٢).

- وقال العجلي: (ثقة)^(٣).

سياق ما ورد في رمية بدعة الخروج:

وردت عدة آثار تنسب أبا حسان الأعرج إلى بدعة الخروج منها:

١. قال أبو القاسم البغوي: (حدثنا صالح، قال أخبرنا علي، قال: «سمعت يحيى يقول: ثم قتل أبو حسان في الحرورية»^(٤)).

٢. وقال أبو القاسم البغوي: (حدثنا محمود بن غيلان، قال أخبرنا

(١) «تهذيب الكمال» (٢٤٢/٣٣).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٥١٠/٤).

(٣) «معركة الثقات» (٣٩٤/٢).

(٤) التخريج:

أخرجه أبو القاسم البغوي في «مسند ابن الجعد» (ص ١٥٤)، برقم (٩٨٠)، ولم أعثر عليه في مصدر آخر.

رجال الإسناد:

- أبو القاسم البغوي: هو عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، سمع علي بن الجعد، وخلف بن هشام، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين وآخرين، وسأل أبو عبد الرحمن السلمي الدارقطني عنه، فقال: ثقة جليل، إمام من الأئمة ثبت أقل المشايخ خطأ، مات سنة ٣١٧ هـ. انظر: تاريخ بغداد (١١١/١٠)، وانظر: «المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد» (٥٠/٢).

- صالح: هو صالح بن أحمد بن حنبل، وقال ابن أبي حاتم: كتبت عنه بأصبهان وهو صدوق ثقة. توفي بأصبهان سنة ٢٦٦ هـ - تقدم -.

انظر: «سير أعلام النبلاء» (٥٢٩/١٢ - ٥٣٠).

- يحيى: هو يحيى بن سعيد بن فرُّوخ التميمي، أبو سعيد القطان البصري، ثقة متقن حافظ إمام قدوه، من كبار التاسعة، مات سنة ثمان وتسعين، وله ثمان وسبعون سنة.

وانظر: «التقريب» (ص ٥٩٧).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

أبو الوليد، قال حدثنا شعبة، عن قتادة، عن أبي حسان الأعرج، «وكان حروريًا» - هذا قول قتادة^(١) -^(٢).

٣. وقال العجلي عنه: (يقال كان يرى رأي الخوارج)^(٣).

٤. وقال ابن حبان في ترجمته: (قتل يوم الحرورية)^(٤).

٥. وقال أبو عبيد الآجري: (سألت أبا داود عن أبي حسان الأعرج فقال: خرج مع الخوارج)^(٥).

٦. وقال الإمام الذهبي: (اتهم بأنه خرج مع الخوارج)^(٦).

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (٥١١/٤).

(٢) التخريج: أخرجه أبو القاسم البغوي في «مسند ابن الجعد» (ص ١٥٤)، برقم (٩٨١)، وأورده ابن حجر في «تهذيب» (٥١١/٤).

رجال الإسناد:

- محمود بن غيلان: هو محمود بن غيلان العدوي مولاهم، أبو أحمد المروزي، نزيل بغداد، ثقة، من العاشرة، مات سنة تسع وثلاثين، وقيل بعد ذلك. انظر: «التقريب» (ص ٥٢٢).

- أبو الوليد: هو هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم، أبو الوليد الطيالسي البصري، ثقة ثبت، من التاسعة، مات سنة سبع وعشرين، وله أربع وتسعون، روى له الجماعة.

انظر: «التقريب» (ص ٥٧٣).

- شعبة: هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري، ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذبح عن السنة، وكان عابداً، من السابعة، مات سنة ستين، روى له الجماعة.

انظر: «التقريب» (ص ٢٦٦).

- قتادة: هو قتادة بن دعام بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، يقال ولد أكمه، وهو رأس الطبقة الرابعة، مات سنة بضع عشرة، روى له الجماعة.

انظر: «التقريب» (ص ٤٥٣).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(٣) «معركة الثقات» (٣٩٤/٢).

(٤) «الثقات» (٣٩٣/٥).

(٥) «سؤالات أبي عبيد الآجري» (٣٣٣/١).

(٦) «ميزان الاعتدال» (٢١٤-٢١٥/٨).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالخروج:

من خلال ما وقفت عليه وجدت أن من ترجم له أثبت في حقه هذه البدعة، ولم أقف على أحدٍ نفاها عنه، مع ثنائهم على حفظه.

الخلاصة:

يتضح مما تقدم أن أبا حسان الأعرج قد ثبتت في حقه بدعة الخروج، وذلك للأمور التالية:

١. استفاضة نسبه إلى هذه البدعة عند أهل العلم.
٢. صحة الإسناد في نسبه إلى هذه البدعة؛ لأن قتادة السدوسي إمام ثقة وقد روى عن أبي حسان الأعرج ووقف على حاله.
٣. ولعل مقتله يوم الحرورية فيه إشارة إلى مذهبه.
٤. لم أقف على قول لأحد العلماء ينفي عنه وصفه بهذه البدعة، أو يذكر رجوعه عنها.

خامساً: عمارة بن جوين:

هو عمارة بن جوين، أبو هارون، العبدي البصري، توفي سنة ١٣٤هـ، من الطبقة الرابعة^(١).

روى عن: أبي سعيد الخدري، وابن عمر.

روى عنه: عبد الله بن عون، وعبد الله بن شاذب، والثوري، والحمادان، والحكم بن عتبة، وخالد بن دينار، وجعفر بن سليمان وغيرهم.

(١) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (٤٩٩/٦)، و«الكنى والأسماء» (١٠٨/١)، و«ضعفاء العقيلي» (٣١٣/٣)، و«الجرح والتعديل» (١٤٨/١)، و«المجروحين» (١٧٧/٢)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» (٧٧/٥)، و«الضعفاء والمتروكين»، لابن الجوزي (٨٤/١)، و«تهذيب الكمال» (٢٣٢/٢١)، و«تهذيب التهذيب» (٢٠٧/٣).

روى له: البخاري في خلق أفعال العباد، والترمذي، وابن ماجه.

مكانته عند أهل العلم:

أجمع كل من ترجم له على جرحه:

- قال شعبة: (لأن أقدم فتضرب عنقي أحب إلي من أن أحدث عنه)^(١).
- وقال حماد بن زيد: (كان أبو هارون العبدي كذاباً)^(٢).
- وقال الإمام أحمد في حقه: (ليس بشيء)^(٣).
- وقال يحيى بن معين: (ضعيف لا يصدق في حديثه)^(٤).
- وقال الجوزجاني: (عمارة بن جوين كذاب)^(٥).
- وقال أبو حاتم البستي: (لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب)^(٦).
- قال ابن حجر: (عمارة بن جوين مجمع على ضعفه)^(٧)، وقال في موضع آخر: (متروك، ومنهم من كذبه)^(٨).

سياق ما ورد في رمية بدعة الخروج:

نسبه بعض أهل العلم إلى بدعة الخروج، قال الدارقطني: (يَتَلَوْنَ، خارجي وشيعي)^(٩).

(١) «الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي» (٢٠٣/٢).

(٢) «الجرح والتعديل» (٣٦٣/٦).

(٣) «الجرح والتعديل» (٣٦٣/٦).

(٤) «میزان الاعتدال» (٢٠٩/٥).

(٥) «الشجرة وأحوال الرجال» (٩٧/١).

(٦) «المجروحين» (١٧٧/٢).

(٧) «لسان الميزان» (٨٣/١).

(٨) «التقريب» (ص ٤٠٨).

(٩) «الضعفاء والمتروكين»، لابن الجوزي (٢٠٣/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٢٠٨/٣).

تدل رواية الدارقطني على أن أمره مريبٌ، فلا يعلم هل هو خارجيٌّ أم شيعي، إلا أن هناك بعض الروايات أفادت تحوله عن مذهب الخوارج إلى مذهب التشيع منها:

أ- قال ابن عدي: (حدثنا الحسين بن محمد بن الضحاك، قال حدثنا ابن وثيمة، قال: سمعت يعقوب بن نوح يقول: سمعت علي بن عاصم يقول: كان أبو هارون العبدى خارجياً ثم تحول شيعياً)^(١).

ب- وقال ابن عدي: (حدثنا الحسن بن سفيان، قال حدثني عبد العزيز بن سلام، قال حدثني علي بن مهران، قال سمعت بهز بن أسد يقول: سمعت شعبة يقول: «أتيت أبا هارون العبدى، فقلت: أخرج إلي ماسمعتك من أبي سعيد، قال: فأخرج إلي كتاباً فإذا فيه: حدثنا أبو سعيد، أن عثمان رضي الله عنه أدخل حفرة وإنه لكافر بالله.

قال قلت: تقر بهذا أو تؤمن؟ قال: هو على ما ترى.

(١) التخريج:

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧٨/٥)، ولم أعثر عليه في مصدر آخر رجال الإسناد:

- الحسين الضحاك: هو الحسين بن محمد الضحاك، يعرف بابن أخي بحر، بمصر، وثقه الدارقطني. انظر: سؤالات حمزة ص (٢٠٤).

- ابن وثيمة: هو زفر بن وثيمة بن مالك بن أوس بن الحدثان، النصري الدمشقي. ويقال فيه بإسقاط مالك، ويقال: ابن وثيمة بن عثمان. وثقه ابن معين، وابن حبان ودحيم. انظر: «تهذيب التهذيب» (١/٦٣٠).

- يعقوب بن نوح: (لم أقف على ترجمته).

- علي بن عاصم: هو علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، أبو الحسن التيمي مولاهم، روى عن: حميد الطويل، وعطاء بن أبي السائب وجماعة، وروى عنه: أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، والذهلي وغيرهم، وهو صدوق يخطيء، توفي سنة ٢٠١هـ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/١٧٣)، و«تقريب التهذيب» (ص ٤٠٣).

درجة الأثر: ضعيف لجهالة يعقوب بن نوح.

قال: فدفعت الكتاب في يده وقمت»^(١).

(١) التخريج:

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧٨/٥)، وأخرجه: العقيلي في «الضعفاء» (٣/٣١٣)، من طريق: الهيثم بن خلف الدوري، عن عبدالعزيز بن منيب به مثله.
رجال الإسناد:

- الحسن بن سفيان: هو أبو العباس الحسن بن سفيان الشيباني النسوي الحافظ صاحب المسند، قال الذهبي: ثقة مسند ما علمت به بأساً، تفقه على أبي ثور وكان يفتي بمذهبه، وكان عدين النضير، توفي سنة ٣٠٣هـ.

انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢/٢٤٠)، و«طبقات المحدثين» للذهبي (ص ١٠٧).

- عبد العزيز بن سلام: هو عبد العزيز بن منيب بن سلام بن الضريس، أبو الدرداء المروزي مولى عبد الرحمن بن سمرة.

قال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات. مات قريباً من سنة ٢٦٧هـ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٢/٥٩٦)، و«التقريب» (ص ٣٥٩).

- علي بن مهران: هو علي بن مهران الرازي الطبري.

قال أبو إسحاق الجوزجاني: كان رديء المذهب ثقة.

وقال ابن عدي: لا أعلم فيه إلا خيراً وكان راوياً لمسلم بن الفضل.

انظر: «ميزان الاعتدال» (٥/١٩١)، و«الشجرة وأحوال الرجال» (ص ٢٠٧).

- بهز بن أسد: هو بهز بن أسد العمي، أبو الأسود البصري.

روى عن: شعبة، وحمام بن سلمة وغيرهما.

وروى عنه: أحمد بن حنبل، وبنار وغيرهما.

قال أحمد: إليه المنتهى في التثبت.

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن ابن معين: ثقة. مات بعد المئتين

انظر: «تهذيب التهذيب» (١/٢٥١)، و«التقريب» (ص ١٢٨).

- شعبة: هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي، مولاهم، أبو بسطام الواسطي ثم البصري.

قال أحمد: لم يكن في زمن شعبة مثله في الحديث.

قال سفيان الثوري: شعبة أمير المؤمنين في الحديث. مات سنة ١٦٠هـ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٢/١٦٧)، و«التقريب» (ص ٢٦٦).

درجة الأثر: إسناده حسن.

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالخروج:

لم أقف على أحدٍ برّاه مما نسب إليه من القول بالخروج، بل جميع ما وقفت عليه من الروايات تدل على قوله بالخروج ثم تحوله إلى رأي الشيعة.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم صحة نسبت عمارة بن جوين إلى رأي الخوارج؛ وذلك لما يلي:

١. وصف الإمام الدارقطني له بذلك دون معارض.

٢. صحة السند في قصته مع شعبة بن الحجاج، ومعلوم أن الخوارج وغلاة الشيعة يعتقدون كفر أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه، فإن صحة الرواية التي أوردها ابن عدي^(١) فهي نصّ على تحوله من مذهب الخوارج إلى مذهب الشيعة، وإن لم تصح فيبقى عمارة متردّد بين الخوارج والشيعة بجامع بغض أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه.

تنبيه:

لقد ذكر الحافظ ابن حجر رحمته الله في « لسان الميزان » رجالاً عاشوا في عصر كبار التابعين، وقد نسبوا إلى هذه البدعة، واشتهرت عنهم، لذلك آثرت عدم الوقوف عليهم والترجمة لهم، وذلك لما يلي:

- ثبوت هذه البدعة في حقهم، وهذا ظاهر في كتب التاريخ والرجال.

- ليس لأحدهم رواية، ولا يعرف بالعلم.

- خشية الإطالة في أمورٍ حسمها التاريخ؛ وذلك أن بعضهم كان رأساً في هذه البدعة، وقاد الجيوش لمحاربة خليفة المسلمين كما حدث من عبد الله بن

(١) انظر: (ص ٩٥).

وهب الراسبي في قتاله لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في معركة «النهران»، حيث كان أميراً للخوارج.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر رحمته الله جملة من هؤلاء، منهم على سبيل المثال لا الحصر:

١. عبد الله بن وهب الراسبي^(١).
 ٢. عبد الله بن الكواء^(٢).
 ٣. عبد الكريم بن عجرد^(٣).
 ٤. عروة بن أدية^(٤).
 ٥. مرداس بن أدية^(٥).
 ٦. نافع بن الأزرق^(٦).
 ٧. عبد الله بن أباضي التميمي^(٧).
 ٨. نجدة بن عامر^(٨).
- وغيرهم، وقد بلغ عددهم قرابة واحد وعشرين رجلاً.

(١) انظر: «لسان الميزان» (٢٨٤/٣).

(٢) المصدر السابق (٣٢٩/٣).

(٣) المصدر السابق (٥٠/٤).

(٤) المصدر السابق (١٦٣/٤).

(٥) المصدر السابق (١٤/٦).

(٦) المصدر السابق (١٤٤/٦).

(٧) المصدر السابق (٢٤٨/٣).

(٨) انظر: «لسان الميزان» (١٤٨/٦).

الفصل الثاني (من رمي ببدعة التشيع)

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: تعريف التشيع، ونشأته.

المبحث الثاني: موقف التابعين من بدعة التشيع.

المبحث الثالث: من رمي بالتشيع من التابعين، وتحقيق ذلك.

المبحث الأول (التعريف بالتشيع ونشأته)

أولاً: التشيع في اللغة:

قال ابن فارس: (الشين والياء والعين أصلان، يدلُّ أحدهما على معاضدة ومساعدة، والآخر على بَثٍّ وإشادة.

فالأول: قولهم شَيَّعَ فلانٌ فلانًا عند شُخوصه. ويقال آتَيْكَ غَدًا أو شَيَّعَهُ، أي اليوم الذي بعده، كأنَّ الثاني مُشَيِّعٌ للأول في الماضي.

وأما الآخر [فقولهم]: شاع الحديث، إذا ذاع وانتشر^(١).

قال ابن منظور «قال الأزهري: ومعنى الشيعة الذين يتبع بعضهم بعضًا. وشيعة الرجل أتباعه وأنصاره.

وتَشَيَّعَ الرجلُ ادَّعى دَعْوَى الشيعة. وكلُّ قوم أمرهم واحدٌ يتبع بعضهم رأي بعضٍ فهم شَيَّعٌ.

وشَيَّعَهُ على رأيه وشايَّعَهُ، كلاهما: تابَعَهُ وَقَوَّاهُ.

والشَّيْعُ: الفِرْقُ، أي يَجْعَلُكُمْ فِرْقًا مختلفين، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيْعًا﴾ [الأنعام: ١٥٩]، كُلُّ فِرْقَةٍ تَكْفُرُ الْفِرْقَةَ الْمَخَالَفَةَ لَهَا.

(١) انظر: «معجم مقاييس اللغة» مادة (شيع) بتصرف يسير.

وأصل الشيعة الفرقة، وتقع على الواحد، والإثنين، والجمع، والمذكر، والمؤنث بلفظ واحد ومعنى واحد، وقد غلب هذا الاسم على كل من يتولى علياً عليه السلام وأهل بيته، حتى صار اسماً لهم خاصاً، فإذا قيل فلان من الشيعة عُرف أنه منهم وفي مذهب الشيعة كذا أي عندهم^(١).

ثانياً: الشيعة في الاصطلاح:

إن تعريف الشيعة مرتبط أساساً بأطوار نشأتهم ومراحل التطور العقدي لهم، ولهذا كان في الصدر الأول لا يسمي شيعياً إلا من قَدَّمَ علياً على عثمان، والعثماني من قدم عثمان على علي عليه السلام.

وعلى هذا يكون تعريف الشيعة في الصدر الأول مقصوراً على الذين يقدمون علياً على عثمان فقط.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (الشيعة الأولى الذين كانوا على عهد علي كانوا يفضلون أبا بكر وعمر^(٢))، ولما سأل سائل شريك بن عبد الله^(٣) فقال له أيهما أفضل: أبو بكر أو علي؟

فقال له: أبو بكر. قال له السائل: تقول هذا وأنت شيعي؟ فقال له: نعم، ومن لم يقل هذا فليس شيعياً، والله لقد رقي علي هذه الأعواد، فقال: ألا إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر، فكيف نرد قوله وكيف نكذبه؟ والله ما كان كذاباً^(٤).

(١) انظر: «لسان العرب» مادة (شيع) بتصرف، و«القاموس المحيط» مادة (شاع)، و«مختار الصحاح» مادة (شيع)، و«النهاية في غريب الحديث» مادة (شيع)، و«العين» مادة (شيع).

(٢) «منهاج السنة»، (١/١٣)، (٢/٧٣-٧٤).

(٣) شريك بن عبد الله النخعي الكوفي، القاضي بواسط، ثم الكوفة، أبو عبد الله، صدوق يخطئ كثيراً، وكان عادلاً عابداً شديداً على أهل البدع، من الثامنة، مات سنة سبع -أو ثمان- وسبعين. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٦٦).

(٤) «منهاج السنة»، (١/١٤). و«مجموع الفتاوى» (١٣/٣٤).

ومن عرف التطور العقدي لطائفة الشيعة لا يستغرب وجود طائفة من أعلام المحدثين وغير المحدثين من العلماء الأعلام أُطلق عليهم وصف التشيع وقد يكونون من أعلام السنة، لأن للتشيع في زمن السلف مفهوماً وتعريفاً غير المفهوم والتعريف المتأخر للشيعة، ولهذا قال الإمام الذهبي رحمته الله في معرض الحديث عن رمي ببدعة التشيع من المحدثين، قال: (إن البدعة على ضربين «بدعة صغرى» كغلو التشيع أو كالتشيع من غير غلو فهذا كثير في التابعين وأتباعهم مع الدين والورع والصدق، فلو رُدَّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية وهذه مفسدة بينة، ثم «بدعة كبرى» كالرفض الكامل والغلو فيه والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يُحتجُّ بهم ولاكرامة، وأيضاً فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله؟ حاشا وكلاً!

فالشيعة الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب علياً -رضي الله عنهم أجمعين- وتعرض لسبهم. والغالي في زماننا وعرفنا هو الذي يُكفر هؤلاء السادة ويتبرأ من الشيخين، فهذا ضال مُفترٍ^(١).

ثالثاً: نشأة الشيعة:

تقدم الكلام على الفتنة التي ظهرت في أواخر عهد عثمان رضي الله عنه ومانتج عنها من قتله -رضي الله عنه وأرضاه-، فأصبحت المدينة والأمة الإسلامية فترة بدون خليفة، حتى تولى علي رضي الله عنه الخلافة.

وكانت لعلي رضي الله عنه محبة في قلوب الناس؛ بما وهبه الله من علم وتقوى، وسابقة في الإسلام، وقرب من النبي صلى الله عليه وسلم، وقوة في الحق.

(١) «ميزان الاعتدال» (١/١١٨)، و«لسان الميزان» لابن حجر (١/٩-١٠)، و«مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة» د. ناصر القفاري (١/١٢٦-١٢٩).

ولما تولّى ازداد المعجبون به إعجابًا، وأصبحوا يُعلنون في الناس آراءهم فيه ومحبتهم له، حتى وصل بهم الأمر إلى تفضيله على عثمان رضي الله عنه ولا سيما بعد أن انقسم الناس بينه وبين معاوية رضي الله عنه من جانب، وطلحة والزبير وعائشة رضي الله عنهن من جانب آخر.

وازداد تعلق هؤلاء به بعد مقتل عمار^(١) ورجوع عائشة من معركة الجمل ونَدَمِها، وفي هذه الأثناء استغل عبد الله بن سبأ هذه العواطف، وهذه القلوب المائلة نحو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فزاد في إذكائها، وأظهر ابن سبأ محبته لآل البيت وعليّ بالذات، وغالى فيه، وزعم أنه الوصي بالخلافة، ثم زعم له الرجعة^(٢)، ثم زعم له الألوهية، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً^(٣).

وبهذا يتضح أن المتشيعين لعلي رضي الله عنه لم يكونوا على درجة واحدة منذ بداية الأمر، بل كانوا عدة فرق:

أولاً: المفضّلة^(٤)، وكانوا على قسمين:

١. من يرى أفضلية علي على عثمان دون أبي بكر وعمر رضي الله عنهم أجمعين.

(١) فيه إشارة لحديث النبي ﷺ لما رأى عمارًا قال: (وبح عمار! تقتله الفئة الباغية، يدعوه إلى الجنة ويدعونه إلى النار) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه (١٧٢/١)، برقم (٤٣٦). وعمار بن ياسر كان ممن قاتل مع علي رضي الله عنه في الفتنة، فلما قتل عمار استدلوا بذلك على أن الصواب مع علي، فزاد تعلقهم به رضي الله عنه.

(٢) أي أنه يعود في آخر الزمان فيملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً وظلماً.

انظر: «الموسوعة الميسرة» (٥٤/١).

(٣) انظر: «تحقيق موقف الصحابة في الفتنة من مرويات الإمام الطبري والمحدثين»، د. محمد أمحزون، (٢٦٤/٢) وما بعدها، و«تاريخ الطبري» (٦٩٦/٢)، و«حقيقة البدعة وأحكامها» (١٠٤-١٠١/١).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣٤/١٣).

٢. من يرى أفضليته على سائر الصحابة وعلى أبي بكر وعمر، من غير تكفير أو ذم لأحد منهم.

ثانيًا: السابّة^(١): وهم الذين كانوا يسبّون أبابكر وعمر، وتفرّع منهم الرافضة الذين جاءوا في خلافة هشام بن عبد الملك^(٢) للخروج مع زيد بن علي بن الحسين^(٣)، فخرجوا عليه وتركوه لرفضه التبرّي من الشيخين، ولترحمه عليهما، فانقسم الشيعة قسمين:

١. الرافضة التي تتولى أخاه أبا جعفر محمد بن علي^(٤).

٢. والزيدية التي تتولى زيد بن علي بن الحسين.

ثالثًا: السبعيّة^(٥): وهم الذين كانوا يقولون بألوهيّة علي عليه السلام فقام بإحراقهم، وهم أصل فرق الشيعة الباطنية: كالإسماعيلية، والدروز، والنصيرية.

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣٤/١٣).

(٢) هو الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك بن مروان الأموي القرشي الأحول، نشب في أيامه حرب هائلة مع خاقان الترك في بلاد ماوراء النهر، واجتمع في خزائنه من المال مالم تجتمع في خزانة أموي قبله، ومات سنة ١٢٥هـ، وله ٥٤ سنة.

انظر: «سير أعلام النبلاء» (٣٥١-٣٥٣/٥)، و«الثقات» (٣٢٠/٢).

(٣) هو زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي العلوي، روى عن والده زين العابدين، وأخيه الباقر، وعروة بن الزبير. كان ذا علم وجلالة وصلاح. خرج بإغراء من أهل الكوفة في عهد هشام فقتل وصلب سنة ١٢٢هـ، وهو إمام الزيدية وإليه تنتسب.

انظر: «سير أعلام النبلاء» (٣٨٩/٥)، و«تهذيب الكمال» (٩٨/١٠).

(٤) هو أبو جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب مدني، تابعي ثقة، يجعله الرافضة خامس أئمتهم الإثني عشر وهو منهم بريء، كان من العباد الزهاد، روى عنه الجماعة، وكان ثقة كثير الحديث فقيهاً فاضلاً، سئل عن أبي بكر وعمر فقال للسائل تولهما وإبرأ من عدوهما، فإنهما كانا إمامي هدى، وقال: ما أدركت أحداً من أهل بيتي إلا وهو يتولاهما، توفي سنة ١١٨هـ.

انظر: «سير أعلام النبلاء» (٤٠١/٤)، و«طبقات الحفاظ» (٥٦/١)، و«تهذيب التهذيب» (٣١١/٩).

(٥) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣٣/١٣).

وكما نشأت بدعة التشيع متعددة، فإنها اطرَدَت في التعدد إلى عشرات الفرق والأهواء الضالة، فكان منها: الزيدية بفرقها المتعددة، والإمامية الإثني عشرية، والإمامية الإسماعيلية، وسائر الفرق الباطنية، وهكذا تجارت بهم الأهواء حتى كانوا شيعًا وأحزابًا.

رابعًا: طريقة النقاد في نسبة الراوي إلى بدعة التشيع:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم^(١) ظهر لي أنهم يعتمدون في نسبة الراوي إلى بدعة التشيع على طريقتين:

الطريقة الأولى: أدلة صريحة في هذه النسبة:

كأن يثبت عن الراوي قولٌ أو فعلٌ يؤيد نسبته إلى هذه البدعة، وهو في هذه النسبة على درجات:

١. إما أن يكون مفرطًا -رافضيًا-^(٢): كأن يقول بالرجعة، ويكفر الصحابة عليهم السلام وغير ذلك.

٢. أو يكون غالبًا^(٣): وذلك بتقديمه عليًا على سائر الصحابة رضي الله تعالى عنهم، مع نسيه لبعض الصحابة دون تكفيرهم.

٣. أو أن تكون بدعته مجرد ميل إلى علي عليه السلام وآل بيته، وتقديمه على سائر الصحابة عدا الشيخين، وانحراف عن معاوية رضي الله عنه ومن معه.

الطريقة الثانية: أدلة غير صريحة:

وذلك بأن لا يثبت في حق الراوي دليلٌ صريحٌ يدل على نسبته إلى هذه البدعة وإنما هي مواقف استَشَفَّ منها بعض العلماء ميلُ الراوي إلى التشيع، مثل

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» (١/١١٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٦/٤٥٧).

(٢) وبعضهم يذهب إلى تسمية هذا النوع بغلاة الرافضة. انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٦/٤٥٧).

(٣) وبعضهم يذهب إلى تسمية هذا النوع بالرافضة. انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٦/٤٥٧).

قولهم: كوفي؛ وذلك لأن أهل الكوفة تكثر فيهم هذه النسبة، أو شارك مع علي رضي الله عنه في معركة صفين، أو شارك في فتنة ابن الأشعث وغير ذلك. وهذا الدليل لا يعدُّ دليلًا قويًا في نسبة الراوي إلى بدعة التشيع، أو على أقل تقدير لا يكون تشيعه من قبيل التشيع الغالي.

المبحث الثاني

موقف التابعين من بدعة التشيع

بيّن النبي ﷺ فضل الصحابة وحذّر من سبّهم حيث قال: (لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا ما أدرك مُدَّ أحدهم ولا نصيفه^(١)).

لذلك حفظ الصحابة رضوان الله عليهم وصية رسول الله ﷺ، وسار التابعون على سيرهم، فكانت لهم -رحمهم الله- مواقف عظيمة مشهودة مع من تقلد سبّ الصحابة من الشيعة وغيرهم على اختلاف أقاويلهم، فنصحوا للأمة وقمعوا البدعة.

وسيكون بياني لموقف التابعين على النحو التالي:

أولاً: موقف آل البيت -من التابعين- من بدعة التشيع:

كان للتابعين من آل البيت -رحمهم الله- دور عظيم في بيان الموقف الحق من الصحابة -رضي الله عنهم أجمعين-، وذلك ردّاً منهم على من تناول على خير القرون ممن يزعم محبتهم والانتصار لهم، فهذه بعض أقوالهم في ذلك:

(١) أخرجه البخاري (١٣٤٣/٣)، برقم (٣٤٧٠)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. ومسلم (١٩٦٧/٤)، برقم (٢٥٤٠)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

١. قال الحافظ ابن عساكر: (عن أبي غالب بن البناء، قال: أخبرنا أبو محمد الجوهري، قال: أخبرنا أبو الحسن الدارقطني، قال: أخبرنا محمد بن مخلد، قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد العتيق، قال: أخبرنا الفضل بن جبير الوراق، قال: أخبرنا يحيى بن كثير، عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، قال: «جاء رجل إلى أبي يعني علي بن الحسين، فقال: أخبرني عن أبي بكر؟».

قال: عن الصديق تسأل؟.

قال: قلت: رحمك الله، وتسميه الصديق؟.

قال: ثكلتك أمك! قد سمّاه الصديق من هو خير مني ومنك: رسول الله ﷺ، والمهاجرون والأنصار. فمن لم يسمه صديقاً فلا صدق الله قوله في الدنيا ولا في الآخرة، اذهب فأحب أبا بكر وعمر وتولّهما، فما كان من أمر فني عنقي»^(١).

(١) التخرّيج: أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٨٨/٤١-٣٨٩)، وأخرج الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» (٣٩٣-٣٩٤/٢٠) مثله، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٣٩٥/٤) مثله. رجال الإسناد:

- أبو غالب: هو أبو غالب أحمد بن الحسن بن عبد الله بن البناء الحريري، روى عنه ابن عساكر، وروى عن: أبي محمد الجوهري وآخرين، ثقة، توفي سنة ٥٢٧هـ. انظر: «تكملة الإكمال» (١٢٩/٢).

- أبو محمد الجوهري: هو الحسن بن علي بن محمد بن علي الجوهري، قال الخطيب البغدادي: كتبنا عنه، وكان ثقة أميناً، كثير السماع، توفي سنة ٤٥٤هـ. انظر: «تاريخ بغداد» (٣٩٣/٧).

- الدارقطني: هو أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي من دارقطن، قال الحاكم: كان فريد دهره، وإمام وقته. وقال الذهبي: إمام، حافظ، شيخ الإسلام، علم الجهابذة. انظر: «سير أعلام النبلاء» (٤٤٩/١٦).

- محمد بن مخلد: هو محمد بن مخلد بن حفص، الإمام المفيد الثقة، مسند بغداد، روى عنه الدارقطني وقال: ثقة مأمون، توفي سنة ٣٣١هـ. انظر: «طبقات الحفاظ» (ص٣٤٦).

٢. وقال ابن سعد: (أخبرنا شبابه بن سوار، قال: أخبرنا فضيل بن مرزوق قال: سألت عمر بن علي، وحسين بن علي، عَمِّي جعفر، قلت: «هل فيكم أهل البيت إنسان مفترضة طاعته، تعرفون له ذلك، ومن لم يعرف له ذلك، فمات، مات ميتة جاهلية؟).

فقالا: لا والله، ما هذا فينا، ومن قال هذا فينا فهو كذاب.

قال: فقلت لعمر بن علي: رحمك الله! إن هذه منزلة تزعمون أنها كانت لعلي عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله أوصى إليه، ثم كانت للحسن أن علياً أوصى إليه، ثم كانت للحسين أن الحسن أوصى إليه، ثم كانت لمحمد بن علي أن علياً أوصى إليه، فقال: والله لما مات أبي فما أوصى بحرفين، قاتلهم الله! والله إن هؤلاء إلا مُتَأَكِّلُونَ بنا.

قال: قلت: هذا خُنيس الخروء، قال: ما خُنيس الخروء؟ قال: قلت للمعلی

= - إبراهيم بن محمد: هو إبراهيم بن محمد بن مروان عرف بالعتيق، روى عنه ابن صاعد وابن مخلد، قال البرقاني: سمعت الدارقطني يقول: غمزوه، توفي سنة ٢٦٣هـ. انظر: «لسان الميزان» (٩٦/١).

- الفضل بن جبير: هو الفضل بن جبير الواسطي الوراق، قيل لا يتابع على حديثه، وذكره العقيلي في الضعفاء.

انظر: «ضعفاء العقيلي» (٤٤٤/٣)، و«ميزان الاعتدال» (٤٢٥/٥).

- يحيى بن كثير: هو يحيى بن كثير درهم العنبري مولا هم، البصري، أبو غسان، ثقة، من التاسعة، مات سنة ٢٠٦هـ.

انظر: «التقريب» (ص ٥٩٥).

- جعفر بن محمد: هو جعفر بن محمد علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو عبد الله، المعروف بالصادق، صدوق فقيه إمام، من السادسة، مات سنة ثمان وأربعين.

انظر: «التقريب» (ص ١٤١).

- أبوه: هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر الباقر، ثقة فاضل -تقدم-.

انظر: «التقريب» (ص ٤٩٧).

درجة الأثر: إسناده ضعيف؛ لضعف الفضل بن جبير، وإبراهيم بن محمد العتيق.

بن خنيس، قال: نعم المعلی بن خنيس^(١)، والله لفكرت طويلاً، أتعجب من قوم، لبس الله عقولهم، حتى أضلهم المعلی بن خنيس^(٢).

٣. وقال عبد الله بن أحمد: (حدثني أبي، قال: أخبرنا أسباط، عن عمرو بن قيس، قال: سمعت جعفر بن محمد يقول: «برئ الله ممن تبرأ من أبي بكر وعمر»^(٣)).

(١) معلی بن خنيس الكوفي من كبار الروافض. انظر: «لسان الميزان» (٦/٦٣).

(٢) التخریج:

أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٥/٣٢٤)، وأخرجه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/٣٩٢)، من طريق: روح بن ثابت، ومحمد بن محفوظ، قال: أخبرنا أبو علي الحداد، قال: أخبرنا أبو نعیم الحافظ، قال: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن جعفر، قال: أخبرنا أبو جعفر محمد بن عاصم، قال: أخبرنا شابة به نحوه.

رجال الإسناد:

شابة بن سوار: هو شابة بن سوار المدائني، أصله من خراسان، يقال: كان اسمه مروان، مولی بني فزارة، ثقة حافظ، من التاسعة، مات سنة ٢٠٤هـ، وقيل غير ذلك. انظر: «تقريب التهذيب»: (ص ٢٦٣).

فضيل بن مرزوق: هو فضيل بن مرزوق العنزي مولا هم الكوفي الأغبر، وثقه: سفيان بن عيينة، ويحيى بن معين. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به. وقال النسائي: ضعيف. قال الذهبي: حديثه في عداد الحسن إن شاء الله. وقال ابن حجر: صدوق. رمي بالتشيع، ومات في حدود سنة سبعين، من السابعة. انظر: «سير أعلام النبلاء» (٧/٣٤٢)، و«تقريب التهذيب» (ص ٤٤٨).

درجة الأثر: إسناده حسن؛ لأن فضيل بن مرزوق وإن كان مختلف فيه من حيث توثيقه، فهذه قصة وقعت له، وليست رواية، فتصح إذا كان عدلاً؛ كما أشار إلى ذلك المعلمي في «التنكيل» (١/٤٢)، أضف إلى ذلك أن فضيل بن مرزوق شديد التشيع، فكيف يروي هذه الحادثة مع أنها تخالف مذهبه! مما يدل على عدالته وصحة وقوعها.

(٣) التخریج: أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» (١٣٠٢)، ولم أعثر عليه في مصدر آخر.

رجال الإسناد:

أسباط: هو أسباط بن محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن ميسرة القرشي مولا هم، أبو محمد، ثقة ضعف في الثوري، من التاسعة، مات سنة مائتين. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٩٨).

عمرو بن قيس: هو عمرو بن قيس الملائي، أبو عبد الله الكوفي، ثقة متقن عابد، من السادسة، مات سنة بضع وأربعين. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٤٦٢).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

فهذه الآثار وغيرها تدل دلالة واضحة على تبرؤ آل البيت من الغالين في حبههم، وزاعمي العصمة لهم.

٤. وقال الإمام الذهبي: (نادى جعفر الصادق في ملاٍ كبير، وقال لقوم ذاهبين إلى العراق: إنكم إن شاء الله من صالحى أهل مصركم، فأبلغوهم عني: من زعم أنني إمام معصوم مفترض الطاعة، فأنا منه بريء، ومن زعم أنني أبرأ من أبي بكر وعمر، فأنا منه بريء)^(١).

ثانيًا: موقف عموم التابعين من بدعة التشيع:

كان موقف التابعين صارمًا على مدّعي التشيع، سواءً في بيان معتقدهم وخطره، أو في بيان حكم الصلاة خلفهم، أو في بيان عقوبتهم.

وهذه نخبة من آثارهم توضح بجلاء موقفهم من بدعة التشيع:

١. قال عبد الله بن أحمد: (حدثني أبي، قال: أخبرنا وكيع، عن سفيان، عن سلمة بن كهيل، قال: «اجتمعنا في الجماجم- أبوالبختري، وميسرة، وأبو صالح، وضحاك المشرقي، وبكير الطائي-، فأجمعوا على أن الإرجاء بدعة، والولاية^(٢) بدعة، والبراءة^(٣) بدعة، والشهادة^(٤)

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢٥٩/٦)، و«تاريخ الإسلام»، حوادث سنة ١٤١ هـ (ص ٩٠).

(٢) الولاية، هي: (ولاية الإمام المفروض الطاعة، وأنه معصوم من الخطأ والزلل والعمد، ومن الذنوب كلها صغيرها وكبيرها، وأنه أعلم الناس بحلال الله وحرامه، وأنه مستغني عن جميع العالم وغيره محتاج إليه). انظر: «ميزان الحكمة» للريشهري (١/١٢٢).

(٣) البراءة، هي: (البراءة من الأوثان الأربعة -يقصدون: أبابكر، وعمر، وعثمان، ومعاوية رضي الله عنهم- ومن جميع أشياعهم وأتباعهم، وأنهم شر خلق الله، ولا يتم الإقرار بالله وبرسوله وبالأئمة إلا بالبراءة من أعدائهم، واعتقادنا في قتل الأنبياء وقتل الأئمة أنهم كفارٌ مشركون مخلصون في أسفل درك النار، ومن اعتقد فيهم غير ما ذكرناه فليس عندنا من دين الله في شيء).

انظر: «الاعتقادات» للصدوق (١٠٥-١٠٦).

(٤) الشهادة، هي قولهم في الأذان: (أشهد أن عليًا أمير المؤمنين حقًا ثلاثًا).

انظر: «مستدرک سفينة البحار» للشهارودي (٦/٨٥).

بدعة»^(١).

٢. عن الحارث بن عتبة^(٢): (أن عمر بن عبد العزيز أُتي برجل سب عثمان رضي الله عنه فقال: ما حملك على أن سبته، قال: أبغضته. قال: أبغضت رجلاً وسبته قال: فأمر به فجلد ثلاثين سوطاً)^(٣).

٣. وقال طلحة بن مصرف^(٤) رحمته الله: (لولا أن عليّ وضوءاً لأخبرتكم بما تقول الشيعة)^(٥).

٤. عن أبي السائب عتبة بن عبد الله الهمداني قاضي القضاة قال: (كنت يوماً بحضرة الحسن بن زيد الداعي بطبرستان، وكان يلبس الصوف، ويأمر

(١) التخريج:

أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» (٦٦٩)، وأخرجه: الخلال في «السنة»، برقم (١٣٥٩)، واللاكثي في «الاعتقاد»، برقم (١٧٨٤)؛ كلاهما من طريق: الإمام أحمد به مثله. وأخرجه: ابن بطة في «الإبانة»، برقم (١٢٧٠)، من طريق: عبد الله بن أحمد به.

رجال الإسناد:

- وكيع: هو وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي، ثقة حافظ عابد، من كبار التاسعة، مات في آخر سنة ست وأول سنة سبع وتسعين، وله سبعون سنة. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٨١).

- سفيان: هوسفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي. العالم الزاهد الفقيه العابد، قال فيه أحمد بن يونس: (ما رأيت أعلم من سفيان، ولا أروع من سفيان، ولا أفقه من سفيان، ولا أزهد من سفيان) توفي عام ١٦١ هـ وقيل ١٦٢ هـ. «الطبقات الكبرى» (٣٧١/٦)، «الحلية» (٣٥٦/٦).

- سلمة بن كهيل: هو سلمة بن كهيل الحضرمي، أبو يحيى الكوفي، ثقة، من الرابعة. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٤٨).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(٢) الحارث بن عتبة روى عن عمر بن عبد العزيز، وروى عنه صدقة بن عبيد الله المازني. انظر: «الجرح والتعديل» (٨٥/٣). و«الثقات» (١٧٤/٦).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (٥٥٠/٥)، و«شرح أصول اعتقاد أهل السنة» لللالكثي (١٣٤٠/٧).

(٤) هو طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب الياامي الكوفي، ثقة، كان قارئاً فاضلاً، مات سنة ١١٢ هـ أو بعدها، روى له الجماعة. «تهذيب التهذيب» (٢٣/٥). و«تقريب التهذيب» (٢٨٣/١).

(٥) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» لللالكثي (١٣٤٥/٧)، برقم (٢٤٠١).

بالمعروف، وينهي عن المنكر، ويوجّه في كل سنة بعشرين ألف دينار إلى مدينة السلام تفرّق على صغار^(١) ولد الصحابة، وكان بحضرته رجل ذكر عائشة رضي الله عنها بذكر قبيح من الفاحشة فقال: يا غلام اضرب عنقه. فقال له العلويون: هذا رجل من شيعتنا، فقال: معاذ الله! هذا رجل طعن على النبي صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى: ﴿الْحَيْثُ لِلْحَيْثِينَ وَالْحَيْثُونَ لِلْحَيْثِ وَالطَّيِّبُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [التَّوْبَةُ: ٢٦]. فإن كانت عائشة خبيثة فالنبي صلى الله عليه وسلم خبيث، فهو كافر، فضربوا عنقه وأنا حاضر^(٢).

١. وقد نقل شيخ الإسلام عن الشعبي قوله: (لو كانت الشيعة من البهائم لكانوا حُمُرًا، ولو كانت من الطير لكانوا رخماً- ثم قال شيخ الإسلام- فإن هذا ثابت عنه)^(٣).

يقول الإمام الأجري رحمته الله: (لقد خاب وخسر من سب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأنه خالف الله ورسوله ولحقته اللعنة من الله تعالى ومن رسوله، ومن الملائكة، ومن جميع المؤمنين، ولا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلاً، لا فريضة ولا تطوعًا، وهو ذليل في الدنيا وضيع القدر، كثّر الله بهم القبور، وأخلّى منهم الدور)^(٤).

وما ذكر نزر يسير من موقف سلف الأمة الأبرار الذين وقفوا لأهل البدع وكشفوا زيفهم، بعدما أرادوا الطعن في الدين؛ متخذين من محبة آل البيت ستارًا لنواياهم الفاسدة.

(١) هكذا ولعل الأصوب «صغار ولد الصحابة».

(٢) انظر: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة»، للالكائي (١٣٤٥/٧)، برقم (٢٤٠٢).

(٣) «منهاج أهل السنة»، لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢٨/١).

(٤) «الشرعية»، للإمام الأجري (٢٥٠٧-٢٥٠٨).

المبحث الثالث

من رمي ببدعة التشيع من التابعين، وتحقيق ذلك

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

(من رمي ببدعة التشيع ولم تثبت في حقه)

أولاً: زاذان أبو عبد الله:

هو زاذان أبو عبد الله، ويقال: أبو عمر، الكندي مولا هم، الكوفي، الضرير البزاز، يقال: إنه شهد خطبة عمر بالجابية. توفي سنة ٨٢هـ، من الطبقة الثانية^(١).
روى عن: عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وابن مسعود، وسلمان، وحذيفة، وأبي هريرة، وعائشة، وابن عمر وغيرهم.
روى عنه: أبو صالح السمان، والمنهال بن عمرو، وعطاء بن السائب، وزبيد الياامي وغيرهم.

(١) مصادر الترجمة: «التاريخ الكبير» (٤٣٧/٣)، و«معرفه الثقات» (٣٦٦/١)، و«ضعفاء العقيلي» (٩٤/٢)، و«الثقات» (٢٦٥/٤)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» (٢٣٦/٣)، و«تهذيب الكمال» (٢٦٥/٩)، و«تهذيب التهذيب» (٦١٩/١).

روى له: البخاري في الأدب المفرد، ومسلم، وأصحاب السنن.

مكانته عند أهل العلم:

- * قال ابن سعد: (كان ثقة قليل الحديث)^(١).
- * وقال يحيى بن معين: (ثقة لا يسأل عن مثله)^(٢).
- * وقال العجلي: (ثقة)^(٣).
- * وقال ابن عدي: (أحاديثه لا بأس بها إذا روى عنه ثقة)^(٤).
- * وقال ابن حبان: (يخطئ كثيراً)^(٥).
- * وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق يرسل)^(٦).

سياق ما ورد في رمية ببدعة التشيع:

نسب بعض أهل العلم زاذان الكندي إلى التشيع محتجين بما يلي:

١. قال الحافظ ابن عساكر: (أخبرني محمد بن إبراهيم بن هشام، عن أبيه، عن محمد بن عمر، قال: «زاذان أبو عمر الفارقي مولى كندة، أدرك عمر، وكان من أصحاب عبد الله، وكان من شيعة علي، هلك في سلطان عبد الملك»)^(٧).

(١) «الطبقات الكبرى» (٦/١٧٨)، و«تاريخ بغداد» (٨/٤٨٧).

(٢) «تهذيب التهذيب» (١/٦١٩).

(٣) «معرفه الثقات» (١/٣٦٦).

(٤) «تهذيب الكمال» (٩/٢٦٥).

(٥) «الثقات» (٤/٢٦٥).

(٦) «تقريب التهذيب» (ص ٢١٣).

(٧) التخريج:

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/٢٩١)، ولم أعر عليه في مصدر آخر.

رجال الإسناد:

- محمد بن إبراهيم: لم أقف عليه.

٢. وقول ابن عدي: (روى عن ابن مسعود، وتاب على يديه)^(١).

٣. وقول الحافظ ابن حجر رحمته الله: (صدوق يرسل وفيه شيعية)^(٢).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحدًا منهم برّاه مما نسب إليه.

الخلاصة:

يظهر لي مما تقدم براءة زاذان الكندي مما رمي به من التشيع وذلك لما يلي:

١. جميع من وقفت عليه ممن ترجم له لم يصفه بهذه البدعة عدا الحافظ ابن حجر رحمته الله.

٢. لم يبين الحافظ ابن حجر رحمته الله علّة رميه بهذه البدعة، يقول الإمام النووي: (ولا يقال الجرح مقدم على التعديل؛ لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتًا مفسر السبب. وإلا فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذا)^(٣).

٣. توثيق العلماء له، وقبول روايته.

= - إبراهيم بن هشام: هو إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني الدمشقي، قال أبو زرعة: كذاب لا يحدث عنه، وقال ابوحاتم: كذاب، مات سنة: ٢٣٨هـ.

انظر: «الجرح والتعديل» (١٤٣/٢)، و«ميزان الاعتدال» (٢٠١/١).

- محمد بن عمر: لم أقف عليه.

درجة الأثر: إسناده ضعيف جدًا؛ وذلك لضعف إبراهيم بن هشام وتكذيب العلماء له، ولجهالة باقي الرواة.

(١) «الكامل» (٢٣٦/٣).

(٢) «تقريب التهذيب» (ص ٢١٣).

(٣) انظر: «صحيح مسلم بشرح النووي»، (٢٥/١).

٤. قول ابن عدي رحمته الله يفسره ما ذكره أبو حفص الواعظ حيث قال: (زاذان ثقة، كان يتغنّى ثم تاب)^(١).

٥. تفرد الحافظ ابن حجر رحمته الله في هذه النسبة مع تأخره، ولعله رحمته الله قد اعتمد على ما أورده الحافظ ابن عساكر من رواية محمد بن ابراهيم مع ضعف السند كما تقدم.

ثانيًا: عبد الله بن شريك:

هو عبد الله بن شريك العامري الكوفي، لم أقف على تاريخ وفاته، وقد نظم ابن حجر ضمن الطبقة الرابعة، وهم من توفي بعد المائة الأولى^(٢).

روى عن: أبيه، وعبد الله بن الرقيم الكناني، وابن عمر، وابن الزبير، وجندب قاتل السّاحر، وغيرهم.

روى عنه: إسرائيل، وفطر بن خليفة، وشريك، وأجلح بن عبد الله الكندي، وجابر بن الحر النخعي، وأبو الأحوص، والسفيانان، وجماعة.

روى له: النسائي في خصائص علي عليه السلام.

مكانته عند أهل العلم:

* قال أحمد، وابن معين، وأبو زرعة: (ثقة)^(٣).

* وقال أبو حاتم: (ليس بالقوي)^(٤).

* وقال النسائي: (ليس بالقوي)^(٥).

(١) «تاريخ أسماء الثقات» (٩٤/١)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٨١/٤)، وأورد قصة توبته.

(٢) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (١١٥/٥)، و«الجرح والتعديل» (٨٠/٥)، و«الثقات» (٢٢/٥)، و«الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١٢٢/٢)، و«تهذيب الكمال» (٨٧/١٥)، و«ميزان الاعتدال» (١١٩/٤)، و«تهذيب التهذيب» (٣٥٣/٢)، و«لسان الميزان» (٢٦٣/٧).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٣٥٣/٢).

(٤) «الجرح والتعديل» (٨٠/٥).

(٥) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص ٦٥).

- * وذكره ابن الجوزي في الضعفاء^(١).
- * وقال الدارقطني: (لا بأس به)^(٢).
- * وذكره ابن حبان في الثقات^(٣).
- * وقال ابن حجر: (صدوق)^(٤).

سياق ما ورد في رمية بدعة التشيع:

وردت عدة آثار تنسب عبد الله بن شريك إلى بدعة التشيع:

١. قال أبو حاتم: (أخبرنا إبراهيم بن عرعة بن البرز، قال: قال سفيان بن عيينة: كان عبد الله بن شريك مختارياً...)^(٥).
٢. وقال الجوزجاني: (مختاري كذاب)^(٦).
٣. وقال يعقوب بن سفيان: (عبد الله بن شريك العامري ثقة، من كبراء أهل الكوفة، يميل إلى التشيع)^(٧).
٤. وقال النسائي: (مختاري)^(٨).
٥. وقال العقيلي: (كان ممن يغلو)^(٩) أي يغلو في التشيع.
٦. وقال ابن حبان: (كان غالباً في التشيع)^(١٠).

(١) «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٢/١٢٧).

(٢) «سؤالات البرقاني» (١/٣٩).

(٣) انظر: «الثقات» (٥/٢٣).

(٤) «تقريب التهذيب» (ص٣٠٧).

(٥) انظر: «الجرح والتعديل» (٥/٨٠).

(٦) «الشجرة وأحوال الرجال» (ص٤٩).

(٧) «المعرفة والتاريخ» (٣/١٨٦).

(٨) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص٦٥).

(٩) «ضعفاء العقيلي» (٢/٢٦٦).

(١٠) «المجروحين» (٢/٢٦).

٧. وقال ابن عدي: (عبد الله بن شريك مختاري^(١)، كوفي)^(٢).

٨. وقال ابن الجوزي: (مختاري)^(٣).

ويظهر مما تقدم أنهم اعتمدوا في هذه النسبة على أمرين:

١. توليه للمختار بن أبي عبيد الثقفي؛ وذلك أنه كان من جملة جيشه الذين بعثهم مع أبي عبد الله الجدلي لفك حصار محمد بن الحنفية من قبل ابن الزبير. قال علي بن المديني، عن سفيان: (جالسنا عبد الله بن شريك، وكان ابن مائة سنة، وكان ممن جاء إلى محمد بن الحنفية عليهم أبو عبد الله الجدلي)^(٤).
٢. كونه من أهل الكوفة، وأهل الكوفة يكثر فيهم الشيعة.

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالشيعة:

- ذهب بعض أهل العلم إلى نفي نسبته إلى الشيعة محتجين برجوعه عنه:
١. قال الإمام الذهبي رحمته الله: (كان في أوائل أمره من أصحاب المختار ولكنه تاب)^(٥).
 ٢. وقال الإمام الذهبي في موضع آخر: (وكان من أصحاب المختار في شببته)^(٦)، ويفهم من هذا النص رجوعه عن هذا الرأي.
 ٣. وقال الحافظ ابن حجر: (كان من أصحاب المختار، ولكن قيل إنه رجع)^(٧).

(١) مختاري: أي من أصحاب المختار بن أبي عبيد. انظر: «الكامل في ضعفاء الرجال» (١٧٤/٤).

(٢) «الكامل في ضعفاء الرجال» (١٧٤/٤).

(٣) «الضعفاء والمتروكين» (١٢٧/٢).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٣٥٣/٢).

(٥) «ميزان الاعتدال» (١١٩/٤).

(٦) «المغني في الضعفاء» (ص ٣٤٢).

(٧) «القول المسدد» (ص ٦).

الراجع :

يظهر مما تقدم براءة عبد الله بن شريك من التشيع اعتمادًا على مايلي :

(١) أن القائلين برمييه لم يعللوا ذلك إلا بما كان من أمره في مشاركته لجيش المختار، ولا يلزم من مشاركته لجيش المختار أن يكون مشاركًا له في معتقده، وذلك لما يلي :

* أن أبا الطفيل رضي الله عنه كان صحابياً^(١)، وكان حامل لواء جيش المختار بن أبي عبيد لفق حصار محمد بن الحنفية. وردُّ رواية الصحابي بهذا الفعل باطل؛ وذلك إذا علمنا أن سبب تأييد الناس للمختار إعلانه بأخذ الثأر من قتلة الحسين بن علي رضي الله عنه، ونصرته لآل البيت^(٢).

* أن المختار بن أبي عبيد لا يثبت على حال فهو يتغير ويتلون على حسب المصلحة التي يراها، يقول الشهرستاني: (كان خارجياً، ثم صار زبيرياً، ثم صار شيعياً وكيسانياً)^(٣)؛ فلمَّا أعلن عزمه على نصره محمد بن الحنفية التفَّ الناس حوله معتقدين صدقه فيما يدعو إليه، وكان من جملة من سار مع جيشه عبد الله بن شريك.

* لا يلزم من مشاركة عبد الله بن شريك للمختار في بعض معاركه وصفه بالتشيع؛ وإلا للزم وصف كل من قاتل مع علي رضي الله عنه بهذه الصفة!.

(٢) وجاهة رأي الإمام الذهبي رحمته الله، وذلك لمايلي :

* إمامته في هذا الباب، وشدة تحريه.

* لتأخره عن غيره؛ فلعله وقع له ما لم يقع لغيره وإلا لما جزم رحمته الله بقول :

(ثم تاب).

(١) انظر: «الإصابة» (٢٣٠/٧).

(٢) انظر: «حاشية ابن القيم»، (١/١٨١).

(٣) «الملل والنحل» (ص ١٤٧-١٤٨).

* وذهب بعض أهل العلم إلى أن قول المعدّل يقدم على الجارح إذا بين سبب تعديله كقوله: تاب وحسنت حاله؛ لأن فيه إشعار بزيادة علم لم يطلع عليها الجارح، ولأنه مُصَدِّقٌ للجارح فيما أخبر به عن ظاهر حال الراوي، إلا أنه يخبر عن أمر باطن خفي عنه^(١).

(٣) أما قول الجوزجاني رحمته الله فلا يعتمد عليه؛ وذلك لأمرين:

* لمخالفته لحكم الأئمة؛ فلم يرمه بالكذب سواه.

* الحافظ الجوزجاني رحمته الله مُتهم بالنصب^(٢)، والناصبي مُجْحِفٌ في حق الشيعي لأنهما على طرفي نقيض.

قال المعلمي رحمته الله: (وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح، من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد، فإن الحاذق إذا تأمل ثُلِبَ أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب؛ وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسانٍ ذَلَقَةٍ وعبارة طَلَقَةٍ حتى أنه أخذ يُكَيِّن مثل: الأعمش، وأبي نعيم...)^(٣).

(٤) وأما حجتهم في نسبته لهذا الرأي لكونه من أهل الكوفة فهي حجة ضعيفة؛ لأنه يلزم من ذلك أن يكون كل من نُسب إلى أهل الكوفة شيعي!

ثالثاً: عمرو بن عبد الله بن عُبيد:

هو عمرو بن عبد الله بن عُبيد، ويقال: علي، ويقال: ابن أبي شعيرة، أبو إسحاق السَّيِّعِي الكُوفِيّ، والسبيع من هَمْدان، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان، قاله شريك عنه. مات سنة ١٢٩هـ، وقيل قبل ذلك، من الطبقة الثالثة^(٤).

(١) انظر: «تدريب الراوي» (١/٢٧٦).

(٢) «تقريب التهذيب» (ص ٩٥).

(٣) «التنكيل»، (١/٥٩).

(٤) مصادر الترجمة: انظر: «الطبقات الكبرى» (٦/٣١٣)، و«الجرح والتعديل» (٦/٢٤٢)، و«الثقات»

(٥/١٧٧)، و«تذكرة الحفاظ» لمحمد بن طاهر (١/١١٤)، و«تهذيب الكمال» (٢٢/١٠٣)، =

روى عن: علي بن أبي طالب، والمغيرة بن شعبة، وقد رأهما، وقيل: لم يسمع منهما، وعن سليمان بن صرد، وزيد بن أرقم وآخرين من الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين.

روى عنه: ابنه يونس، وابن ابنه إسرائيل بن يونس، وقتادة، والأعمش، وجريير بن حازم، وشعبة، ومِسْعَر، والثوري، وسفيان بن عيينة وآخرون.

روى له: أصحاب الكتب الستة.

مكانته عند أهل العلم:

- * قال الإمام أحمد، وابن معين، والنسائي: (ثقة)^(١).
- * وقال علي بن المديني: (حَفِظَ العلم على الأمة ستة: فلأهل الكوفة: أبو إسحاق والأعمش. ولأهل البصرة: قتادة، ويحيى بن أبي كثير. ولأهل المدينة: الزهري)^(٢).
- * وقال العجلي: (ثقة)^(٣).
- * وذكره ابن حبان في الثقات^(٤).
- * وقال الذهبي: (ثقة، حجة بلانزاع، وقد كَبُرَ وتغير حفظه لتغير السن ولم يختلط)^(٥).
- * وقال ابن حجر: (ثقة، مكثّر، عابد)^(٦).

= «ميزان الاعتدال» (٣٢٦/٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٣٩٣/٥)، و«لسان الميزان» (٣٢٦/٧)، و«تهذيب التهذيب» (٢٨٤/٣)، و«طبقات الحفاظ» (ص ٥١).

(١) «الجرح والتعديل» (٢٤٢/٦)، و«تهذيب التهذيب» (٢٨٥/٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٣٩٩/٥).

(٣) «معرفّة الثقات» (١٧٩/٢).

(٤) انظر: «الثقات» (١٧٧/٥).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٣٩٤/٥).

(٦) «تقريب التهذيب» (ص ٤٢٣).

سياق ما ورد في رمية بدعة التشيع:

لم أقف على أحد رمى أبا إسحاق السبيعي ببدعة التشيع إلا ما ورد عن أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني حيث قال رحمه الله: (كان قومٌ من أهل الكوفة لا يحمد الناس مذاهبهم -يعني التشيع- هم رؤوس مُحَدِّثي الكوفة، مثل: أبي إسحاق، والأعمش، ومنصور، وزَبيد، وغيرهم)^(١).

سياق ما رُود في تبرئته مما نُسب إليه من القول بالتشيع:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحدًا برّاه مما نسب إليه.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم براءة أبي إسحاق السبيعي مما نسب إليه من القول بالتشيع، وذلك لما يلي:

١. الحافظ الجوزجاني رحمه الله مُتهم بالنصب^(٢)، والناصبي مجحف في حق الشيعي لأنهما على طرفي نقيض، ولمّا كان التشيع منتشر في أهل الكوفة ومحدثيها فلعله مال إلى نسبته إلى هذا الرأي من هذا الباب.

قال المعلمي رحمه الله: (وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح، من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد، فإن الحاذق إذا تأمل ثلّب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب؛ وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان دَلِقة وعِبارة طَلِقة حتى أنه أخذ يُلَيِّن مثل: الأعمش، وأبي نعيم ...) ^(٣).

(١) «الشجرة وأحوال الرجال» (ص ٧٨-٧٩)، و«هذيب التهذيب» (٣/ ٢٨٦).

(٢) «تقريب التهذيب»، ص (٩٥).

(٣) «التنكيل»، (١/ ٥٩).

٢. تفرده بهذا القول، مع أن الأئمة العظام في الجرح والتعديل عندما ترجموا لأبي إسحاق السبيعي لم يذكروا هذه النسبة، قال السيوطي رحمته الله: (واختار شيخ الإسلام تفصيلاً حسناً: فإن كان من جرح مجملًا قد وثقه أحد من أئمة هذا الشأن لم يُقبل الجرح فيه من أحدٍ كائنًا من كان إلا مفسراً -والعجلي لم يفسر سبب هذه النسبة- لأنه قد ثبت له رتبة الثقة فلا يزحزح عنها إلا بأمر جلي، فإن أئمة هذا الشأن لا يُوثَّقون إلا من اعتبروا حاله في دينه، ثم في حديثه، وتفقدوه كما ينبغي، وهم أيقض الناس، فلا يُنْقَضُ حكم أحدهم إلا بأمر صريح ...)^(١).

٣. وعند استقراء سيرته نجد أنه من أبعد الناس عن التشيع، وذلك لما يلي: أ/ مشاركته لزياد بن أبيه^(٢) في عدة غزوات، يقول الإمام الذهبي رحمته الله: (عن أبي بكر بن عياش^(٣) قال: حدثنا أبو إسحاق السبيعي قال: غزوت في زمن زياد يعني بن أبيه ست غزوات، فمات قبل معاوية رضي الله عنه وما رأيت قط خيراً من زياد ...)^(٤).

وهذا الأمر لا يفعله رجل يُنسب إلى التشيع؛ لأن الشيعة من أشد الناس عداوة لزياد بن أبيه، بل لبني أمية عامة.

(١) انظر: «تدريب الراوي»، (١/٢٧٥).

(٢) زياد بن أبيه: هو زياد بن أبيه الأمير، وقيل: ابن سمية، قال ابن حبان في الضعفاء: ظاهر أحواله المعصية، وقد أجمع أهل العلم على ترك الاحتجاج بمن كان كذلك. وقال ابن عساكر: لم ير النبي ﷺ، وأسلم في عهد أبي بكر، وولي العراق في عهد معاوية. انظر: «ميزان الاعتدال» (٣/١٣٥).

(٣) أبو بكر بن عياش: اختلف في اسمه، قال بعضهم: اسمه وكنيته واحد، وقال آخرون: اسمه سالم، وقال بعضهم: اسمه شعبة. وقال عثمان بن أبي زائدة: قلت لسفيان إلى من أجلس بعدك؟ قال: لا عليك أن تكتب الحديث من ثلاثة: من زائدة بن قدامة، وأبي بكر بن عياش، وابن عيينة. وقال عبد الله بن الإمام أحمد: وجدت في كتاب أبي بخطه قال: حدثنا الحسن بن عيسى، قال: ذكر ابن المبارك قال: أنبأنا أبو بكر بن عياش فجعل يثني عليه. وقال أبو حاتم: أبو بكر بن عياش أوثق وأحفظ من عبد الله بن بشر. ووثقه العجلي:

انظر: «الجرح والتعديل» (٩/٣٤٨-٣٤٩)، و«معرفة الثقات» (٢/٣٨٨).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٥/٣٩٥).

ب/ عدم مشاركته للمختار بن أبي عبيد الثقفي في خروجه وحربه، قال الإمام الذهبي: (قال: أبو بكر بن عياش: سألت أبا إسحاق، أين كنت أيام المختار؟ قال: كنت غائبًا بخراسان)^(١).

ولو كان شيعيًا لحرص على مشاركة المختار في حربه لبني أمية.

ج/ ثناؤه على عامة الصحابة رضوان الله عليهم، قال الإمام الذهبي: (قال أبو بكر بن عياش: ما سمعت أبا إسحاق يعيب أحدًا قط، وإذا ذكّر رجلاً من الصحابة فكأنه أفضلهم عنده)^(٢).

رابعًا: أبو عبد الله الجدلي:

هو عبد بن عبد، وقيل: عبد الرحمن بن عبد، أبو عبد الله الجدلي الكوفي. لم أقف على تاريخ وفاته، وقد نظم ابن حجر ضمن الطبقة الرابعة، وهم من توفي بعد المائة الأولى^(٣).

روى عن: خزيمة بن ثابت، وسلمان الفارسي، ومعاوية، وأبي مسعود الأنصاري، وسليمان بن صرد، وعائشة، وأم سلمة رضي الله عنهن.

روى عنه: أبو إسحاق السبيعي، وإبراهيم النخعي، وعامر الشعبي، وعطاء بن السائب وغيرهم.

روى له: أبو داود، والترمذي، والنسائي في خصائص علي رضي الله عنه.

مكانته عند أهل العلم:

* قال الإمام أحمد، ويحيى بن معين: (ثقة)^(٤).

(١) «سير أعلام النبلاء» (٣٩٧/٥).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٣٩٩/٥).

(٣) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (١١٩/٦)، و«معرفه الثقات» (٤١٢/٢)، و«الثقات» (١٠٢/٥)، و«الجرح والتعديل» (٩٣/٦)، و«تهذيب الكمال» (٢٦/٣٤)، و«ميزان الاعتدال» (٣٩٠/٧)، و«تهذيب التهذيب» (٥٤٧/٤)، و«لسان الميزان» (٤٧٢/٧).

(٤) «الجرح والتعديل» (٩٣/٦)، و«لسان الميزان» (٤٧٢/٧).

* وقال العجلي: (كوفي، تابعي، ثقة)^(١).

* وذكره ابن حبان في الثقات^(٢).

سياق ما ورد في رمية ببدعة التشيع:

وردت بعض العبارات من قبل بعض أهل العلم تنص على نسبة أبي عبد الله الجدلي إلى التشيع:

١. قال ابن سعد رحمته الله: (وكان شديد التشيع، ويزعمون أنه كان على شرطة المختار...) ^(٣).

٢. وقال الجوزجاني رحمته الله: (كان صاحب راية المختار) ^(٤).

٣. قال الإمام الذهبي رحمته الله: (أبو عبد الله الجدلي شيعي بغض) ^(٥).

ويظهر من هذه النصوص جزم هؤلاء الأئمة بصحة نسبة أبي عبد الله الجدلي إلى التشيع، معللين ذلك بكونه صاحب راية المختار بن أبي عبيد الثقفي الذي أظهر في آخر أمره ميله الشديد لآل البيت.

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:

وردت بعض النصوص من قبل بعض أهل العلم تنص على براءة أبي عبد الله الجدلي مما نسب إليه من القول بالتشيع.

١. يقول الإمام ابن القيم رحمته الله: (أبو عبد الله الجدلي وثقه الأئمة كأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين ولا يعلم أحد من أئمة الحديث طعن فيه. وأما كونه صاحب راية المختار؛ فإن المختار بن أبي عبيد الثقفي إنما أظهر الخروج لأخذه

(١) «معرفه الثقات» (٤١٢/٢).

(٢) «الثقات» (١٠٢/٥).

(٣) «الطبقات الكبرى» (٢٢٨/٦).

(٤) «الشجرة وأحوال الرجال» (ص٤٦).

(٥) «ميزان الاعتدال» (٣٩٠/٧).

بثأر الحسين بن علي عليه السلام، والانتصار له من قتلته، وقد طعن أبو محمد بن حزم في أبي الطفيل ورد روايته لكونه كان صاحب رؤية المختار أيضًا، مع أن أبا الطفيل كان من الصحابة، ولكن لم يكونوا يعلمون مافي نفس المختار، فردّ رواية الصحابي والتابعي الثقة بذلك باطل^(١).

٢. ويقول الحافظ ابن حجر رحمته الله: (كان ابن الزبير قد دعا محمد بن الحنفية إلى بيعته فأبى، فحصره في الشعب وأخافه هو ومن معه مرة، فبلغ ذلك المختار بن أبي عبيد وهو على الكوفة، فأرسل إليه جيشًا مع أبي عبد الله الجدلي إلى مكة، فأخرجوا محمد بن الحنفية من محبسه وكفهم محمد عن القتال في الحرم. فمن هنا أخذوا على أبي عبد الله الجدلي وعلى أبي الطفيل أيضًا؛ لأنه كان في ذلك الجيش ولا يقدح ذلك فيهما إن شاء الله)^(٢).

الراجع:

يظهر مما تقدم براءة أبي عبد الله الجدلي مما رمي به من القول بالتشيع، وذلك لما يلي:

١. أن القائلين برميّه لم يعللوا ذلك إلا بما كان من أمره في قيادته لجيش المختار.

٢. وجاهة رأي القائلين بتبرئته؛ وذلك أن مشاركة أبي عبد الله الجدلي، وأبي الطفيل عليه السلام لجيش المختار لا يلزم منها مشاركتهما في معتقده ورأيه، لاسيما إذا علمنا أن المختار بن أبي عبيد لا يثبت على حال فهو يتغير ويتلون على حسب المصلحة التي يراها، يقول الشهرستاني: (كان خارجيًا، ثم صار زبيريًا، ثم صار شيعيًا وكيسانيًا)^(٣).

(١) «حاشية ابن القيم»، لأبي عبد الله الزرعي، (١/١٨١).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٤/٥٤٧).

(٣) «الملل والنحل» (ص ١٤٧-١٤٨).

٣. وقال السيوطي: (قال البلقيني: إذا اجتمع في الراوي جرح وتعديل، فالجرح مقدم، وقيد الفقهاء ذلك بما إذا لم يقل المعدل عرفت السبب الذي ذكره الجارح ولكنه تاب وحسنت حاله، فإنه حينئذ يقدم المعدل؛ لأنه مصدق للجارح فيما أخبر به عن ظاهر حاله، إلا أنه يخبر عن أمر باطن خفي عنه)^(١).

٤. لا يلزم من مشاركة أبي عبد الله الجدلي للمختار في بعض معاركه وصفه بالتشيع؛ وإلا للزم وصف كل من قاتل مع علي عليه السلام بهذه الصفة!

خامساً: مُصَدِّعُ الْمُعَرِّقِ:

هو مصدع، أبو يحيى الأعرج المعرقب، مولى عبد الله بن عمرو، ويقال: مولى معاذ بن عَفْرَاء. لم أقف على تاريخ وفاته، وقد نظم ابن حجر ضمن الطبقة الرابعة، وهم من توفي بعد المائة الأولى^(٢).

روى عن: علي، والحسن، وابن عباس، وابن عمرو بن العاص، وعائشة رضي الله عنهم أجمعين.

روى عنه: سعد بن أوس العَدَوِيُّ، وسعيد بن أبي حسن البصري، وعَمَّار الدُهْنِيُّ، وشمر بن عَطِيَّة، وأبو رَزِين الأسدي، وهلال بن يساف.

روى له: مسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

مكانته عند أهل العلم:

* قال ابن معين: (ضعيف)^(٣).

(١) انظر: «تدريب الراوي» (٢٧٦/١).

(٢) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (٦٥/٧)، و«الجرح والتعديل» (٤٢٩/٨)، و«ضعفاء العقيلي» (٢٦٦/٤)، و«تهذيب الكمال» (١٤/٢٨)، و«ميزان الاعتدال» (٤٣٣/٦)، و«تهذيب التهذيب» (٨٢/٤).

(٣) «ميزان الاعتدال» (١٧٧/٣).

* وقال العجلي: (كوفي، تابعي، ثقة)^(١).

* وذكره ابن حبان في المجروحين فقال: (كان ممن يخالف الأثبات في الروايات، وينفرد عن الثقات بألفاظ الزيادات، مما يوجب ترك مانفرد منها والاعتبار بما وافقهم فيها)^(٢).

* وقال عنه الذهبي: (صدوق)^(٣).

* وقال عنه ابن حجر: (مقبول)^(٤).

سياق ما ورد في رمية ببدعة التشيع:

ذهب بعض أهل العلم إلى نسبة مصدع إلى التشيع، إلا أنهم اختلفوا في هذه النسبة على ضربين:

(١) من نسبه إلى التشيع دون غلو:

- مستدلين بقصته مع بشر بن مروان عندما أمره أن يَسُبَّ عليًّا رضي الله عنه فأبى فقطع عُرْقُوبَةً^(٥).

قال ابن المديني: (قلت لسفيان: في أي شيء عرقب؟ قال: في التشيع)^(٦).

- قال ابن حبان: (روى عنه الكوفيون)^(٧).

(١) «معرفة الثقات» (٢/ ٢٨٠).

(٢) «المجروحين» (٣/ ٣٩).

(٣) «الكاشف» (٢/ ٢٦٧).

(٤) «تقريب التهذيب» (ص ٥٣٣).

(٥) «معرفة الثقات» (٢/ ٢٨٠).

(٦) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٨٢).

(٧) «المجروحين» (٣/ ٣٩).

٢) من نسبه إلى الغلو في التشيع:

لم أجد أحدًا نسبه إلى الغلو في التشيع إلا عبارةً للجوزجاني قد يُفهم منها القول بالغلو، قال رحمته الله: (كان زائغًا حائدًا عن الطريق)^(١).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحدًا برّاه مما نسب إليه.

الخلاصة:

يظهر مما سبق براءة مصدع من التشيع، وذلك لما يلي:

١. تعليل قصته مع بشر بن مروان بأن سببها تشيعه غير كافية؛ لأن عدم سب علي عليه السلام أو أحد من الصحابة من معتقد أهل السنة.
٢. ومما يدل على براءته تعقب الحافظ ابن حجر للجوزجاني، حيث قال رحمته الله: (وقد ذكره الجوزجاني في «الضعفاء» فقال: زائغٌ جائرٌ عن الطريق؛ يريد بذلك ما نسب إليه من التشيع، والجوزجاني مشهور بالنصب والانحراف، فلا يُقدح فيه قوله)^(٢).

فأراد أن يبين رحمته الله: أن الجوزجاني لا يقبل قوله فيمن يقابل بدعته - أعني النصب -؛ لأنه يبالغ في تجريحه فلا يُسلمُ لقوله بإطلاق.

١. وأما سفيان رحمته الله فقد حكى واقعة عين ولم يحكم عليه بالتشيع.
٢. لا يلزم من رواية أهل الكوفة لمروياته أن يكون متشيعًا؛ وإلا للزم من ذلك نسبة كل راوٍ تقلّد أصحاب مذهبٍ مروياته إليهم!

(١) «الشجرة وأحوال الرجال» (ص ١٤٤).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٨٣/٤).

سادساً: الوليد بن عبد الله الزهري:

هو الوليد بن عبد الله بن جُمَيْع الزهري المكي الكوفي، وقد يُنسَبُ إلى جده. لم أقف على تاريخ وفاته، وقد نظمه ابن حجر ضمن الطبقة الرابعة، وهم من توفي بعد المائة الأولى^(١).

روى عن: أبي الطفيل، وعكرمة، ومجاهد، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وعبد الرحمن بن خلاد، وإبراهيم النخعي وآخرين.

روى عنه: ابنه ثابت، وحفص بن غياث، ووكيع، ويحيى القطان، وأبو أحمد الزبيري، وابن فضيل، ويزيد بن هارون، وعبيد الله بن موسى، وأبو نعيم وآخرين.

روى له: البخاري في الأدب المفرد، وأبوداود، والترمذي والنسائي.

مكانته عند أهل العلم:

- * وقال ابن سعد: (ثقة)^(٢).
- * وقال الإمام أحمد: (ليس به بأس)^(٣).
- * وقال ابن معين: (ثقة)^(٤).
- * وقال العجلي: (مكي ثقة)^(٥).
- * وقال أبو حاتم: (صالح الحديث)^(٦).

(١) مصادر الترجمة: انظر: «الطبقات الكبرى» (٣٥٤/٦)، و«التاريخ الكبير» (١٤٦/٦)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» (٧٥/٧)، و«تهذيب الكمال» (٣٥/٣١)، و«تهذيب التهذيب» (٣١٧/٤)، و«لسان الميزان» (٤٢٦/٧).

(٢) «الطبقات الكبرى» (٣٥٤/٦).

(٣) «الجرح والتعديل» (٨/٩).

(٤) «ميزان الاعتدال» (١٢٩/٧).

(٥) «معرفه الثقات» (٣٤٢/٢).

(٦) «الجرح والتعديل» (٨/٩).

- * وقال أبو زرعة: (لابأس به)^(١).
- * وذكره ابن حبان في الثقات^(٢).
- * وقال الذهبي: (وثقوه)^(٣).
- * وقال ابن حجر: (صدوق يهم)^(٤).

سياق ما ورد في رمية بدعة التشيع:

لم أقف على أحدٍ نسبته إلى هذه البدعة إلا الحافظ أحمد بن عمرو البزار^(٥)، حيث قال: (احتملوا حديثه وكان فيه تشيع)^(٦).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحدًا برأه من هذه النسبة.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم برآء الوليد بن عبد الله من بدعة التشيع، وذلك لما يلي:

١. ترجم له أئمة الجرح والتعديل ولم ينسبوه إلى هذا الرأي.
٢. أن الحافظ أحمد بن عمرو البزار لم يذكر مستنده في هذه النسبة، ولم يكن معاصرًا للوليد بن عبد الله.

(١) «الجرح والتعديل» (٨/٩).

(٢) «الثقات» (٤٩٢/٥).

(٣) «الكاشف» (٣٥٢/٢).

(٤) «قريب التهذيب» (ص ٥٨٢).

(٥) هو أحمد بن عمرو البزار الحافظ، أبو بكر، صاحب المسند، قال الدارقطني: ثقة يخطيء كثيرًا ويتكلم على حفظه، وقال أيضًا يتكلمون فيه يخطيء في الإسناد والمتن. انظر: «من تكلم فيه للذهبي» (ص ٣٧)، و«ميزان الاعتدال» (١/٢٦٧).

(٦) «تهذيب التهذيب» (٣١٨/٤).

٣. لعل استناد من رماه إلى التشيع كون الوليد بن عبد الله من أهل الكوفة، وأهل الكوفة يكثر فيهم التشيع، إلا أن توثيق بعض الأئمة المتشددين له دون ذكر هذه النسبة دليلٌ على عدم صحتها.

سابعًا: محمد بن إسحاق بن يسار:

هو محمد بن يسار بن خيار، ويقال: كوثان، المَدَنِيُّ، أبوبكر، ويقال: أبو عبد الله، المُطَّلِبِيُّ مولا هم، نزيلُ العراق. توفي في سنة ١٥٢هـ، وقيل: في سنة ١٥٣هـ، من الطبقة الخامسة^(١).

روى عن: أبيه، وعميه: عبد الرحمن وموسى، والأعرج، وعبيد الله بن عبد الله بن عمر، والزهري، وابن المنكدر، ومكحول وآخرون.

روى عنه: يحيى بن سعيد الأنصاري، وجريز بن حازم، وابن عون، والحمّادان، وشعبة، والسفيانان وآخرين.

روى له: البخاري في التعاليق، وأبوداود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

مكانته عند أهل العلم:

اختلف العلماء فيه: فمنهم من ضعفه، ومنهم وثقه، ومنهم من جعله بين ذلك:

* قال عبد الله بن المبارك: (أما إنا وجدناه صدوقًا ثلاث مرات . . .)^(٢).

* وقال علي بن المديني: (صالح الحديث)^(٣).

(١) مصادر الترجمة: انظر: «الجرح والتعديل» (١٩٢/٧)، و«ضعفاء العقيلي» (٢٣/٤)، و«تهذيب الكمال» (٤٠٥/٢٤)، و«ميزان الاعتدال» (٥٧/٦)، و«تهذيب التهذيب» (٥٠٤/٣)، و«لسان الميزان» (٣٥١/٧).

(٢) انظر: «الثقات» (٣٨٣/٧).

(٣) «طبقات الحفاظ» (ص ٨٢).

* وقال ابن معين: (هو ثقة وليس بحجة)^(١).

* وقال أحمد بن حنبل: (هو حسن الحديث)^(٢).

* وقال أبو حاتم: (ليس عندي في الحديث بالقوي، ضعيف الحديث..)^(٣).

* وقال الإمام الذهبي: (صدوق)^(٤).

* وقال ابن حجر: (صدوق)^(٥).

سياق ما ورد في رمية بدعة التشيع:

جُلَّ من ترجم له نسبه إلى بدعة القدر، ولم أجد أحدًا نسبه إلى بدعة التشيع إلا مايلي:

١. قال ياقوت الحموي: (وحدَّث المرزباني بسنده إلى يحيى القطان، أنه قال: «كان محمد بن إسحاق، والحسن بن ضمرة، وإبراهيم بن محمد، كل هؤلاء يتشيعون، ويقدمون عليًا على عثمان»)^(٦).

٢. وقال الجوزجاني: (كان يرمى بغير نوع من البدع)^(٧).

٣. وقال الخطيب البغدادي: (وقد أمسك عن الاحتجاج برواياته غير واحد من العلماء؛ لأشياء منها: تشيعه، ونسبته إلى القدر، وتدليسه)^(٨).

(١) «تذكرة الحفاظ» (١/١٧٣).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٦/٥٧).

(٣) «الجرح والتعديل» (٧/١٩٣).

(٤) «من تكلم فيه» (ص ١٥٩).

(٥) «تقريب التهذيب» (ص ٤٦٧).

(٦) «معجم الأدباء» (١٨/٥) بتصرف يسير.

(٧) «الشجرة وأحوال الرجال» (ص ١٣٦).

(٨) «تاريخ بغداد» (١/٢٢٤).

٤. وقال الحافظ ابن حجر: (رمي بالتشيع والقدر)^(١).
٥. وقال ياقوت الحموي: (قال الشاذكوني: «كان محمد بن إسحاق بن يسار يتشيع، وكان قدرياً»)^(٢).
٦. وقال ياقوت الحموي: (قال أحمد بن يونس: «أصحاب المغازي يتشيعون: كابن إسحاق، وأبي معشر، ويحيى بن سعيد الأموي وغيرهم... وكان له انقطاع إلى عبد الله بن حسن بن حسن^(٣)، وكان يأتيه بالشيء فيقول له: أثبت هذا في علمك فيثبته ويرويه عنه»)^(٤).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:

قال ابن عدي: (حدثني ابن حماد، قال: حدثني صالح، قال: حدثنا علي، قال: سمعت سفيان، وسئل عن محمد بن إسحاق ف قيل له: لم يرو أهل المدينة عنه؟).

فقال: جالست ابن إسحاق منذ بضع وسبعين سنة فما يتهمة أحد من أهل المدينة، ولا يقول فيه، إلا أنهم اتهموه بالقدر (...)^(٥).

(١) «تقريب التهذيب» (ص ٤٦٧).

(٢) «معجم الأدياء» (٥/١٨).

(٣) هو عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن طالب الهاشمي، أمه فاطمة بنت الحسين بن علي، من سادات أهل المدينة وعباد أهلها، وعلماء بني هاشم، مات في حبس أبي جعفر المنصور بالهاشمية سنة ١٤٥هـ.

انظر: «الجرح والتعديل» (٣٣/٥)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص ١٢٧).

(٤) «معجم الأدياء» (٥/١٨).

(٥) التخريج:

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٠٤/٦)، ولم أعثر عليه في مصدر آخر.
رجال الإسناد:

ابن حماد: هو محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، أبوبشر، من أهل الري، سمع: بندارًا، وهارون الأيلي ومن في طبقتهما. وسمع منه: ابن عدي، والطبراني، وأبو بكر المقري، وابن أبي حاتم وغيرهم، وسمع ببغداد، والبصرة، ومصر وغيرها. قال الدارقطني: تكلموا فيه =

فقول الإمام سفيان رحمته الله يدل على أن محمد بن إسحاق لم يرمَ إلا ببدعة
القدر.

الترجيح:

- يظهر مما تقدم براءة محمد بن إسحاق من بدعة التشيع^(١)، وذلك لما يلي:
١. من نسبه إلى التشيع لم يذكر دليلاً صريحاً من فعل أو قول لمحمد بن
إسحاق يؤيد به نسبته إلى هذا الرأي.
 ٢. جزم الإمام سفيان بن عيينة ببراءته من هذه النسبة.
 ٣. ثبوت السند إليه في قصة تبرئته لمحمد بن إسحاق عن سائر البدع إلا
القدر.
 ٤. قول الإمام سفيان مقدم على غيره، وذلك لأمرين:

= ولم يتبين من أمره إلا خيراً. وقال ابن عدي: وابن حماد متهم فيما يقول يعني في نعيم لصلابته في
أهل الرأي، وقال ابن يونس المصري: كان من أهل صنعة الحديث حسن التصنيف وله بالحديث
معرفة وكان يُصَنَّف. توفي سنة ٣١٠ هـ.

انظر: «تاريخ ابن يونس» (١٨٩/٢)، و«تاريخ دمشق» (٢٩/٥١)، و«ميزان الاعتدال» (٤٧/٦)،
و«لسان الميزان» (٤١/٥)، و«طبقات الحفاظ» (ص ٣٢٢).

- صالح: هو صالح بن أحمد بن حنبل، وقال ابن أبي حاتم: كتبت عنه بأصبهان وهو صدوق
ثقة. توفي بأصبهان سنة ٢٦٦ هـ - تقدم.

انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٢/٥٢٩-٥٣٠).

علي: هو علي بن عبد الله المديني، ثقة ثبت إمام - تقدم.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٤٠٢)، و«تهذيب التهذيب» (١٧٦/٣).

سفيان: هو سفيان بن عيينة، ثقة حافظ فقيه - تقدم.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٤٥).

درجة الأثر: إسناده حسن، وأما ابن حماد فلعل تكلم الناس فيه ليس بسبب روايته؛ بل كان بسبب
طعنه في نعيم بن حماد لأن نعيماً كان يضع على أهل الرأي وابن حماد كان من أهل الرأي.

(١) وقد سبقني إلى ذلك فضيلة الشيخ أحمد معبد في تحقيقه على كتاب «الفتح الشذي في شرح جامع
الترمذي» (٧٤٦/٢).

* لإمامته في الجرح والتعديل.

* لكونه روى عن محمد بن إسحاق، فلازمه، ووقف على حاله، فهو أعلم به ممن لم يلازمه.

٥. لقد علل من نسب محمد بن إسحاق إلى بدعة التشيع قوله بثلاثة أمور:

أولاً: كونه من أصحاب المغازي؛ وأصحاب المغازي يكثرون فيهم التشيع!

ثانياً: اتصاله بعبد الله بن حسن بن علي بن أبي طالب وأخذه عنه.

ثالثاً: نسبته لهذا الرأي من قبل بعض العلماء: كيحيى بن سعيد القطان، والجوزجاني، والشاذكوني وغيرهم.

الإجابة عن رماه بهذه البدعة:

أولاً: لا يلزم من التأليف في المغازي وروايتها التشيع.

ثانياً: لا يلزم من ملازمة محمد بن إسحاق لعبد الله بن حسن وصفه ببدعة التشيع؛ وإلا للزم من ذلك نسبة كل من يتصل بالبيت إلى هذه البدعة!

ثالثاً: أمّا كلام الأئمة فيه فتجمل في النقاط التالية:

* تعليل الإمام يحيى بن سعيد القطان في نسبته محمد بن إسحاق للتشيع، لأجل تقديمه علي بن أبي طالب على عثمان رضي الله عنه غير كافٍ، وذلك لأمرين:

١. لأنه لم يذكر مستنده في ذلك.

٢. ولو قدّر ثبوت ذلك فهذا يعتبر من التشيع الخفيف الذي لا يلزم منه رد روايته، وقد وقع خلاف بين أهل السنة في التقديم في الفضل دون الخلافة بين عثمان وعلي رضي الله عنه أجمعين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (بعض أهل السنة كانوا قد اختلفوا في عثمان وعلي رضي الله عنه بعد اتفاقهم على تقديم أبي بكر وعمر أيهما أفضل، فقدم قوم عثمان

وسكتوا وربعوا بعلي، وقدم قوم عليًا، وقوم توقفوا. لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان ثم علي^(١).

٣. قول الإمام يحيى بن سعيد القطان معارضٌ بقول الإمام سفيان بن عيينة، وقول الإمام سفيان أولى بالتقديم؛ لأنه أعلم بحال محمد بن إسحاق لملازمته له ووقوفه على حاله.

✽ قول سليمان الشاذكوني لا يقبل، وذلك لأمرين:

١- لضعفه، وكذبه، قال الأثرم: (سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل، فقال: هو من نحو عبد الله بن سلمة الأفطس)^(٢) يعني يكذب، وقال يحيى بن معين: (كذابٌ عدو الله؛ كان يضع الحديث)^(٣)، وقال أبو حاتم: (ليس بشيء، متروك الحديث، وترك حديثه)^(٤).

٢- لمعارضته لشهادة الإمام الثقة سفيان بن عيينة.

✽ قول الجوزجاني، والخطيب البغدادي، وابن حجر غير مفسر ولعلمهم قد تأثروا بقول الإمام يحيى بن سعيد القطان، وتقدم الكلام على ذلك.

(١) «العقيدة الواسطية» (ص ١٤٢).

(٢) «الجرح والتعديل» (١١٤/٤).

(٣) «الجرح والتعديل» (١١٤/٤).

(٤) «الجرح والتعديل» (١١٤/٤).

المطلب الثاني (من رمي ببدعة التشيع وثبتت في حقه دون غلو)

أولاً: سفيان بن هانئ المصري:

هو سفيان بن هانئ بن جبر بن عمرو بن سعد بن ذاخر المصري، أبو سالم الجيشاني، حليف لهم من المعافر. شهد فتح مصر، ووفد على علي بن أبي طالب عليه السلام. توفي بعد الثمانين، من الطبقة الثانية^(١).

روى عن: أبي ذر، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعقبة بن عامر، وزيد بن خالد.

روى عنه: ابنه سالم، وحفيده سعيد بن سالم، وبكر بن سودة، وعبيد الله بن جعفر، وشييم بن بيتان، ويزيد بن أبي حبيب وغيرهم.
روى له: مسلم، وأبو داود، والنسائي.

مكانته عند أهل العلم:

* ذكره ابن حبان في الثقات^(٢).

(١) مصادر الترجمة: انظر: «معرفه الثقات» (٢/٤٠٤)، و«الثقات» (٤/٣١٩)، و«تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم» (١/١٣١)، و«تهذيب الكمال» (١١/١٩٩)، و«تهذيب التهذيب» (٢/٦١)، و«تقريب التهذيب» (ص ٢٤٥).

(٢) انظر: «الثقات» (٤/٣١٩).

* وقال العجلي: (بصري، تابعي، ثقة)^(١).

سياق ما ورد في رمية بدعة التشيع:

وردت عدة آثار تنسبه إلى بدعة التشيع:

* قال ابن يونس^(٢): (توفي بالإسكندرية في إمرة عبد العزيز بن مروان، وكان علويًا)^(٣).

* وقال ابن ماكولا: (وكان علويًا المذهب)^(٤).

* وقال الحافظ ابن حجر: (كان غالبًا في التشيع)^(٥).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحدًا برأه مما نُسِبَ إليه.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم صحة نسبة سفيان بن هانئ إلى التشيع، وذلك اعتمادًا على قول ابن يونس لما يلي:

(١) «معرفة الثقات» (٢/٤٠٤).

(٢) هو: أبو سعيد بن يونس، الحافظ الإمام الثبت، عبد الرحمن بن أحمد بن الإمام يونس بن عبد الأعلى الصوفي المصري، صاحب تاريخ مصر، ولد سنة ٢٨١هـ، سمع: أباه، وأحمد بن حماد بن زغبة، وعلي بن سعيد الرازي، وعبد الملك بن يحيى بن بكير، وأبا عبد الرحمن النسائي، وأبا يعقوب المنجنيقي، وعبد السلام بن سهل البغدادي وطبقته، ولم ير حل، ولم يسمع بغير مصر لكنه إمام في هذا الشأن متيقظ، روى عنه: أبو عبد الله بن منده، وأبو محمد بن النحاس وغيرهما، توفي في سنة ٣٤٧هـ، وله ست وستون سنة.

انظر: «تذكرة الحفاظ» (٢/٨٩٨)، و«التقييد» (١/٣٣٣).

(٣) «تاريخ مصر» (١/٢١٤).

(٤) «الإكمال» (٧/٦٩).

(٥) «تقريب التهذيب» (ص ١٥٠).

١. كونه ابن يونس ثقة متقناً.

٢. أنه أثبت في حال رواة أهل مصر، وسفيان بن هانئ ممن نزل مصر، كما ذكر ذلك محمد بن طاهر^(١)، وقول ابن يونس مقدم على غيره في أهل مصر.

٣. لم أجد من خالفه في هذه النسبة، بل حكى عنه الحافظ المزي وابن حجر رأيه في سفيان بن هانئ ولم يخالفاه فيما ذهب إليه. والظاهر أن تشيعه مجرد ميل إلى علي عليه السلام وآل بيته، وانحراف عن معاوية عليه السلام ومن معه، ولا يصاحبه سب لأحد من الأصحاب؛ لأنه لم يؤثر عنه ذلك.

ثانيًا: عبد الله بن زُرير:

هو عبد الله بن زُرير الغافقي المصري، توفي سنة ٨٠هـ، وقيل ٨١هـ، من الطبقة الثانية^(٢).

روى عن: عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب عليه السلام.

روى عنه: أبو الخير اليزني، وأبو أفلح الهمداني، وعبد الله بن هبيرة وغيرهم.

روى له: أبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

مكانته عند أهل العلم:

* قال ابن سعد: (وكان ثقة)^(٣).

(١) انظر: «تذكرة الحفاظ» (٢/٨٩٨).

(٢) مصادر الترجمة: انظر: «الطبقات الكبرى» (٧/٥١٠)، و«معرفه الثقات» (٢/٢٩)، و«تاريخ ابن يونس» (١/٢٦٩)، و«الثقات» (٥/٢٤)، و«تهذيب الكمال» (١٤/٥١٧)، و«الكاشف» (١/٥٥٢)، و«تهذيب التهذيب» (٢/٣٣٥).

(٣) «الطبقات الكبرى» (٧/٥١٠).

* وقال العجلي: (عبد الله بن زريق الغافقي، مصري، تابعي، ثقة)^(١).

* وذكره ابن حبان في الثقات^(٢).

* وقال الذهبي: (وثق)^(٣).

* وقال ابن حجر: (ثقة)^(٤).

سياق ما ورد في رمية ببدعة التشيع:

وردت عدة مقولات من قبل بعض أهل العلم تنسب عبد الله بن زريق إلى التشيع، منها مايلي:

١. قال ابن يونس رحمته الله: (وكان من شيعة علي عليه السلام، والوافدين إليه من أهل مصر)^(٥).

٢. وقال البرقي: (نسب إلى التشيع)^(٦).

٣. وقال ابن حجر: (رمي بالتشيع)^(٧).

٤. وقال الحافظ ابن حجر: (وفي كتاب «الوتر» لمحمد بن نصر من طريق ابن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب قال: «بعث عبد العزيز بن مروان إلى عبد الله بن زريق فسأله عن عثمان عليه السلام، فأعرض عنه، فقال له عبد العزيز: والله إنني لأراك جافياً لاتقرأ القرآن! فقال: بلى والله، إنني لأقرأ القرآن، وأقرأ منه ما لاتقرأ.

قال: وما هو؟

(١) «معرفة الثقات» (٢٩/٢).

(٢) انظر: «الثقات» (٢٤/٥).

(٣) «الكاشف» (٥٥٢/١).

(٤) «تقريب التهذيب» (ص٣٠٣).

(٥) انظر: «تاريخ ابن يونس» (٢٦٩/١).

(٦) انظر: «تهذيب التهذيب» (٣٣٥/٢).

(٧) انظر: «تقريب التهذيب» (ص٣٠٣).

قال: القنوت، أخبرني علي بن أبي طالب عليه السلام أنه من القرآن^(١).

الخلاصة:

يظهر مما تقدم صحة نسبة عبد الله بن زُرير إلى التشيع، وذلك لما يلي:

١. اعتمادًا على قول ابن يونس رحمته الله؛ لكونه عالمًا بحال رواة مصر - كما

تقدم -.

٢. وصفه بالتشيع من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.

٣. عدم وجود من يخالف في هذه النسبة من أئمة الجرح والتعديل مما يدلُّ

على ثبوتها في حقه.

٤. عند استصحاب حال عبد الله بن زُرير يتبين لنا تشييعه لعلي بن

أبي طالب عليه السلام؛ وذلك من خلال وفوده على علي بن أبي طالب، ومشاركته له في معركة صفين، وملازمته له، يقول ابن سعد رحمته الله: (وشهد مع علي عليه السلام صفين)^(٢).

٥. وأثر محمد بن نصر -المتقدم- يظهر منه حال تشيع عبد الله بن زُرير

وأنه من قبيل التشيع اليسير؛ وهو تفضيل علي عليه السلام عثمان عليه السلام؛ لعدم سبِّه لعثمان عليه السلام، بل ولم أقف على قولٍ فيه التصريح بسب عثمان عليه السلام.

ثالثًا: كَمِيل بن زياد:

هو كميل بن زياد بن نَهِيك بن الهيثم بن سعد بن مالك بن الحارث بن

صُهبان بن سعد بن مالك بن النَخع، وقيل: كميل بن عبد الله، وقيل:

ابن عبد الرحمن. قتله الحجاج سنة ٨٢هـ، من الطبقة الثانية^(٣).

(١) «تهذيب التهذيب» (٢/٣٣٥).

(٢) «الطبقات الكبرى» (٧/٥١٠).

(٣) مصادر الترجمة: انظر: «الطبقات الكبرى» (٦/١٧٩)، و«التاريخ الكبير» (٧/٢٤٣)، و«الجرح والتعديل» (٧/١٧٤)، و«مولد العلماء ووفياتهم» (١/٢٠٣)، و«تهذيب الكمال» (٢٤/٢١٨)، و«ميزان الاعتدال» (٥/٥٠٢)، و«تهذيب التهذيب» (٣/٤٧٥)، و«لسان الميزان» (٧/٣٤٦).

روى عن: عمر، وعلي، وعثمان، وابن مسعود، وأبي مسعود، وأبي هريرة رضي الله عنهم أجمعين.

روى عنه: أبو إسحاق السبيعي، والعباس بن ذريح، وعبد الله بن يزيد الصُّهْبَانِي، وعبد الرحمن بن عابس، والأعمش وغيرهم.
روى له: الإمام النسائي.

مكانته عند أهل العلم:

* قال ابن سعد: (وكان ثقة قليل الحديث)^(١).

* وقال يحيى بن معين: (كميل بن زياد ثقة)^(٢).

* وقال العجلي: (كوفي، تابعي، ثقة)^(٣).

* وذكره ابن حبان في الثقات^(٤).

* وقال ابن حجر: (ثقة)^(٥).

سياق ما ورد في ربه ببدعة التشيع:

ذهب بعض أهل العلم إلى نسبة كميل بن زياد إلى رأي التشيع، منهم:

١- قال ابن عمار^(٦) رحمته الله: (كميل بن زياد رافضي، وهو ثقة، من أصحاب

(١) «تهذيب الكمال» (٢٤/٢١٩).

(٢) «الجرح والتعديل» (٧/١٧٤)، و«تهذيب التهذيب» (٣/٤٧٥).

(٣) «معركة الثقات» (٢/٢٢٨).

(٤) «الثقات» (٥/٣٤١).

(٥) «تقريب التهذيب» (ص ٤٦٢).

(٦) ابن عمار: هو محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي، قال يعقوب بن سفيان: ثقة، وقال

صالح بن محمد: ثقة كئيس، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وقال الدارقطني: ثقة، وقال ابن حجر:

ثقة صاحب حديث، قال أبو زكريا الأزدي: توفي سنة ٢٤٢هـ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/٦١٠)، و«تقريب التهذيب» (ص ٤٨٩).

علي. وقال في موضع آخر: كميل بن زياد من رؤساء الشيعة، وكان بلاء من البلاء^(١).

٢- وقال ابن حبان رحمته الله: (كميل من المفرطين في علي عليه السلام ممن يروي عنه المعضلات، وفيه المعجزات، منكر الحديث جدًا تتقي روايته، ولا يحتج به)^(٢).

٣- وقال ابن حجر رحمته الله: (رمي بالتشيع)^(٣).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:
من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحدًا برأه مما نسب إليه.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم صحة نسبة كميل بن زياد إلى التشيع وذلك، لما يلي:
١. نسبته إلى هذا الرأي من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل كابن عمار الموصلي رحمته الله.

٢. لم أجد من خالف ذلك ممن ترجم له.

٣. عند استصحاب حال كميل يتبين لنا شدة مناصرته لعلي بن أبي طالب عليه السلام: حيث شارك معه في معركة صفين^(٤)، ولازمه ملازمة ظاهرة، وخرج مع ابن الأشعث ضد عامل الدولة الأموية^(٥) في معركة الجماجم^(٦).

(١) «تهذيب الكمال» (٢٤/٢١٩)، و«تهذيب التهذيب» (٣/٤٧٥).

(٢) «المجروحين» (٢/٢٢١).

(٣) «تقريب التهذيب» (ص٤٦٢).

(٤) «الطبقات الكبرى» (٦/١٧٩)، و«لسان الميزان» (٧/٣٤٦).

(٥) ومعلوم أن المنتسبين للتشيع يغيضون الدولة الأموية ويتحنون الفرص للخروج عليها.

(٦) «تاريخ دمشق» (٥٠/٢٥٦).

٤. أما قول ابن عمار رضي الله عنه (رافضي) فلم أقف على دليل له، وأما قوله: (من رؤساء الشيعة)؛ فذلك لأمرين:

أ) لكونه من الطبقة الأولى في أهل الكوفة.

ب) ولكونه شريكاً مطاعاً في قومه^(١).

٥. وأما قول ابن حبان رضي الله عنه فلا يسلم له، وذلك لأمرين:

أ) لتوثيق العلماء له.

ب) أورد ابن حبان في كتابه «الثقات»^(٢)، وهذا يدل على أن رأيَه فيه لم

ينضج.

والظاهر أن تشيعه مجرد ميل إلى علي رضي الله عنه وآل بيته، وانجرافٍ عن معاوية رضي الله عنه ومن معه، ولا يصاحبه سبٌ لأحد من الأصحاب؛ لأنه لم يؤثر عنه ذلك، وكُميل بن زياد لم يكن داعيةً لمذهبه، أو مُكفراً للصحابه، لذلك خرَّج له النسائي رضي الله عنه.

رابعاً: منصور بن المُعْتَمِر:

هو منصور بن المعتمر بن عبد الله بن ربيعة، وقيل: منصور بن عبد الله وقيل: المُعْتَمِر بن عَتَّاب بن فَرْقَد السلمي، أبو عتاب الكوفي. قال عمرو بن علي: مات منصور السلمي سنة ١٣٢هـ، من الطبقة الثانية^(٣).

روى عن: أبي وائل، وزيد بن وهب، والحسن البصري، وإبراهيم النخعي، ومجاهد وآخرين.

(١) «تاريخ دمشق» (٢٤٩/٥٠).

(٢) «الثقات» (٣٤١/٥).

(٣) مصادر الترجمة: انظر: «الطبقات الكبرى» (٣٣٧/٦)، و«التاريخ الكبير» (٣٤٦/٧)، و«الجرح والتعديل» (١٧٧/٨)، و«التعديل والتجريح» (٧٢١/٢)، و«رجال مسلم» (٢٥٤/٢)، و«تهذيب الكمال» (٥٥٤/٢٨)، و«سير أعلام النبلاء» (٤٠٢/٥)، و«تهذيب التهذيب» (١٥٩/٤).

روى عنه: أيوب السخيتاني، وحسين بن عبد الرحمن، والأعمش،
والثوري، وشعبة، ومِسَرَّ وآخرون.
روى له: أصحاب الكتب الستة.

مكانته عند أهل العلم:

- وثق منصور بن المعتمر جمع من أهل العلم، منهم:
- * قال سفيان الثوري: (رأيت منصورًا، وعبد الكريم الجزري، وأيوب السخيتاني، وعمرو بن دينار هؤلاء الأعيان الذين لا شك فيهم)^(١).
 - * وقال ابن مهدي: (لم يكن بالكوفة أحفظ منه)^(٢).
 - * وقال الآجري، عن أبي داود: (كان منصور لا يروي إلا عن ثقة)^(٣).
 - * وقال العجلي: (ثقة ثبت في الحديث، كان أثبت أهل الكوفة)^(٤).

سياق ما ورد في رمية بدعة التشيع:

- نسب بعض أهل العلم منصور بن المعتمر إلى التشيع:
١. قال العجلي: (وكان فيه تشيع قليل ولم يكن بغال)^(٥).
 ٢. وقال الإمام الذهبي: (قال: أبونعيم الملائني: سمعت حماد بن زيد يقول: رأيت منصورًا صاحبكم، وكان من هذه الخشبية)^(٦)^(٧).

(١) «تهذيب الكمال» (٥٥٠/٢٨).

(٢) «طبقات الحفاظ» (٦٦/١).

(٣) «تهذيب التهذيب» (١٥٩/٤).

(٤) «معركة الثقات» (٢٩٩/٢).

(٥) «معركة الثقات» (٢٩٩/٢).

(٦) الخشبية: هم الرافضة، وسموا خشبية: لقولهم: إنا لانتقاتل بالسيف إلا مع إمام معصوم، فقاتلوا بالخشب. ولهذا جاء في بعض الروايات عن الشعبي قال: مارأيت أحق من الخشبية.

انظر: «منهاج السنة» (٣٦/١).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (٤٠٨/٥).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:

لم أقف على أحد نفى عنه هذه النسبة إلا ما كان من توجيه الإمام الذهبي لكلام العجلي عند ما وصف منصورًا بالتشيع حيث قال رحمته الله: (قال أحمد بن عبد الله العجلي: كان منصور أثبت أهل الكوفة، لا يختلف فيه أحد، صالح، متعبد، أكره على القضاء، ففضي شهرين. قال: وفيه تشيع قليل، وكان قد عمش من البكاء).

قلت: تشيعه حب وولاء فقط^(١).

الراجع:

- يظهر مما تقدم صحة نسبة منصور بن المعتمر إلى التشيع اليسير، وذلك لما يلي:
١. نسبته إلى هذا الرأي من قبل أحمد العجلي رحمته الله وهو ممن يعتبر قوله في الجرح والتعديل.
 ٢. لم أجد أحدًا ممن ترجم له خالف العجلي في ذلك، بل جلهم ينقلون رأي العجلي دون تعقب.
 ٣. توضيح درجة تشيعه من قبل الإمام الذهبي؛ وأنه تشيع معتدل.
 ٤. كثرة المعدلين له في الرواية ولو كان رافضيًا غالبًا -الخشبية من غلاة الرافضة- لما استحلوا الرواية عنه لا سيما والرافضة يستحلون الكذب لنصرة مذهبهم، أما مجرد الميل لعلي عليه السلام فهو لا يعد مانعًا من الرواية كما تقدم.
 ٥. رأي حماد بن زيد رحمته الله في منصور بن المعتمر لا يُسلم له، وذلك لما يلي:

أولاً: وصفه لمنصور بن المعتمر بهذا الوصف الشديد وهو (الرفض) دون أن يذكر مستنده في ذلك سواء أكان قولاً أو فعلاً لمنصور بن المعتمر.

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٥/٤٠٧).

ثانيًا: مخالفته لعلماء محققين من أمثال: العجلي، والذهبي اللذين بينا أن تشيع منصور بن المعتمر مجرد تشيع خفيف لا غلو فيه.

ثالثًا: قال ابن سعد رحمته الله في شأن حماد بن زيد: (كان عثمانياً، وكان ثقة ثبًا حجةً، كثير الحديث)^(١).

ويفيد قول ابن سعد أن حماد بن زيد رحمته الله كان من شيعة عثمان رضي الله عنه، ومعلوم كما في كتب التاريخ وغيرها مدى الاختلاف بين شيعة عثمان وشيعة علي رضي الله عنه، لذلك فلا يقبل قول أحد الشيعتين في الأخرى على وجه الإطلاق، بل لابد من التحري في ذلك.

خامسًا: أبو الأسود الدؤلي:

هو أبو الأسود الدؤلي، ويقال: الدلي، البصري، القاضي. واسمه: ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل بن يعمر بن حلس بن نفثة بن عدي بن الدليل، ويقال: اسمه عمرو بن عثمان، ويقال: عثمان بن عمرو. مات سنة ٦٩هـ، من الطبقة الثانية^(٢).

روى عن: عمر، وعلي، ومعاذ، وأبي ذر، وابن مسعود، والزبير بن العوام، وابن عباس -رضي الله عنهم أجمعين- وآخرين.

روى عنه: ابنه أبو حرب، وعبد الله بن بريدة، ويحيى بن يعمر، وعمر بن عبد الله مولى غفرة، وسعيد بن عبد الرحمن بن رقيش.

روى له: الستة.

(١) انظر: «الطبقات الكبرى» (٧/٢٨٦).

(٢) مصادر الترجمة: انظر: «الطبقات الكبرى» (٧/٩٩)، و«الجرح والتعديل» (٤/٥٠٣)، و«التعديل والتجريح» (٤/٥٠٣)، و«تهذيب الكمال» (٣٣/٣٧)، و«الكاشف» (٢/٤٠٨)، و«تهذيب التهذيب» (٤/٤٨١).

مكانته عند أهل العلم:

* قال ابن سعد: (كان ثقة في حديثه إن شاء الله تعالى)^(١).

* وقال ابن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: (ثقة)^(٢).

* وقال الذهبي: (ثقة)^(٣).

* وقال ابن حجر: (ثقة فاضل)^(٤).

سياق ما ورد في رمية ببدعة التشيع:

ذهب بعض أهل العلم إلى نسبة أبي الأسود الدؤلي إلى التشيع، وذلك

لما يلي:

١. قال ابن سعد: (كان شاعرًا متشيعًا)^(٥).

١. توليه لعلي بن أبي طالب عليه السلام، وذلك لما يلي:

* توليه لقضاء البصرة من قبل أمير المؤمنين علي عليه السلام^(٦).

* شهوده معركة صفين مع علي بن أبي طالب عليه السلام^(٧).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحدًا برّاه مما نسب

إليه.

(١) «الطبقات الكبرى» (٩٩/٧).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٤٨١/٤)، و«الجرح والتعديل» (٥٠٣/٤).

(٣) «الكاشف» (٤٠٨/٢).

(٤) «تقريب التهذيب» (ص ٦١٩).

(٥) «الطبقات الكبرى» (٩٩/٧).

(٦) انظر: «تاريخ الطبري» (١٦٣/٣).

(٧) انظر: «الثقات» (٤٠٠/٤).

الخلاصة:

يظهر مما تقدم صحة نسبة أبو الأسود الدؤلي إلى التشيع، وذلك لما يلي:

١. تصريح ابن سعد رحمته الله بهذه النسبة دون أن يتعقبه أحد.

٢. عند استصحاب حال أبي الأسود الدؤلي يتبين لنا محبته وتوليه لأمر

المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام. وهذا سبب اتهامه بالتشيع، والظاهر أنه مجرد مِيل إلى علي عليه السلام وآل بيته، وانحراف عن معاوية عليه السلام ومن معه، ولا يصاحبه سبٌّ لأحد من الأصحاب؛ لأنه لم يؤثر عنه ذلك.

سادساً: ثعلبة بن يزيد:

هو ثعلبة بن يزيد الحِمَّاني الكوفي، وقيل: يزيد بن ثعلبة. لم أقف على تاريخ وفاته، وقد نظمه ابن حجر ضمن الطبقة الثالثة، وهم من توفي بعد المائة^(١).

روى عن: علي بن أبي طالب عليه السلام.

روى عنه: حبيب بن أبي ثابت، وسلمة بن كهيل، والحكم بن عتيبة،

وقيل: عن الحكم، عن ثعلبة بن يزيد، أو يزيد بن ثعلبة، بالشك.

روى له: النسائي في مسند علي.

مكانته عند أهل العلم:

* قال البخاري: (فيه نظر، ولا يتابع في حديثه)^(٢).

* وقال النسائي: (ثقة)^(٣).

(١) مصادر الترجمة: انظر: «الطبقات الكبرى» (٢٣٧/٦)، و«التاريخ الكبير» (١٧٤/٢)، و«ضعفاء العقيلي» (١٧٨/١)، و«الضعفاء لابن الجوزي» (١٦١/١)، و«تهذيب الكمال» (٣٩٩/٤)، و«تهذيب التهذيب» (٢٧٣/١).

(٢) «التاريخ الكبير» (١٧٤/٢).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٢٧٣/١).

* وقال ابن حبان: (لا يحتج بأخباره التي يتفرد بها عن علي عليه السلام)^(١).

* وقال ابن حجر: (صدوق)^(٢).

* وقال الهيثمي: (وثق النسائي وفيه ضعف)^(٣).

سياق ما ورد في رمية ببدعة التشيع:

نسب بعض أهل العلم ثعلبة بن يزيد إلى الشيعة الغلاة:

١. قال البخاري: (يعد في الكوفيين)، وفيه إشارة إلى تشيعه؛ لأن أهل

الكوفة يكثر فيهم التشيع.

٢. وقال ابن حبان: (كان غالبًا في التشيع، لا يحتج بأخباره التي يتفرد بها

عن علي عليه السلام)^(٤).

٣. وقال الذهبي: (ثعلبة بن يزيد الحِمَّاني صاحب شرطة علي عليه السلام شيعي

غالي)^(٥).

٤. وقال ابن حجر: (شيعي)^(٦).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحدًا برأه مما نسب

إليه.

(١) «المجروحين» (١/٢٠٧).

(٢) «تقريب التهذيب» (ص ١٣٤).

(٣) «مجمع الزوائد» (٥/١٠١).

(٤) «المجروحين» (١/٢٠٧).

(٥) «ميزان الاعتدال» (٢/٩٣).

(٦) «تقريب التهذيب» (ص ١٣٤).

الخلاصة:

يظهر مما تقدم صحة نسبة ثعلبة بن يزيد الحِماني إلى التشيع دون غلو، وذلك لما يلي:

١. نسبته إلى هذا الرأي من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.
 ٢. عدم وجود من يخالفهم فيما ذهبوا إليه من أهل هذا الفن، مما يدل على اشتباره بهذه البدعة.
 ٣. كونه من أهل الكوفة؛ وأهل الكوفة يكثر فيهم التشيع.
 ٤. وأما ما نسب إليه الإمام الذهبي من الغلو في التشيع؛ لكونه صاحب شرطة علي عليه السلام، فلا يُسلم؛ وإلا للزم أن يُنسب إلى غلاة الشيعة كل من قاتل مع علي عليه السلام يوم صفين، وكل من تسلّم له ولاية.
 ٥. وأما مانسبه إليه ابن حبان من الغلو في التشيع، فلعله اعتمد على روايته لحديث علي عليه السلام قال: (عَهْدَ إِلَيَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ هَذِهِ الْأُمَّةُ سَتَعْدِرُ بِي)^(١).
- وقد حكم الإمام البخاري رحمه الله تعالى على هذا الحديث بالضعف عندما ترجم لثعلبة بن يزيد، فقال: (فيه نظرٌ، لا يُتَابَعُ في حديثه)^(٢)، وقصد البخاري من قوله: (فيه نظر) الطعن في صدق ثعلبة، وهذه الكلمة من أشد كلمات الجرح عنده^(٣).
- ولقد ذكر ابن حبان ثعلبة في الثقات^(٤) وهذا يدل على أن رأيه فيه لم ينضج.
- ولم أعثر على رواية تُسْتَكْرَرُ عليه إلا هذه الرواية، قال ابن عدي: (لم أر له

(١) «ضعفاء العقيلي» (١/١٧٨).

(٢) «التاريخ الكبير» (٢/١٧٤).

(٣) انظر: «التنكيل»، للمعلمي (١/٢١٢).

(٤) «الثقات» (٤/٩٨).

حديثًا منكرًا في مقدار ما يرويه، وأما سماعه من علي ففيه نظرٌ كما قال البخاري^(١).

والظاهر أن تشيعه مجرد ميلٍ إلى علي عليه السلام وآل بيته، وانحرافٍ عن معاوية عليه السلام ومن معه، ولا يصاحبه سبٌ لأحدٍ من الأصحاب؛ لأنه لم يؤثر عنه ذلك.

سابعًا: جُمَيْع بن عُمَيْر بن عَفَّاق:

هو جميع بن عمير بن عفاق، التيمي، أبو الأسود الكوفي، من بني تيم الله بن ثعلبة. لم أقف على تاريخ وفاته، وقد نظمته ابن حجر ضمن الطبقة الثالثة، وهم من توفي بعد المائة^(٢).

روى عن: عائشة، وابن عمر، وأبي بردة بن نيار.

روى عنه: الأعمش، وأبو إسحاق الشيباني، وابنه محمد بن جميع، وحكيم بن جبير، والعوام بن حوشب وغيرهم.
روى له: الأربعة.

مكانته عند أهل العلم.

* قال ابن نمير: (كان من أكذب الناس)^(٣).

* وقال البخاري: (فيه نظر)^(٤)، وقد وافق ابن عدي البخاري على ذلك^(٥).

(١) «الكامل في ضعفاء الرجال» (١٠٩/٢).

(٢) مصادر الترجمة: انظر: «الثقات» (١١٥/٤)، و«المجروحين» (٢١٨/١)، و«تهذيب الكمال» (١٢٤/٥)، و«ميزان الاعتدال» (١٥٣/١)، و«الكاشف» (٢٩٦/١)، و«تهذيب التهذيب» (٣١٥/١)، و«لسان الميزان» (١٩٠/٧).

(٣) «الضعفاء والمتروكين»، لابن الجوزي (١٧٤/١)، و«المجروحين» (٢١٨/١).

(٤) «الكاشف» (٢٩٦/١).

(٥) انظر: «الكامل في الضعفاء» (١٦٦/٢).

* وقال العجلي: (تابعي ثقة)^(١)، وقال أبو العرب الصقلي: (ليس يتابع أبو الحسن -يعني العجلي- على هذا)^(٢).

* وقال أبو حاتم: (صالح الحديث)^(٣).

* وذكره ابن حبان في الثقات^(٤)، وقال في موطن آخر: (كان يضع الحديث)^(٥).

* وقال ابن حجر: (صدوق يخطئ)^(٦).

سياق ما ورد في ربه ببدعة التشيع:

نسب بعض أهل العلم جميع بن عمير إلى التشيع:

١. قال البخاري: (من عُتِقَ الشيعة)^(٧).

٢. وقال أبو حاتم: (من عُتِقَ الشيعة)^(٨).

٣. وقال ابن حبان: (كان رافضياً يضع الحديث)^(٩).

٤. وقال ابن حجر: (يتشيع)^(١٠).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحداً برأه مما نسب إليه.

(١) «معرفة الثقات» (٢٧٢/١).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٣١٥/١).

(٣) «الجرح والتعديل» (٥٣٢/٢).

(٤) انظر: «لثقات» (١١٥/٤).

(٥) «الضعفاء»، لابن الجوزي (١٧٤/١).

(٦) «تقريب التهذيب» (ص ١٤٢).

(٧) «مجمع الزوائد» (١٥٤/٤).

(٨) «الجرح والتعديل» (٥٣٢/٢).

(٩) «المجروحين» (٢١٨/١).

(١٠) «تقريب التهذيب» (ص ١٤٢).

الخلاصة :

يظهر مما تقدم صحة نسبة جميع بن عمير إلى التشيع، وذلك لما يلي :

١. نسبته إلى هذا الراي من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل .
٢. عدم وجود من يخالفهم فيما ذهبوا إليه من أهل هذا الفن، مما يدل على اشتغاره بهذه البدعة .

٣. كونه من أهل الكوفة ؛ وأهل الكوفة يكثر فيهم التشيع .

٤. روايته الأحاديث في فضل علي بن أبي طالب عليه السلام، مثل ما أخرجه ابن عدي، حيث قال: (حدثنا الساجي، قال: حدثنا الحسن بن معاوية بن هشام، قال: حدثني علي بن قادم، عن علي بن صالح، عن حكيم بن جبير، عن جميع بن عمير، عن ابن عمر: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لعلي بن أبي طالب: أنت أخي في الدنيا والآخرة»^(١) .

والظاهر أن تشيعه مجرد مَيْلٍ إلى علي عليه السلام وآل بيته، وانحرافٍ عن معاوية عليه السلام ومن معه، ولا يصاحبه سبٌّ لأحدٍ من الأصحاب؛ لأنه لم يؤثر عنه ذلك، بل أُثِرَ عنه روايته الأحاديث في فضل بعض الصحابة كأبي بكر رضي الله عنه^(٢)، وهذا لا يصدر من غالي .

٥. أما قول ابن حجر: (صدوق يخطئ)^(٣) فإنه لا يناهض قول ابن نمير وابن حبان، وذلك لما يلي :

* أن جرحهما من أقوى مراتب الجرح وقد فُسِّرَ، في حين تعديل ابن حجر من أدنى مراتب التعديل ولم يُفَسَّرَ .

(١) «الكامل في ضعفاء الرجال» (٢/٢١٨)، وقد حكم عليه الألباني بالوضع، «السلسلة الضعيفة» (٥٢٦/١)، برقم (٣٥١) .

(٢) انظر: سنن الترمذي (٥/٦١٣) برقم (٣٦٧٠)، و«من حديث خيثة»، لخيثة بن سليمان القرشي (ص١٣٧) .

(٣) «تقريب التهذيب» (ص١٤٢) .

* تأييد الإمام البخاري لهما بقوله: (فيه نظر)^(١)، وقد تقدم بيان مراده بهذه العبارة^(٢)، ؛ مما يدلُّ على أن في صدقه نظر.

ثامناً: سعيد بن فيروز:

هو سعيد بن أبي عمران فيروز، أبو البَحْثري، الطائي، مولا هم، الكوفي. قتل في الجماجم سنة ٨٣هـ، من الطبقة الثالثة^(٣).

روى عن: أبيه، وابن عباس، وابن عمر، وأبي سعيد، وأبي كبشة، وأبي برزة، ويعلى بن مرة، وأبي عبد الرحمن السلمي، والحارث الأعور، وأرسل عن عمر، وعلي، وحذيفة، وسلمان، وابن مسعود.

روى عنه: عمرو بن مرة، وعبد الأعلى بن عامر، وعطاء بن السائب، وسلمة بن كهيل، ويونس بن خباب، وحبيب بن أبي ثابت، ويزيد بن أبي زياد وغيرهم.

روى له: الستة.

مكانته عند أهل العلم:

* قال ابن معين: (ثبت، ولم يسمع من علي)^(٤)، وفي رواية: (كوفي ثقة)^(٥).

(١) «الكاشف» (١/٢٩٦).

(٢) (ص ١٥٤).

(٣) مصادر الترجمة: انظر: «الطبقات» لابن خياط (١/١٥٤)، و«حلية الأولياء» (٤/٣٧٩)، و«تهذيب الكمال» (١١/٣٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/٢٨٠)، و«الكاشف» (١/٤٤٢)، و«ميزان الاعتدال» (٧/٣٣٢)، و«المعين في طبقات المحدثين» (ص ٣٣)، و«لسان الميزان» (٧/٤٥٢)، و«تهذيب التهذيب» (٢/٣٨).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٤/٢٨٠).

(٥) «الجرح والتعديل» (٤/٥٤).

* وقال العجلي: (كوفي، تابعي، ثقة)^(١).

* وقال أبو حاتم: (صدوق)^(٢).

* وقال أبو زرعة: (كوفي، ثقة)^(٣).

* وقال ابن حجر: (ثقة، ثبت)^(٤).

سياق ما ورد في رمية بدعة التشيع:

لم أقف على أحد رماه بهذه البدعة إلا ما ورد عن أحمد بن عبد الله العجلي حيث قال: (أبو البختری الطائي كوفي، تابعي، ثقة، وكان فيه تشيع)^(٥). وتابعه الحافظ ابن حجر بقوله: (فيه تشيع)^(٦).

وأشار إلى ذلك الإمامان: يحيى بن معين، وأبو زرعة بقولهما: (كوفي)؛ لأن الأصل عندهم في أهل الكوفة التشيع، وقد يساعد على هذا الفهم مناوئته للدولة الأموية، فهو قد قتل في معركة الجمام سنة ٨٣ هـ.

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:

جميع من ترجم لسعيد بن فيروز تحدث عنه من جهة الرواية، دون تعرضٍ منهم لنسبته إلى التشيع إلا ما كان من أمر العجلي، والحافظ ابن حجر رحمهما الله.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم صحة نسبة سعيد بن فيروز إلى التشيع، وذلك لما يلي:

(١) «معرفة الثقات» (٣٨٦/٢).

(٢) «الجرح والتعديل» (٥٤/٤).

(٣) «الجرح والتعديل» (٥٤/٤)، و«لسان الميزان» (٤٥٢/٧).

(٤) «تقريب التهذيب» (ص ٢٤٠).

(٥) «معرفة الثقات» (٣٨٦/٢).

(٦) «تقريب التهذيب» (ص ٢٤٠)، و«هدي الساري» (ص ٤٢٦).

١. نسبته إليه صراحة من قبل أحمد بن عبد الله العجلي، وهو أحد أئمة الجرح والتعديل الذين يعتمد قولهم فيه كما ذكر ذلك الإمام الذهبي^(١)، والسخاوي^(٢).

٢. موافقة الحافظ ابن حجر له.

٣. مناوآته للدولة الأموية؛ حيث قتل في معركة الجمامم سنة ٨٣هـ.

٤. إشارة بعض الأئمة لذلك؛ كما في قول ابن معين وأبي زرعة: (كوفي). ويظهر أن التشيع هنا هو مجرد تفضيل عليّ عثمان عليه السلام، وربما صاحبه انحراف عن بني أمية، وميل لآل البيت، دون سب.

تاسعاً: عاصم بن عمرو البجلي:

هو عاصم بن عمرو- ويقال: ابن عوف- البجلي، الكوفي، كان من أصحاب حُجر بن عدي^(٣) لَمَّا قُتِلَ بَعْدَ رَأْيِ^(٤)، وأُطْلِقَ عاصم فيمن أطلق. لم أقف على تاريخ وفاته، وقد نظمه ابن حجر ضمن الطبقة الثالثة، وهم من توفي بعد المائة^(٥).

(١) انظر: «أربع رسائل في علوم الحديث»، لعبد الفتاح أبو غدة، (ص ١٩٣).

(٢) انظر: «أربع رسائل في علوم الحديث»، لعبد الفتاح أبو غدة، (ص ١٠٦).

(٣) هو حجر بن عدي بن جبلة بن كندي، وهو حجر الخير، وكان مخضرمًا أدرك الجاهلية والإسلام، وذكره ابن سعد، ومصعب الزبيري فيما رواه الحاكم عنهما: فيمن وفد على النبي ﷺ هو وأخوه هاني بن عدي، وشهد القادسية، وشهد بعد ذلك الجمل، وصفين، وصحب عليًا فكان من شيعته، وقتل بمرج عذراء بأمر من معاوية بن أبي سفيان. انظر: «الإصابة» (٣٧/٢)، و«الطبقات الكبرى» (٢١٧/٦).

(٤) عذراء - بالفتح ثم السكون -: وهي قرية بغوطة دمشق من إقليم خولان، وبها قتل، وبها قبره. انظر: «معجم البلدان» (٩١/٤).

(٥) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (٤٨٣/٦)، و«الضعفاء الصغير» (ص ٩٠)، و«الجرح والتعديل» (٣٤٨/٦)، و«الثقات» (٢٣٦/٥)، و«تهذيب الكمال» (٥٣٣/١٣)، و«ميزان الاعتدال» (١٢/٤)، و«الكاشف» (٥٢١/١)، و«تهذيب التهذيب» (٢٥٩/٢)، و«لسان الميزان» (٢٥٣/٧)، و«الإكمال» للحسيني (ص ٥٩٣).

روى عن: أبي أمامة، وعُمَيْر مولى عمر بن الخطاب، وعمرو بن شرحبيل، وأرسل عن عمر رضي الله عنه.

روى عنه: طارق بن عبد الرحمن البجلي، وأبو إسحاق السبيعي، وشعبة، ومالك بن مغول، وحجاج بن أرطاة وغيرهم.
روى له: ابن ماجه.

مكانته عند أهل العلم:

- * ذكره البخاري في الضعفاء الصغير^(١)، فقال أبو حاتم: (يُحوَّل من هناك)^(٢).
- * وقال أبو حاتم: (صدوق)^(٣).
- * وذكره ابن حبان في الثقات^(٤).
- * وقال الذهبي: (لا بأس به)^(٥).
- * وقال ابن حجر: (صدوق)^(٦).

سياق ما ورد في رميهِ ببدعة التشيع:

نسبه بعض العلماء إلى التشيع:

١. قال الإمام المزي رحمته الله: (أحد الشيعة، قدم مع حُجْر بن عدي بن الأدبر وأصحابه، وكانوا ثلاثة عشر رجلاً إلى عَذْرَاء في خلافة معاوية بن أبي سفيان، فُقُتِلَ بعضهم ونجا بعضهم، وكان عاصم ممن أطلق...)^(٧).

(١) انظر: «الضعفاء الصغير» (٩٠/١).

(٢) «الجرح والتعديل» (٣٤٨/٦).

(٣) المرجع السابق (٣٤٨/٦).

(٤) انظر: «الثقات» (٢٣٦/٥).

(٥) «ميزان الاعتدال» (١٢/٤).

(٦) «تقريب التهذيب» (ص ٢٨٦).

(٧) «تهذيب الكمال» (٥٣٣/١٣).

٢. وقال الحافظ ابن حجر رحمته الله: (رمي بالتشيع)^(١).

٣. وإليه يشير قول ابن معين: (كان كوفيًا قدم الشام)^(٢).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحدًا منهم برّاه مما نسب إليه.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم صحة نسبة عاصم بن عمرو إلى التشيع، وذلك لما يلي:

١. نسبته إلى هذا الرأي من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.

٢. عدم وجود من يخالفهم فيما ذهبوا إليه من أهل هذا الفن.

٣. عند استصحاب حال عاصم بن عمرو نجد أنه كان من أصحاب حجر

بن عدي، وكان حجر بن عدي من شيعة علي عليه السلام.

٤. عرضه على السيف مع حجر بن عدي؛ لإصرار حجر على إظهار تشيعه

لعلي بن أبي طالب عليه السلام دليل على تشيعه^(٣).

ويظهر أن التشيع هنا هو مجرد تفضيل علي عليه السلام عثمان عليه السلام، وربما صاحبه

انحراف عن بني أمية، وميل لآل البيت، دون سب لأحد من الصحابة.

عاشرًا: عبيدالله بن خليفة:

هو عبيدالله بن خليفة، أبو العَرِيف الهَمْداني المُرَادِي الكوفي. لم أقف

(١) «تقريب التهذيب» (ص ٢٨٦).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٢/٢٥٩).

(٣) انظر: «الطبقات الكبرى» (٦/٢١٧-٢٢٠).

على تاريخ وفاته، وقد نظمه ابن حجر ضمن الطبقة الثالثة، وهم من توفي بعد المائة^(١).

روى عن: علي، والحسن بن علي، وصفوان بن عسال.

روى عنه: أبو رَوْقٍ عطية بن الحارث، وعامر بن السَّمُط، والأعمش.

روى له: النسائي، وابن ماجه.

مكانته عند أهل العلم:

* قال ابن سعد: (كان قليل الحديث)^(٢).

* وذكره العجلي في الثقات^(٣).

* وقال أبو حاتم: (ليس بالمشهور، وقد تكلموا فيه، وهو شيخ من نظراء أصبغ بن نباتة^(٤))^(٥).

* وذكره ابن البرقي فيمن اُحْتُمِلَتْ روايته وقد تُكَلِّم فيه^(٦).

* وذكره ابن حبان في الثقات^(٧).

* وقال ابن حجر: (صدوق)^(٨).

(١) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (٣٨٠/٥)، و«الجرح والتعديل» (٣١٣/٥)، و«تهذيب الكمال» (٣٣/١٩)، و«ميزان الاعتدال» (٧/٥)، و«تهذيب التهذيب» (٨/٣)، و«لسان الميزان» (٢٩٦/٧).

(٢) «الطبقات الكبرى» (٢٤٠/٦).

(٣) انظر: «معرفة الثقات» (١٠٩/٢).

(٤) ستأتي ترجمته (ص ٢٣٦).

(٥) انظر: «الجرح والتعديل» (٣١٣/٥).

(٦) انظر: «تهذيب التهذيب» (٨/٣).

(٧) انظر: «الثقات» (٦٨/٥).

(٨) «تقريب التهذيب» (ص ٣٧٠).

سياق ما ورد في رمية ببدعة التشيع:

نسب بعض أهل العلم عبيدالله بن خليفة إلى التشيع:

١. قال أبو حاتم: (كان على شرطة علي عليه السلام، قد تكلموا فيه، وهو من نظراء أصبغ بن بُبَاة)^(١).
٢. وقال ابن حجر: (رمي بالتشيع)^(٢).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم لم أجد أحدًا برّاه مما نسب إليه.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم صحة نسبة عبيدالله بن خليفة إلى التشيع، وذلك لما يلي:

١. كونه على شرطة علي بن أبي طالب عليه السلام ^(٣).
٢. مناصرته للحسين بن علي عليهما السلام، ومشاركته معه في حربه ضد أهل الشام ^(٤).
٣. قول الإمام أبي حاتم: (قد تكلموا فيه، وهو من نظراء أصبغ بن بُبَاة)^(٥)، وأصبغ بن بُبَاة شيعي.
- ويذكر أن الحافظ ابن حجر قال: (رمي بالتشيع)^(٦)، بناء على هذه الأدلة.
- والتشيع هنا هو مجرد تفضيل علي عليه السلام عثمان عليه السلام، وربما صاحبه انحراف عن بني أمية، وميل لآل البيت، دون سب لأحد من الصحابة.

(١) انظر: «الجرح والتعديل» (٣١٣/٥).

(٢) انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٣٧٠).

(٣) انظر: «الجرح والتعديل» (٣١٣/٥).

(٤) انظر: «مصنف بن أبي شيبة» (٤٧٦/٧)، و«تهذيب الكمال» (٢٥٠/٦)، و«تاريخ بغداد» (٣٠٥/١٠).

(٥) انظر: «الجرح والتعديل» (٣١٣/٥).

(٦) انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٣٧٠).

الحادي عشر: عَطِيَّةُ بن سَعْدِ العَوْفِيِّ:

هو عطية بن سعد بن جُنادة العوفي الجدلي القيسي الكوفي أبو الحسن. توفي سنة ١١١هـ، وقيل: سنة ١٢٧هـ، من الطبقة الثالثة^(١).

روى عن: أبي سعيد، وأبي هريرة، وابن عباس، وابن عمر، وزيد بن أرقم، وعكرمة، وعدي بن ثابت، وعبد الرحمن بن جندب، وقيل: ابن خباب.

روى عنه: ابنه الحسن وعمر، والأعمش، والحجاج بن أرطاة، وعمرو بن قيس الملائي، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وآخرون.

روى له: البخاري في الأدب المفرد، وأبوداود، والترمذي، وابن ماجه.

مكانته عند أهل العلم:

* قال الإمام أحمد: (هو ضعيف)^(٢).

* وقال الدوري، عن ابن معين: (صالح)^(٣).

* وقال أبو حاتم: (ضعيف يكتب حديثه، وأبو نضرة أحب إلي منه)^(٤).

* وقال أبو داود: (ليس بالذي يعتمد عليه)^(٥).

* وقال ابن حبان: (لا يحل كتب حديثه إلا على سبيل التعجب)^(٦).

(١) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (٨/٧)، و«الجرح والتعديل» (٣٨٢/٦)، و«تهذيب الكمال» (٢٠/١٤٥)، و«ميزان الاعتدال» (٥/١٠٠)، و«الكاشف» (٢/٢٧)، و«المعين في طبقات المحققين» (ص ٤٠)، و«تهذيب التهذيب» (٣/١١٤)، و«لسان الميزان» (٧/٣٠٦)، و«طبقات المدلسين» (ص ٥٠).

(٢) «الجرح والتعديل» (٣٨٢/٦).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٣/١١٤).

(٤) «الجرح والتعديل» (٣٨٢/٦).

(٥) «سؤالات أبي عبيد الآجري» (ص ١٠٤).

(٦) «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٢/١٨٠).

* وقال النسائي: (ضعيف)^(١).

* وقال الإمام الذهبي: (مجمع على ضعفه)^(٢).

* وقال ابن حجر: (ضعيف الحفظ، مشهور بالتدليس القبيح)^(٣).

ويظهر أن سبب تضعيف العلماء له مايلي:

١. لسوء حفظه.

٢. وصفه بتدليس الشيوخ وهو: أن يسمي الراوي شيخه أو يَكْنِيهِ أو يَنْسِبُهُ أو يصفه بما لا يُعْرَفُ^(٤). قال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى: (...). وخلاصة ذلك أن عطية هذا كان يروي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، فلمَّا مات جالس أحد الكذابين المعروفين بالكذب في الحديث وهو الكلبي، فكان عطية إذا روى عنه كَنَّاهُ أبا سعيد فيتوهم السامعون منه أنه يريد أبا سعيد الخدري وهذا وحده عندي يسقط عدالة عطية هذا، فكيف إذا انضم إلى ذلك سوء حفظه (...)^(٥).

سياق ما ورد في رمية ببدعة التشيع:

وردت بعض العبارات تنسب عطية العوفي إلى التشيع:

١. وقال العقيلي: (حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحسن بن علي، قال: حدثنا محمد بن عبيد، قال: حدثنا سالم المرادي، قال: «كان عطية العوفي رجلاً متشيعاً»^(٦)).

(١) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص ٨٥).

(٢) «المغني في الضعفاء» (٢/٤٣٦).

(٣) انظر: «طبقات المدلسين» (ص ٥٠).

(٤) انظر: «تدريب الراوي» (١/٢٠٠).

(٥) انظر: «التوسل أنواعه وأحكامه» (ص ٩٤).

(٦) تخريجه: أخرجه ابن عدي في «الضعفاء» (٢/٣٥٩)، ولم أعثر عليه في مصدر آخر. =

٢. وقال ابن سعد: (وكان يُعَدُّ من شيعة الكوفة)^(١).
٣. وقال الجوزجاني: (عطية بن سعد العوفي مائل)^(٢).
٤. وقال أبوزرعة: (كوفي)^(٣).
٥. وقال البزار: (كان يغلو في التشيع)^(٤).
٦. وقال الساجي: (كان يقدم عليًا على الكل)^(٥).
٧. وقال ابن عدي: (كان يعد من شيعة الكوفة)^(٦).
٨. وقال الإمام الذهبي: (قال سالم المرادي: كان عطية يتشيع)^(٧).

= رجال الإسناد:

محمد بن إسماعيل: هو محمد بن إسماعيل بن سمرة الأحمسي، أبو جعفر الكوفي السراج. قال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة، مات سنة ٢٦٠هـ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/٥١٣)، و«تقريب التهذيب» (ص ٤٦٨).

الحسن بن علي: هو الحسن بن علي بن محمد الهذلي الخلال، أبو علي، وقيل: أبو محمد الحلواني، نزيل مكة، قال يعقوب بن شيبة: كان ثقة ثبتًا، وقال النسائي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة حافظ، مات سنة ٢٤٢هـ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (١/٤٠٦)، و«تقريب التهذيب» (ص ١٦٢).

محمد بن عبيد: هو محمد بن عبيد بن أبي أمية، قال أحمد بن حنبل: ثقة، وقال ابن عمار: ثبت، وقال النسائي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة يحفظ، مات سنة ٢٠٤هـ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/٦٣٩)، و«تقريب التهذيب» (ص ٤٩٥).

سالم المرادي: هو سالم بن عبد الواحد، المرادي، الكوفي، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي: ثقة، وقال ابن حجر: مقبول، من السادسة.

انظر: «تهذيب التهذيب» (١/٦٧٨)، و«تقريب التهذيب» (ص ٢٢٧).

درجة الأثر: سنده صحيح عن سالم المرادي، ولكن سالم متكلم في توثيقه.

(١) «لكامل في ضعفاء الرجال» (٥/٣٦٩).

(٢) انظر: «الشجرة وأحوال الرجال» (ص ٥٦).

(٣) «الجرح والتعديل» (٦/٣٨٢).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٣/١١٥).

(٥) «تهذيب التهذيب» (٣/١١٥).

(٦) «لكامل في ضعفاء الرجال» (٥/٣٦٩).

(٧) انظر: «ميزان الاعتدال» (٥/١٠١).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:
من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحداً برأه مما نسب
إليه.

الخلاصة:

- يظهر مما تقدم صحة نسبة عطية العوفي إلى التشيع، وذلك لما يلي:
١. نسبته إلى هذا الرأي من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.
 ٢. عدم وجود من يخالفهم من أهل هذا الفن فيما ذهبوا إليه.
 ٣. شهادة سالم المرادي عليه بالتشيع؛ وصحة الإسناد إليه بذلك.
 ٤. عند استصحاب حاله من مشاركته لابن الأشعث في الفتنة^(١)، وما رواه
الذهبي: في خروجه مع جيش أهل الكوفة لنصرة محمد بن الحنفية؛ عندما
استنجد بشيعته ضد ابن الزبير^(٢) يتبين تشيعه.
 ٥. لا يعد عطية العوفي غالٍ في تشيعه؛ لأنه روى أحاديث تدل على فضل
الشيخين -أبي بكر، وعمر رضي الله عنهما-، ومن ذلك: ما أخرجه الإمام أحمد بن حنبل،
حيث قال: (حدثنا وكيع، عن الأعمش، عن عطية بن سعد، عن أبي سعيد
الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أهل الدرجات العلى ليراهم من
أسفل منهم كما ترون الكوكب الطالع في الأفق من آفاق السماء، وأن أبا بكر
وعمر منهم وأنهما»^(٣).

(١) «تهذيب التهذيب» (١١٥/٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١١٩/٤).

(٣) التخریج: أخرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (١٧٠/١)، وأخرجه أبو داود (٣٩٨٧)،
والترمذي (٣٦٥٨)، وابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٣٦٩/٥) برقم (١٥٣٠) جميعهم
من طريق عطية العوفي، به. وقال الترمذي: «حديث حسن».

وقال ابن عدي: (وهذا -يعني الحديث- معروف لعطية، وقد رواه عنه جماعة من الثقات)^(١).

ويظهر أن تشييعه مجرد القول بأفضلية علي عليه السلام، وربما صاحبه انحراف عن بني أمية، وميل لآل البيت، دون سب لأحد من الصحابة.

الثاني عشر: إسماعيل بن أبي كريمة السُّدِّي.

هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السُّدِّي، أبو محمد القُرَشِيُّ مولاهم، الكوفي الأعور، وهو السُّدِّي الكبير؛ كان يقعد في سُدة باب الجامع^(٢) فسمي السُّدِّي. توفي سنة ١٢٧هـ، من الطبقة الرابعة^(٣).

روى عن: أنس بن مالك، وابن عباس، ورأى ابن عمر، والحسن بن علي، وأبا هريرة، وأبا سعيد رضي الله عنه، وروى عن أبيه، ويحيى بن عباد، وأبي صالح مولى أم هانئ، وعكرمة، وآخرين.

= رجال الإسناد:

وكيع: هو وكيع بن الجراح بن مليح الرُّؤَاسِي، بضم الراء وهمزة ثم مهملة، أبو سفيان الكوفي، ثقة، حافظ، عابد، من كبار التاسعة، مات في آخر سنة ست وأول سنة سبع وتسعين، وله سبعون سنة. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٨١).

الأعمش: سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي، الأعمش، ثقة، حافظ، عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدرس، من الخامسة، مات سنة سبع وأربعين، أو ثمان، وكان مولده أول سنة إحدى وستين. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٥٤).

درجة الأثر: إسناده صحيح عن عطية العوفي، وهو ضعيف لضعفه.

(١) انظر: «الكامل في ضعفاء الرجال» (٣٦٠/٥).

(٢) السُّدة هي: الفناء حول البيت. واستدَّ الشيء، إذا كان ذا سداد. ويقال: السُّدة الباب، وسُدة المسجد الجامع هي: الظلال التي حوله.

انظر: «معجم مقاييس اللغة» مادة (سد)، و«غريب الحديث لابن سلام» (٥١/١).

(٣) مصادر الترجمة: انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٣٣٤/٢)، و«الشجرة وأحوال الرجال» (٥٤/١)، و«الضعفاء للعقيلي» (٨٧/١)، و«تهذيب الكمال» (١٣٢/٣)، و«ميزان الاعتدال» (٣٩٥/١)، و«تهذيب التهذيب» (١٥٨/١).

روى عنه: شعبة، والثوري، والحسن بن صالح، وزائدة، وأبو بكر بن عيَّاش، وأبو عوانة وغيرهم.

روى له: مسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

مكانته عند أهل العلم:

* قال يحيى بن سعيد القطان: (لا بأس به، ما سمعت أحدا يذكره إلا بخير، وما تركه أحد)^(١).

* وقال الإمام أحمد: (ثقة)^(٢).

* وقال ابن معين: (في حديثه ضعف)^(٣).

* وقال العجلي: (ثقة عالم بالتفسير، راوية له)^(٤).

* وقال ابن عدي: (هو عندي مستقيم الحديث، صدوق، لا بأس به)^(٥).

* وقال الذهبي: (حسن الحديث)^(٦).

سياق ما ورد في رمية ببدعة التشيع:

نسبه بعض أهل العلم إلى التشيع:

١. قال الجوزجاني: (هو كذابٌ شتَّام)^(٧) وعمدته على الرواية التالية.

٢. وقال العقيلي: (حدثنا جعفر بن محمد، قال: حدثنا إبراهيم بن

يعقوب، قال: سمعت علي بن الحسين بن واقد يحدث عن أبيه، قال: «قدمت

(١) «تهذيب التهذيب» (١٥٩/١).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٣٤/٣).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٣٩٥/١).

(٤) «تهذيب التهذيب» (١٥٩/١).

(٥) «الكامل» (٢٧٧/١).

(٦) «الكاشف» (٢٤٧/١).

(٧) انظر: «الشجرة وأحوال الرجال» (ص ٤٨).

الكوفة، فأُتيت السُّدِّي يُنبئني عن تفسير آية من كتاب الله، فحدثني بها، فلم أتم مجلسي حتى سمعته يشتم أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، فلم أعد إليه^(١).

٣. وقال الإمام الذهبي: (ورمي السدي بالتشيع)^(٢).

٤. وقال ابن حجر: (رمي بالتشيع)^(٣).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحدًا برّاه مما نسب إليه.

(١) التخريج:

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٨٧/١)، والحاكم في «معركة علوم الحديث» (ص١٣٦-١٣٧)، من طريق: أبوبكر محمد بن نصير الخلدی، قال: حدثنا جعفر بن محمد السوسي بمكة، قال: حدثنا إبراهيم بن يعقوب به نحوه.

رجال الإسناد:

جعفر بن محمد: هو جعفر بن محمد السوسي، أبو الفضل المجاور بمكة، حدث عن علي بن بخرين برّي، وقد قال ابن حجر: لا أعرف جعفر بن محمد السوسي.

انظر: «تاريخ الإسلام» (٢٣/٦١)، و«فتح الباري» (١٠/٥٥٩).

إبراهيم بن يعقوب: هو إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي، أبو إسحاق الجوزجاني. سكن دمشق. قال الدارقطني: كان من الحفاظ المصنفين والمخرجين الثقات، وقال النسائي: ثقة مات سنة ٢٥٦هـ.

انظر: «تهذيب الكمال» (٢/٢٤٤)، و«تهذيب التهذيب» (١/٩٥).

علي بن الحسين بن واقد: هو علي بن الحسين بن واقد المروزي، كان جده واقد مولى عبد الله بن عامر بن كريز، قال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال ابن حجر: صدوق يهيم، مات سنة ١١هـ، وقيل ٢١٢هـ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/١٥٥)، و«تقريب التهذيب» (ص٤٠٠).

وأبوه: هو الحسين بن واقد المروزي، أبو عبد الله قاضي مرو، مولى عبد الله بن عامر بن كريز. قال ابن معين: ثقة، وقال أبوزرعة، والنسائي: ليس به بأس، وقال ابن حجر: ثقة له أوهام، مات سنة ١٥٩هـ، ويقال: ١٥٧هـ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (١/٤٣٨)، و«تقريب التهذيب» (ص١٦٩)، و«الثقات» (٦/٢٠٩).

درجة الأثر: إسناده ضعيف؛ لجهالة جعفر بن محمد، وضعف علي بن الحسين بن واقد.

(٢) انظر: «ميزان الاعتدال» (١/٣٩٦).

(٣) «تقريب التهذيب» (ص١٠٨).

الخلاصة:

يظهر مما تقدم صحة نسبة إسماعيل بن أبي كريمة إلى التشيع دون غلو، وذلك لما يلي:

١. نسبته إلى هذا الرأي من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.
٢. لم أقف على من خالف في هذه النسبة من أئمة الجرح والتعديل، مما يدل على اشتهاها عنه، وثبوتها في حقه، وإنما الخلاف بينهم في ثبوتها من عدمه.

٣. كونه من أهل الكوفة؛ وأهل الكوفة يكثر فيهم التشيع.

٤. وأما رواية العقيلي فيجاب عنها بما يلي:

(أ) أن القصة ضعيفة.

(ب) إسماعيل بن أبي كريمة من رجال مسلم^(١)، ومعلوم تحرري مسلم ﷺ في الرجال.

ويظهر أن التشيع هنا هو مجرد تفضيل علي على عثمان رضي الله عنه، وربما صاحبه انحراف عن بني أمية، وميل لآل البيت، دون سب لأحد من الصحابة.

الثالث عشر: سلمة بن كهيل:

هو سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي التميمي، أبو يحيى الكوفي. دخل على ابن عمر، وزيد بن أرقم. قيل توفي سنة ١٢٢هـ، وقيل: ١٢٣هـ، من الطبقة الرابعة^(٢).

(١) «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم»، لأبي عبد الله الحاكم (ص ٦٨).

(٢) مصادر الترجمة: انظر: «معرفه الثقات» (٤٢١/١)، و«الجرح والتعديل» (١٧٠/٤)، و«الثقات» (٣١٧/٤)، و«التعديل والتجريح» (١١٢٨/٣)، و«تهذيب الكمال» (٣١٥/١١)، و«تهذيب التهذيب» (٧٧/٢).

روى عن: أبي جحيفة، وجُنْدُب بن عبد الله، وابن أبي أوفى،
وأبي الطفيل، وزيد بن وهب وآخرين.

روى عنه: سعيد بن مسروق الثوري، وابنه سفيان بن سعيد، والأعمش،
وشعبة، ومِسْعَر، وحمّاد بن سلمة وآخرون.
روى له: أصحاب الكتب الستة.

مكانته عند أهل العلم:

وثّقه جمع من أهل العلم، منهم:

* قال عبد الرحمن بن مهدي: (أربعة في الكوفة لا يختلف في حديثهم،
كبيرهم سلمة بن كهيل)^(١).

* وقال أبو طالب: (قال أحمد بن حنبل: سلمة بن كهيل متقن
الحديث)^(٢).

* وقال يحيى بن معين: (سلمة بن كهيل ثقة)^(٣).

* وقال العجلي: (كوفي، ثقة ثبت في الحديث)^(٤).

* وقال أبو حاتم: (سلمة بن كهيل ثقة متقن)^(٥).

* وقال أبو زرعة: (ثقة مأمون ذكي)^(٦).

* وذكره ابن حبان في الثقات^(٧).

(١) «التعديل والتجريح» (٣/١١٢٨).

(٢) «تهذيب الكمال» (١١/٣١٥).

(٣) «تاريخ أسماء الثقات» (ص ١٠٢).

(٤) «معرفة الثقات» (١/٤٢١).

(٥) «الجرح والتعديل» (٤/١٧٠).

(٦) «تهذيب التهذيب» (٢/٧٧).

(٧) انظر: «الثقات» (٤/٣١٧).

سياق ما ورد في رميه بدعة التشيع :

نسبه بعض أهل العلم إلى التشيع، منهم :

١. قال العجلي : (وكان فيه تشيع قليل)^(١).

٢. وقال يعقوب بن شيبة : (ثقة ثبت على تشيعه)^(٢).

٣. وقال جرير : (لما قدم شعبة البصرة، قالوا له : حدثنا عن ثقات أصحابك. فقال : إن حدثتكم عن ثقات أصحابي فإنما أحدثكم عن نفرٍ يسير من هذه الشيعة : الحكم بن عتيبة، وسلمة بن كهيل، وحبيب بن أبي ثابت، ومنصور)^(٣).

٤. وقال الأجري : قلت لأبي داود : (أيا أحب إليك : حبيب بن أبي ثابت أو سلمة؟ فقال : سلمة. قال أبو داود : كان سلمة يتشيع)^(٤).

٥. وقال عبيد بن جناد، عن عطاء الخفاف : (أتى سلمة بن كهيل زيد بن علي بن الحسين لمّا خرج، فنهاه عن الخروج وحذره من غدر أهل الكوفة فأبى، فقال له : فتأذن لي أن أخرج من البلد، فقال : لِمَ؟ قال : لا آمن أن يحدث لك حدث فلا آمن على نفسي، قال : فأذن له فخرج إلى اليمامة)^(٥).

٦. وقال ابن حجر : (شيعي غالي)^(٦).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع :

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحداً برأه مما نسب إليه .

(١) «معرفة الثقات» (١/٤٢١).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٢/٧٧).

(٣) «تهذيب الكمال» (١١/٣١٦).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٢/٧٨).

(٥) «تهذيب التهذيب» (٢/٧٨).

(٦) «تقريب التهذيب» (ص٢٢٦).

الخلاصة:

يظهر مما تقدم صحة نسبة سلمة بن كهيل إلى التشيع دون غلو؛ وذلك لما يلي:

١. نسبته إلى هذا الرأي من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.
 ٢. عدم وجود من ينكر هذه النسبة من أئمة الجرح والتعديل، مما يدل على صحة هذه النسبة، وثبوتها في حقه.
 ٣. موقفه مع زيد بن علي بن الحسين فيه إشارة إلى عدم غلو؛ وذلك لأنه لم يشاركه في خروجه، بل نصحه بعدم الخروج خوفاً عليه، فلمّا لم يستجب لقوله استأذنه ففارقه، ولو كان من غلاة الشيعة لما وجد بُدّاً من مشاركته في خروجه فضلاً عن أن يفارقه.
 ٤. وكل من نسبته إلى التشيع لم يقل بغلوه فيه، إلا ما ورد عن الحافظ ابن حجر رحمته الله، إلا أنه لم يعلل ذهابه إلى هذا الرأي، مما يجعل التمسك برأي الأكرية هو الأحوط لأمرين:
١. لكثرتهم مع إمامتهم في الجرح والتعديل.
 ٢. لتقدمهم في الزمن على ابن حجر رحمته الله، ووقوفهم على حاله مثل الإمام شعبة وغيره.

الرابع عشر: عبد الله بن محمد بن الحنفية:

هو عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو هاشم. توفي سنة ثمان وتسعين، وقيل تسع وتسعين ومائة، من الطبقة الرابعة^(١).

(١) مصادر الترجمة: انظر: «الطبقات» لابن خياط (ص ٢٣٩)، و«تهذيب الكمال» (١٦/٨٦)، و«ميزان الاعتدال» (٤/١٧٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/١٢٩)، و«الكاشف» (١/٥٩٥)، و«تهذيب التهذيب» (٢/٤٢٦).

روى عن: أبيه محمد بن الحنفية، وعن صهر له من الأنصار صحابي.
 روى عنه: ابنه عيسى، والزهرى، وعمرو بن دينار، وسالم بن أبي الجعد،
 وإبراهيم الإمام بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس وآخرون.
 روى له: أصحاب الكتب الستة إلا أبوداود.

مكانته عند أهل العلم:

- * قال ابن سعد: (ثقة قليل الحديث)^(١).
- * وقال العجلي: (عبد الله والحسن ثقتان)^(٢).
- * وقال النسائي: (ثقة)^(٣).
- * وذكره ابن حبان في الثقات^(٤).
- * وقال الإمام الذهبي: (ثقة)^(٥).
- * وقال ابن حجر: (ثقة)^(٦).

سياق ما ورد في رمية ببدعة التشيع:

- نسب بعض أهل العلم عبد الله بن محمد بن الحنفية إلى التشيع، منهم:
١. قال الزبير: (كان أبو هاشم صاحب الشيعة، فأوصى إلى محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، وصرف الشيعة إليه، ودفع إليه كتبه ومات عنده)^(٧).
 ٢. وقال ابن سعد: (كان صاحب علم ورواية، وكان ثقة قليل الحديث،

(١) «الطبقات الكبرى» (٣٢٧/٥).

(٢) «معركة الثقات» (٢٤٩/٢).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٤٢٦/٢).

(٤) انظر: «الثقات» (٢/٧).

(٥) «ميزان الاعتدال» (١٧٤/٤).

(٦) «تقريب التهذيب» (ص ٣٢١).

(٧) «تهذيب التهذيب» (٤٢٦/٢)، و«التمهيد» لابن عبد البر (٩٠/١٠).

وكانت الشيعة يلقبونه وينتحلونه، وكان بالشام مع بني هاشم، فحضرته الوفاة، فأوصى إلى محمد بن علي، وقال: أنت صاحب هذا الأمر، وهو في ولدك، وصرف الشيعة إليه^(١).

٣. وقال الحافظ المزي: (قال سفيان بن عيينة: ... وكان عبد الله يتبع -وفي رواية: يجمع أحاديث السبئية- وهم صنف من الروافض)^(٢).

٤. وقال أبو أسامة: (شيعي)^(٣).

٥. وقال ابن عبد البر: (عبد الله هذا تنتحله الشيعة بأسرها)^(٤).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:
من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحدًا برّاه مما نسب إليه.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم صحة نسبة عبد الله بن محمد بن الحنفية إلى التشيع دون غلو، وذلك لما يلي:

١. نسبته إلى هذا الرأي من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.
٢. عدم وجود من ينكر هذه النسبة من أئمة الجرح والتعديل، مما يدل على صحة هذه النسبة، وثبوتها في حقه.
٣. روايته لحديث تحريم المتعة عن أبيه، وهذا مخالف لغلاة الشيعة^(٥)، قال الإمام مالك: (عن ابن شهاب، عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي بن

(١) «الطبقات الكبرى» (٣٢٧/٥).

(٢) «تهذيب الكمال» (٨٧/١٦).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٤٢٦/٢).

(٤) «التمهيد» (٩٠/١٠).

(٥) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٢٩/٤).

أبي طالب، عن أبيهما، عن علي بن أبي طالب عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله: «نهى عن متعة النساء يوم خيبر...»^(١).

الخامس عشر: عدي بن ثابت:

عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي. توفي سنة ١١٦هـ، من الطبقة الرابعة^(٢).

روى عن: أبيه، وجده لأمه عبد الله بن يزيد الحَظمي، والبراء بن عازب، وسليمان بن صُرد وآخرين.

روى عنه: أبو إسحاق السبيعي، وأبو إسحاق الشيباني، ويحيى بن سعيد الأنصاري، والأعمش، وشعبة، ومُسعر وآخرون.
روى له: أصحاب الكتب الستة.

مكانته عند أهل العلم:

- * قال الإمام أحمد: (ثقة)^(٣).
- * وقال العجلي، والنسائي: (ثقة)^(٤).
- * وقال أبو حاتم: (صدوق)^(٥).
- * وقال الدارقطني: (عدي ثقة)^(٦).

-
- (١) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (٥٤٢/٢)، برقم (١١٢٩).
 - (٢) مصادر الترجمة: انظر: «العلل» لأحمد بن حنبل (١٤٤/١)، و«العلل ومعرفة الرجال» (٤٩٠/٢)، و«التاريخ الكبير» (٤٤/٧)، و«الضعفاء» للعقيلي (٣٧٢/٢)، و«تهذيب الكمال» (٥٢٣/١٩)، و«ميزان الاعتدال» (٧٨/٥)، و«الرواة الثقات المتكلم فيهم» (١٣٧/١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٨٨/٥)، و«تهذيب التهذيب» (٨٥/٣).
 - (٣) «العلل ومعرفة الرجال» (٤٩٠/٢).
 - (٤) «سير أعلام النبلاء» (١٨٨/٥).
 - (٥) «تهذيب التهذيب» (٨٥/٣).
 - (٦) «سؤالات البرقاني» (ص ٥٥).

* وقال ابن حجر: (ثقة)^(١).

سياق ما ورد في رمية ببدعة التشيع:

وردت مقولات كثيرة لأهل العلم تنسب عدي بن ثابت إلى التشيع، منها:

١. قال المسعودي: (ما أدركنا أحدًا أقول بقول الشيعة من عدي بن ثابت)^(٢).

٢. وقال الإمام أحمد: (ثقة إلا أنه كان يتشيع)^(٣).

٣. وقال يحيى بن معين: (شيعي مفرط)^(٤).

٤. وقال الجوزجاني: (مائل عن القصد)^(٥).

٥. وقال أبو حاتم: (وكان إمام مسجد الشيعة، وقاصهم)^(٦).

٦. وروى السلمي، عن الدارقطني أنه قال: (ثقة، إلا أنه كان رافضيًا غالبًا فيه)^(٧).

٧. وقال الإمام الذهبي: (عالم الشيعة، وصادقهم، وقاصهم، وإمامهم، ولو كانت الشيعة مثله لقلَّ شرهم)^(٨).

٨. وقال ابن حجر: (رمي بالتشيع)^(٩)، وقال في موضع آخر: (إلا أنه كان يغلو في التشيع)^(١٠).

(١) «تقريب التهذيب» (ص ٣٨٨).

(٢) «المغني في الضعفاء» (٢/ ٤٣١)، و«علل أحمد بن حنبل» (ص ١٤٤).

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٤٩٠).

(٤) «تاريخ ابن معين» (٣/ ٥٢٤).

(٥) «الشجرة وأحوال الرجال» (ص ٥٥).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٨٨).

(٧) «سؤالات السلمي».

(٨) «ميزان الاعتدال» (٥/ ٧٨).

(٩) «تقريب التهذيب» (ص ٣٨٨).

(١٠) «هدي الساري» (ص ٤٤٦).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:
من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحدًا برّاه مما نسب
إليه.

الخلاصة:

- يظهر مما تقدم صحة نسبة عدي بن ثابت إلى التشيع، وذلك لما يلي:
١. نسبته إلى هذا الرأي من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.
 ٢. عدم وجود من ينكر هذه النسبة من أئمة الجرح والتعديل، مما يدل على صحة هذه النسبة.
 ٣. أكثر من روى عنه وثقه ونسبه للصدق، وصنيعة أئمة الجرح والتعديل لا يروون عن الرافضي؛ لاستحلاله للكذب وتدينه بذلك، أما مجرد التشيع الخفيف فليس مانعًا من الرواية كما تقدم من صنيعهم.
 ٤. عند النظر إلى حاله في كونه: عالم الشيعة، وإمامهم، وقاصّهم؛ يتبين لنا صحة نسبته.
 ٥. أما رمية بالغلو فلم أقف على قولٍ أو فعلٍ يؤيد نسبته إلى غلاة الشيعة.
- وهذه الأدلة لا تظهر على رمية ببدعة غلاة الشيعة، بل أكثر ما يقال في حقه: أن لديه ميلًا لآل البيت، دون سبِّ لأحدٍ من الصحابة؛ لأنه لم يؤثر عنه ذلك، والله أعلم.

السادس عشر: أبو إدريس الهمداني:

هو أبو إدريس الهمداني المُرهبِيّ -بضم أوّله، وكسر الهاء، بعدها موحدة- الكوفي، مشهور بكنيته، ومختلف في اسمه، فقليل: سَوَّار، وقيل: مُساور. لم أقف على تاريخ وفاته، وقد نظم ابن حجر ضمن الطبقة الرابعة،

وهم من توفي بعد المائة الأولى^(١).

روى عن: مسلم بن صفوان، والمسيب بن نَجَبَة.

روى عنه: سَلَمَة بن كُهَيْل، وكثير النَّوَّاء، وحَكِيم بن جُبَيْر، وحَبِيب بن أبي ثابت، والأجلح الكندي.

روى له: الترمذي، وابن ماجه.

مكانته عند أهل العلم:

* ذكره ابن حبان في الثقات^(٢).

* وقال ابن عبد البر: (كان من ثقات الكوفيين)^(٣).

* وقال ابن حجر: (صدوق)^(٤).

سياق ما ورد في رمية ببدعة التشيع:

نسب بعض أهل العلم أبا إدريس الهمداني إلى التشيع، منهم:

١. قال ابن عبد البر: (كان من ثقات الكوفيين، وفيه تشيع، وذلك غير معدوم في أهل الكوفة)^(٥).

٢. وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: (سُئِلَ أبي عن أبي إدريس المرهبي؟ فقال: من عَتَّقَ الشيعة، له حديثان أو ثلاثة)^(٦).

(١) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (١٦٩/٤)، و«الجرح والتعديل» (٢٧٠/٤)، و«تهذيب الكمال» (٢١/٣٣)، و«ميزان الاعتدال» (٣٤٣/٣)، و«الكاشف» (٤٠٦/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٤٧٩/٤).

(٢) انظر: «الثقات»: (٣٣٨/٤).

(٣) «تهذيب التهذيب»: (٤٧٩/٤).

(٤) «تقريب التهذيب»: (ص٦١٧).

(٥) «تهذيب التهذيب» (٤٧٩/٤).

(٦) «الجرح والتعديل» (٢٧٠/٤).

٣. وقال الإمام الذهبي: (شيعي جلد)^(١).

٤. وقال ابن حجر: (يتشيع)^(٢).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:
من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحداً برّاه مما نسب
إليه.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم صحة نسبة أبي إدريس الهمداني إلى القول بالتشيع دون غلو،
وذلك لما يلي:

١. نسبته إلى هذا الرأي من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.
 ٢. عدم وجود من ينكر هذه النسبة من أئمة الجرح والتعديل، مما يدل على
ثبوتها عنه.
 ٣. كونه من أهل الكوفة، وأهل الكوفة يكثر فيهم التشيع، لذلك يقول
ابن عبد البر عندما تحدث عن أبي إدريس الهمداني: (وفيه تشيع، وذلك غير
معدوم في أهل الكوفة)^(٣).
- والظاهر أن تشيعه مجرد مَيْلٍ إلى علي عليه السلام وآل بيته، وانحرافٍ عن
معاوية عليه السلام ومن معه، ولا يصاحبه سبٌّ لأحدٍ من الأصحاب؛ لأنه لم يؤثر عنه
ذلك.

السابع عشر: الحكم بن عُتَيْبَة:

هو الحكم بن عُتَيْبَة الكِنْدِي مولا هم، أبو محمد، ويقال: أبو عبد الله،

(١) «مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» (٣/٣٤٣).

(٢) «تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» (ص ٦١٧).

(٣) «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» (٤/٤٧٩).

ويقال: أبو عُمر الكوفي. توفي سنة ثلاث عشرة ومئة، أو بعدها، وله نيف وستون، من الطبقة الخامسة^(١).

روى عن: أبي جحيفة، وزيد بن أرقم -وقيل: لم يسمع منه-، وعبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه، وشريح القاضي، وقيس بن أبي حازم، وسعيد بن جبير، ومجاهد، وعطاء، وطاووس، ومحمد بن كعب القرظي وآخرين.

روى عنه: الأعمش، ومنصور، وأبو إسحاق السبيعي، وأبو إسحاق الشيباني، وقتادة، وسفيان بن حسين، والأوزاعي، ومِسْعَر، وشعبة، وأبو عوانة وآخرون.

روى له: أصحاب الكتب الستة.

مكانته عند أهل العلم:

وثقه جمعٌ من أهل العلم، منهم:

* قال ابن سعد: (قال عبد الرزاق، عن معمر، قال: كان الزهري في أصحابه مثل الحكم بن عتيبة في أصحابه)^(٢).

* وقال أبو حاتم: (ثقة)^(٣).

* وعن المغيرة، قال: (كان الحكم بن عتيبة إذا قدم المدينة، أخلوا له سارية النبي ﷺ يصلي إليها)^(٤).

* وقال عبد الله بن الإمام أحمد: (سألت أبي: من أثبت الناس في

(١) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (٣٣٢/٢)، و«تهذيب الكمال» (١١٨/٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٠٩/٥)، و«تهذيب التهذيب» (٤٦٦/١)، و«لسان الميزان» (٣٣٦/٢)، و«طبقات المحدثين» (ص ٤٥).

(٢) «الطبقات الكبرى» (٣٣١/٦).

(٣) انظر: «الجرح والتعديل» (١٢٤/٣).

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» (٥٩٣/٢).

إبراهيم؟ فقال: الحكم بن عتيبة، ثم منصور^(١).

* وقال الأوزاعي: (قال لي يحيى بن أبي كثير: أَلْقَيْتَ الحكم بن عتيبة؟ قلت: نعم.

قال: أما إنه ليس بين لابتيها أفقه منه.

قال الأوزاعي: وعطاء وأصحابه يومئذ أحياء، وذلك بمنى^(٢).

* وقال العجلي: (ثقة ثبت في الحديث، وكان من فقهاء أصحاب إبراهيم النخعي، وكان صاحب سنة واتباع)^(٣).

* وذكره ابن حبان في الثقات^(٤).

* وقال الذهبي: (ثقة صاحبة سنة)^(٥).

* وقال ابن حجر: (ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس)^(٦).

سياق ما ورد في رمية بدعة التشيع:

نسب بعض أهل العلم الحكم بن عتيبة إلى التشيع، منهم:

١. قال العجلي: (وكان فيه تشيع، إلا أن ذلك لم يظهر منه إلا بعد موته)^(٧).

٢. وقال الإمام الذهبي: (قال سليمان الشاذكوني^(٨): حدثنا يحيى بن

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/٣٥٢).

(٢) «الجرح والتعديل» (٣/١٢٤).

(٣) «معرفة الثقات» (١/٣١٢).

(٤) انظر: «الثقات» (٤/١٤٤).

(٥) «الكاشف» (١/٣٤٤).

(٦) «تقريب التهذيب» (ص١٧٥).

(٧) «معرفة الثقات» (١/٣١٢).

(٨) هو سليمان بن داود الشاذكوني المُنْقَرِي، روى عن: عبد الوارث، وحماد بن زيد، وجعفر بن سليمان. روى عنه: يزيد بن سنان البصري نزيل مصر، وأسيد بن عاصم الأصبهاني. قال =

سعيد، قال: سمعت شعبة يقول: كان الحكم يُفَضَّلُ علياً على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ^(١).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم لم أقف على أحد برّاه من هذه النسبة، إلا ما كان من موقف الإمام الذهبي عندما تَعَقَّبَ قول سليمان الشاذكوني، بقوله: (الشاذكوني ليس بمعتمد، وما أظن أن الحكم يقع منه هذا) ^(٢).

الراجع:

من خلال ماتقدم يتبين مايلي:

١. أن جُلَّ من ترجم للحكم بن عتيبة تحدث عن فضله ومكانته دون التعرض لرميه بالتشيع.

٢. أما قول العجلي فلم يبين علّة نسبته للحكم بن عتيبة بالتشيع، ولم أقف على قولٍ أو فعلٍ للحكم يؤيد نسبته للتشيع إلا ما كان من نسبته لأهل الكوفة وهو دليلٌ لا ينهض.

٣. وأما قول سليمان الشاذكوني فهو ساقط؛ لكذبه واشتهار ذلك عنه كما تقدم.

٤. يعد الحكم بن عتيبة من رجال البخاري ^(٣) ومسلم ^(٤) ومعلومٌ تحريهما في

الرجال.

= الإمام أحمد: يكذب، وقال ابن معين: كذاب عدو الله، كان يضع الحديث، وقال أبو حاتم الرازي: ليس بشيء متروك. انظر: «الجرح والتعديل» (١١٤/٤).

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢٠٩/٥).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢٠٩/٥).

(٣) انظر: «رجال صحيح البخاري» (١٩٦/١).

(٤) انظر: «رجال مسلم» (١٣٩/١).

وعلى فرض ثبوت تشيع الحكم بن عتيبة فإن تشيعه مجرد ميل إلى علي عليه السلام وآل بيته، وانحراف عن معاوية عليه السلام ومن معه، دون سب لأحد من الصحابة.

الثامن عشر: خالد بن طهمان:

هو خالد بن طهمان السلولي، أبو العلاء، الخفاف، الكوفي، وهو خالد بن أبي خالد. ولم أقف على تاريخ وفاته وقد نظمه ابن حجر ضمن الطبقة الخامسة وهم الطبقة الصغرى من التابعين الذين ماتوا بعد المائة الأولى، ورأوا الواحد والأثنين من الصحابة، ولم يثبت لبعضهم السماع منهم؛ كالأعمش^(١).

روى عن: أنس، وحبيب بن أبي حبيب البجلي، وحبيب بن أبي ثابت، وحسين بن مالك، وعطية العوفي، ونافع بن أبي نافع البزاز وآخرين.

روى عنه: سفيان الثوري، وابن المبارك، ووكيع، وأبو أحمد الزبيري، وأبونعيم، والفريابي، وعبيد الله بن موسى، وأحمد بن يونس، ويحيى بن هاشم السمسار وآخرون.

روى له: الترمذي.

مكانته عند أهل العلم:

* قال يحيى بن معين: (ضعيف خَلَطَ قبل موته بعشر سنين، وكان قبل ذلك ثقة)^(٢).

* وقال أبو حاتم: (محلله الصدق)^(٣).

(١) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (٣/١٥٧)، و«الجرح والتعديل» (٣/٣٣٧)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» (٣/١٩)، و«تهذيب الكمال» (٨/٩٤)، و«لسان الميزان» (٧/٢٠٨)، و«تهذيب التهذيب» (١/٥٢٣).

(٢) «الضعفاء والمتروكين»، لابن الجوزي (١/٢٤٧).

(٣) «الجرح والتعديل» (٣/٣٣٧).

- * وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يخطئ ويهم)^(١).
- * وقال أبو عبيد الآجري: (لم يذكره أبو داود إلا بخير)^(٢).
- * وقال الإمام الذهبي: (صدوق)^(٣).
- * وقال الإمام ابن حجر: (صدوق)^(٤).

سياق ما ورد في رمية ببدعة التشيع:

- نسب جمعٌ من أهل العلم خالد بن طهمان إلى التشيع، منهم:
١. قال أبو حاتم الرازي: (من عُتِّق الشيعة)^(٥).
 ٢. وقال الذهبي: (شيعي)^(٦).
 ٣. وقال ابن حجر: (رمي بالتشيع)^(٧).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحدًا برأه مما نسب إليه.

الخلاصة:

- يظهر مما تقدم صحة نسبة خالد بن طهمان إلى التشيع، وذلك لما يلي:
١. نسبته إلى هذا الرأي من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.

(١) «الثقات» (٢٥٧/٦).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٩٦/٨)، و«الكواكب النيرات» (ص ٢٨).

(٣) «الكاشف» (٣٦٥/١).

(٤) «تقريب التهذيب» (ص ١٨٨).

(٥) «الجرح والتعديل» (٣٣٧/٣).

(٦) «الكاشف» (٣٦٥/١).

(٧) «تقريب التهذيب» (ص ١٨٨).

٢. عدم وجود من يخالفهم فيما ذهبوا إليه من أهل هذا الفن، مما يدل على ثبوتها في حقه.

٣. كونه من أهل الكوفة وأهل الكوفة يكثر فيهم التشيع، قال ابن عدي: (والغالب في الكوفيين التشيع)^(١).

والظاهر أن تشيعه مجرد ميل إلى علي عليه السلام وآل بيته، وانحراف عن معاوية عليه السلام ومن معه، ولا يصاحبه سب لأحد من الأصحاب؛ لأنه لم يؤثر عنه ذلك.

التاسع عشر: الربيع بن أنس:

هو الربيع بن أنس البكري، ويقال: الحنفي، البصري ثم الخراساني. توفي سنة ١٤٠هـ أو قبلها، من الطبقة الخامسة^(٢).

روى عن: أنس بن مالك عليه السلام، وأبي العالية، والحسن البصري، وصفوان بن محرز، وأرسل عن أم سلمة.

روى عنه: أبو جعفر الرازي، والأعمش، وسليمان التيمي، وسليمان بن عامر البُرْزي، وعيسى بن عبيد الكندي، ومقاتل بن حيان، وعبد الله بن المبارك وآخرون.

روى له: أبوداود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

مكانته عند أهل العلم:

* قال العجلي: (بصري ثقة)^(٣).

(١) انظر: «الكامل في ضعفاء الرجال» (٢/٢١٨).

(٢) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (٣/٢٧١)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص١٢٦)، و«الإكمال للحسيني» (ص٥٨٩)، و«الطبقات الكبرى» (٧/٣٦٩)، و«تهذيب الكمال» (٩/٦٠)، و«تهذيب التهذيب» (١/٥٨٩).

(٣) «معرفة الثقات» (١/٣٥٠).

* وقال أبو حاتم: (هو صدوق)^(١).

* وقال النسائي: (ليس به بأس)^(٢).

* وذكره ابن حبان في الثقات^(٣).

* وقال الذهبي: (كان عالم مرو في زمانه)^(٤).

* وقال ابن حجر: (صدوق له أوهام)^(٥).

سياق ما ورد في رمية ببدعة التشيع:

لم أقف على أحد رماه ببدعة التشيع إلا ما كان من قول الإمام يحيى بن معين حيث قال: (كان يتشيع فيقرط)^(٦).

وأشار إلى هذه النسبة ابن حجر بقوله: (رمي بالتشيع)^(٧).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحدًا برّاه مما نسب إليه.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم تفرد الإمام يحيى بن معين بنسبة الربيع بن أنس إلى هذه البدعة، ولم أقف على مستنده في هذه النسبة، ولعل طلب الحجاج للربيع بن

(١) «الجرح والتعديل» (٣/٤٥٤).

(٢) «تهذيب التهذيب» (١/٥٩٠).

(٣) انظر: «الثقات» (٤/٢٢٨).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٦/١٧٠).

(٥) «قريب التهذيب» (ص ٢٠٥).

(٦) «تهذيب التهذيب» (١/٥٩٠).

(٧) «التقريب» (ص ٢٠٥).

أنس لقتله وفرار الربيع منه فيه إشارة إلى تشيعه؛ وذلك لأن الحجاج من ولاية بني أمية ومعلوم موقف بني أمية ممن ينتسب إلى التشيع^(١).

العشرون: سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ:

هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، مولاهم، أبو محمد الكوفي الأعمش، يقال: أصله من طَبْرِسْتَانَ، وُلِدَ بالكوفة. توفي سنة سبع وأربعين، أو ثمان وأربعين ومائة، من الطبقة الخامسة^(٢).

روى عن: أنس بن مالك رضي الله عنه ولم يثبت له منه سماع، وعبد الله بن أبي أوفى، ويقال: إنه مرسل، وزيد بن وهب، وقيس بن أبي حازم، وعامر الشعبي، وإبراهيم النخعي وآخرين.

روى عنه: الحكم بن عتيبة، وزَيْدُ اليامي، وأبو إسحاق السبيعي، والسفيانان، وشعبة، وابن المبارك، وعيسى بن يونس، وفصيل بن عياض، وآخرون.
روى له: أصحاب الكتب الستة.

مكانته عند أهل العلم:

* قال يحيى بن سعيد القطان: (هو علامة الإسلام)^(٣).

* وقال الإمام أحمد: (حجة في الحديث)^(٤).

* وقال يحيى بن معين: (ثقة)^(٥).

(١) انظر: «الطبقات الكبرى» (٣٦٩/٧)، و«تهذيب الكمال» (٦٢/٩).

(٢) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (٣٧/٤)، و«تاريخ بغداد» (٣/٩)، و«تهذيب الكمال» (٨٩/١٢)، و«تهذيب التهذيب» (١٠٩/٢)، و«رجال صحيح البخاري» (٣١١/١)، و«طبقات الحفاظ» (ص ٧٤).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٢٢٨/٦).

(٤) انظر: «بحر الدم» (ص ١٩٠).

(٥) «الجرح والتعديل» (١٤٦/٤).

- * وقال العجلي: (كان الأعمش ثقة ثبتًا في الحديث...) (١).
- * وقال أبو حاتم: (الأعمش ثقة يحتج بحديثه) (٢).
- * وذكره ابن حبان في الثقات (٣).
- * وقال الذهبي: (ثقة جبل، ولكنه يدلّس) (٤).
- * وقال الحافظ ابن حجر: (ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع لكنه يدلّس) (٥).

سياق ما ورد في رمية ببدعة التشيع:

نسب بعض أهل العلم الأعمش إلى التشيع منهم:

١. قال الإمام أحمد: (قال يزيد بن زُرَيْع (٦): حدثنا شعبة، عن سليمان الأعمش وكان والله خريبًا (٧) سبئيًا، والله لولا أن شعبة حدث عنه ما رويت عنه حديثًا أبدًا) (٨).
٢. وقال العجلي: (وكان فيه تشيع) (٩).

(١) «معرفة الثقات» (٤٣٤/١).

(٢) «الجرح والتعديل» (١٤٦/٤).

(٣) انظر: «الثقات» (٣٠٢/٤).

(٤) «المغني في الضعفاء» (ص ٢٨٣).

(٥) «تقريب التهذيب» (ص ٢٥٤).

(٦) يزيد بن زُرَيْع، بتقديم الزاي، مصغر، البصري، أبو معاوية، ثقة ثبت، من الثامنة، مات سنة اثنتين وثمانين، روى له الجماعة. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٦٠١).

(٧) لم أقف على من بين المراد منها إلا قول بشار عواد في تحقيقه لـ «تهذيب الكمال» (١٥٠/٢٦)، حيث قال: (الخربي: هو الذي يأتي المرأة من دبرها على قاعدة الشيعة) ولم يشر إلى المصدر الذي استقى منه هذا التعريف.

(٨) «العلل ومعرفة الرجال» (٣٤٢/٢)، وعده الشيعة من رجالهم «معجم الخوئي: ١٠٢/٣».

(٩) انظر: «معرفة الثقات» (ص ٤٣٤).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:
من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحدًا برّاه مما نسب
إليه.

الخلاصة:

لم أقف على من نسب الأعمش إلى التشيع إلا يزيد بن زريع والعجلي
ولعلهما اعتماداً على مايلي:

* رواية الجوزجاني حيث قال: (حدثني أحمد بن فضالة، وإبراهيم بن
خالد، عن مسلم بن إبراهيم، عن حماد بن زيد، قال: قال الأعمش حين حضرته
الوفاة: «أستغفر الله وأتوب إليه من أحاديث وضعناها في عثمان»^(١)).

فظاهرُ هذا الأثر يُؤهِمُ بأن الأعمش كان يَنْسِجُ الأحاديث في ذم
عثمان رضي الله عنه وهذا صنيع غلاة الشيعة، إلا أن المراد من هذا الأثر هو مجرد
الرواية لأحاديث فيها التنقص من عثمان رضي الله عنه دون اعتقادها، ويدل على ذلك
مايلي:

أ- قال الإمام أحمد: (حدثني أبو معمر، قال: حدثنا عبد الله بن نمير،
قال: سمعت الأعمش يقول: «حدثت بأحاديث على التعجب فبلغني أن قومًا
اتخذوها دينًا لا عدت لشيء منها»^(٢)).

ب- وقال الإمام البخاري: (قال أبو بكر بن عياش، عن الأعمش أنه قال:
«نستغفر الله من أشياء كنا نرويها على وجه التعجب اتخذوها دينًا، وقد أدرك
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم معاوية أميرًا في زمان عمر وبعد ذلك عشر سنين فلم يقم إليه
أحد فيقتله»^(٣)).

(١) «الشجرة وأحوال الرجال» (ص ١٩٢).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (٤١٦/٢).

(٣) في «التاريخ الأوسط» (١/١٣٦).

فهذان الأثران يدلان على أن الأعمش رحمته الله إنما ذكر الأحاديث التي في تنقص عثمان رضي الله عنه من قبيل الرواية وعلى وجه التعجب، فتلقفها أقوامٌ وجعلوها دينًا لهم، لذلك قال الأعمش: (حدثت بأحاديث على التعجب فبلغني أن قوما اتخذوها دينًا لا عدت لشيء منها).

* بعض الأمور التي فيها دلالة على ذلك:

أ- كقول العجلي: (كوفي، وكان يحدث أهل الكوفة في زمانه)^(١)؛ ومعلوم أن أهل الكوفة يكثر فيهم التشيع.

ب- وقوله: (ذكروا أن أبا الأعمش مهران شهد قتل الحسين، وأن الأعمش وُلِدَ يوم قتل الحسين، وذلك يوم عاشوراء سنة إحدى وستين)^(٢)، ولعل هذا فيه إشارة إلى تشيع والده ومن ثم تأثر الأعمش بذلك.

وعلى فرض ثبوت هذه النسبة فإن التشيع هنا من قبيل التشيع الخفيف: وهو الميل إلى علي رضي الله عنه وآل بيته، وانحرافٍ عن معاوية رضي الله عنه ومن معه، ولا يصاحبه سبٌّ لأحدٍ من الأصحاب؛ لأنه لم يؤثر عنه ذلك.

ومما يدل على عدم غلوه، ما حكاه الإمام أبو داود، حيث قال: (قيل للأعمش: لو أدركت عليًا رضي الله عنه قاتلت معه؟).

قال: لا، ولا أسأل عنه.

لا أقاتل مع أحدٍ أجعل عرضي دونه فكيف ديني دونه؟!^(٣)، ومعلوم أن غلاة الشيعة يرون وجوب مناهضة معاوية رضي الله عنه ومن معه!

(١) انظر: «معركة الثقات» (ص ٤٣٢).

(٢) انظر: «معركة الثقات» (ص ٤٣٤).

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٦/٢٤٦)، و«سؤالات الآجري» (ص ١٣٩) مختصرًا.

الحادي والعشرون: عَمَّارُ الدُّهْنِيِّ:

هو عَمَّارُ بن مُعاوية الدهنيّ، ويقال: ابنُ أبي معاوية، ويقال: ابن صالح، ويُقال: ابن حَبَّان، أبو معاوية البَجَلِيُّ الكوفيّ. توفي سنة ١٣٣هـ، من الطبقة الخامسة^(١).

روى عن: أبي الطفيل، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وسعيد بن جببر -وقيل: إنه لم يسمع منه-، وأبي الزبير، وإبراهيم التيمي وآخرين.

روى عنه: ابنه معاوية، وشعبة، والسفيانان، وإسراييل، وجابر الجعفي وآخرون.

روى له: مسلم، وأبوداود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

مكانته عند أهل العلم:

* قال الإمام أحمد: (عمار الدهني ثقة)^(٢).

* وقال الإمام ابن معين: (ثقة)، وقال في موضع آخر: (ليس به بأس)^(٣).

* وذكره العجلي في الثقات^(٤).

* وقال أبو حاتم: (ثقة)^(٥).

* وذكره ابن حبان في الثقات أيضًا^(٦).

(١) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (٢٨/٧)، و«ضعفاء العقيلي» (٣/٣٢٣)، و«تهذيب الكمال» (٢١/٢٠٨)، و«ميزان الاعتدال» (٥/٢٠٨)، و«الكاشف» (٢/٥٢)، و«تهذيب التهذيب» (٣/٢٠٤).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/١٣٢).

(٣) «تهذيب الكمال» (٢١/٢٠٩)، و«تاريخ ابن معين رواية الدوري» (٣/٣٥٢).

(٤) انظر: «معرفة الثقات» (٢/١٦٠).

(٥) «الجرح والتعديل» (٦/٣٩٠).

(٦) انظر: «الثقات» (٥/٢٦٨).

سياق ما ورد في رمية بدعة التشيع:

نسب جمعٌ من أهل العلم عمارًا الدهني إلى التشيع، منهم:

١. قال العقيلي: (حدثني عبد الله بن أحمد، قال: حدثنا البخاري، عن علي بن المديني، قال: قال سفيان: «قطع بشر بن مروان عرقويه. فقلت: في أي شيء؟ قال: في التشيع»^(١)).

٢. وروى الدارقطني حديثًا في إسناده عمار الدهني هذا، ثم قال: (هؤلاء كلهم من الشيعة)^(٢).

٣. وقال ابن النديم: (هؤلاء مشايخ الشيعة الذين رووا الفقه عن الأئمة ذكرتهم ترتيبًا، فمنهم: كتاب عمار بن معاوية الدهني العبد الكوفي...) ^(٣).

٤. وقال الإمام الذهبي: (شيعي موثق)^(٤).

٥. وقال ابن حجر: (يتشيع)^(٥).

(١) التخريج:

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣/٣٢٣)، وذكره الإمام الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٥/٢٠٨).

رجال الإسناد:

عبد الله بن أحمد: هو عبد الله بن أحمد بن حنبل، أبو عبد الرحمن، ولد الإمام أحمد بن حنبل، ثقة، من الطبقة الثانية عشرة، مات سنة تسعين، وله بضع وسبعون سنة. انظر: «تقريب التهذيب» (ص٢٩٥).

البخاري: هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي، أبو عبد الله البخاري، جبل الحفظ، وإمام الدنيا في فقه الحديث، مات سنة ٢٥٦هـ. انظر: «تقريب التهذيب» (ص٤٦٨).
علي بن المديني: ثقة ثبت إمام - تقدم - انظر: «تقريب التهذيب» (ص٤٠٣).
درجة الأثر: إسناده صحيح.

(٢) انظر: «سنن الدارقطني» (٤/٧)، و«العلل المتناهية» (٢/٦٣٩).

(٣) انظر: «الفهرست» (ص٣٠٨).

(٤) «الكشاف» (٢/٥٢).

(٥) «تقريب التهذيب» (ص٤٠٨).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:
من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحدًا برّاه مما نسب
إليه .

الخلاصة:

- يظهر مما تقدم صحة نسبة عمار الدهني إلى التشيع، وذلك لما يلي:
١. نسبته إلى هذا الرأي من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل .
 ٢. عدم وجود من ينكر هذه النسبة من أئمة الجرح والتعديل، مما يدل على
ثبوتها .
 ٣. كونه من علماء الشيعة .
 ٤. كونه من أهل الكوفة؛ وأهل الكوفة يكثر فيهم التشيع .
 ٥. روايته لأحاديث مقتل الحسين عليه السلام ^(١) .
- والظاهر أن تشيعه مجرد ميل إلى علي عليه السلام وآل بيته، وانحراف عن
معاوية عليه السلام ومن معه، ولا يصاحبه سب لأحد من الأصحاب؛ لأنه لم يؤثر عنه
ذلك .

(١) انظر: «تاريخ الطبري» (٣/٢٧٤)، (٣/٢٩٨).

المطلب الثالث

(من رمي ببدعة التشيع وثبتت في حقه مع غلو فيه)

أولاً: الحارث الأعور:

هو الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني الخارفي، أبو زهير الكوفي، ويقال: الحارث بن عبيد، ويقال: الحوتي، وحوت: بطن من همدان. توفي في ولاية عبد الله بن الزبير سنة ٦٥هـ، من الطبقة الثانية^(١).

روى عن: علي بن أبي طالب، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وبُقيرة امرأة سلمان.

روى عنه: الشعبي، وأبو إسحاق السبيعي، وأبو البخري الطائي، وعطاء بن أبي رباح، وعبد الله بن مرة، وجماعة.
روى له: الأربعة.

(١) مصادر الترجمة: انظر: «معرفة الثقات» (٢٧٨/١)، و«ضعفاء العقيلي» (٢٠٨/١)، و«مشاهير علماء الأمصار» (٨٤/١)، و«الكامل في الضعفاء» (١٨٥/٢)، و«الضعفاء والمتروكين» (١٨١/١)، و«تهذيب الكمال» (٢٤٨/٥)، و«تهذيب التهذيب» (٣٣١/١).

مكانته عند أهل العلم:

جمهور المحدثين على تضعيفه:

- * قال الشعبي: (حدثنا الأعور، وكان كذاباً)^(١).
- * وقال أبو إسحاق: (وكان عبد الرحمن بن مهدي قد ترك حديثه)^(٢).
- * وقال علي بن المديني: (الحارث كذاب)^(٣).
- * وقال النسائي: (ليس بالقوي)^(٤).
- * وقال أبو حاتم: (ليس بقوي، ولا ممن يحتج بحديثه)^(٥).
- * وقال أبو زرعة: (لا يحتج بحديثه)^(٦).
- * وقال النووي: (متفق على ضعفه)^(٧).

سياق ما ورد في رمية بدعة التشيع:

نسبه بعض أهل العلم إلى بدعة التشيع:

١. قال ابن سعد في طبقاته: (كان له قول سوء)^(٨).
٢. وقال ابن حبان: (كان غالباً في التشيع واهياً في الحديث)^(٩).
٣. وقال الذهبي: (شيعي لئِن الحديث)^(١٠).

(١) «تهذيب التهذيب» (٣٣١/١).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٤٨/٥).

(٣) «الكامل في الضعفاء» (١٨٥/٢).

(٤) «الضعفاء والمتروكين» (١٨١/١).

(٥) «تهذيب التهذيب» (٣٣٢/١).

(٦) «تهذيب التهذيب» (٣٣٢/١).

(٧) انظر: «صحيح مسلم بشرح النووي»، (٩٨/١).

(٨) «الطبقات الكبرى» (١٦٨/٦).

(٩) «المجروحين» (٢٢٢/١).

(١٠) «الكاشف» (٣٠٣/١).

٤. وقال ابن حجر: (رمي بالرفض وفي حديثه ضعف)^(١).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:
من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحداً برأه من هذه النسبة.

الراجع:

يتضح مما تقدم ثبوت تشيع الحارث الأعور وكونه من غلاتهم، وذلك من خلال ما يأتي:

١. جُلَّ من ترجم له نسبه إلى الغلو في التشيع.
٢. لم أقف على قولٍ لإمام ينفي عنه هذه النسبة، بل كل من وقفت عليه إما ينسبه إلى غلو التشيع أو الرفض.

٣. قال الإمام مسلم في صحيحه: (حَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّ الْحَارِثَ قَالَ: «تَعَلَّمْتُ الْقُرْآنَ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ وَالْوَحْيَ فِي سَنَتَيْنِ، أَوْ قَالَ الْوَحْيَ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ وَالْقُرْآنَ فِي سَنَتَيْنِ»^(٢) قال النووي: (فَقَدْ ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي جُمْلَةِ مَا أَنْكَرَ عَلَى الْحَارِثِ وَجَرَّحَ بِهِ، وَأَخَذَ عَلَيْهِ مِنْ قَبِيحِ مَذْهَبِهِ وَغُلُوِّهِ فِي التَّشْيِيعِ، وَكَذِبِهِ...)^(٣)؛ وذلك لأن غلاة الشيعة يزعمون أن النبي ﷺ خص علياً عليه السلام بشيء من الوحي وعلم الغيب دون غيره فتجدهم يزعمون أن للآيات تفسيراً لا يعلمه إلا الأئمة^(٤).

(١) «تقريب التهذيب» (ص ١٤٦).

(٢) (٩٨-٩٩).

(٣) المصدر السابق (٩٨-٩٩).

(٤) قال الفرات في «تفسيره» (ص ٩١): (... إنما على الناس أن يقرأوا القرآن كما أنزل، فإذا احتاجوا إلى تفسيره فالاهتداء بنا وإلينا)، وقال الحر العاملي في «وسائل الشيعة» (١٨/١٣٨): =

٤. ملازمته الشديدة لعلي بن أبي طالب عليه السلام حتى أصبح مرجعاً في ذلك، قال ابن شاهين: (رأى الشعبي الحسن والحسين يسألان الحارث عن حديث علي...^(١))، فدل سؤالهما مع علمهما على كبير ملازمته لعلي عليه السلام. قال ابن شاهين: (قال أحمد بن صالح المصري: لم يكن يكذب في الحديث، إنما كان كذبه في رأيه)^(٢) أي التشيع.

ثانياً: حبة بن جوين:

هو حبة بن جوين بن علي بن عبد نهم، العرنئي البجلي، أبو قدامة الكوفي. وقيل: إن له رؤية، ولا يصح^(٣). توفي سنة ٧٦هـ، وقيل: سنة ٧٩هـ، من الطبقة الثانية^(٤).

روى عن: علي بن أبي طالب، وابن مسعود، وعمار بن ياسر رضي الله عنهم أجمعين. روى عنه: سلمة بن كهيل، والحكم بن عتيبة، وأبو حيان التميمي وجماعة.

روى له: روى له النسائي في خصائص علي عليه السلام.

= (أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله أنزل عليّ القرآن وهو الذي من خالفه ضل، ومن يبتغي علمه عند غير عليّ هلك».

- (١) «المختلف فيهم» (ص ٢٤).
- (٢) «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» (ص ٦٩).
- (٣) قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٣٤٧/١): (ذكره أبو موسى المديني في الصحابة؛ متعلقاً بحديث أخرجه ابن عفة في جمعه طرق: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ»، لكن الإسناد إلى حبة وإو، والله أعلم).
- (٤) مصادر الترجمة: «الكامل» لابن عدي (٤٢٩/٢)، و«الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١٨٨/١)، و«تهذيب الكمال» (٣٥٢/٥)، و«ميزان الاعتدال» (١٨٨/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٣٤٦/١)، و«تقريب التهذيب» (ص ١٥٠).

مكانته عند أهل العلم:

جمهور المحدثين على تضعيفه:

- * قال يحيى بن معين: (ليس بثقة)^(١).
- * وقال الجوزجاني: (كان غير ثقة)^(٢).
- * وقال العجلي: (كوفي، تابعي، ثقة)^(٣).
- * وقال النسائي: (ليس بالقوي)^(٤).
- * وقال ابن عدي: (قد أجمعوا على ضعفه)^(٥).
- * وقال الدارقطني: (ضعيف).^(٦)

سياق ما ورد في رمية ببدعة التشيع:

وردت عدة روايات تنسبه إلى بدعة التشيع:

١. قال ابن حبان: (كان غالبًا في التشيع)^(٧).
٢. وقال صالح جزرة: (شيخ، وكان يتشيع)^(٨).
٣. وقال الذهبي: (يُذكر عنه سوء المذهب)^(٩).
٤. وقال في موضع آخر: (حبة بن جوين من الغلاة)^(١٠).

(١) «تهذيب التهذيب» (١/٣٤٦).

(٢) «تهذيب التهذيب» (١/٣٤٦).

(٣) «معرفه الثقات» (١/٢٨١).

(٤) «ميزان الاعتدال» (٢/١٨٨).

(٥) «الكامل في ضعفاء الرجال» (٢/٤٣٠).

(٦) «تهذيب التهذيب» (١/٣٤٦).

(٧) «تهذيب التهذيب» (١/٣٤٧).

(٨) «تهذيب الكمال» (٥/٣٥٣).

(٩) «التاريخ الكبير» (٣/٩٣).

(١٠) «المغني في الضعفاء» (١/١٤٦).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحدًا منهم برأه مما نسب إليه.

الخلاصة:

يتضح مما تقدم ثبوت تشيع حبة بن جوين لعلي بن أبي طالب عليه السلام وكونه من غلاتهم، وذلك من خلال مايلي:

١. نسبته إلى هذا الرأي من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.
٢. عدم وجود من يخالفهم من أهل الجرح والتعديل فيما ذهبوا إليه من نسبة حبة بن جوين إلى غلاة الشيعة.
٣. المبالغة في الثناء على علي بن أبي طالب عليه السلام، حتى زعم أن عليًا شهد معه يوم صفين ثمانون بدرية، قال الإمام الذهبي: (وهذا محال)^(١).
٤. عند استصحاب حال حبة بن جوين وذلك في ملازمته لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وحضور المعارك معه في أيام الفتنة، ونسج الأحاديث لبيان فضل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام يتبين لنا من ذلك صحة نسبته إلى التشيع المفرط، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (روى أبو الفرج من طريق أجَلَحَ عن سلمة بن كهيل عن حبة بن جوين قال: سمعت عليًا يقول: أنا عبدت الله ﷻ مع رسول الله ﷺ، قبل أن يعبده رجل من هذه الأمة خمس سنين أو سبع سنين. قال أبو الفرج: حبة لا يساوي حبه)^(٢).

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/١٨٨)، و«الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١/١٨٧).

(٢) «منهاج السنة» (٧/٤٤٦).

ثالثاً: هُبَيْرَةُ بن يَرِيم:

هو هُبَيْرَةُ بن يَرِيم الشيباني، ويقال: الحَارِفي، أبو الحارث الكوفي. قال ابن أبي عاصم: توفي سنة ٦٦هـ، من الطبقة الثانية^(١).

روى عن: علي، وطلحة، وابن مسعود، والحسن بن علي، وابن عباس.

روى عنه: أبو إسحاق السبيعي، وأبو فاختة.

روى له: الأربعة.

مكانته عند أهل العلم:

* قال أبو بكر الأثرم: سمعت أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل يقول: (هُبَيْرَةُ بن يَرِيم لا بأس بحديثه، هو أحسن استقامة من غيره)^(٢).

* وقال الساجي: قال يحيى بن معين: (هو مجهول)^(٣).

* وقال العجلي: (من أصحاب عبد الله ثقة)^(٤).

* وقال النسائي: (ليس بالقوي)^(٥).

* وذكره ابن حبان في الثقات^(٦).

* وقال الحافظ ابن حجر: (لا بأس به)^(٧).

(١) مصادر الترجمة: انظر: «معرفه الثقات» (٣٢٥/٢)، و«الثقات» (٥١١/٥)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» (١٣٣/٧)، و«تهذيب الكمال» (١٥٠/٣٠)، و«الكاشف» (٣٣٤/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٢٦٣/٤)، و«السان الميزان» (٤١٧/٧).

(٢) «الجرح والتعديل» (١٠٩/٩).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٢٦٣/٤).

(٤) «معرفه الثقات» (٣٢٥/٢).

(٥) «الكاشف» (٣٣٤/٢).

(٦) «الثقات» (٥١١/٥).

(٧) «تقريب التهذيب» (ص ٥٧٠).

سياق ما ورد في رمية بدعة التشيع :

وردت عدة أقوال من بعض المحدثين تنسب هبيرة بن يريم إلى التشيع،

منها :

١. قال ابن سعد: (وقد كان من هبيرة هنة يوم المختار)^(١).
٢. وقال ابن خياط^(٢): (وهبيرة بن يريم قُتِلَ يوم الخازر^(٣) مع المختار^(٤) سنة ٦٦هـ)^(٥).
٣. وقال الجوزجاني: (كان مختارياً يجهز على الجرحى يوم الخازر)^(٦).
٤. وقال ابن عدي: (كان يجهز على الجرحى مع المختار، ويقال له أبو الحارث. سمعت ابن حماد يقول: قال السعدي: هبيرة بن يريم كان مختارياً يجهز على الجرحى يوم الخازر)^(٧).

(١) انظر: «الطبقات الكبرى» (١٧٠/٦).

(٢) ابن خياط: هو خليفة بن خياط، بالتحية المثقلة، ابن خليفة بن خياط العصفوري، أبو عمرو البصري، لقبه شَبَابٌ، صدوق ربما أخطأ، وكان أخبارياً علّامة، من العاشرة، مات سنة ٢٤٠هـ. انظر: «التقريب» (ص ١٩٥)، و«تهذيب التهذيب» (١/٥٥١).

(٣) الخازر: خازر، بعد الألف زاي مكسورة، وهو نهر بين إربل والموصل ثم بين الزاب الأعلى والموصل، وهو موضع كانت عنده وقعة بين عبيد الله بن زياد، وإبراهيم بن مالك بن الأشتر النخعي، في أيام المختار بن أبي عبيد الثقفي وفيها قتل ابن زياد سنة ٦٦هـ. انظر: «معجم البلدان» (٢/٣٣٧).

(٤) المختار: هو المختار بن أبي عبيد الثقفي، كان خارجياً، ثم صار زبيرياً، ثم صار شيعياً وكيسانياً، قال: بإمامة محمد بن الحنفية بعد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وقيل بعد الحسن والحسين عليهما السلام، وكان يدعو الناس إليه، وكان يُظهر أنه من رجاله ودعائه، ويذكر علومًا مزخرفة بترهاته يُنَوِّطُها به، ولما وقف محمد بن الحنفية على ذلك تبرأ منه.

انظر: «الملل والنحل» (ص ١٤٧-١٤٨).

(٥) «الطبقات» لابن خياط (١/١٤٩).

(٦) انظر: «الشجرة وأحوال الرجال» (١/٤٦).

(٧) انظر: «الكامل في ضعفاء الرجال» (٧/١٣٣).

٥. وقال أبو عبيد الآجري: (سمعت أباداود يقول: قال وكيع: كانت من هبيرة بن يريم يوم خازر هنة، فقال له فلان: رأيت هبيرة يوم خازر يجيز على الجرحى، فقلت له، فقال: إنهم مُحَلُّون)^(١).

٦. وقال الإمام الذهبي: (قال ابن خراش^(٢): هبيرة بن يريم ضعيف كان يُجْهَز على قتلَى صفين)^(٣).

٧. وقال الحافظ ابن حجر: (لابأس به، وقد عيب عليه الشيعة)^(٤).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالشيعة:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحداً برأه مما نسب إليه.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم صحة نسبة هبيرة بن يريم إلى غلاة الشيعة، إلا أنه لم يكن رأساً فيه ولا داعية إليه، وذلك لما يلي:

١. جل من ترجم له ذكر مناصرته للمختار بن أبي عبيد، وكان المختار يتظاهر بالشيعة.

٢. عند استصحاب حاله ومشاركته للمختار، وقتاله معه، وتبعه للجرحى

(١) انظر: «سؤالات أبي عبيد الآجري» (ص ١٣٨).

(٢) ابن خراش: قال الذهبي: هو الحافظ الناقد البارع أبو محمد عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد بن خراش المروزي البغدادي، قال أبو نعيم بن عدي: ما رأيت أحداً أحفظ من ابن خراش. وقال ابن عدي: قد ذكر بشيء من الشيعة وأرجو أنه لا يعتمد الكذب. وقال أبو زرعة محمد بن يوسف الحافظ: خرج ابن خراش مثالب الشيخين وكان رافضياً. قال ابن المنادي: مات في رمضان سنة ٢٨٣ هـ.

انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/٥١٠)، و«طبقات الحفاظ» (ص ٣٠١).

(٣) انظر: «ميزان الاعتدال» (٧/٧٤)، و«المغني في الضعفاء» (٢/٧٠٨).

(٤) «تقريب التهذيب» (ص ٥٧٠).

وقتلهم في صفين والخازر؛ مُعلِّلاً ذلك بقوله « مُحَلُّون » أي متأولاً جواز قتلهم، كل هذه الأمور تدل على تبنيه لآراء المختار ولو لبعضها والمختار كان يتظاهر بغلوه في محبة آل البيت.

٣. مشاركته لأمر المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام يوم صفين كما ذكر ذلك ابن خراش، ثم مشاركته للمختار بن أبي عبيد في موقعة خازر تدل على أن لديه ميلاً لمناصرة آل البيت وكل من يدعو لنصرتهم.

٤. رواية أصحاب السنن الأربعة له تدل على أنه لم يكن رأساً في بدعته ولا داعية إليها.

رابعاً: أصبغ بن نباتة التميمي:

هو أصبغ بن نباتة التميمي، ثم الحنظلي، أبو القاسم الكوفي. لم أقف على تاريخ وفاته، وقد نظمه ابن حجر ضمن الطبقة الثالثة، وهم من توفي بعد المائة^(١).

روى عن: عمر، وعلي، والحسن بن علي، وعمار بن ياسر، وأبي أيوب. روى عنه: سعد بن طريف، والأجلح، وثابت، وفطر بن خليفة، ومحمد بن السائب الكلبي، وغيرهم. روى له: ابن ماجه.

مكانته عند أهل العلم:

صَعَفَهُ جَمْعٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ:

* قال أبو بكر بن عياش: (الأصبغ بن نباتة، وميثم، من الكذابين)^(٢).

(١) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (٣٥/٢)، و«الجرح والتعديل» (٣١٣/٦)، و«ضعفاء العقيلي» (١٢٩/١)، و«ميزان الاعتدال» (٤٣٦/١)، و«المقتني في سرد الكنى» (٩٥/٢)، و«تهذيب التهذيب» (١٨٣/١).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣٠٩/٣).

* وقال ابن معين: (ليس بثقة لا يساوي شيئاً)^(١).

* وقال النسائي: (ليس بثقة)^(٢).

* وقال الدارقطني: (منكر الحديث)^(٣).

* وقال ابن حجر: (متروك)^(٤).

سياق ما ورد في رمية ببدعة التشيع:

وردت عدة نصوص من قبل بعض العلماء تنسب أصبغ بن نُباتة إلى رأي الشيعة الغلاة، منها:

١. قال ابن سعد: (كان شيعياً، وكان على شرطة علي)^(٥).

٢. وقال الجوزجاني: (زائع)^(٦).

٣. وقال العقيلي: (كوفي، كان يقول بالرجعة)^(٧).

٤. وقال ابن حبان: (فُتِنَ بحب علي^(٩) فأتى بالطَّامات)^(١٠).

٥. وقال ابن حجر: (رمي بالرفض)^(١١).

(١) «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١/١٢٦).

(٢) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (١/٢١).

(٣) «تهذيب التهذيب» (١/١٨٤).

(٤) «تقريب التهذيب» (ص ١١٣).

(٥) انظر: «الطبقات الكبرى» (٦/٢٢٥).

(٦) «الشجرة وأحوال الرجال» (ص ٤٧).

(٧) الرجعة: يعتقد غلاة الشيعة أن علي بن أبي طالب سيعود في آخر الزمان عندما يأذن له الله بالخروج، لكي يملأ الأرض عدلاً كما مُلئت جوراً وظلماً، وسيقتص من خصوم الشيعة، وأول من قال بها عبد الله بن سبأ. انظر: «الموسوعة الميسرة» (١/٥٤).

(٨) «ضعفاء العقيلي» (١/١٢٩).

(٩) يعني: بقدر زائد عن الحد المطلوب شرعاً.

(١٠) «ميزان الاعتدال» (١/٤٣٦)، و«تهذيب الكمال» (٣/٣١٠).

(١١) «تقريب التهذيب» (ص ١١٣).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالخروج:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحداً منهم برّاه مما نسب إليه.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم صحة نسبة أصبغ بن نباته إلى التشيع الغالي، وذلك لما يلي:

١. نسبته إلى هذا الرأي من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.
 ٢. عدم وجود من يخالفهم فيما ذهبوا إليه من أهل هذا الفن، مما يدل على اشتباره بهذه البدعة.
 ٣. تعليل جرحه من قبل أئمة الجرح والتعديل بالكذب قرينة على غلوه؛ لأن الشيعي الغالي يستحل الكذب تديناً.
 ٤. روايته الأحاديث الباطلة في فضل علي بن أبي طالب عليه السلام، مثل: حديثه عن عمار ابن ياسر قال: (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعلي -بن أبي طالب-: إن الله تبارك وتعالى زينك بزينة لم يزين العباد بزينة مثلها، وإن الله تعالى حبيب إليك المساكين والدينو منهم، وجعلك لهم إماماً ترضى بهم، وجعلهم لك أتباعاً يرضون بك، فطوبى لمن أحبك، وصدق عليك، وويل لمن أبغضك وكذب عليك، فأما من أحبك وصدق عليك فهم جيرانك في دارك، ورفقاؤك في جنتك، وأما من أبغضك وكذب عليك فإنه حق على الله تعالى أن يوقفهم مواقف الكذابين)^(١).
- وما رواه سعد الإسكاف^(٢)، عن الأصبغ بن نباتة، قال: (قال علي أن

(١) أخرجه الطبراني، في المعجم الأوسط (٣٣٧/٢)، برقم (٢١٥٧).

(٢) الإسكاف: هو سعد بن طريف الإسكاف، قال أحمد وأبو حاتم: ضعيف الحديث. وقال ابن معين: لا يحل لأحد أن يروي عنه. وقال الفلاس: ضعيف يفرط في التشيع. وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم. انظر: «ميزان الاعتدال» (١٨٢/٣)، و«الضعفاء لابن الجوزي» (٣١٢/١).

خليلي حدثني أن أُضْرِبَ لسبع يمضين من رمضان وهى الليلة التي مات فيها موسى، واموت لإثنين وعشرين يمضين من رمضان وهى الليلة التي رفع فيها عيسى^(١).

٥. المبالغة في حب علي عليه السلام، فعن أبي الجارود^(٢) قال: قلت للأصبغ ابن نباته: (ما كان منزلة هذا الرجل منكم -يعني علياً عليه السلام- قال: ما أدري ما يقولون، إلا أن سيفونا كانت على عواتقنا فمن أوماً إليه ضربناه)^(٣).

قال ابن عدي: (والأصبغ بن نباتة لم أُخْرِجْ له ها هنا شيئاً؛ لأن عامة ما يرويه عن علي لا يتابعه عليه أحد، وهو بين الضعف، وله عن علي أخبار وروايات)^(٤).

٦. جزم الحافظ العقيلي بأنه يقول بعقيدة الرجعة التي لا يقولها إلا الغلاة منهم، ولم يتعقبه أحدٌ من الأئمة.

١. كونه على شرطة علي عليه السلام.

٢. كونه من أهل الكوفة؛ وأهل الكوفة يكثر فيهم التشيع.

رابعاً: يحيى بن الجَزَّار:

هو يحيى بن الجَزَّار العُرَني الكوفي، لقبه: زَبَّان، وقيل: زَبَّان أبوه. لم أقف على تاريخ وفاته، وقد نظمه ابن حجر ضمن الطبقة الثالثة، وهم من

(١) أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١/١٢٩).

(٢) أبو الجارود: هو زياد بن منذر الثقفي الكوفي، قال أحمد والنسائي: متروك الحديث. وقال يحيى: كذاب عدو الله لا يساوي فلساً. وقال ابن حبان: كان رافضياً يضع الحديث في مثالب أصحاب رسول الله ﷺ.

انظر: «الضعفاء»، لابن الجوزي (١/٣٠١)، و«التاريخ الكبير» (٣/٣٧١)، و«الجرح والتعديل» (٣/٥٤٥).

(٣) انظر: «الكامل في ضعفاء الرجال» (١/٤٠٧).

(٤) انظر: «الكامل في ضعفاء الرجال» (١/٤٠٧).

توفي بعد المائة الأولى^(١).

روى عن: علي، وأبي بن كعب، وابن عباس، والحسن بن علي، وعائشة،
وأم سلمة رضي الله عنها، ومسروق، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وابن أخي زينب الثقفية
وغيرهم.

روى عنه: الحكم بن عتيبة، وحبيب بن أبي ثابت، وعمرو بن مَرَّة، وعُمارَة
بن عمير وغيرهم.

روى له: مسلم، وأبوداود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

مكانته عند أهل العلم:

* وقال ابن سعد: (ثقة)^(٢).

* وقال أبو حاتم: (ثقة)^(٣).

* وقال أبو زرعة والنسائي: (ثقة)^(٤).

* وذكره ابن حبان في الثقات^(٥).

* وقال الذهبي: (ثقة)^(٦).

(١) مصادر الترجمة: انظر: «الطبقات الكبرى» (٢٩٤/٦)، و«الجرح والتعديل» (١٣٣/٩)، و«ضعفاء
العقيلي» (٣٩٦/٤)، و«الكامل في الضعفاء» (٢٣٤/٧)، و«تهذيب الكمال» (٢٥٢/٣١)، و«ميزان
الاعتدال» (١٦٦/٧)، و«تهذيب التهذيب» (٣٤٥/٤)، و«لسان الميزان» (٤٣٠/٧).

(٢) «الطبقات الكبرى» (٢٩٤/٦).

(٣) «الجرح والتعديل» (١٣٣/٩).

(٤) «تهذيب الكمال» (٢٥٢/٣١).

(٥) «الثقات» (٣٤٧/٦).

(٦) «الكاشف» (٢٦٣/٢).

سياق ما ورد في رمية ببدعة التشيع:

١. جُلَّ من رمى يحيى بن الجَزَّار ببدعة التشيع اعتمد على قول تلميذه الحكم بن عُتَيْبَةَ: (كان يحيى الجزار يغلو في التشيع)^(١).
٢. وقال الجوزجاني: (كان يحيى بن الجزار غالبًا مفرطًا - أي في التشيع -)^(٢).
٣. وقال العجلي: (وكان يتشيع)^(٣).
٤. وقال ابن حجر: (رمي بالغلو في التشيع)^(٤).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالخروج:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحدًا برّاه مما نسب إليه.

(١) التخريج:

أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٩٣/٣) من طريق: أبيه، عن يحيى، عن شعبة، عن الحكم، والعقيلي في «الضعفاء» (٣٩٦/٤) من طريق: عبد الله بن الإمام أحمد به مثله.

رجال السند:

يحيى: هو يحيى بن سعيد بن قُروخ التميمي، أبو سعيد القطان البصري، ثقة متقن حافظ إمام قدوة، مات سنة ٢٩٨ هـ.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٩١)، و«تهذيب التهذيب» (٣٥٧/٤).

شعبة: هو شعبة بن الحجاج بن الورد العَتَكِي مولاهم، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري، ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فُتِش بالعراق عن الرجال، وذُبح عن السنة، وكان عابدًا، مات سنة ١٦٠ هـ.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٦٦)، و«تهذيب التهذيب» (١٦٦/٢).

الحكم: هو الحكم بن عُتَيْبَةَ، أبو محمد الكندي الكوفي، ثقة ثبت فقيه، مات سنة ثلاث عشرة أو بعدها، وله نيف وستون سنة.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١٧٥)، و«تهذيب التهذيب» (٤٦٧/١).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(٢) «الشجرة وأحوال الرجال» (ص ٤٦).

(٣) «معرفة الثقات» (٣٤٩/٢).

(٤) «تقريب التهذيب» (ص ٥٨٨).

الخلاصة:

يظهر مما تقدم صحة نسبة يحيى بن الجَزَّار إلى التشيع، وذلك لما يلي:

١. نسبته إلى هذا الرأي من قبل الحكم بن عتيبة وهو من أكثر الناس وقوفًا على حاله؛ لملازمته له، مع كونه ثقةً ثبتًا.

٢. انتشار هذه النسبة دون نكير من قبل أئمة الجرح والتعديل، وتأيد بعضهم له يدل على ثبوتها في حقه.

خامسًا: ثُوَيْرُ بن أبي فاختة:

هو ثوير بن أبي فاختة، سعيد بنُ علاقة الهاشمي، أبو الجَهْم الكوفي، مولى أم هانئ، وقيل: مولى زوجها جَعْدَةَ. لم أقف على تاريخ وفاته، وقد نظمه ابن حجر ضمن الطبقة الرابعة، وهم من توفي بعد المائة الأولى^(١).

روى عن: أبيه، وابن عمر، وزيد بن أرقم، وابن الزبير، ومجاهد، وأبي جعفر، وغيرهم.

روى عنه: الأعمش، والثوري، وإسرائيل، وشعبة، وحجاج بن أرطاة، وغيرهم.

روى له: الترمذي.

مكانته عند أهل العلم:

* قال سفيان الثوري: (كان ثوير من أركان الكذب)^(٢).

(١) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (١٨٣/٢)، و«الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص ٢٧)، و«الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١٦١/١)، و«الكاشف» (٢٨٦/١)، و«ميزان الاعتدال» (٩٨/٢)، و«لسان الميزان» (١٤/١)، و«تهذيب التهذيب» (٢٧٨/١).

(٢) «المجروحين» (٢٠٦-٢٠٥/١).

* وقال ابن معين: (ليس بشيء)^(١).

* وقال ابن عدي: (كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن لا يحدثان عنه)^(٢).

* وقال الدارقطني: (متروك)^(٣).

* وقال النسائي: (ليس بثقة)^(٤).

* وقال ابن حجر: (لا أعلم أحداً صرح بتوثيقه، بل أطبقوا على تضعيفه)^(٥).

* وقال الهيثمي: (مجمع على ضعفه)^(٦).

سياق ما ورد في رمية ببدعة التشيع:

١. قال ابن عدي: (حدثنا الحسن بن سفيان، قال: حدثنا عبد العزيز بن سلام، قال: سمعت إسحاق بن إبراهيم، عن شابة، قال: «قلت ليونس بن أبي إسحاق^(٧): كيف لم تحدث عن ثوير؟ قال: لأنه كان رافضياً^(٨)». وقد اعتمد

(١) «تهذيب التهذيب» (١/٢٧٨).

(٢) «الكامل» (٢/١٠٥).

(٣) «سؤالات البرقاني» (ص ٢٠).

(٤) «الضعفاء والمتروكين للنسائي» (ص ٢٧).

(٥) «فتح الباري» (١٣/٤١٩).

(٦) «مجمع الزوائد» (١٠/٤٠١).

(٧) يونس بن أبي إسحاق: هو يونس بن أبي إسحاق السبيعي، أبو إسرائيل الكوفي، صدوق يهم قليلاً، مات سنة ١٥٢هـ.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٦١٣) ..

(٨) التخريج:

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/١٠٦)، وأخرجه في «الكامل» (٢/١٠٦) من طريق: أنس بن سلم الخولاني، عن محمود بن غيلان، عن شابة به نحوه، ولم أعثر عليه في مصدر آخر.
رجال الإسناد:

الحسن بن سفيان: هو الحافظ أبو العباس الحسن بن سفيان الشيباني -تقدم-.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٤/١٥٧).

على قول يونس هذا كلُّ من الذهبي وابن حجر؛ حيث ذكره عنه على سبيل الإقرار^(١).

٢. وقال الحاكم في المستدرک: (لم يُثَقِّم عليه إلا التشيع)^(٢).

٣. وقال ابن عدي: (حدثني أحمد بن المفضل، قال: حدثني أبو مريم الأنصاري، قال: حدثنا ثوير بن أبي فاختة، عن أبيه قال: سمعت عليًا يقول: «لا يحبني كافر، ولا ولد زنا»^(٣)).

= عبد العزيز بن سلام: هو عبد العزيز بن منيب بن سلام بن الضريس، صدوق -تقدم-.
انظر: «التقريب» (ص ٣٥٩).

إسحاق بن إبراهيم: هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو محمد ابن راهويه المروزي، ثقة حافظ مجتهد، قرين أحمد بن حنبل، وذكر أبو داود: أنه تغير قبل موته بيسير، مات سنة ٢٣٨هـ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (١/١١٢)، و«تقريب التهذيب» (ص ٩٩).

شبابية: هو شبابة بن سَوَّار المدائني، أصله من خراسان، يقال: كان اسمه مروان، مولى بني فزارة، ثقة حافظ، مات سنة ٢٠٤هـ. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٦٣).

درجة الأثر: إسناده صحيح؛ لأن ابن عدي رواه من طريق آخر عن شبابة يتقوى بها.

(١) انظر نقل الذهبي لقول يونس في «ميزان الاعتدال» (٢/٩٨)، ونقل ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢٧٨/١).

(٢) «مستدرک الحاكم» (٢/٥٥٣).

(٣) التخریج:

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/١٠٧)، وأورده الإمام الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/٩٩) فيما ينتقد على ثوير.

رجال الإسناد:

أحمد بن المفضل: هو أبو علي أحمد بن المفضل الحَقَرِي الكوفي، صدوق شيعي في حفظه شيء، من التاسعة، مات سنة خمس عشرة.

انظر: «تهذيب التهذيب» (١/٤٧)، و«تقريب التهذيب» (ص ٨٤).

أبو مريم الأنصاري: هو عبد الغفار بن القاسم أبو مريم الأنصاري، رافضي ليس بثقة، قال علي بن المديني: كان يضع الحديث، ويقال: كان من رؤوس الشيعة، قال الجوزجاني: زائع

ساقط، وبقي إلى قريب الستين ومائة.

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:
من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحدًا برّاه مما نسب
إليه.

الخلاصة:

- يظهر مما تقدم صحة نسبة ثوير بن أبي فاختة إلى الغلو في التشيع؛ لما يلي:
١. ذكر الأئمة لقول يونس بن أبي إسحاق على سبيل الاحتجاج به.
 ٢. صحة الإسناد إلى يونس بن أبي إسحاق.
 ٣. نسبته من قبل بعض الأئمة إلى الكذب في الرواية، بل عده الإمام سفيان الثوري من أركانه.
 ٤. روايته لبعض الأحاديث المكذوبة في فضل علي عليه السلام - كما تقدم -.
 ٥. عدم وجود من ينكر هذه النسبة من أئمة الجرح والتعديل، مما يدل على اشتهاؤه بهذه البدعة.
 ٦. كونه من أهل الكوفة؛ وأهل الكوفة يكثر فيهم التشيع.

سادسًا: سالم بن أبي حفصة:

هو سالم بن أبي حفصة، العجلي، أبو يونس، الكوفي، رأى ابن عباس.
توفي في حدود ١٤٠هـ، من الطبقة الرابعة^(١).

= انظر: «الشجرة وأحوال الرجال» (ص ٥١)، و«الكامل» لابن عدي (٣٢٧/٥)، و«ميزان الاعتدال» (٣٧٩/٤).

ثوير: ضعيف رمي بالرفض -تقدم-. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١٣٥).
أبو ثوير: هو سعيد بن علاقة الهاشمي مولاهم، أبو فاختة الكوفي، مشهور بكنيته، ثقة، مات في حدود التسعين، وقيل: بعد ذلك بكثير. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٤٠).
درجة الأثر: موضوع؛ لأنه من طريق اثنين من الكذابين.

(١) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (١١١/٤)، و«المجروحين» (٣٤٣/١)، و«الكامل في

روى عن: أبي حازم الأشجعي، وزاذان الكندي، والشعبي، وعطية العوفي، ومحمد بن كعب القرظي، ومنذر الثوري وغيرهم.
 روى عنه: إسرائيل، والسفيانان، ومحمد بن فضيل، وغيرهم.
 روى له: البخاري في الأدب المفرد.

مكانته عند أهل العلم:

- * قال يحيى بن معين: (ثقة)^(١).
- * وقال الفلاس: (ضعيف)^(٢).
- * وقال العجلي: (كوفي ثقة)^(٣).
- * وقال النسائي: (ليس بالقوي)^(٤).
- * وقال ابن حجر: (صدوق في الحديث)^(٥).

سياق ما ورد في رمية ببدعة التشيع:

وردت عدة مقولات تنسب سالم بن أبي حفصة إلى التشيع الغالي، منها مايلي:

١. قال عمرو بن علي الفلاس^(٦): (يفرط في التشيع)^(٧).

-
- = ضعفاء الرجال» (٣/٣٤٣)، و«تهذيب الكمال» (١٠/١٣٣)، و«ميزان الاعتدال» (٣/١٦٣)، و«الكاشف» (١/٤٢٢)، و«تهذيب التهذيب» (١/٦٧٥)، و«لسان الميزان» (٧/٢٢٤).
- (١) «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١/٣٠٧).
- (٢) «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» (٣/١٦٣).
- (٣) «معرفة الثقات» (١/٣٨٢).
- (٤) «الضعفاء والمتروكين للنسائي» (ص٤٦).
- (٥) «تقريب التهذيب» (٢٢٦).
- (٦) عمرو بن علي: هو عمرو بن علي بن بحر بن كنيز، أبو حفص الفلاس، الصيرفي، الباهلي، البصري، ثقة حافظ، مات سنة ٢٤٩هـ. انظر: «تقريب التهذيب» (ص٤٢٤).
- (٧) «تهذيب التهذيب» (١/٦٧٥).

٢. وقال ابن معين: (كان سالم بن أبي حفصة شيعياً)^(١).
٣. وقال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: (شيعي)^(٢).
٤. وقال عبد الله بن الإمام أحمد: (سألت أبي عن سالم بن أبي حفصة، فقال: ليس به بأس إلا أنه كان شيعياً)^(٣).
٥. وقال الجوزجاني: (كُنَّا عند علي بن المديني نذاكر، فذكروا من يغلو في الرفض، فذكر عليّ: يونس بن خباب، وسالم بن أبي حفصة، وقال: سمعت جريراً^(٤) يقول: تركت سالمًا؛ لأنه كان يخاصم عن الشيعة، ثم قال علي: من يتركه جرير أي شيء هو؟
- فقال له الحلواني وهو معنا: ذَكَرَ لي عن حسين الجُعْفِيِّ أنه قال: كان طويلَ اللحية أحمقها؛ سمعته يقول: لبيك قاتل نعثل -أي عثمان رضي الله عنه- فقال علي حينئذ: هذا والله الجهل والغلو)^(٥).
١. وقال أبو حاتم: (هو من عُتِق الشيعة)^(٦).
٢. وقال ابن عدي: (عامّة مايرويه في فضائل أهل البيت، وهو عندي من الغالين في متشيعي أهل الكوفة، وإنما عيب عليه الغلو فيه...)^(٧).
٣. وقال الإمام الذهبي: (وكان يترفض)^(٨)، وقال في موضع آخر: (شيعي جلد)^(٩).

(١) «تاريخ ابن معين رواية الدوري» (٤٦٩/٣).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٣٥/١٠).

(٣) «علل أحمد بن حنبل» (ص ٦٩)، و«بحر الدم» (ص ١٦٦)، و«العلل ومعرفة الرجال» (٥٤٦/١).

(٤) هو جرير بن عبد الحميد بن قُرْط، بضم القاف وسكون الراء بعدها طاء مهملة، الضبي الكوفي، ثقة صحيح الكتاب -تقدم-. انظر: (ص ٩٠).

(٥) «الشجرة وأحوال الرجال» (ص ٥٣).

(٦) «تهذيب الكمال» (١٣٥/١٠).

(٧) «الكامل في ضعفاء الرجال» (٣/٤٣٣).

(٨) «سير أعلام النبلاء» (٤/٤٠٦)، و«الكاشف» (١/٤٢٢).

(٩) «المغني في الضعفاء» (ص ٢٥٠).

٤. وقال الإمام الذهبي: (قال محمد بن بشر العبدي^(١)): رأيت سالم بن أبي حفصة ذا لحية طويلة... وهو يقول: وددت أني كنت شريك علي عليه السلام في كل ما كان فيه)^(٢).

٥. وقال الإمام الذهبي: (قال محمد بن طلحة بن مصرف^(٣))، عن خلف بن حوشب^(٤)، عن سالم بن أبي حفصة، وكان من رؤوس من ينتقص أبابكر وعمر^(٥)).

٦. وقال ابن حجر: (صدوق في الحديث، إلا أنه شيعي غالي)^(٦).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالشيعة:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحدًا برّاه مما نسب إليه.

الخلاصة:

يظهر مما سبق صحة نسبة سالم بن أبي حفصة إلى غلاة الشيعة؛ وذلك لما يلي:

١. إجماع أئمة الجرح والتعديل على نسبته إلى الإفراط في الشيعة.

(١) محمد بن بشر: هو محمد بن بشر العبدي، أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ، وثقه ابن معين، والنسائي، وابن قانع، مات سنة ٢٠٣هـ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/٥٢٠)، و«تقريب التهذيب» (ص٤٦٩).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٣/١٦٣).

(٣) محمد بن طلحة: هو محمد بن طلحة بن مُصَرِّف اليامي، كوفي، صدوق، له أوهام، وأنكروا سماعه من أبيه لصغره، مات سنة ١٦٧هـ. انظر: «تقريب التهذيب» (ص٤٨٥).

(٤) خلف بن حوشب: هو خلف بن حوشب الكوفي، ثقة، من السادسة، مات بعد الأربعين. انظر: «تقريب التهذيب» (ص١٩٤).

(٥) «ميزان الاعتدال» (٣/١٦٣).

(٦) «تقريب التهذيب» (ص٢٢٦).

٢. ما أُثِرَ عنه من سبِّه للشيخين، وثناؤه على قاتل أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنهم أجمعين دليلٌ على غلوه.

٣. عدم وجود من ينكر هذه النسبة من أئمة الجرح والتعديل، مما يدل على صحة هذه النسبة.

سابعاً: علي بن زيد بن جُدعان:

هو علي بن زيد بن عبد الله بن أبي مُلَيْكَةَ زُهَيْر بن عبد الله بن جُدعان بن عمرو بن كَعْب بن سعد ابن تيم بن مرة التَّيْمِيُّ، أبو الحسن البصري، أصله من مكة. توفي سنة ١٢٩هـ، وقيل: ١٣١هـ، من الطبقة الرابعة^(١).

روى عن: أنس بن مالك، وسعيد بن المُسَيَّب، وأبي عثمان النهدي، وأبي نضرة العبدي، وعدي بن ثابت وآخرين.

روى عنه: قتادة ومات قبله، والحمَّادان، وزائدة، والسفيانان، وشعبة، وهمام بن يحيى وآخرون.

روى له: البخاري في الأدب المفرد، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

مكانته عند أهل العلم:

ضعَّفَهُ جمعٌ من أهل العلم، منهم:

* قال ابن سعد: (ولد وهو أعمى، وكان كثير الحديث، وفيه ضعف، ولا يحتج به)^(٢).

(١) مصادر الترجمة: انظر: «بحر الدم» (ص ٣٠٣)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» (١٩٥/٥)، و«تذكرة الحفاظ» (١/١٤٠)، و«تهذيب الكمال» (٢٠/٤٣٦)، و«ميزان الاعتدال» (٥/١٥٦)، و«تهذيب التهذيب» (٣/١٦٢).

(٢) «الطبقات الكبرى» (٧/٢٥٢).

* وقال يحيى بن معين: (ليس بذاك القوي)^(١).

* وقال أيوب بن إسحاق بن سافري: (سألت أحمد بن حنبل عن علي بن زيد؟ فقال: ليس بشيء)^(٢)، وقال في موطن آخر: (ضعيف)^(٣).

* وقال أبو زرعة: (ليس بقوي)^(٤).

* وقال أبو حاتم: (كان يهم في الأخبار، ويخطئ في الآثار، حتى كثر ذلك في أخباره، وتبين فيها المناكير التي يرويها عن المشاهير، فاستحق ترك الاحتجاج به)^(٥).

* وقال الدارقطني: (فيه لين)^(٦).

* وقال ابن الجوزي: (علي بن زيد ليس بشيء)^(٧).

* وقال ابن حجر: (ضعيف)^(٨).

سياق ما ورد في رمية ببدعة التشيع:

نسب جمعٌ من أهل العلم علي بن زيد إلى التشيع، منهم:

١. قال ابن عدي: (وكان يغالي في التشيع في جملة أهل البصرة)^(٩).

٢. وقال العقيلي: (حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحسن بن

علي، قال: حدثنا أبو مسلم المستملي، قال: حدثنا سفيان، قال: «قال

(١) «تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي» (ص ١٤١).

(٢) «الكامل في ضعفاء الرجال» (١٩٦/٥).

(٣) «بحر الدم» (ص ٣٠٣).

(٤) «تهذيب الكمال» (٤٣٩/٢٠).

(٥) «المجروحين» (١٠٣/٢).

(٦) «سؤالات البرقاني» (ص ٥٢).

(٧) «العلل المتناهية» (٥٤٥/٢).

(٨) «تقريب التهذيب» (ص ٤٠١).

(٩) «الكامل في ضعفاء الرجال» (٢٠٠/٥).

ابن جدعان لعمار الدهني، وسالم بن أبي حفصة، قال سفيان: وكان مذهبهما واحداً...»^(١).

٣. وقال الجوزجاني: (وفيه ميل عن القصد)^(٢).

٤. وقال العجلي: (كان يتشيع، وقال مرة لا بأس به)^(٣).

٥. وقال أبو حاتم: (كان يتشيع)^(٤).

(١) التخريج: أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣/٢٣٠)، ورواه العقيلي أيضًا بسند آخر، فقال: حدثنا محمد بن عيسى، قال: حدثنا صالح، قال: حدثنا علي، قال: سمع سفيان به مثله، ولم أعثر عليه في مصدر آخر.

رجال الإسناد:

محمد بن إسماعيل: هو محمد بن إسماعيل بن سالم أبو جعفر الصائغ الكبير البغدادي نزيل مكة، روى عن: أحمد بن إسحاق الحضرمي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن سليمان الرازي، والحسن بن علي الخلال وغيرهم، روى عنه: أبو داود، والعقيلي وغيرهما، قال ابن خراش: هو من أهل الفهم والأمانة، وقال ابن أبي حاتم: صدوق، ووثقه ابن حبان، وقال ابن حجر: صدوق، من الحادية عشرة، مات سنة ست وسبعين وله ثمان وثمانون سنة.

انظر: «الجرح والتعديل» (٧/١٩٠)، و«الثقات» لابن حبان (٩/١٣٣)، و«تقريب التهذيب» (ص٤٦٨).

- الحسن بن علي: ابن محمد الهذلي، أبو علي الخلال الحُلواني، بضم المهملة، نزيل مكة، ثقة حافظ له تصانيف، من الحادية عشرة، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص١٦٢).

أبو مسلم المستملي: هو عبد الرحمن بن يونس، أبو مسلم المستملي، روى عن: حاتم بن إسماعيل، وسفيان بن عيينة وغيرهما، قال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن حجر: صدوق طعنوا فيه للرأي، من العاشرة، توفي سنة ٢٢٤هـ.

انظر: «الجرح والتعديل» (٥/٣٠٣)، و«تقريب التهذيب» (ص٣٥٣).

سفيان: هو سفيان بن عيينة، ثقة حافظ فقيه إمام حجة - تقدم -.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص٢٤٥).

درجة الأثر: إسناده حسن، وله شاهد آخر كما تقدم.

(٢) «الشجرة وأحوال الرجال» (ص١١٤).

(٣) «معرفه الثقات» (٢/١٥٤).

(٤) «الجرح والتعديل» (٦/١٨٦).

٦. وقال يزيد بن زُرَّيع: (كان رافضياً)^(١).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:
من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحداً برّاه مما نسب
إليه.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم صحة نسبة علي بن زيد بن جدعان إلى غلاة الشيعة، وذلك
لما يلي:

١. نسبته إلى هذا الرأي من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.
٢. عدم وجود من ينكر هذه النسبة من أئمة الجرح والتعديل، مما يدل على
صحة هذه النسبة، وثبوتها في حقه.
٣. ومما يدل على غلوه في التشيع، ما قاله الإمام ابن حجر رحمته الله: (أنكر
ماروى ما حدث به حمّاد بن سلمة، عنه، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، رفعه:
«إذ رأيتم معاوية على هذه الأعواد فاقتلوه»^(٢)).
- وأخرجه الحسن بن سفيان في «مسنده» عن إسحاق، عن عبد الرزاق، عن
ابن عيينة، عن علي بن زيد، والمحفوظ عن عبد الرزاق عن جعفر بن سليمان عن
علي، ولكن لفظ ابن عيينة: فارجموه. أورده ابن عدي عن الحسن بن سفيان^(٣).
- ومعلوم أن غلاة الشيعة هم الذين يتنقصون معاوية رضي الله عنه، ويتعرضون لسبه.

(١) «تهذيب التهذيب» (١٦٣/٣).

(٢) أورد الألباني في «السلسلة الضعيفة» نحوه برقم (٤٩٣٠) وقال: موضوع. وقال الألباني في «دفاع
عن الحديث النبوي» (ص ١١٢): (حديث «إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه» روي من حديث:
أبي سعيد، وعبد الله بن مسعود، وجابر، وسهل بن حنيف وغيرهم، ومع ذلك فهو معدود في
جملة الأحاديث الموضوعة).

(٣) «تهذيب التهذيب» (١٦٤/٣).

٤. أما نسبته إلى الرفض من قبل الإمام يزيد بن زُرَّيع^(١)، فيها نظر، لما يلي:

* تفرد في هذه النسبة.

* لم يفسر سبب حكمه على علي بن جدعان بالرفض، فلم يذكر قولاً، أو فعلاً، أو حادثةً لعلي بن جدعان؛ يعلل بها هذه النسبة.

* تأخره عن علي بن جدعان وعدم معاصرته له، مع مخالفته لقول المتقدمين من أئمة الجرح والتعديل.

* قال الإمام الذهبي: (الغالي في التشيع في زمن السلف هو من ينتقص عثمان، وطلحة، والزبير، ومعاوية، ومن قاتل معه، دون أن يتعرض للشيخين. أما الروافض هم الذين يتعرضون للشيخين بالتنقص)^(٢)، ولم أقف على قولٍ أو فعلٍ له في ذم الشيخين عليهما السلام.

ثامناً: عُمارة بن جوين، أبو هارون العبدي:
تقدمت ترجمته^(٣).

سياق ما ورد في رمية ببدعة التشيع:

نسبه بعض أهل العلم إلى بدعة التشيع معتمدين على روايتين وهما على النحو التالي:

١. قال الدارقطني: (يَتَلَوَّن، خارجي وشيعي)^(٤).

تدل رواية الدارقطني على أنه تحول من مذهب الخوارج إلى مذهب

(١) يزيد بن زُرَّيع: هو يزيد بن زريع البصري، أبو معاوية، ثقة ثبت، مات سنة ٢٨٢هـ. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٦٠١).

(٢) انظر: «ميزان الاعتدال» (١/١١٨-١١٩).

(٣) (ص ٩٥).

(٤) «الضعفاء والمتروكين»، لابن الجوزي (٢/٢٠٣)، و«تهذيب التهذيب» (٣/٢٠٨).

الشيعة، وقد وافقه على ذلك ابن عدي حيث ذكر عن عمارة بن جوين أنه تحول عن الخوارج إلى مذهب التشيع، قال رحمته الله: (حدثنا الحسين بن محمد بن الضحاك، قال: حدثنا ابن وثيمة، قال: سمعت يعقوب بن نوح يقول: سمعت علي بن عاصم يقول: «كان أبو هارون العبدي خارجيًا ثم تحول شيعيًا»^(١)).

٢. قال ابن عدي: (حدثنا الحسن بن سفيان، قال: حدثني عبد العزيز بن سلام، قال: حدثني علي بن مهران، قال: سمعت بهز بن أسد يقول: سمعت شعبة يقول: «أتيت أبا هارون العبدي، فقلت: أخرج إلي ماسمعه من أبي سعيد، قال: فأخرج إلي كتابًا فإذا فيه، حدثنا أبو سعيد، أن عثمان رضي الله عنه أدخل حفرته وإنه لكافر بالله.

قال قلت: تقر بهذا أو تؤمن؟ قال: هو على ماترى.

قال: فدفعت الكتاب في يده وقمت»^(٢).

(١) التخريج:

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧٨/٥)، ولم أعثر عليه في مصدر آخر رجال الإسناد:

- الحسين الضحاك: هو الحسين بن محمد الضحاك، يعرف بابن أخي بحر، من أهل مصر، وثقه الدراقطني. انظر: «سؤالات حمزة» (ص ٢٠٤).

- ابن وثيمة: هو زفر بن وثيمة بن مالك بن أوس بن الحدثان، النصرى الدمشقي. ويقال فيه بإسقاط مالك، ويقال: ابن وثيمة بن عثمان. وثقه ابن معين، وابن حبان ودحيم.

انظر: «تهذيب التهذيب» (١/٦٣٠).

- يعقوب بن نوح: (لم أقف على ترجمته).

- علي بن عاصم: هو علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، أبو الحسن التيمي مولا هم. روى عن: حميد الطويل، وعطاء بن أبي السائب وجماعة، وروى عنه: أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، والذهلي وغيرهم، وهو صدوق يخطيء، توفي سنة ٢٠١ هـ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/١٧٣)، و«تقريب التهذيب» (ص ٤٠٣).

درجة الأثر: ضعيف لجهالة يعقوب بن نوح.

(٢) التخريج:

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧٨/٥)، وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣/٣١٣)، من طريق: الهيثم بن خلف الدوري به مثله.

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:

لم أجد أحدًا برّاه مما نسب إليه من القول بالتشيع، بل كل ما وقفت عليه من الروايات تدل على قوله بالخروج ثم تحوله إلى مذهب الشيعة - كما تقدم -.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم صحة نسبت عمارة بن جوين إلى مذهب الخوارج ثم تحوله إلى مذهب الشيعة، وذلك لما يلي:

١. وصف الإمامان الدارقطني وابن عدي له بذلك دون معارض.
٢. صحة السند في قصته مع شعبة بن الحجاج.

= رجال الإسناد:

- الحسن بن سفيان: هو أبو العباس الحسن بن سفيان الشيباني النسوي الحافظ صاحب المسند الكبير، ثبت فقيه، مات سنة ٣٠٣هـ. انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٢/٧٥٥).

- عبد العزيز بن سلام: هو عبد العزيز بن منيب بن سلام بن الضريس، أبو الدرداء المروزي مولى عبد الرحمن بن سمرة.

قال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات. مات قريباً من سنة ٢٦٧هـ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٢/٥٩٦)، و«التقريب» (ص ٣٥٩).

- علي بن مهران: هو علي بن مهران الرازي الطبري. قال أبو إسحاق الجوزجاني: كان رديء ثقة، وقال ابن عدي: لا أعلم فيه إلا خيراً وكان راوياً لمسلم بن الفضل. انظر: «ميزان الاعتدال» (٥/١٩١).

- بهز بن أسد: هو بهز بن أسد العمِّي، أبو الأسود البصري. روى عن: شعبة، وحماد بن سلمة وغيرهما. وروى عنه: أحمد بن حنبل، وبن دار وغيرهما. قال أحمد: إليه المنتهى في التثبت. وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن ابن معين: ثقة. مات بعد المئتين.

انظر: «تهذيب التهذيب» (١/٢٥١)، و«التقريب» (ص ١٢٨).

- شعبة: هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي، مولاهم، أبو بسطام الواسطي ثم البصري. قال أحمد: لم يكن في زمن شعبة مثله في الحديث. قال سفيان الثوري: شعبة أمير المؤمنين في الحديث. مات سنة ١٦٠هـ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٢/١٦٧)، و«التقريب» (ص ٢٦٦).

درجة الأثر: إسناده حسن.

تاسعاً: ثابت بن أبي صَفِيَّة:

ثابت بن أبي صَفِيَّة: دينارٌ، وقيل: سعيد، أبو حمزة الثُماليّ الأزديّ الكوفيّ، مولى المهلب. توفي سنة ١٤٨هـ، من الطبقة الخامسة^(١).

روى عن: أنس، والشعبي، وأبي إسحاق، وزاذان أبي عمر، وسالم بن أبي الجعد، وأبي جعفر الباقر.

روى عنه: الثوري، وشريك، وحفص بن غياث، وأبو أسامة، ووكيع، وعبد الملك بن أبي سليمان، وأبو نعيم، وعبيد الله بن موسى وآخرون. روى له: الترمذي، والنسائي في مسند علي، وابن ماجه.

مكانته عند أهل العلم:

* ذكر محمد بن المثنى العنزي أن يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي ما حدّثا عن أبي حمزة الثُمالي بشيء^(٢).

* وروى ابن أبي حاتم^(٣) أن حفص بن غياث ترك حديثه.

* وقال ابن سعد: (كان ضعيفاً)^(٤).

* وقال الإمام أحمد: (ضعيف الحديث ليس بشيء)^(٥).

* وقال ابن معين: (ليس بشيء). وقال أبو حاتم الرازي: (لين الحديث

(١) مصادر الترجمة: انظر: «الطبقات الكبرى» (٣٦٤/٦)، و«التاريخ الكبير» (١٦٥/٢)، و«الضعفاء للنسائي» (ص٢٧)، و«تهذيب الكمال» (٣٥٧/٤)، و«تهذيب التهذيب» (٢٦٤/١)، و«لسان الميزان» (١٨٧/٧).

(٢) انظر: «الضعفاء» للعقيلي (١٧٢/١).

(٣) انظر: «الجرح والتعديل» (٤٥٠/٢).

(٤) «الطبقات الكبرى» (٣٦٤/٦).

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» (٩٦/٣)، و«بحر الدم» (ص٨٩).

يكتب حديثه ولا يحتج به^(١).

* ونقل الترمذي عن البخاري أنه قال: (مقارب الحديث)^(٢).

* وقال الجوزجاني: (واهي الحديث)^(٣).

* وقال النسائي: (ليس بثقة)^(٤).

* وقال ابن حبان: (كان ضعيفاً)^(٥).

* وقال الدارقطني: (متروك)^(٦).

* وقال الحافظ ابن حجر: (ضعيف)^(٧).

ويظهر أن سبب تضعيف العلماء لروايته كثرة وهمه^(٨).

سياق ما ورد في رمية بدعة التشيع:

نسب جمعٌ من أهل العلم ثابت بن أبي صفية إلى غلاة الشيعة، منهم:

١. علي بن المديني؛ حيث قال: (أخبرني من سمع يزيد بن هارون، يقول: سمعت أبا حمزة يؤمن بالرجعة)^(٩).

٢. وذكر ابن حبان أنه كان غالباً في التشيع^(١٠).

(١) انظر: «الجرح والتعديل» (٢/٤٥٠).

(٢) جامع الترمذي عقب حديث رقم (١٨٤١).

(٣) «الشجرة وأحوال الرجال» (ص ٧٠).

(٤) «الكامل» لابن عدي (٢/٩٣)، وميزان الاعتدال (٢/٨٣).

(٥) «المجروحين» (١/٢٠٦).

(٦) «سؤالات البرقاني» (ص ١٩).

(٧) «تقريب التهذيب» (ص ١٣٢).

(٨) انظر: «المجروحين» (١/٢٠٦).

(٩) «ضعفاء العقيلي» (١/١٧٢)، و«تهذيب التهذيب» (١/٢٦٤)، ولم يذكر ابن المديني من الذي

حدثه بهذا عن يزيد بن هارون، فالسند ضعيف.

(١٠) انظر: «المجروحين» (١/٢٠٦).

٣. وقال ابن عدي: (حدثنا عبد الرحمن بن محمد القرشي، قال: حدثنا محمد بن زياد بن معروف، قال: «سمعت عبيد الله بن موسى يذكر أنهم كانوا عند أبي حمزة الثمالي فحضره ابن المبارك، فذكر أبو حمزة حديثاً في عثمان أو قال: قال من عثمان، فقام بن المبارك فأخذ كتابه فمزقه ثم نهض ومضى»^(١)).
٤. وعدّه السليمانى في قوم من الراضية^(٢).
٥. وقال ابن حجر: (رافضي)^(٣).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحداً برّاه مما نسب إليه.

(١) التخريج: أخرجه ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٩٣/٢)، وذكر الذهبي في «ميزان الاعتدال» نحوه.

رجال الإسناد:

عبد الرحمن القرشي: هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن هلال أبو محمد القرشي الشامي، يعرف بأبي صخرة الكاتب. سمع: علي بن المديني، وإبراهيم الهروي وغيرهما. قال الخطيب البغدادي: ثقة. توفي سنة ٣١٠هـ. انظر: «تاريخ بغداد» (٢٨٥/١٠).

محمد بن زياد: هو محمد بن زياد بن معروف أبو بكر الرازي، كان من رؤساء جرجان، يروي عن: أبي نعيم، وإسحاق بن سليمان الرازي وغيرهما، روى عنه جماعة. قال ابن حبان: مستقيم الحديث، توفي سنة ٢٥٧هـ.

انظر: «الثقات» لابن حبان (١٢٠/٩)، و«تاريخ جرجان» (ص ٣٨١).

عبيد الله بن موسى: هو عبيد الله بن موسى بن معدان، كوفي، مجهول بنقل الحديث حديثه منكر لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به، روى عن منصور بن المعتمر.

انظر: «الضعفاء» للعقيلي (١٢٧/٣)، و«المغني في الضعفاء» للذهبي (٤١٨/٢).

درجة الأثر: ضعيف؛ لجهالة عبيد الله بن موسى ونكارة حديثه.

(٢) ميزان الاعتدال (٨٣/٢).

(٣) «تقريب التهذيب» (ص ١٣٢).

الخلاصة:

يظهر مما تقدم مايلي:

١. نسبته إلى هذا المذهب من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.
٢. عدم وجود من يخالفهم فيما ذهبوا إليه من أهل هذا الفن.
٣. كونه من أهل الكوفة وأهل الكوفة يكثر فيهم التشيع.
٤. أن قوله بالرجعة لم يثبت كما تقدم.
٥. مع ضعف الأدلة في نسبته إلى الرفض إلا أن بعض العلماء من المتقدمين والمتأخرين جزم بذلك ولم أقف على من خالفهم والعهد عليهم.

عاشراً: جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِي:

هو جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ بن الحارث بن عبد يغوث الجُعْفِي، أبو عبد الله، ويقال: أبو يزيد الكوفي. توفي سنة سبع وعشرين ومائة، وقيل: سنة اثنتين وثلاثين، من الطبقة الخامسة^(١).

روى عن: أبي الطفيل، وأبي الضحى، وعكرمة، وعطاء، وطاووس، وخيثمة، والمغيرة بن شبيب وآخرين.

روى عنه: شعبة، والثوري، وإسرائيل، وشريك، ومسعر، ومعمر، وأبو عوانة وآخرون.

روى له: أبو داود، والترمذي، والنسائي.

(١) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (٢/٢١٠)، و«المغني في الضعفاء» (ص١٢٦)، و«الجرح والتعديل» (٢/٤٩٧)، و«الضعفاء للعقيلي» (١/١٩٣)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» (٢/١١٣)، و«تهذيب الكمال» (٤/٤٦٥).

مكانته عند أهل العلم:

ضعفه جماعة من أهل العلم، منهم:

* ذكر الإمام أحمد أن يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي تركا حديثه^(١).

* وقال يحيى بن معين: (ضعيف)^(٢).

* وذكره البخاري في «الضعفاء الصغير»^(٣).

* وقال الجوزجاني: (كذاب)^(٤).

* وقال العجلي: (كان ضعيفاً، وكان يدلّس)^(٥).

* وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه على الاعتبار ولا يحتج به)^(٦).

* وقال النسائي: (متروك)^(٧).

* وقال ابن الجوزي: (كذبه أيوب السخيتاني وزائدة)^(٨).

* وقال الذهبي: (متروك الحديث)^(٩).

* وقال ابن حجر: (ضعيف)^(١٠)، وقال في «التلخيص الحبير»: (ضعيفٌ جداً)^(١١).

(١) انظر: «الجرح والتعديل» (٤٩٧/٢).

(٢) «الجرح والتعديل» (٤٩٧/٢).

(٣) «الضعفاء الصغير» (ص ٢٥).

(٤) انظر: (٢٠٨/١).

(٥) انظر: «معرفة الثقات» (٢٦٤/١).

(٦) «الجرح والتعديل» (٤٩٧/٢).

(٧) «الضعفاء والمتروكين»، للنسائي (ص ٢٨).

(٨) «الضعفاء والمتروكين»، لابن الجوزي (١٦٤/١).

(٩) «الكنى والأسماء» (٧٢٥/١).

(١٠) «تقريب التهذيب» (ص ١٣٧).

(١١) «تقريب التهذيب» (ص ١٣٧).

سياق ما ورد في رمية بدعة التشيع:

نسبه جمعٌ من أهل العلم إلى بدعة الرفض، معتمدين على أدلة كثيرة، منها:

١. قال الإمام مسلم: (حدثنا أبو غسان محمد بن عمرو الرازي، قال: سمعت جريراً يقول: لقيت جابر بن يزيد الجعفي فلم أكتب عنه؛ كان يؤمن بالرجعة)^(١).

٢. وقال الإمام مسلم: (حدثني سلمة بن شبيب، قال: حدثنا الحميدي، قال: سفيان، قال: سمعت رجلاً سأل جابراً -أي الجعفي- عن قوله تعالى: ﴿فَلَنَ أَجْرُ الْآرِضِ حَتَّى يَأْذَنَ لِلْآبِ أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِيْ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾ [يوسف: ٨٠]. فقال جابر: «لم يجيء تأويل هذه بعد. قال سفيان: كذب.

فقلنا لسفيان: ما أراد بهذا؟.

فقال: إن الرافضة تقول: «إن علياً في السحاب، فلا نخرج مع من خرج من ولده حتى ينادي مناد من السماء يريد علياً أنه ينادي اخرجوا مع فلان. قال جابر: فذا تأويل هذه الآية.

وكذب كانت في إخوة يوسف ﷺ)^(٢).

٣. وقال العجلي: (يغلو في التشيع)^(٣).

٤. وقال ابن حبان: (كان سبباً من أصحاب عبد الله بن سبأ، وكان يقول إن علياً ﷺ يرجع إلى الدنيا)^(٤).

(١) انظر: «صحيح مسلم» (٢٠/١)، وأورده ابن حجر في «التهذيب» (١/٢٨٥).

(٢) انظر: «صحيح مسلم» (٢٠/١)، وأورده ابن حجر في «التهذيب» (١/٢٨٥).

(٣) «معرفه الثقات» (١/٢٦٤).

(٤) «المجروحين» (١/٢٠٨).

٥. وقال الذهبي: (من أكبر علماء الشيعة)^(١).

٦. وقال الحاكم: (مطعون في مذهبه وحديثه)^(٢).

٧. وقال ابن حجر: (رافضي)^(٣).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحدًا برّاه مما نسب إليه.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم صحة نسبة جابر الجعفي إلى بدعة الرافض، وذلك لما يلي:

١. صحة الأسانيد إلى الإمام سفيان بن عيينة؛ وسفيان سمع جابرًا ووقف على حاله.

٢. نسبته إلى هذا الرأي من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.

٣. عدم وجود من يعارضهم من أهل هذا الفن فيما ذهبوا إليه مما يدل على ثبوتها في حقه.

٤. قوله بالرجعة، وهي من معتقدات الرافضة.

الحادي عشر: حكيم بن جُبَيْر:

هو حكيم بن جُبَيْر الأسدي، ويقال: مولى الحكم بن أبي العاص الثقفى الكوفى. لم أقف على تاريخ وفاته، وقد نظمه ابن حجر ضمن الطبقة الخامسة وهم الطبقة الصغرى من التابعين الذين ماتوا بعد المائة الأولى، ورأوا الواحد

(١) «الكاشف» (١/٢٨٨).

(٢) انظر: «معرفة علوم الحديث» (ص٢٣٤).

(٣) «تقريب التهذيب» (ص١٣٧).

والأثنين من الصحابة، ولم يثبت لبعضهم السماع منهم؛ كالأعمش^(١).
 روى عن: أبي جحيفة، وأبي الطفيل، وعلقمة، وإبراهيم النخعي،
 وجميع بن عمير التميمي، وأبي صالح السَّمان وآخرين.
 روى عنه: الأعمش، والسفيانان، وزائدة، وفطر بن خليفة، وشعبة،
 وشريك، وعلي بن صالح وآخرون.
 روى له: الأربعة.

مكانته عند أهل العلم:

- * قال الإمام أحمد: (ضعيف الحديث مضطرب)^(٢).
- * وقال يحيى بن معين: (ليس بشيء)^(٣).
- * وقال الجوزجاني: (كذاب)^(٤).
- * وقال أبو حاتم: (ضعيف)^(٥).
- * وقال الدارقطني: (كوفي يترك)^(٦).
- * وذكره ابن حبان في المجروحين^(٧).
- * وقال ابن حجر: (ضعيف)^(٨).

-
- (١) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (١٦/٣)، و«الضعفاء الصغير» (ص٣٤)، و«الجرح والتعديل» (٢٠١/٣)، و«الضعفاء للنسائي» (ص٣٠)، و«الضعفاء لابن الجوزي» (١/٢٣٠)، و«تهذيب الكمال» (١٦٦/٧).
- (٢) «العلل ومعرفة الرجال» (١/٣٩٦)، و«بحر الدم» (ص١٢٠)، و«علل أحمد» (ص٦٦).
- (٣) «تاريخ ابن معين رواية الدوري» (٣/٢٨٦).
- (٤) «الشجرة وأحوال الرجال» (ص٤٨).
- (٥) «الجرح والتعديل» (٣/٢٠١).
- (٦) «سؤالات البرقاني» (ص٢٤).
- (٧) انظر: «المجروحين» (١/٢٤٦).
- (٨) «تقريب التهذيب» (ص١٧٦).

سياق ما ورد في رمية بدعة التشيع:

نسب جمعٌ من أهل العلم حكيم بن جبير إلى بدعة الغلو في التشيع، منهم:

١. أبو حاتم حيث قال: (غالٍ في التشيع)^(١).
٢. وقال ابن عدي عندما ترجم لحكيم بن جبير: (والغالب في الكوفيين التشيع)^(٢).
٣. وقال العقيلي في عبد الله بن حكيم بن جبير: (هو وأبوه من الغلاة في الرفض، وهما ضعيفان)^(٣).
٤. وقال ابن حبان: (كان غالبًا في التشيع)^(٤).
٥. وقال ابن حجر: (رمي بالتشيع)^(٥)، وقال في موضع آخر: (عبد الله بن حكيم بن جبير الأسدي الكوفي عن أبيه رافضي غالٍ كأبيه)^(٦).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحدًا برّاه مما نسب إليه.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم صحة نسبة حكيم بن جبير إلى بدعة الرفض، وذلك لما يلي:

١. نسبته إلى هذا الرأي من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.

(١) «الجرح والتعديل» (٢٠١/٣).

(٢) انظر: «الكامل في ضعفاء الرجال» (٢١٨/٢).

(٣) «ضعفاء العقيلي» (٢٤٣/٢).

(٤) «المجروحين» (٢٤٦/١).

(٥) «تقريب التهذيب» (ص١٧٦).

(٦) «لسان الميزان» (٢٧٨/٣).

٢. عدم وجود من يخالفهم من أهل هذا الفن فيما ذهبوا إليه.

٣. روايته لأحاديث منكورة في فضل علي عليه السلام، قال العقيلي (حدثنا أحمد بن الحسين، قال: حدثنا محمد بن حميد، قال: حدثنا سلمة بن الفضل، عن محمد بن إسحاق، عن حكيم بن جبير، عن الحسن بن سفيان، عن الأصبغ بن سفيان الكلبي، عن عبد العزيز بن مروان، عن أبي هريرة، عن سلمان قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وآله قلت: يا رسول الله إن الله لم يبعث نبياً الا يبين له من يلي من بعده، فهل بين لك؟ فقال: لا.

ثم سأله بعد ذلك، فقال: نعم على بن أبي طالب^(١).

(١) التخریج:

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١/١٣٠)، وذكره الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/٣٥٢). رجال الإسناد:

- أحمد بن الحسين: هو أحمد بن الحسين بن عبد الملك أبو جعفر ويعرف بأبي الشعمق المؤدب القصري، حدث عن حامد بن يحيى البلخي وأحمد بن بديل الكوفي، روى عنه عبد الصمد الطستي والطبراني، وقال الدارقطني: لا بأس به.

انظر: «تاريخ بغداد» (٤/٩٧)، و«نزهة الألباب في الألقاب» لابن حجر (٢/٢٦٦).

- محمد بن حميد: هو محمد بن حميد بن حيان الرازي كذاب -تقدم-.

انظر: «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٣/٥٤)، و«تقريب التهذيب» (ص٤٧٥)، و«تهذيب التهذيب» (٣/٥٤٧).

- سلمة بن الفضل: هو سلمة بن الفضل الأبرش بالمعجمة، مولى الأنصار قاضي الري، سمع محمد بن إسحاق، قال البخاري: عنده مناكير، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال أبو زرعة: لا عرفه، وقال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ من التاسعة مات بعد التسعين وقد جاز المائة.

انظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٤/٨٤)، و«لسان الميزان» (٣/٧٠)، و«التقريب» (ص٢٤٨).

- محمد بن إسحاق: هو محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلبي مولاهم المدني نزيل العراق إمام المغازي صدوق يدلّس ورمي بالتشيع والقدر من صغار الخامسة مات سنة خمسين ومائة ويقال بعدها. «التقريب» (ص٤٦٧).

- حكيم بن جبير: هو حكيم بن جبير الأسدي وقيل مولى ثقيف الكوفي ضعيف رمي بالتشيع من الخامسة. «التقريب» (ص١٧٦).

ومعلوم أن الرافضة يزعمون أن رسول الله ﷺ قد أوصى بالخلافة من بعده
لعلي بن أبي طالب عليه السلام، إلا أن الأمة خانت ذلك؛ فبدلت وغيّرت.

الثاني عشر: حُمَرَان بن أَعْيَن الكوفي:

هو حُمَرَان بن أَعْيَن الكوفي، مولى بني شَيْبَانَ. لم أقف على تاريخ وفاته،
وقد نظم ابن حجر ضمن الطبقة الخامسة وهم الطبقة الصغرى من التابعين الذين
ماتوا بعد المائة الأولى، ورأوا الواحد والأثنين من الصحابة، ولم يثبت لبعضهم
السماع منهم؛ كالأعمش^(١).

روى عن: أبي الطفيل وأبي حرب بن أبي الأسود، وأبي جعفر الباقر،
وعبيد بن نضلة وقرأ عليه.

روى عنه: سفيان الثوري، وحمزة الزيات، وأبو خالد القمّاط.

روى له: ابن ماجه.

مكانته عند أهل العلم:

* قال يحيى بن معين: (هو ضعيف)^(٢)، وقال في موضع آخر: (حمران بن

= - الحسن بن سفيان: قال العقيلي: مجهول لا يعرف إلا في هذا الحديث.

انظر: «الضعفاء» للعقيلي (١/١٣٠).

- الأصبغ بن سفيان الكلبي: قال العقيلي: مجهول لا يعرف إلا في هذا الحديث.

انظر: «الضعفاء» للعقيلي (١/١٣٠).

- عبد العزيز بن مروان: هو عبد العزيز بن مروان، أمير مصر، وكانت السيمسائية دارا له ثم
لابنه عمر، سمع أبا هريرة وعقبة بن عامر، وعنه ابنه عامر والزهرى، وثقه النسائي توفي ٨٥هـ.

انظر: «الكاشف» (١/٦٥٨).

درجة الأثر: موضوع، وقال الذهبي: (وكيف يروي عبد العزيز بن مروان مثل هذا الحديث وفيه
انحراف عن علي عليه السلام!). انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/٣٥٢).

(١) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (٣/٨٠)، و«الضعفاء والمتروكين»، لابن الجوزي

(١/٢٣٦)، و«تهذيب الكمال» (٧/٣٠٧)، و«ميزان الاعتدال» (٢/٣٧٦)، و«الكاشف»

(١/٣٥٠)، و«تهذيب التهذيب» (١/٤٨٧).

(٢) انظر: «تاريخ ابن معين رواية الدارمي» (ص ٩٤).

أعين، وعبد الملك بن أعين ليسا بشيء^(١).

* وذكره ابن حبان في الثقات^(٢).

* وقال النسائي: (ليس بثقة)^(٣).

* وقال ابن عدي: (هو غريب الحديث، ممن يكتب حديثه)^(٤).

* وقال ابن حجر: (ضعيف)^(٥).

سياق ما ورد في رمية بدعة التشيع:

نسب جمعٌ من أهل العلم حمران بن أعين إلى التشيع، منهم:

١. قال الإمام أحمد: (كان يتشيع هو وأخوه)^(٦)، وقال في موضع آخر:

(هو من الشيعة الكبار)^(٧).

٢. وقال العقيلي: (حدثنا محمد بن عيسى، قال: حدثنا صالح بن أحمد،

قال: حدثنا علي بن المديني، قال: سمعت سفيان يقول: «كانوا ثلاثة إخوة:

عبد الملك بن أعين، وحمران بن أعين، ووزارة بن أعين، كانوا شيعة، وكان

أشدهم في هذا الأمر حمران بن أعين^(٨).

(١) «تاريخ ابن معين رواية الدوري» (٣/٣٣٧).

(٢) انظر: «الثقات» (٤/١٧٩).

(٣) «الضعفاء والمتروكين» (ص ٣٢).

(٤) «الكامل في ضعفاء الرجال» (٢/٤٣٧).

(٥) «تقريب التهذيب» (ص ١٧٩).

(٦) انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (١/٥٥١).

(٧) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/٦).

(٨) التخريج:

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١/٢٨٦)، ولم أعثر عليه في مصدر آخر.

رجال الإسناد:

محمد بن عيسى: هو محمد بن عيسى بن محمد بن عبد الله بن عيسى بن عبد الله بن علي بن =

٣. وقال أبو عُبَيْد الآجَرِي: (سألت أبا داود عن حمران بن أعين؟ فقال: كان رافضيًا)^(١).

٤. وقال الإمام الذهبي: (تابعي يترفض)^(٢).

٥. وقد ساق ابن النديم في «الفهرست» مؤلفات مشايخ الشيعة الذين رووا الفقه وعدَّ منهم حمران بن أعين^(٣).

٦. وقال الحافظ ابن حجر: (رمي بالرفض)^(٤).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحدًا برّاه مما نسب إليه.

= عبد الله بن عباس الهاشمي، البياضي، قال الخطيب البغدادي: ثقة، وقال ابن حجر: مقبول، مات سنة ٢٩٤هـ.

انظر: «تاريخ بغداد» (٢/٤٠١)، و«تقريب التهذيب» (ص ٥٠١).

صالح بن أحمد: هو صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل، أبو الفضل، قاضي أصبهان، سمع من عفان وطبقته، وتفقه على أبيه، قال أبو حاتم: صدوق ثقة، وقال الإمام الذهبي: إمام. توفي سنة ٢٦٥هـ.

انظر: «الجرح والتعديل» (٤/٣٩٤)، و«تاريخ بغداد» (٩/٣١٧)، و«العبر في خبر من غبر»، للذهبي (ص ٩٢).

علي بن المديني: ثقة ثبت إمام أعلم أهل عصره بالحديث وعلمه -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٤٠٣).

سفيان: هو سفيان بن عيينة، ثقة حافظ إمام حجة -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٤٥).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(١) «تهذيب الكمال» (٧/٣٠٧).

(٢) «المغني في الضعفاء» (ص ١٩١).

(٣) انظر: «الفهرست» (ص ٣٠٨).

(٤) «تقريب التهذيب» (ص ١٧٩).

الخلاصة :

يظهر مما تقدم صحة نسبة حمران بن أعين إلى الرفض، وذلك لما يلي :

١. نسبته إلى هذا الرأي من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل وجزم بعضهم بذلك كسفيان بن عيينة؛ ولعله وقف على حاله لمعاصرته لحمران حيث توفي سفيان في سنة ١٩٨هـ وله من العمر إحدى وتسعون سنة.

٢. عدم وجود من يخالفهم من أهل هذا الفن فيما ذهبوا إليه.

٣. كونه من شيوخ الشيعة ومؤلفهم، كما أشار إلى ذلك ابن النديم.

٤. كونه من أهل الكوفة؛ وأهل الكوفة يكثر فيهم التشيع.

الثالث عشر: فطر بن خليفة:

هو فطر بن خليفة القُرَشِيُّ المَخْزُومِيُّ، مولاهم، أبو بكر الحنَّاط الكوفي. توفي بعد سنة ١٥٠هـ، من الطبقة الخامسة^(١).

روى عن: أبيه، ومولاه عمرو بن حُرَيْث، وعطاء الشَّيْبِي وعداده في الصَّحابة، وأبي الطفيل عامر بن واثلة، وأبي إسحاق السبيعي، ومجاهد بن جبر، وعطاء بن أبي رباح وآخرين.

روى عنه: ابن المبارك، ووكيع، والقطان، والسفيانان، والفضل بن موسى، ومحمد بن بشر، والفريابي وآخرون.

روى له: البخاري، وأبوداود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

(١) مصادر الترجمة: انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٤٤٣/١)، و«التاريخ الكبير» (١٣٩/٧)، و«الجرح والتعديل» (٩٠/٧)، و«ضعفاء العقيلي» (٤٦٤/٣)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» (٣٠/٦)، و«تهذيب الكمال» (٣١٢/٢٣)، و«ميزان الاعتدال» (٤٤١/٥)، و«تهذيب التهذيب» (٤٠٢/٣).

مكانته عند أهل العلم:

وثقه جمع من أهل العلم، منهم:

* قال الإمام أحمد: (ثقة صالح الحديث)^(١).

* وقال الإمام يحيى بن معين: (ثقة)^(٢).

* وقال الجوزجاني: (ثقة)^(٣).

* وقال العجلي: (ثقة حسن الحديث)^(٤).

* وقال أبو حاتم: (صالح الحديث، كان يحيى بن سعيد يرضاه ويُحسن القول فيه ويحدث عنه)^(٥).

* وذكره ابن حبان في الثقات^(٦).

* وقال الإمام ابن حجر: (صدوق)^(٧).

سياق ما ورد في رمية ببدعة التشيع:

جُلّ من ترجم لفطر بن خليفة نسبه إلى التشيع، منهم:

١. قال الإمام أحمد: (خشبي^(٨) مفرط)^(٩)، وقال في موضع آخر: (رجل كيس، إلا أنه كان يتشيع)^(١٠).

(١) «بحر الدم» (ص ٣٤٤)، و«العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٤٤٣).

(٢) «تاريخ ابن معين رواية الدوري» (٣/ ٢٦٧).

(٣) «الشجرة وأحوال الرجال» (ص ٦٦).

(٤) «معرفة الثقات» (٢/ ٢٠٨).

(٥) «الجرح والتعديل» (٧/ ٩٠).

(٦) انظر: «الثقات» (٥/ ٣٠٠).

(٧) «تقريب التهذيب» (ص ٤٤٨).

(٨) انظر: (ص ١٥٩).

(٩) «بحر الدم» (ص ٣٤٤).

(١٠) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٤٤٣).

٢. وقال الإمام يحيى بن معين: (كان يتشيع، وهو يُكتب حديثه)^(١).
٣. وقال العقيلي: (حدثنا أحمد بن علي، قال: حدثنا عمرو بن هشام الحراني، قال: سمعت أبا بكر بن عياش يقول: «ماتركت الرواية عن فطر إلا لسوء مذهبه»)^(٢).
٤. وقال الجوزجاني: (زائع غير ثقة)^(٣).
٥. وقال العجلي: (وكان فيه تشيع قليل)^(٤).
٦. وقال أحمد بن يونس: (وكان يتشيع)^(٥).
٧. وقال الساجي: (كان يقدم علياً على عثمان عليه السلام)^(٦).

(١) «الكامل في ضعفاء الرجال» (٣٠/٦).

(٢) التخريج:

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣/٤٦٤)، وأخرجه الخطيب في «الكفاية» (ص ١٢٣) من طريق: ابن الفضل، قال: أخبرنا دعلج، قال: أخبرنا أحمد بن علي، قال: حدثني أبو أمية، قال: سمعت أبا بكر بن عياش مثله.

رجال الإسناد:

أحمد بن علي: هو الإمام الحافظ أبو العباس أحمد بن علي بن مسلم الآبار، محدث بغداد، قال الخطيب: كان ثقة حافظاً متقناً حسن المذهب. وقال غيره: كان من أزهد الناس، مات سنة ٢٩٠هـ.

انظر: «طبقات الحفاظ» (ص ٢٨٤).

عمرو بن هشام الحراني: أبو أمية الجَزَرِيُّ: ثقة؛ قال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، ومات سنة ٢٤٥هـ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/٢٣١٠)، و«تقريب التهذيب» (ص ٤٢٨).
أبو بكر بن عياش: ثقة عابد -تقدم-. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٦٢٤).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(٣) «تهذيب التهذيب» ٣/٤٠٣.

(٤) «معرفه الثقات» (٢/٢٠٨).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٧/٣١).

(٦) «تهذيب التهذيب» (٣/٤٠٣).

٨. وقال الدارقطني: (زائغ)^(١).

٩. قال الإمام الذهبي: (شيعي جلد)^(٢).

١٠. وقال ابن حجر: (رمي بالتشيع)^(٣).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالتشيع:

من خلال ما وقفت عليه من أقوال أهل العلم، لم أجد أحداً برأه مما نسب إليه.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم صحة نسبة فطر بن خليفة إلى غلاة الشيعة، وذلك لما يلي:

١. نسبته إلى هذا الرأي من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.

٢. عدم وجود من ينكر هذه النسبة من أئمة الجرح والتعديل، مما يدل على ثبوتها في حقه.

٣. تفسير هذه النسبة من قبل الإمام الساجي رحمته الله.

٤. وقوف الإمام أبي بكر بن عياش على حاله، وتركه الرواية عنه لسوء مذهبه، وأما قول العجلي فلا يعول عليه لأمرين:

* لأنه لم يبين سبب نسبة فطر إلى التشيع اليسير.

* قول ابن عياش مقدم على قول العجلي؛ لأنه معاصر لفطر بن خليفة، ووافق على حال فطر، أما العجلي فهو متأخر عنه حيث توفي سنة ٢٦١هـ.

٥. كونه من أهل الكوفة؛ وأهل الكوفة يكثر فيهم التشيع.

٦. وقال الإمام الذهبي: (قال عباد الرواحني في كتاب « المناقب »:

(١) «من تكلم فيه» (ص ١٥١).

(٢) «الكاشف» (٢/١٢٥).

(٣) «تقريب التهذيب» (ص ٤٤٨).

أخبرنا أبو عبد الرحمن الأصباغي وغيره، عن جعفر الأحمر، قال: سمعت فطر بن خليفة في مرضه يقول: مايسرني أن مكان كل شعرة في جسدي مَلَكٌ يُسَبِّحُ الله؛ لحبي أهل البيت^(١).

قال الحافظ جلال الدين السيوطي: (... هؤلاء رموا بالتشيع؛ وهو تقديم علي على الصحابة)^(٢)، وذكر منهم فطر بن خليفة.

ولا شك بأن غلاة الشيعة هم الذين يقدمون علياً عليه السلام على سائر الصحابة.

تنبيه:

لقد أورد الحافظ ابن حجر رحمته الله في « لسان الميزان » عددًا من الرواة المعدودين في التابعين ممن نسب إلى هذه البدعة، وقد أثرت ترك الترجمة لهم، وذلك لما يلي:

١. أن الحافظ ابن حجر عندما ذكرهم في « لسان الميزان »، قال عنهم: لا أعرفهم، أو حكم عليهم بالجهالة ونحو ذلك، ثم قال: وقد ذكرهم الطوسي، أو القمّي، أو ابن أبي طي في رجال الشيعة.

(١) التخريج: ذكره الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٤٤٢/٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٣٣/٧). رجال الإسناد:

عباد الرواجني: هو عباد بن يعقوب الرواجني بتخفيف الواو وبالجميم المكسورة والنون الخفيفة أبو سعيد الكوفي، صدوق رافضي حديثه في البخاري مقرون، بالغ ابن حبان فقال: يستحق الترك، من العاشرة مات سنة خمسين. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٩١).
أبو عبد الرحمن الأصباغي: هو محمد بن حميد أبو عبد الرحمن الأصباغي، روى عن أبي العلاء خالد بن طهمان، وروى عنه أبو زرعة. انظر: «الجرح والتعديل» (٢٣١/٧).
جعفر الأحمر: هو جعفر بن زياد الأحمر الكوفي، صدوق يتشيع، من السابعة مات سنة سبع وستين. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١٤٠).

درجة الأثر: إسناده ضعيف لما تقدم من الكلام في عباد الرواجني، ولأنني لم أجد من وثق محمد بن حميد الأصباغي.

(٢) انظر: «تدريب الراوي» (٣٢٨/١).

٢. أن هؤلاء الرجال لم يذكرهم وينسبهم إلى عصر التابعين إلا علماء الشيعة، ولا يمكن أن نُسلّم بقولهم؛ وذلك للأمور التالية:

أ. أن هؤلاء القوم يتدينون بالكذب، لذلك قال الإمام الذهبي: (لا يحتج بهم ولا كرامة، بل الكذب شعارهم والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله حاشا وكلا)^(١).

ب. أن الطوسي والقمي وغيرهما من علماء الشيعة الذين اهتموا بترجمة رجال الشيعة متأخرون عن عصر التابعين فقد ظهوروا بعد القرن الخامس.

وهل يعقل أن هؤلاء الرواة المنسوبين إلى عصر التابعين أغفلهم علماء الرجال الذين عاصروا تلك الحقبة، في حين استطاع الطوسي وغيره أن يقفوا على أحوالهم، مع تأخرهم عن عصرهم بقرون عديدة؟!

ج. لم أقف على رواية لأحدهم، ولا يعرف أحدٌ منهم بالعلم. وقد ذكر الحافظ ابن حجر رحمته الله جملة من هؤلاء، وبلغ عددهم قرابة السبعين راوياً، منهم على سبيل المثال لا الحصر:

بكر بن جناح الكوفي^(٢).

تميم بن عمرو أبو حنش^(٣).

الجارود بن أبي بشر^(٤).

جبله بن أعين الجعفي^(٥).

الحسين بن أحمد بن عياش^(٦).

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» (١/١١٨).

(٢) انظر: «لسان الميزان» (٢/٤٩).

(٣) المصدر السابق (٢/٧٢).

(٤) المصدر السابق (٢/٨٩).

(٥) المصدر السابق (٢/٩٥).

(٦) المصدر السابق (٢/٢٦٦).

- الحسين بن أحمد بن سفيان^(١).
حريث بن عمير العبدي^(٢).
حزام بن إسماعيل العامري^(٣).
الحسين بن الزبرقان^(٤).
الحسين بن طريف^(٥) . . . وغيرهم.

(١) المصدر السابق (٢/٢٦٥).

(٢) المصدر السابق (٢/١٨٦).

(٣) المصدر السابق (٢/١٨٧).

(٤) المصدر السابق (٢/٢٨٤).

(٥) المصدر السابق (٢/٢٨٨).

الفصل الثالث

(من رمي ببدعة النَّصْب)

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: تعريف النصب، ونشأته.

المبحث الثاني: موقف التابعين من بدعة النصب.

المبحث الثالث: من رمي بالنصب من التابعين، وتحقيق ذلك.

المبحث الأول «التعريف بالنصب، ونشأته»

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول

النصب في اللغة

يطلق ويراد به معنيان:

الأول: العناء والتعب: النَّصَبُ والنُّصَبُ والنَّصْبُ الداء والبلاء والشر.

وفي التنزيل العزيز: ﴿مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ نُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾ [يُونُسَ: ٤١] ^(١).

الثاني: القيام والانتصاب: يقول ابن فارس: (النون والصاد والباء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على إقامة شيء وإهداف ^(٢) في استواء. يقال: نصبت الرُمحَ وغيره أنصبه نصباً. وتيسر أنصب، وعزَّز نصباء، إذا انتصب قرناها ...) ^(٣).

(١) انظر: «لسان العرب» مادة (نصب)، و«القاموس المحيط» مادة (نصب)، و«مختار الصحاح» مادة (نصب).

(٢) الإهداف: الانتصاب. انظر: «معجم مقاييس اللغة» (٤٣٤/٥).

(٣) «معجم مقاييس اللغة» (٤٣٤/٥).

والنَّصَبُ: جماعة النَّصِيبَةِ، وهي علامة تُنْصَبُ للقوم.

قال الجوهري: (النَّصَبُ مصدر نصبتُ الشيءَ إذا أقمته). وقال ثعلب: (لا يكون النَّصَبُ إلا بالقيام)^(١). وقال ابن سيده: (والنواصب: قوم يتدينون ببغضة علي)^(٢).

ويظهر من التعريف اللغوي أن له علاقة بالتعريف الشرعي بجامع نَصَبِ العداوة وإقامتها لعلي عليه السلام حتى أضحي عملهم هذا شعارًا يُعرَفون به، فكان كل من أقام العداة لأمر المؤمنين علي عليه السلام يسمى « ناصبيًا ».

(١) انظر: «لسان العرب» مادة (نصب)، و«القاموس المحيط» مادة (نصب)، و«مختار الصحاح» مادة (نصب).

(٢) انظر: «المحكم والمحيط الأعظم» (٣٤٥/٨).

المطلب الثاني

معنى النصب في الاصطلاح الشرعي

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (النواصب والناصبية وأهل النصب متدينون ببغض أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام؛ لأنهم نصبوا له، أي عادوه وأظهروا له الخلاف)^(١).

يقول ابن حجر رحمته الله في بيان سبب بغضهم لأmir المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: (... أن الناصبة اعتقدوا أن علياً عليه السلام قتل عثمان عليه السلام أو كان أعان عليه فكان بغضهم له ديانة بزعمهم، ثم انضاف إلى ذلك أن منهم من قُتِلَتْ أقاربه في حروب علي عليه السلام).

قيل لأبي ليبيد^(٢): لم تسب علياً عليه السلام قال ألا أسبُ رجلاً قتل منا خمسمائة وألفين والشمس ها هنا^(٣).

(١) «منهاج السنة»، لابن تيمية، (٤٩/٢) حاشية رقم (١)، و«مجموع الفتاوى» (٤٩٠/٢٨).

(٢) هو لماعة بن زبار الأزدي الجهضمي أبو لبيد البصري، روى عن عمر وعلي وعبد الرحمن بن سمرة وغيرهم من الصحابة، ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من أهل البصرة.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٤٨٠/٣)، و«تقريب التهذيب» (ص ٢٦٤).

(٣) انظر: «تهذيب التهذيب» (٤٨٠/٣) بتصرف.

المطلب الثالث

الفرق بين الناصبة والخوارج

يُطْلَقُ أربابُ المقالات والباحثين اسم النصب والناصبة تارة على الخوارج وتارة على شيعة عثمان رضي الله عنه المنتسبين إليه والمتنقصين لعلي رضي الله عنه، وتارة أخرى على كلا الفريقين.

ولا شك أن كلا الفريقين قد نصب العداء لعلي رضي الله عنه إلا أن حِدَّةَ العداء تختلفُ من فريق إلى آخر، وعلى ضوء ذلك فرَّق شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله بين الفريقين فقال: (الخوارج الذين يُكْفَرُونَ عليًّا، والنواصب الذين يُفَسِّقُونَهُ) ^(١).

وقال في موضع آخر: ... وكان من شيعة عثمان من يسب عليًّا، ويجهر بذلك على المنابر وغيرها، لأجل القتال الذي كان بينهم وبينه ... ولا بلغنا أن أحدًا منهم كفرَ عليًّا، كما كفرته الخوارج الذين خرجوا عليه من أصحابه. وإنما غاية من يعتدي منهم على علي رضي الله عنه أن يقول: كان ظالمًا، ويقولون: لم يكن من الخلفاء، ويروون عنه أشياء من المعاونة على قتل عثمان، والإشارة بقتله في الباطن، والرضا بقتله.

وكل ذلك كذبٌ على علي رضي الله عنه. وقد حلف رضي الله عنه وهو الصادق بلا يمين أنه لم يقتل عثمان رضي الله عنه، ولا مَالاً على قتله، بل ولارضى بقتله، وكان يلعن قتلة عثمان.

(١) «منهاج السنة»، لابن تيمية (٢/٥٩).

وأهل السنة يعلمون ذلك منه بدون قوله . فهو أتقى لله من أن يُعَيِّنَ عليّ
قتل عثمان، أو يرضى بذلك.

فما قالته شيعة علي في عثمان أعظم مما قالته شيعة عثمان في علي؛ فإن
كثيراً منهم يُكفِّرُ عثمان عليه السلام، وشيعة عثمان لم تُكفِّرْ علياً عليه السلام. ومن لم يكفره
يسبه ويغضه أعظم مما كانت شيعة عثمان تبغض علياً.

وأهل السنة يتولون عثمان وعلياً جميعاً، ويتبرؤون من التشيع والتفرق في
الدين...^(١).

(١) انظر: «منهاج السنة»، لابن تيمية (٢٠١/٦-٢٠٢)، (٥٩/٢)، (٤٤/٥)، (١٩٨/٦).

المطلب الرابع

نشأة بدعة النصب^(١)

بعد البحث في أصل الناصبة تبين لي أن الناصبة ليست فرقة لها أصول وقواعد كغيرها من الفرق وإنما هي عبارة عن ردة فعل إثر موقف أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في الفتنة وهما:

١. موقفه تجاه قتلة عثمان رضي الله عنه، وعدم تتبعهم والقصاص منهم؛ حتى تهدأ الأحوال وَيَسْتَتَبَّ الأمر وتتكشف ذيول المؤامرة، ثم يكون استئصال شأفتهم.

فظن الظانون أن علياً رضي الله عنه كان متهاوناً في طلب القصاص من قتلة عثمان رضي الله عنه، لاسيما وقد احتضنهم في جيشه.

يقول الإمام القرطبي رحمته الله مبيناً موقف أهل الشام تجاه ولاية علي رضي الله عنه: (فلما بويع له -أي لعلي بن أبي طالب- طلب أهل الشام في شرط البيعة التمكين من قتلة عثمان رضي الله عنه وأخذ القود منهم، فقال لهم علي رضي الله عنه: ادخلوا في البيعة واطلبوا الحق تصلوا إليه).

(١) لقد بحث كثيراً عن نشأة النصب فلم أقف على مرجع تحدث عن نشأتها- كان ذلك أثناء كتابتي للرسالة عام ١٤٢٤هـ، وفي عام ١٤٣١هـ طبعت دار المناهج رسالة «النصب والنواصب دراسة تاريخية عقدية»، للدكتور. بدر العواد، فاطلعت عليها وألفتها موافقة لما توصلت إليه-.

فقالوا: لا تستحق بيعة وقتلة عثمان معك تراهم صباحًا ومساءً...^(١).

لذلك كرهوا هذا الموقف من علي عليه السلام ونقموا عليه، علمًا بأنه ما أراد بذلك إلا رد الفتنة والقضاء عليها كما يقول الإمام القرطبي: (... فكان علي في ذلك أسدً رأيًا وأصوب قيالًا؛ لأن عليًا لو تعاطى القود منهم لتعصبت لهم قبائل وصارت حربًا ثالثة، فانتظر بهم أن يستوثق الأمر وتنعقد البيعة ويقع الطلب من الأولياء في مجلس الحكم فيجري القضاء بالحق.

ولا خلاف بين الأمة أنه يجوز للإمام تأخير القصاص إذا أدى ذلك إلى إثارة الفتنة أو تشتيت الكلمة^(٢).

٢. موقفه من أهل الشام ومانتج عن ذلك من تقاتل الفريقين في موقعة (صفين) حيث قُتل من أهل الشام خلقٌ كثير، حتى كاد جيش أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أن ينتصر.

فترتب على هذه المقتلة التي جرت في صفوف جيش معاوية عليه السلام أن سُحِنت نفوس بعض أهل الشام وغيرهم ممن كان له قرابة وصلة بقتلى صفين فكرهوا عليًا عليه السلام.

لذلك لما سُئل أبو لبيد^(٣): (أتحب عليًا). فقال: أحب عليًا وقد قتل من قومي في غداة واحدة ستة آلاف!^(٤).

ويظهر مما تقدم: أن ظهور النصب عبارة عن نتاج لخلافات سياسية أدت إلى اتخاذ موقف سلبي من أمير المؤمنين علي بي أبي طالب عليه السلام، حيث وصفه بعض مخالفه بالظلم والفسق دون القول بكفره، خلافًا للخوارج الذين كفروا عليًا عليه السلام - كما تقدم - في التفريق بين النواصب والخوارج.

(١) انظر: «تفسير القرطبي» (٣١٨/١٦)، و«العواصم من القواصم» لابن العربي (ص ١٣٤).

(٢) انظر: «تفسير القرطبي» (٣١٨/١٦)، و«العواصم من القواصم» لابن العربي (ص ١٢٣).

(٣) تقدمت ترجمته ص (٢٨١).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٤٨٠/٣).

المبحث الثاني

موقف التابعين من بدعة النصب

لقد وقف التابعون -رحمهم الله تعالى- موقفًا عظيمًا في الرد على النواصب والذب عن عرض أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، دون لعنٍ وسبٍ وتجريحٍ كحال -الرافضة مع مخالفهم-؛ وذلك من خلال سرد الآثار الثابتة في فضل علي عليه السلام. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (ففي فضائل علي الثابتة ردُّ على النواصب، كما أن في فضائل الثلاثة ردُّ على الروافض)^(١).

وفضائل علي عليه السلام أكثر من أن تحصر، لذلك سأورد طرفًا منها:

١. قال الخلال: (أخبرنا عبد الله بن أحمد، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا سليمان بن داود، قال: حدثنا شعبة عن منصور بن عبد الرحمن الغُدَّاني، قال: سمعت الشعبي قال: «أدركت أكثر من خمسمائة من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله قالوا: إن عثمان وعليًا وطلحة والزبير في الجنة»)^(٢).

(١) «منهاج السنة»، لابن تيمية (٣٣٩/٧).

(٢) التخریج:

أخرجه الخلال في «السنة» (٣٤٥/٢)، وأخرجه البيهقي في «الاعتقاد» (ص٣٧٤)، من طريق: علي بن محمد المقرئ، قال: أخبرنا الحسن بن محمد، قال: حدثنا يوسف بن يعقوب، قال: حدثنا عمرو بن مرزوق، قال: حدثنا شعبة به مثله.

٢. قال عبد الله بن الإمام أحمد: (حدثني أبي، قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا محمد، يعني: ابن راشد، قال: حدثني عوف قال: كنت عند الحسن، فذكروا أصحاب رسول الله ﷺ فقال ابن جوشن الغطفاني: يا أبا سعيد، إنما أزرني بأبي موسى اتباعه عليًا، قال: فغضب الحسن حتى تبين الغضب في وجهه.

= رجال الإسناد:

عبد الله: هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الرحمن، ولد الإمام، ثقة، من الثانية عشرة، مات سنة ٢٩٠هـ، وله بضع وسبعون سنة. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٩٥).

أبوه: هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي، نزيل بغداد، أبو عبد الله، أحد الأئمة، ثقة حافظ فقيه حجة، وهو رأس الطبقة العاشرة، مات سنة ٢٤١هـ، وله سبع وسبعون سنة. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٨٤).

سليمان بن داود: هو سليمان بن داود بن علي بن عبد الله بن عباس، أبو أيوب البغدادي، الهاشمي، الفقيه، ثقة جليل، قال الإمام أحمد: يصلح للخلافة، من العاشرة، مات سنة ٢١٩هـ، وقيل بعدها. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٥١).

شعبة: هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري، ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فُتِّشَ بالعراق عن الرجال، وذبح عن السنة. وكان عابداً، من السابعة، مات سنة ستين. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٦٦).

منصور: هو منصور بن عبد الرحمن الغُدَّاني البصري الأشل، وثقه ابن معين، وأبو داود، وقال الإمام أحمد: ثقة ليس به بأس، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن حجر: صدوق يهم، من السادسة.

انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ١٧٥)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ١٥٨)، و«تقريب التهذيب» (ص ٥٤٧).

الشعبي: هو عامر بن شراحيل الشعبي، أبو عمرو، ثقة مشهور فقيه فاضل، من الثالثة، مات بعد المائة. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٨٧).

درجة الأثر: إسناده حسن؛ والذي يظهر لي أن منصورًا هذا صدوق حسن الحديث؛ لأن أبا حاتم متشدد في الرجال.

قال: فمن يَتَّبِعْ؟ قُتِلَ أمير المؤمنين عثمان مظلومًا، فعمد الناسُ إلى خيرهم فبايعوه، فمن يتبع حتى ردها مرارًا^(١).

٣. وقال عبد الله بن الإمام أحمد: (حدثني أبي، قال: حدثنا ابن نمير، قال: أخبرنا الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن ابن أبي ليلى، قال: «ذُكر عنده قول الناس في علي عليه السلام، فقال: قد جالسناه وحادثناه وواكلناه وشاربناه وقمنا له على الأعمال، فما سمعته يقول شيئًا مما تقولون، أو لا يكفيهم أن يقولوا: ابن عم رسول الله، وختنه، وشهد بيعة الرضوان، وشهد بدرًا^(٢)).

(١) التخريج:

أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (٥٧٦/٢)، ولم أعثر عليه في مصدر آخر. رجال الإسناد:

عبد الرزاق: هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميدي مولاهم، أبو بكر الصنعاني، ثقة حافظ مصنف شهير، من التاسعة، مات سنة إحدى عشرة، وله خمس وثمانون سنة. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٣٥٤).

محمد بن راشد: هو محمد بن راشد المكحولي الخزاعي الدمشقي، نزيل البصرة، قال شعبة: صدوق، وقال عبد الرزاق: ما رأيت أحدًا أورع في الحديث منه، وقال الدارقطني: ومحمد بن راشد المكحولي كان بالبصرة يعتبر به، وثقه ابن معين، وأحمد بن حنبل، والنسائي، وقال ابن خراش: من أهل الشام متروك الحديث، وقال ابن حجر: صدوق يهمل، من السابعة، مات بعد الستين.

انظر: «الجرح والتعديل» (٢٣٥/٧)، و«تاريخ بغداد» (٣٤٢/١)، و«تقريب التهذيب» (ص ٤٧٨)، و«تهذيب التهذيب» (٥٥٩/٣)، «بحر الدم» (ص ١٣٦).

عوف: هو عوف بن أبي جميلة الأعرابي العبدي البصري، ثقة، من السادسة، مات سنة ست أو سبع وأربعين، وله ست وثمانون سنة. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٤٣٣). درجة الأثر: إسناده صحيح.

(٢) التخريج:

أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (٥٨٠/٢)، ولم أعثر عليه في مصدر آخر. رجال الإسناد:

ابن نمير: هو عبد الله بن نمير الهمداني، أبو هشام الكوفي، ثقة صاحب حديث من أهل السنة، من كبار التاسعة، مات سنة تسع وتسعين ومائة، وله أربع وثمانون سنة.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٣٢٧).

٤. وقال عبد الله: (حدثني أبي، قال: حدثنا يحيى بن آدم، قال: أخبرنا شريك، عن سعيد بن مسروق، عن منذر، عن الربيع بن خثيم، أنهم ذكروا عنده علياً، فقال: «مارأيت أحداً مبغضيه أشد له بغضاً، ولا محبيه أشد له حباً، ولم أرهم يجدون عليه في حكمه والله ﷻ يقول: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أَزْوَاجًا﴾ [البقرة: ٢٦٩]»^(١).

= الأعمش: هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي، الأعمش، ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع لكنه يدلس، من الخامسة، مات سنة سبع وأربعين. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٥٤).

عمرو بن مرة: هو عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق الجُملي المرادي، أبو عبد الله الكوفي، الأعمش، ثقة عابد كان يدلس، من الخامسة، مات سنة ١١٨ هـ. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٤٢٦).

ابن أبي ليل: هو عبد الرحمن بن أبي ليل الأنصاري، المدني ثم الكوفي، ثقة، من الثانية، اختلف في سمائه من عمر رضي الله عنه، مات بوقعة الجماجم سنة ٨٣ هـ، وقيل: إنه غرق. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٣٤٩).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(١) التخریج:

أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (٥/٥٧٥)، ولم أعر عليه في مصدر آخر. رجال الإسناد:

يحيى بن آدم: هو يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي، أبو زكريا، مولى بني أمية، ثقة حافظ فاضل، من كبار التاسعة، مات سنة ٢٠٣ هـ. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٨٧).

شريك: هو شريك بن عبد الله النخعي الكوفي، القاضي بواسط ثم بالكوفة، أبو عبد الله، قال ابن معين: ثقة ثقة، ووثقه العجلي، وابن سعد وغيرهما، وقال ابن حجر: صدوق يخطيء كثيراً، من الثامنة، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٢/١٦٤)، و«التقريب» (ص ٢٦٦).

سعيد بن مسروق: هو سعيد بن مسروق الثوري، والد سفيان، ثقة، من السادسة، مات سنة ١٢٦ هـ.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٤١).

منذر: هو المنذر بن يعلم الثوري، أبو يعلى الكوفي، ثقة، من السادسة.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٤٦).

المبحث الثالث من رمي ببدعة النصب من التابعين

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

(من رمي ببدعة النصب ولم تثبت في حقه)

أولاً: قيس بن أبي حازم:

واسم أبي حازم: حُصَيْن بن عوف، ويقال: عوف بن عبد الحارث، ويقال: عبدعوف بن الحارث بن عوف، البَجَلِيُّ الأَحْمَسِيُّ، أبو عبد الله الكوفي. أدرك الجاهلية، ورحل إلى النبي ﷺ لبياعه، فقبُضَ وهو في الطريق، وأبوه له صحبة.

= الربيع بن خُثَيْم: هو الربيع بن خثيم بن عائذ بن عبد الله الثوري، أبو يزيد الكوفي، ثقة عابد مخضرم، من الثانية، قال له ابن مسعود: لو رآك رسول الله ﷺ لأحبك، مات سنة إحدى و قيل ثلاث وستين.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٠٦).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

ويقال: إن لقيس رؤية، ولم يثبت. توفي سنة ٨٤هـ، وقيل سنة ٩٨هـ، من الطبقة الثانية^(١).

روى عن: أبيه، والعشرة المبشرين بالجنة، إلا عبد الرحمن بن عوف، وعن أبي هريرة، وابن سعود، ومعاذ، وخالد بن الوليد وغيرهم. روى عنه: إسماعيل بن أبي خالد، وبيان بن بشر، والمغيرة بن شُبَيْل، ومُجالد بن سعيد، وعمر بن أبي زائدة، والأعمش وآخرون. روى له: أصحاب الكتب الستة.

مكانته عند أهل العلم:

وتقّه جمع من أهل العلم، منهم:

* قال ابن عيينة: (ما كان بالكوفة أحد أروى عن الصحابة منه)^(٢).

* وقال ابن معين: (هو أوثق من الزهري)^(٣).

* وقال العجلي: (ثقة)^(٤).

* وقال الذهبي: (ثقة)^(٥).

* وقال ابن حجر: (ثقة)^(٦).

(١) مصادر الترجمة: انظر: «الطبقات الكبرى» (٦/٦٧)، و«التاريخ الكبير» (٧/١٤٥)، و«رجال مسلم» (٢/١٤٤)، و«تهذيب الكمال» (٢٤/١٥)، و«طبقات المحدثين» (ص ٣٥)، و«تهذيب التهذيب» (٣/٤٤٥).

(٢) «طبقات الحفاظ» (ص ٢٩).

(٣) «التعديل والتجريح» (٣/١٠٥٩).

(٤) «معرفة الثقات» (٢/٢٢٠).

(٥) «ميزان الاعتدال» (٥/٤٧٦).

(٦) «تقريب التهذيب» (ص ٤٥٦).

سياق ما ورد في رمية بدعة النصب:

نسب بعض أهل العلم قيس بن أبي حازم إلى النصب.

١. قال يعقوب بن شيبة: (...) ومنهم من حمل عليه في مذهبه، وقالوا: كان يحمل على عليٍّ، والمشهور عنه أنه كان يقدم عثمان، ولذلك تجنب كثير من قدماء الكوفيين الرواية عنه^(١).

٢. وقال علي بن المديني: (كان عثمانياً)^(٢).

٣. وقال الذهبي: (وقيل: كان يحمل على عليٍّ عليه السلام)^(٣).

٤. وقال ابن حجر: (رمي بالنصب)^(٤).

٥. وقال السيوطي: (هؤلاء رموا بالنصب، وعدّ منهم قيس بن أبي حازم)^(٥).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالنصب:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحداً برأه مما نسب إليه.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم عدم صحة رمية قيس بن أبي حازم بالنصب، وذلك لما يلي:

١. مناصرته لعلي بن أبي طالب عليه السلام في حربه مع الخوارج، يقول الخطيب

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (٤٤٥/٣).

(٢) «العلل» لابن المديني (ص ٤٩).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٤٧٦/٥)، و«سير أعلام النبلاء» (١٩٩/٤).

(٤) «هدي الساري» (ص ٤٦٠).

(٥) انظر: «تدريب الراوي» (٣٢٨/١).

البغدادي رحمته الله: (.. وقد كان نزل الكوفة، وحضر حرب الخوارج بالنهروان مع علي بن أبي طالب ...) ^(١).

ومعلوم أن الناصبي مبغضٌ لأمر المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، فكيف يناصره ويجاهد معه؟!

٢. أخذه الحديث عن علي بن أبي طالب عليه السلام، قال أبو عبيد الآجري: (سمعت أبا داود يقول: أجود التابعين إسنادًا قيس بن أبي حازم، روى عن تسعة من العشرة، ولم يرو عن عبد الرحمن بن عوف) ^(٢).
والناصري مُتهمٌ لعلي عليه السلام في دينه فكيف يأخذ عنه.

٣. جُل من نسبه إلى هذه البدعة اعتمد على قول الإمام الحافظ يعقوب بن شيبه، في حين أن قوله رحمته الله ليس مؤيدًا لرمي قيس بن أبي حازم بالنصب؛ وذلك أنه حكا قول بعض أهل الحديث في تضعيفه لقيس بحجة حملة على علي عليه السلام، ثم بين رحمته الله أن قيس بن أبي حازم لم يكن يطعن في علي عليه السلام، بل كان فعله مجرد تقديم عثمان على علي عليه السلام؛ ولذلك تجنب كثير من قدماء الكوفيين الرواية عنه، ومعلوم أن أهل الكوفة يكثر فيهم التشيع ^(٣).

٤. لا يلزم من كونه عثمانياً أن يحطَّ على علي عليه السلام؛ وذلك لأن مسألة التفضيل بينهما فيما دون الخلافة مسألة خلافية بين أهل السنة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (... بعض أهل السنة كانوا قد اختلفوا في عثمان وعلي عليهما السلام بعد اتفاقهم على تقديم أبي بكر وعمر عليهما السلام أيهما أفضل؟

فقدم قومٌ عثمان وسكتوا، أو ربَّعوا بعلي، وقدم قومٌ علياً، وقوم توقفوا.

(١) انظر: «تاريخ بغداد» (٤٥٢/١٢).

(٢) انظر: «سؤالات أبي عبيد الآجري» (ص ١١٣).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٤٢٠/١٠).

لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان، ثم علي^(١).

فالاستدلال بتقديمه عثمان علي علي^{عليه السلام} على بغضه لعلي ليس بسديد.

٥. لم أف على أحد استدلالاً بقول أو فعل لقيس بن أبي حازم فيما نسبوه إليه من النصب عدا ما ذكر.

ثانيًا: زياد بن علاقة:

هو زياد بن علاقة بن مالك الثعلبي، أبو مالك الكوفي، ابن أخي قُطبة. توفي سنة ١٣٥هـ، من الطبقة الثالثة^(٢).

روى عن: عمه قطبة، وأسماء بن شريك، وجريز بن عبد الله، وجابر بن سمرة، والمغيرة بن شعبة وآخرين.

روى عن: السفينان، والأعمش، وسماك بن حرب، وميسر، وشعبة، وغيرهم.

روى له: أصحاب الكتب الستة.

مكانته عند أهل العلم:

* قال أبو داود: (سمعت أحمد قال: زياد بن علاقة ثبت الحديث)^(٣).

* وقال يحيى بن معين: (ثقة)^(٤).

* وقال العجلي: (ثقة)^(٥).

(١) انظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٣/١٥١).

(٢) مصادر الترجمة: انظر: «الطبقات الكبرى» (٦/٣١٦)، و«التاريخ الكبير» (٣/٣٦٤)، و«رجال مسلم» (١/٢٢٢)، و«تهذيب الكمال» (٩/٤٩٩)، و«الكاشف» (١/٤١٢)، و«تهذيب التهذيب» (١/٦٥٢).

(٣) «سؤالات أبي داود» (ص ٣٠١).

(٤) «الجرح والتعديل» (٣/٥٤٠).

(٥) «معرفة الثقات» (١/٣٧٣).

* وقال أبو حاتم: (صدوق في الحديث)^(١).

* وذكره ابن حبان في الثقات^(٢).

* وقال ابن حجر: (ثقة)^(٣).

سياق ما ورد في رمية بدعة النصب:

نسبه بعض أهل العلم إلى النصب، منهم:

١. قال الأزدي: (سَيِّئُ المذهب، كان منحرفاً عن أهل بيت النبي ﷺ)^(٤).

٢. وقال ابن حجر: (رمي بالنصب)^(٥).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالنصب:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحداً برأه مما نسب إليه.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم براءة زياد بن علاقة من رمية بدعة النصب، وذلك لما

يلي:

لم أقف على من نسبه إلى هذه البدعة إلا أبا الفتح الأزدي، وهو غير مسلم

له؛ لعدة أمور:

١. قد تكلم فيه الإمام الذهبي، حيث نقل كلامه في أبان بن إسحاق

المدني، ثم قال الذهبي: (لا يترك، فقد وثقه أحمد، والعجلي، وأبو الفتح يسرف

(١) «الجرح والتعديل» (٣/٥٤٠).

(٢) «الثقات» (٤/٢٥٨).

(٣) «تقريب التهذيب» (ص ٢٢٠).

(٤) انظر: «تهذيب التهذيب» (١/٦٥٢).

(٥) انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٢٠).

في الجرح، وله مصنفٌ كبير إلى الغاية في المجروحين، جمع فأوعى، وجَرَّحَ خلقًا بنفسه لم يسبقه أحدٌ إلى التكلم فيهم، وهو المُتَكَلِّمُ فيه^(١).

فبين الإمام الذهبي رحمته الله أن أبا الفتح الأزدي يسرف في الجرح، وهذا فيه إشارة إلى أن قول أبي الفتح لا يُقْبَلُ بإطلاقٍ إلا إذا وافق غيره من الأئمة المعترين، فكيف وقد تفرد بنسبة زياد بن علاقة إلى النواصب، دون أن يبين قولاً أو فعلاً لزياد يبرر فيه نسبته إلى هذا المذهب.

٢. نقل ابن حجر توثيق بعض الأئمة لأحمد بن شبيب الحَبْطِي شيخ البخاري، ثم قال: (قال أبو الفتح الأزدي: منكر الحديث، غير مرضي. ولا عبرة بقول الأزدي، لأنه ضعيف، فكيف يعتمد في تضعيف الثقات)^(٢)، وقال ابن حجر أيضاً: (والأزدي لا يعتمد إذا انفرد فكيف إذا خالف)^(٣).

٣. تأخره عن زياد بن علاقة، وعدم معاصرته له، فهل يمكن أن يكون قد وقف على حال زياد بن علاقة في حين لم يقف عليها من عاصره؟! ومما تقدم يظهر عدم صحة نسبة زياد بن علاقة لبدعة النصب.

ثالثاً: زياد بن جُبَيْر:

هو زياد بن جبير بن حَيَّة بن مسعود بن مُعَتَّبِ الثَّقَفِيِّ البَصْرِيِّ. لم أقف على تاريخ وفاته، وقد نظمته ابن حجر ضمن الطبقة الثالثة، وهم من توفي بعد المائة الأولى^(٤).

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» (١/١١٧).

(٢) «هدي الساري مقدمة فتح الباري» (ص ٣٨٦).

(٣) «هدي الساري مقدمة فتح الباري» (ص ٣٩٠).

(٤) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (٣/٣٤٧)، و«الجرح والتعديل» (٣/٥٢٦)، و«رجال مسلم» (١/٢١٩)، و«التعديل والتجريح» (٢/٥٨٦)، و«تهذيب الكمال» (٩/٤٤١)، و«تهذيب التهذيب» (١/٦٤٣).

روى عن: أبيه، وابن عمر، وسعد، والمغيرة بن شعبة، والمحفوظ عن أبيه عنه .

روى عنه: ابن أخيه سعيد بن عبيد الله بن جبير بن حية، وابن أخيه المغيرة بن عبيد الله، ويونس بن عبيد وآخرون.
روى له: أصحاب الكتب الستة.

مكانته عند أهل العلم:

- * قال الإمام أحمد: (من الثقات)^(١).
- * وقال يحيى بن معين: (ثقة)^(٢).
- * وقال العجلي: (ثقة)^(٣).
- * وقال أبو زرعة: (بصري ثقة)^(٤).
- * وقال أبو داود: (هو زياد الجُهْدُ)^(٥)^(٦).
- * وقال النسائي: (ثقة)^(٧).
- * وذكره ابن حبان في الثقات^(٨).
- * وقال الإمام الذهبي: (ثقة)^(٩).

(١) «الجرح والتعديل» (٥٢٦/٣).

(٢) «تاريخ أسماء الثقات» (ص ٩١).

(٣) «معرفة الثقات» (٣٧٢/١).

(٤) «الجرح والتعديل» (٥٢٦/٣).

(٥) الجُهْدُ: هو الرجل العالم المتقن. انظر: «لسان العرب» (٣٨٢/٤).

(٦) «سؤالات أبي عبيد الآجري» (ص ٢٤٥).

(٧) «تهذيب التهذيب» (٦٤٣/١).

(٨) «الثقات» (٢٥٣/٤).

(٩) «الكاشف» (٤٠٩/١).

* وقال الحافظ ابن حجر: (ثقة)^(١).

سياق ما ورد في رمية بدعة النصب:

لم أقف على من نسب إلى هذه البدعة، إلا ما ورد عن ابن أبي شيبة، قال الحافظ ابن حجر: (روى ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحمن بن أبي نُعم، قال: كان زياد بن جبير يقع في الحسن والحسين، فقلت له: يا أبا محمد، إن أبا سعيد حدثني عن النبي ﷺ، قال: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة»)^(٢).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالنصب:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحداً برأه مما نسب إليه.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم عدم صحة نسبة زياد بن جبير إلى النصب؛ وذلك لما يلي:

١. توثيق أئمة الجرح والتعديل له دون ذكرٍ لهذه النسبة، مما يدل على عدم ثبوتها في حقه.

٢. كون عبد الرحمن بن أبي نُعم من أهل الكوفة، وأهل الكوفة يكثر فيهم التشيع، في حين أن زياد بن جبير من أهل البصرة وأهل البصرة يكثر فيهم النصب، فلعل زياد تحدث عن موقف الحسن والحسين ﷺ من الفتنة فظن أبو نُعم أنه يقع فيهما، لاسيما أنه لم يبيّن نوع هذا الوقوع.

٣. أن ابن حجر لم يذكر إسناد ابن أبي شيبة حتى يمكن النظر فيه.

٤. لم أقف على من روى هذه القصة أو ذكرها بهذا السند سوى الحافظ

(١) «تقريب التهذيب» (ص ٢١٨).

(٢) «تهذيب التهذيب» (١/٦٤٣).

ابن حجر في «التهذيب»، في حين أن الحديث مروى في كثير من كتب السنة^(١) من طريق أبي نُعم، وليس فيه ذكر لزياد بن جبير.

٥. عند البحث في سيرته رحمه الله تعالى لم أقف على قول أو فعل يدل على مناوئته لآل بيت رسول الله ﷺ.

رابعاً: أبو قلابة عبد الله الجرمي:

هو عبد الله بن زيد بن عمرو -ويقال: عامر- بن ناتل بن مالك بن عُبيد بن علقمة بن سعد، أبو قلابة الجرمي، البصري، أحد الأعلام. توفي سنة ١٠٤ هـ وقيل بعدها، من الطبقة الثالثة^(٢).

روى عن: ثابت بن الضحاك الأنصاري، وسمرة بن جندب، وعمرو بن سلمة الجرمي، ومالك بن الحويرث، وابن عباس، وابن عمر، وعائشة رضي الله عنها وآخرين.

روى عنه: أيوب السخيتاني، وخالد الحذاء، ويحيى بن أبي كثير، وعاصم الأحول، وأشعث الجرمي وآخرون.
روى له: أصحاب الكتب الستة.

مكانته عند أهل العلم:

وثقه جمع من أهل العلم منهم:

* وقال ابن عون: (قال لي ابن سيرين: قد علمنا أن أبا قلابة ثقة)^(٣).

(١) «مسند الإمام أحمد» (٣/٣) برقم (١١٠١٢)، و«صحيح ابن حبان» (٤١١/١٥) برقم (٦٩٥٩)،

«المعجم الأوسط» لطبراني، برقم (٢١٩٠)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٣٧٨/٦) برقم (٣٢١٧٦).

(٢) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الصغير» (١/٢٦٤)، و«رجال مسلم» (١/٣٦٣)، و«تذكرة

الحفاظ» (ص ٩٤)، و«تهذيب الكمال» (١٤/٥٤٤)، و«ميزان الاعتدال» (٤/١٠٣)، و«تهذيب

التهذيب» (٢/٣٣٩).

(٣) «الجرح والتعديل» (٥/٧٥).

* وقال ابن سعد: (كان ثقة كثير الحديث)^(١).

* وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: (قيل لأبي: أبو قلابة عن معاذة أحب إليك، أو قتادة عن معاذة. فقال: جميعًا ثقتان، وأبو قلابة لا يُعرف له تدليس)^(٢).

* وقال العجلي: (تابعي ثقة)^(٣).

* وذكره ابن حبان في الثقات^(٤).

* وقال ابن حجر: (ثقة)^(٥).

سياق ما ورد في رمية ببدعة النصب:

لم أجد أحدًا نسبته إلى هذه البدعة إلا أحمد بن عبد الله العجلي حيث قال: (وكان يحمل على علي عليه السلام ولم يرو عنه شيئًا قط...)^(٦).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالنصب:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحدًا برّاه مما نسب إليه.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم براءة أبي قلابة من النصب؛ وذلك لما يلي:

١. توثيق العلماء له دون إيراد هذه النسبة، ولو كانت مشهورة في حقه لما أغفلوها.

(١) «الطبقات الكبرى» (١٨٣/٧).

(٢) «الجرح والتعديل» (٥٧/٥).

(٣) «معرفقة الثقات» (٢٠/٢).

(٤) انظر: «الثقات» (٢/٥).

(٥) «تقريب التهذيب» (ص ٣٠٤).

(٦) «معرفقة الثقات» (٣٠/٢).

٢. ثناء المعاصرين له كالإمام ابن سيرين، وأيوب السختياني وغيرهما دون ذكر هذه النسبة مع أنهم وقفوا على حاله.

٣. ما ورد عنه من قوله يدل على براءته من هذه النسبة إذا صح عنه، قال ابن بطة: (حدثنا القافلائي، قال: حدثنا محمد بن إسحاق، قال: حدثنا عصمة بن سليمان الخزاز، قال: أخبرنا محمد بن عمر الأنصاري، عن أيوب السختياني، قال: قال لي أبو قلابة: «يا أيوب احفظ عني أربعًا: لا تقل في القرآن برأيك، وإياك والقدر، وإذا ذكر أصحاب محمد ﷺ، فأمسك، ولا تمكن أصحاب الأهواء من سمعك، فينبذوا فيه ما شاءوا»^(١)).

(١) التخريج: أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (١٤٠/١) برقم (٣٩٧)، وأخرجه اللاكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» برقم (٢٤٦) من طريق: عبيد الله بن محمد، قال: حدثنا إسماعيل بن محمد، قال: حدثنا يحيى بن جعفر بن أبي طالب، ح وأخبرنا الحسن بن عثمان، قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن زياد، قال: حدثنا يحيى بن أبي طالب، قال: حدثنا أحمد بن عصمة بن سليمان الخزاز، قال: حدثنا محمد بن عمر الأنصاري به مثله، ورقم (١٢٧٤) من طريق: عبد الله بن محمد، قال حدثنا: يحيى بن جعفر، قال: أخبرنا عصمة بن سليمان، قال: حدثنا محمد بن عمر الأنصاري به مثله، وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠٥/٢٨) من طريق: أبو البركات الأنماطي، قال: أخبرنا أحمد بن الحسن بن أحمد، قال: أخبرنا أبو علي بن شاذان، قال: أخبرنا أبو سهل أحمد بن محمد القطان، قال: أخبرنا يحيى بن أبي طالب، قال: أخبرني عصمة بن سليمان الخزاز، ح وأخبرنا أبو القاسم زاهر بن طاهر: قال أخبرنا أبو الحسن عبيد الله بن محمد بن إسحاق بن مندة، قال: أخبرنا أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه، قال: أخبرنا عبيد الله بن إسحاق بن إبراهيم، قال: أخبرنا يحيى بن أبي طالب، قال: أخبرنا عصمة بن سليمان، قال: أخبرنا محمد بن عمر الأنصاري به مثله.

رجال الإسناد:

القفلاني: هو جعفر بن محمد بن أحمد بن الوليد القافلائي أبو الفضل، حدث عن: محمد بن إسحاق الصاغاني، وعلي بن داود القنطري، وأحمد بن أبي خيثمة وغيرهم، روى عنه: أبو بكر بن مالك القطيعي، وعبد العزيز بن جعفر الخرقى، وابن شاهين وغيرهم، قال الخطيب البغدادي: حدثت عن يوسف بن عمر، قال: حدثنا أبو الفضل جعفر بن محمد بن أحمد بن الوليد القافلائي سمعت منه في جامع المدينة وكان من الثقات يعرف شيئًا من الحديث، حدثني عبيد الله بن أبي الفتح، عن طلحة بن محمد بن جعفر، وأخبرنا السمسار، قال: أخبرنا الصفار، قال: =

فكيف يُنسَبُ إلى النصب وهو يوصي بعدم الخوض في أعراض

الصحابه ﷺ!

١. تأخر العجلي عن عصر أبي قلابه رحمه الله تعالى.

٢. العجلي رحمه الله تعالى لم يفسر لنا تحامل أبي قلابه على علي ﷺ.

= حدثنا ابن قانع: أن جعفر بن محمد القافلائي مات في سنة خمس وعشرين وثلاثمائة زاد ابن قانع في جمادى الأولى.

انظر: «تاريخ بغداد» (٢١٩/٧).

محمد بن إسحاق: الصاغانى أبو بكر بغدادى، روى عن: روح بن عباد، وأبى النصر هاشم بن القاسم، وغيرهما، قال ابن خراش: ثقة مأمون، قال عبد الرحمن بن أبى حاتم: سمعت منه مع أبى وهو ثبت صدوق من الحفاظ.

انظر: «الجرح والتعديل» (١٩٥/٧)، و«الكاشف» (١٥٦/٢).

عصمة بن سليمان: الخزاز كوفى، سكن بغداد، روى عن: سفيان الثوري، وحماد بن زيد، وجريز بن حازم وغيرهم، روى عنه: محمد بن الفرج، وأبو حاتم وغيرهما، وقال فيه أبو حاتم: ما كان به بأس كان أحمد بن حنبل في حانوته، وقال البيهقي: عصمة بن سليمان لا يحتج به.

انظر: «الجرح والتعديل» (٢٠/٧)، و«تاريخ بغداد» (٢٨٦/١٢)، و«لسان الميزان» (١٦٩/٤).

محمد بن عمر الأنصاري: أبو سهل البصري، روى عن: السدي وغيره، وروى عنه: عفيف بن سالم، وأبو نعيم، والحضرمي، وأبو غسان مالك بن إسماعيل النهدي وغيرهم، قال يحيى بن سعيد القطان: ضعيف جداً، وضعفه يحيى بن معين والأزدي، وقال ابن حبان: كان ممن يخطئ، قال الألباني: وجملته القول: أن محمد الأنصاري هذا معروف برواية هؤلاء الثقات الأربعة عنه -يعني: عفيف، وأبو نعيم، والحضرمي، وأبو غسان- فمثله يُستشهد به، بل كان يمكن القول بأنه يحتج به في مرتبة من يحسن حديثه، لولا قول ابن حبان فيه: «كان ممن يخطئ».

انظر: «الجرح والتعديل» (١٩/٨)، و«الضعفاء» للعقيلي (١١٠/٤)، و«ميزان الإعتدال» (٢٨٠/٦)، و«السلسلة الصحيحة» (٦٦/٦).

أيوب السختياني: أيوب بن أبي تيمية: كيسان السخثياني، بفتح المهملة بعدها معجمة ثم مثناة ثم تحتانية وبعد الألف نون، أبو بكر البصري، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العبّاد، من الخامسة، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة، وله خمس وستون سنة، روى له الجماعة.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص١١٧).

درجة الأثر: إسناده ضعيف؛ لتكلم العلماء كما تقدم في: عصمة بن سليمان، ومحمد الأنصاري، ولأنه لم يرد الأثر إلا عن طريقهما، ومعلوم من كلام العلماء أنه لا يحتج بهما إذا انفردا.

٣. عدم رواية أبي قلابة لمرويات علي عليه السلام لا يلزم منها مناوأته وبغضه، وإلا للزم من ذلك بغضه لابن عمر؛ لأنه لم يرو عنه، قال ابن حجر: (قال ابن أبي حاتم عن أبي زرعة: لم يسمع أبو قلابة من علي، ولا من عبد الله بن عمر)^(١).

خامساً: الهيثم بن الأسود:

هو الهيثم بن الأسود النخعي المذحجي، أبو العُريان الكوفي. توفي بعد الثمانين، من الطبقة الثالثة^(٢).

روى عن: معاوية بن أبي سفيان، وعبد الله بن عمرو، وأدرك علياً -رضي الله عنهم أجمعين-.

روى عنه: ابنه العُريان، وعمرو بن حريث، وطارق بن شهاب، والأعمش.

روى له: البخاري في الأدب المفرد.

مكانته عند أهل العلم:

وثقه بعض أهل العلم:

* قال العجلي: (كوفي تابعي ثقة من كبار التابعين)^(٣).

* وذكره ابن حبان في الثقات^(٤).

* وقال ابن حجر: (صدوق)^(٥).

(١) «تهذيب التهذيب» (٢/٣٤٠).

(٢) مصادر الترجمة: انظر: «الطبقات الكبرى» (٦/٢١٤)، و«التاريخ الكبير» (٨/٢١١)، و«معرفه الثقات» (٢/٣٣٥)، و«الثقات» (٥/٥٠٧)، و«تهذيب الكمال» (٣٠/٣٦٢)، و«تهذيب التهذيب» (٤/٢٩٤).

(٣) «معرفه الثقات» (٢/٣٣٥).

(٤) انظر: «الثقات» (٥/٥٠٧).

(٥) «تقريب التهذيب» (ص٥٧٧).

سياق ما ورد في رمية بدعة النصب:

لم أجد أحدًا نسبه إلى هذه البدعة إلا ما كان من قول أبي عبد الله محمد بن عمران المرزباني، صاحب كتاب «معجم الشعراء» حيث قال: (هو أحد الشعراء، وكان عثمانياً مُنَحَرِفًا، وهو أحد من شهد على حُجْر بن عدي)^(١). وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: (رمي بالنصب)^(٢).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالنصب:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحدًا برّاه مما نسب إليه.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم براءة الهيثم بن الأسود من نسبته إلى النصب؛ وذلك لما يلي:

١. ثناء العلماء عليه وعدم وصفه بهذه البدعة دليلٌ على براءته منها.
٢. لم أقف على قول أو فعل للهيثم يدل على صحة هذه النسبة.
٣. كونه من أهل الكوفة؛ وأهل الكوفة يكثر فيهم التشيع لا النصب فلا ينقل إلى هذه البدعة إلا بيقين.
٤. تعليل المرزباني في نسبت الهيثم إلى هذه البدعة لشهادته على حُجْر بن عدي ومن معه، بأنه شق عصي الطاعة وأسقط خلافة معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ليس دليلًا كافيًا، وإلا للزم وصف كل من وقع منه مثل هذا التصرف إلى النصب^(٣).

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/٢٩٤).

(٢) «تقريب التهذيب» (ص ٥٧٧).

(٣) انظر: «تاريخ الطبري» (٣/٢٢٧-٢٢٨).

سادسًا: محمد بن زياد الألهاني:

هو محمد بن زياد الألهاني، أبو سفيان الحِمْصِيُّ. لم أقف على تاريخ وفاته، وقد نظمه ابن حجر ضمن الطبقة الرابعة، وهم من توفي بعد المائة الأولى^(١).

روى عن: أبي أمانة الباهلي، والمقدام بن مَعْدِي كَرَب، وأبي عَنبَةَ الخَوْلاني وآخرين.

روى عنه: ابنه إبراهيم، وعبد الله بن سالم الأشعري، ومحمد بن حرب الخولاني، وبقية بن الوليد، وإسماعيل بن عياش وآخرون.
روى له: أصحاب الكتب الستة إلا مسلمًا.

مكانته عند أهل العلم:

* قال الإمام أحمد: (ثقة)^(٢).

* وقال يحيى بن معين: (محمد بن زياد الألهاني ثقة)^(٣).

* وقال ابن أبي شيبه: (ثقة مأمون)^(٤).

* وقال أبو حاتم: (لابأس به)^(٥).

* وقال ابن أبي عاصم: (ثقة من رجال البخاري)^(٦).

(١) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (٨٣/١)، و«الجرح والتعديل» (٢٥٧/٧)، و«الثقات» (٣٧٢/٥)، و«تهذيب الكمال» (٢١٩/٢٥)، و«لسان الميزان» (٣٥٨/٧)، و«تهذيب التهذيب» (٥٦٥/٣).

(٢) «التعديل والتجريح» (٦٣٥/٢).

(٣) «تاريخ أسماء الثقات» (ص ١٩٩).

(٤) «سؤالات ابن أبي شيبه» (ص ١٥١).

(٥) «الجرح والتعديل» (٢٥٧/٧).

(٦) «السنة لابن أبي عاصم» (٥٠٥/٢).

* ووثقه النسائي^(١).

* وذكره ابن حبان في الثقات^(٢).

* وقال ابن حجر: (ثقة)^(٣).

سياق ما ورد في رمية بدعة النصب:

لم أجد أحدًا نسبته إلى هذه البدعة إلا أبو عبد الله الحاكم حيث قال: (اشتهر عنه النصب كحريز بن عثمان)^(٤).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالنصب:

لقد برأه الإمام الذهبي رحمته الله من هذه البدعة بقوله: (وما علمت فيه مقالة سوى قول الحاكم الشيعي^(٥)): أخرج البخاري في الصحيح لمحمد بن زياد، وحريز بن عثمان، وهما ممن قد اشتهر عنهما النصب.

قلت: ما علمت هذا من محمد؟ بل غالب الشاميين فيهم توقف عن أمير المؤمنين علي عليه السلام من يوم صفين، ويرون أنهم وسلفهم أولى الطائفتين بالحق، كما أن الكوفيين إلا من شاء ربك فيهم انحراف عن عثمان وموالة علي عليه السلام....)^(٦).

(١) «لسان الميزان» (٣٥٨/٧).

(٢) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١٥١/١-١٥٢).

(٣) «تقريب التهذيب» (ص ٤٧٩).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٥٦٥/٣).

(٥) قال الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٤٧٣/٥): (كان يميل إلى التشيع)، وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١٠٤٥/٣): (شيعي لا رافضي)، وقال ابن حجر في «لسان الميزان» (٢٣٢/٥):

(ما الرجل برافضي بل شيعي فقط).

(٦) «ميزان الاعتدال» (١٥٣/٦).

الراجع:

يظهر ما تقدم براءة محمد بن زياد الألهاني من بدعة النصب، وذلك لما يلي:

١. لم ينسبه إلى هذه البدعة أحد من أئمة الجرح والتعديل إلا ما ورد عن أبي عبد الله الحاكم، وأبي عبد الله فيه ميلٌ إلى التشيع، وقد تقدم أن أهل المذاهب المتقابلة لا يقبل قولهم في بعضهم على جهة الإطلاق.
٢. لم يذكر أبو عبد الله الحاكم رحمته الله مستنده من قولٍ أو فعلٍ في نسبته محمد بن زياد إلى النصب.
٣. جزم الإمام المحقق الذهبي رحمته الله بعدم ثبوت هذه النسبة في حق محمد بن زياد.

سابعًا: حريز بن عثمان.

هو حريز بن عثمان بن جبر بن أحمر بن أسعد الرَّحْبِيُّ المِشْرَقِيُّ، أبو عثمان، ويقال: أبو عون الحمصي، ورَحْبَة في حِمَيْر، قَدِمَ بغداد زمن المَهْدِي وحَدَّثَ بها. توفي سنة ١٦٣هـ، من الطبقة الخامسة^(١).

روى عن: عبد الله بن بُسر المازني الصحابي، وحبيب بن عُبيد، وحبان بن زيد، وخالد بن معدان، وعبد الرحمن بن أبي عوف وآخرين.

روى عنه: ثور بن يزيد الرحيبي، والوليد بن مسلم، وإسماعيل بن عياش، وبقية بن الوليد، وعيسى بن يونس، ويحيى بن سعيد القطان، ويزيد بن هارون، وعلي بن عياش وآخرون.

(١) مصادر الترجمة: انظر: «ضعفاء العقيلي» (٣٢١/١)، و«تذكرة الحفاظ» (١٧٧/١)، و«تهذيب الكمال» (٥٧٢/٥)، و«ميزان الاعتدال» (٢١٨/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٣٧٥/١)، و«طبقات الحفاظ» (ص ٨٥).

روى له: أصحاب الكتب الستة إلا مسلمًا.

مكانته عند أهل العلم:

وثقه جمع كبير من أهل العلم:

* وقال يحيى بن سعيد القطان: (ثقة)^(١).

* وقال الإمام أحمد: (ثقة ثقة)^(٢).

* وقال يحيى بن معين: (ثقة)^(٣).

* وقال العجلي: (شامي ثقة)^(٤).

* وقال أبو حاتم: (حسن الحديث)^(٥).

* وقال الإمام الذهبي: (ثقة)^(٦).

* وقال ابن حجر: (ثقة ثبت)^(٧).

سياق ما ورد في رمية بدعة النصب:

وردت أقوال كثيرة لبعض أهل العلم تنسب حريز بن عثمان إلى بدعة

النصب، منها:

١. قال الحسن بن علي الخلال: (سمعت عمران بن أبان، سمعت حريز

بن عثمان يقول: لا أحبه، قتل آبائي -يعني عليًا عليه السلام-)^(٨).

(١) «الكامل في ضعفاء الرجال» (٤٥٣/٢).

(٢) «بحر الدم» (ص ١٠٩).

(٣) «تاريخ أسماء الثقات» (ص ٧٣).

(٤) «معرفقة الثقات» (٢٩١/١).

(٥) «الجرح والتعديل» (٢٨٩/٣).

(٦) «الكاشف» (٣١٩/١).

(٧) «تقريب التهذيب» (ص ١٥٦).

(٨) «تهذيب التهذيب» (٣٧٦/١).

٢. وقال الإمام أحمد: (هو صحيح الحديث إلا أنه يحمل على علي^(١)).

٣. وقال العجلي: (كان يحمل على علي^(٢)).

٤. وقال ابن حبان: (كان يلحن علي بن أبي طالب رضوان الله عليه بالغة سبعين مرة، وبالعشي سبعين مرة، فقليل له في ذلك، فقال: هو القاطع رؤوس آبائي وأجدادي، وكان داعية إلى مذهبه^(٣)).

٥. وقال الخطيب البغدادي: (قال أبو جعفر عمرو بن علي: وحرير بن عثمان كان يتنقص عليًا وينال منه، وكان حافظًا لحديثه^(٤)).

٦. وقال محمد بن طاهر: (فيه نصب)^(٥).

٧. وقال الإمام الذهبي: (قلّ ما يوجد في الشاميين في إتقانه، لكنه ناصبي نسأل الله السلامة، إلا أنه لا يسب^(٦)).

٨. وقال ابن حجر: (رمي بالنصب)^(٧).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالنصب:

وردت عدة أقوال لبعض أهل العلم تبرئ حرير بن عثمان من هذه البدعة،

منها:

١. قال العقيلي: (حدثنا آدم بن موسى، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل

(١) «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١/١٩٧).

(٢) «معرفة الثقات» (١/٢٩١).

(٣) «المجروحين» (١/٢٦٨).

(٤) «تاريخ بغداد» (٨/٢٦٦).

(٥) «تذكرة الحفاظ» (١/١٧٧).

(٦) انظر: «الرواة الثقات المتكلم فيهم» (ص ٨٢)، و«المغني في الضعفاء» (ص ١٥٤)، و«الكاشف» (٣١٩/١).

(٧) «تقريب التهذيب» (ص ١٥٦).

البخاري، قال: «قال أبو اليمان: كان حريز بن عثمان يتناول رجلاً -يعني علي رضي الله عنه-، ثم ترك ذاك»^(١).

٢. وقال الدوري: (سمعت يحيى بن معين يقول: سمعت علي بن عياش يقول: سمعت حريز بن عثمان يقول لرجل: «ويحك! تزعم أنني أشتم علي بن أبي طالب، والله ما شتمت علياً قط؟»)^(٢).

(١) التخریج:

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣٢١/١)، وذكره ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٣٧٦/١)، وابن عدي في «الكامل» (٤٥١/٢).

رجال الإسناد:

آدم بن موسى: هو آدم بن موسى الخواري، حدث عن: سعيد بن عنبسة، ومحمد بن إسماعيل البخاري الإمام.

وحدث عنه: أبو أحمد محمد بن أحمد بن الغطريفي، والعقيلي، وابن عدي، وأبو بكر الإسماعيلي. انظر: «تكملة الإكمال» (٥١٧/٢).

محمد بن إسماعيل البخاري: هو الإمام الحجة صاحب الصحيح -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٤٦٨).

أبو اليمان: هو الحكم بن نافع البهراني، أبو اليمان الحمصي، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، روى له الجماعة، مات سنة ٢٢٢هـ.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١٧٦)، و«تهذيب التهذيب» (٤٧٠/١).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(٢) التخریج:

أخرجه الدوري في «تاريخ ابن معين» (٤١٩/٤)، وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٤٥٢/٢)، من طريق: ابن أبي عصمة، قال: حدثنا أحمد بن أبي حيح، قال: حدثني سلمة بن شبيب، قال:

سمعت علي بن عياش به مثله. وأخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٢٦٨/٨).

رجال الإسناد:

الدوري: هو عباس بن محمد بن حاتم الدوري، أبو الفضل البغدادي، خوارزمي الأصل، ثقة حافظ، مات سنة ٢٧١هـ، وقد بلغ ثمان وثمانين سنة.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٩٤)، و«تهذيب التهذيب» (٢٩٤/٢).

يحيى بن معين: هو يحيى بن معين بن عون الغطفاني مولا هم، أبو زكريا البغدادي، ثقة حافظ مشهور إمام الجرح والتعديل، من العاشرة، مات سنة ثلاث وثلاثين بالمدينة النبوية، وله بضعة وسبعون سنة.

٣. وقال أبو حاتم: (حريز بن عثمان حسن الحديث، ولم يصح عندي ما يقال في رأيه، ولا أعلم بالشام أثبت منه ...) (١).

٤. وقال العقيلي: (حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحسن بن علي الحلواني، قال: حدثني شيبابة، قال: سمعت حريز بن عثمان قال له رجل: «يا أبا عثمان، بلغني أنك لا تترحم على علي، فقال له: اسكت، ما أنت وهذا، ثم التفت إلي، فقال: ﷺ مائة مرة» (٢).

٥. وقال الخطيب البغدادي: (حُكِيَ عنه من سوء المذهب وفساد الاعتقاد ما لم يثبت عليه) (٣).

= انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٩٧).

علي بن عياش: هو علي بن عياش الألهماني الحمصي، ثقة ثبت، من التاسعة، مات سنة ٢١٩هـ.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٤٠٤).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(١) «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٨٩).

(٢) التخريج:

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١/ ٣٢١)، وذكره الذهبي في «الميزان» (٢/ ٢١٩).

رجال الإسناد:

محمد بن إسماعيل: هو محمد بن إسماعيل بن سالم أبو جعفر الصائغ الكبير البغدادي نزيل مكة، روى عن: أحمد بن إسحاق الحضرمي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن سليمان الرازي، والحسن بن علي الخلال وغيرهم، روى عنه: أبو داود، والعقيلي وغيرهما، قال ابن خراش: هو من أهل الفهم والأمانة، وقال ابن أبي حاتم: صدوق، ووثقه ابن حبان، وقال ابن حجر: صدوق، من الحادية عشرة، مات سنة ست وسبعين وله ثمان وثمانون سنة.

انظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ١٩٠)، و«الثقات» لابن حبان (٩/ ١٣٣)، و«تقريب التهذيب» (ص ٤٦٨).

الحسن بن علي الحلواني: ثقة حافظ -تقدم-. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١٦٢).

شيبابة: هو شيبابة بن سوار المدائني، أصله من خراسان، يقال: كان اسمه مروان، ثقة حافظ، مات سنة ٢٠٤هـ وقيل غير ذلك، روى له الجماعة. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٦٣).

درجة الأثر: إسناده حسن.

(٣) «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٦٦).

الراجع:

يظهر مما تقدم صحة نسبة حريز بن عثمان إلى بدعة النصب، ثم براءته منه؛ وذلك لما يلي:

صحة الأسانيد عندكُلِّ فَرِيقٍ، لذلك قال الحافظ ابن حجر رحمته الله: (جاء عنه ذلك -أي الرمي بالنصب- من غير وجه، وجاء عنه خلاف ذلك، وقال البخاري: قال أبو اليمان: كان حريز يتناول من رجل ثم ترك. قلت: فهذا أعدل الأقوال، فلعله تاب)^(١).

ولذلك أخرج له البخاري في صحيحه.

وقال البلقيني: «إذا اجتمع في الراوي جرح وتعديل، فإن الجرح يقدم ولو زاد عدد المعدل، هذا هو الأصح عند الفقهاء والأصوليين، ونقله الخطيب عن جمهور العلماء؛ لأن مع الجراح زيادة علم لم يطلع عليها المعدل، ولأنه مصدق للمعدل فيما أخبر به عن ظاهر حاله، إلا أنه يخبر عن أمر باطن خفي عنه، وقيد الفقهاء ذلك بما إذا لم يقل المعدل عرفت السبب الذي ذكره الجراح ولكنه تاب وحسنت حاله، فإنه حينئذ يقدم المعدل»^(٢).

وقد صرح أبو اليمان رحمه الله تعالى برجوعه عن هذا الرأي.

إلا أن ماثبت عنه في النصب لا يتجاوز إلى حد السب لأمر المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، بل هو مجرد عدم الرضى عن موقفه في الفتنة كما ذكر ذلك عمران بن أبان^(٣)، لذلك قال ابن عياش: (سمعت حريز بن عثمان يقول لرجل: ويحك! أما خفت الله حكيث عني أني أسبُ عليًا؟! والله ما أسبه ولا سببته قط)^(٤).

(١) «هدي الساري مقدمة فتح الباري» (ص ٤١٥).

(٢) انظر: «تدريب الراوي» (١/ ٢٧٦).

(٣) تقدم (ص ٢٨١).

(٤) انظر: «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٦٨).

وقال ابن حجر: (قال أحمد بن سليمان الرُّهاوي: سمعت يزيد بن هارون يقول: وقيل له: كان حريز يقول: «لا أحب علياً، قتل آبائي، فقال: لم أسمع هذا منه، كان يقول: لنا إمامنا ولكم امامكم»^(١)).

قال الإمام الذهبي في معرض دفاعه عن نسبة محمد الألهاني إلى بدعة النصب: (...). غالب الشاميين فيهم توقف عن أمير المؤمنين علي عليه السلام من يوم صفين، ويرون أنهم وسلفهم أولى الطائفتين بالحق، كما أن الكوفيين إلا من شاء ربك فيهم انحراف عن عثمان وموالاته لعلي عليه السلام (...).^(٢)

فلعل موقف حريز من علي عليه السلام مجرد التوقف في حاله، ففهم منه أنه يناصب علياً عليه السلام العداوة.

(١) «تهذيب التهذيب» (٣٧٦/١).

(٢) «ميزان الاعتدال» (١٥٣/٦).

المطلب الثاني

(من رمي ببدعة النصب وثبتت في حقه)

أولاً: إسحاق بن سويد:

هو إسحاق بن سويد بن هُبيرة العَدَوِي التَّمِيمِي البَصْرِي. توفي في الطاعون في أول خلافة أبي العباس السفاح سنة ١٣١هـ، من الطبقة الثالثة^(١).

روى عن: ابن عمر، وابن الزبير، وعبد الرحمن بن أبي بكر، والعلاء بن زياد العدوي، ومعاذة صاحبة عائشة وآخرين.

روى عنه: شعبة، والحمّادان، وابن عُليّة، ومعتمر بن سليمان، وعوف الأعرابي وآخرون.

روى له: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي.

مكانته عند أهل العلم:

* قال ابن سعد: (كان ثقة إن شاء الله)^(٢).

(١) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (٣٨٩/١)، و«الجرح والتعديل» (٢٢٢/٢)، و«رجال مسلم» (٥٠/١)، و«تهذيب الكمال» (٤٣٢/٢)، و«تهذيب التهذيب» (١٢١/١)، و«مقدمة فتح الباري» (ص ٣٨٩).

(٢) «الطبقات الكبرى» (٢٤٣/٧).

- * وقال الإمام أحمد: (شيخ ثقة)^(١).
- * وقال يحيى بن معين والنسائي: (ثقة)^(٢).
- * وقال العجلي: (بصري ثقة)^(٣).
- * وقال أبو حاتم: (صالح الحديث)^(٤).
- * وذكره ابن حبان في الثقات^(٥).
- * وقال ابن حجر: (صدوق)^(٦).

سياق ما ورد في رمية بدعة النصب:

نسب بعض أهل العلم إسحاق بن سويد إلى بدعة النصب، ومنهم:

١. قال العجلي: (كان يحمل على علي عليه السلام)^(٧).
٢. وقال ابن حجر: (قال أبو العرب الصقلي في «الضعفاء»: «كان يحمل على عليّ تحاملاً شديداً، وقال: لا أحب علياً...»)^(٨).
٣. وقال ابن حجر: (تُكَلِّم فيه للنصب)^(٩).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالنصب:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحداً برّاه مما نسب إليه.

(١) «سؤالات أبي داود» (ص ٣٢٧)، و«العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ١١٦).

(٢) «تهذيب التهذيب» (١/ ١٢١).

(٣) «معرفة الثقات» (١/ ٢١٨).

(٤) «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٢٢).

(٥) انظر: «الثقات» (٤/ ٢٤).

(٦) «تقريب التهذيب» (ص ١٠١).

(٧) «معرفة الثقات» (١/ ٢١٨).

(٨) «تهذيب التهذيب» (١/ ١٢١).

(٩) «تقريب التهذيب» (ص ١٠١).

الخلاصة:

يظهر مما تقدم صحة نسبة إسحاق بن سويد إلى بدعة النصب؛ وذلك لما يلي:

١. نسبته إلى هذا الرأي من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.
٢. عدم وجود من يخالفهم فيما ذهبوا إليه من أهل هذا الفن، مما يدل على اشتهاها في حقه.
٣. تصريحه ببغض علي بن أبي طالب عليه السلام، كما نقل ذلك أبو العرب الصقلي.
٤. كونه من أهل البصرة وأهل البصرة يكثر فيهم النصب.

ثانيًا: عبد الله بن شقيق:

هو عبد الله بن شقيق العُقَيْلي، أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو محمد البصري. توفي سنة ١٠٨هـ، من الطبقة الثالثة^(١).

روى عن: أبيه عليّ خلاف فيه، وعمر، وعثمان، وعلي، وأبي ذر، وأبي هريرة، وعائشة عليها السلام وآخرين.

روى عنه: ابنه عبد الكريم، ومحمد بن سيرين، وعاصم الأحول، وقتادة، وحميد الطّويل، وأيوب السخيتاني، وكهمس بن الحسن وآخرون.

روى له: البخاري في الأدب المفرد، ومسلم، وأبوداود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

(١) مصادر الترجمة: انظر: «الطبقات الكبرى» (١٢٦/٧)، و«معرفه الثقات» (٣٧/٢)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» (١٦٨/٤)، و«تهذيب الكمال» (٩١/١٥)، و«ميزان الاعتدال» (١٢٠/٤)، و«تهذيب التهذيب» (٣٥٣/٢).

مكانته عند أهل العلم:

وثقه جمع من أهل العلم، منهم:

* قال الإمام أحمد: (ثقة)^(١).

* وقال أبو حاتم: (بصري ثقة)^(٢).

* وقال العجلي: (ثقة)^(٣).

* وقال ابن خراش: (كان ثقة)^(٤).

* وقال الذهبي: (ثقة)^(٥).

* وقال ابن حجر: (ثقة)^(٦).

سياق ما ورد في رمية بدعة النصب:

نسبه بعض أهل العلم إلى بدعة النصب، منهم:

١. قال يحيى بن سعيد القطان: (كان سليمان التيمي سيء الرأي في عبد الله بن شقيق)^(٧).

٢. وقال ابن سعد: (قالوا: كان عبد الله بن شقيق عثمانياً)^(٨).

٣. وقال الإمام أحمد: (كان يحمل على علي عليه السلام)^(٩).

(١) «بحر الدم» (ص ٢٣٧).

(٢) «الجرح والتعديل» (٨١/٥).

(٣) «معرفة الثقات» (٣٧/٢).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٣٥٣/٢).

(٥) «ميزان الاعتدال» (١٢٠/٤).

(٦) «تقريب التهذيب» (ص ٣٠٧).

(٧) «الكامل في ضعفاء الرجال» (١٦٨/٤).

(٨) «الطبقات الكبرى» (١٢٦/٧).

(٩) «بحر الدم» (ص ٢٣٧).

٤. وقال ابن خراش: (كان عثمانياً يبغيض علياً)^(١).

٥. وقال العجلي: (كان يحمل على علي عليه السلام)^(٢).

٦. وقال الإمام الذهبي: (ناصبي)^(٣).

٧. وقال ابن حجر: (فيه نصب)^(٤).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالنصب:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحداً برأه مما نسب

إليه.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم ما يلي:

١. نسبته إلى هذا الرأي من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.

٢. عدم وجود من يخالفهم فيما ذهبوا إليه من أهل هذا الفن، مما يدل على اشتهاها في حقه.

٣. جزم بعض المحققين من أمثال: الإمام الذهبي، وابن حجر في نسبته إلى هذه البدعة.

٤. كونه من أهل البصرة، وأهل البصرة يكثر فيهم النصب.

٥. إلا أن روايته عن علي بن أبي طالب عليه السلام^(٥)، وعدم الوقوف على قول أو فعل له يدل على بدعته يجعل القول في نسبته إلى هذه البدعة غير مجزوماً به،

(١) «تهذيب التهذيب» (٢/٣٥٣).

(٢) «معركة الثقات» (٢/٣٧).

(٣) «المغني في الضعفاء» (ص٣٤٢)، و«ميزان الاعتدال» (٤/١٢٠).

(٤) «تقريب التهذيب» (ص٣٠٧).

(٥) انظر: «صحيح مسلم»، باب جواز التمتع، رقم (٢١٤٦).

ولو صحت هذه النسبة لكانت مجرد عدم الرضى عن موقف علي عليه السلام من الفتنة، وإلا لما روى عنه، ولعل عبارة الإمام ابن حجر تُشعر بذلك، حيث قال: (فيه نصب)^(١).

ثالثاً: لمآزة بن زبّار:

هو لمآزة بن زبار الأزدي الجَهْضَمِيُّ، أبو لبيد البصريّ. لم أقف على تاريخ وفاته، وقد نظم ابن حجر ضمن الطبقة الثالثة، وهم من توفي بعد المائة الأولى^(٢).

روى عن: عمر، وعلي، وعبد الرحمن بن سُمرة، وعروة بن أبي الجعد، وأبي موسى، وأنس بن مالك، وكعب بن سور.

روى عنه: الزبير بن الخريّت، ويعلى بن حكيم، والربيع بن سليم الأزدي، وطالب بن السّميدع، ومحمد بن ذكوان وآخرون.

روى له: أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

مكانته عند أهل العلم:

* قال ابن سعد: (كان ثقة)^(٣).

* وقال الإمام أحمد: (صالح الحديث)^(٤).

* وذكره ابن حبان في الثقات^(٥).

* وقال الإمام الذهبي: (ثقة)^(٦).

(١) «تقريب التهذيب» (ص ٣٠٧).

(٢) مصادر الترجمة: انظر: «بحر الدم» (ص ٣٥٩)، و«ضعفاء العقيلي» (١٨/٤)، و«تهذيب الكمال» (٢٤/٢٥١)، و«ميزان الاعتدال» (٥/٥٠٧)، و«تهذيب التهذيب» (٣/٤٨٠).

(٣) «الطبقات الكبرى» (٧/٢١٣).

(٤) «بحر الدم» (ص ٣٥٩).

(٥) انظر: «الثقات» (٥/٣٤٥).

(٦) «ميزان الاعتدال» (٧/٤١٧).

* وقال ابن حجر: (صدوق)^(١).

سياق ما ورد في رمية بدعة النصب:

نسبه بعض أهل العلم إلى هذه البدعة، منهم:

١. قال ابن جرير الطبري: (حدثني عبد الله بن أحمد بن شبيب، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا سليمان بن صالح، قال: حدثني عبد الله، عن جرير بن حازم قال الزبير بن الخريت: قلت للمازة: «لِمَ تَسُبُّ عليًّا؟ قال: ألا أسبُّ رجلاً قتل منا ألفين وخمسمائة والشمس هاهنا...»)^(٢).

(١) «تقريب التهذيب» (ص ٤٦٤).

(٢) التخریج:

أخرجه ابن جرير الطبري في «تاريخه» (٦١/٣)، وذكره ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤٨٠/٣).

رجال الإسناد:

- عبد الله بن أحمد: هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن شبيب المروزي، يروي عن: أبيه، وعبيد الله بن موسى، وغيرهما، وروى عنه: علي بن الحسين بن الجنيدي، ومالك. قال ابن حبان: مستقيم الحديث.

انظر: «الجرح والتعديل» (٦/٥)، و«الثقات» (٣٦٦/٨).

- أبوه: هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن شبيب المروزي، روى عن: وكيع، وعبد الرزاق وغيرهما، وروى عنه: محمد بن هارون، وأبوزرعة الدمشقي وغيرهما. قال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وعده الذهبي من كبار الأئمة.

انظر: «الجرح والتعديل» (٥٥/٢)، و«الثقات» (١٣/٨)، و«معرفة الثقات» (١٩١/١)، و«الكاشف» (٢٠١/١).

- سليمان بن صالح: هو سليمان بن صالح الليثي، مولا هم أبو صالح المروزي يُلقَّب سَلْمُويه، روى عن: عبد الله بن المبارك، وفضيل بن عياض وغيرهما، وروى عنه: أحمد بن شبيب، وإسحاق بن راهويه وغيرهما. كان ابن المبارك يخصه بالحديث، وقال ابن حجر: ثقة، من العاشرة مات قبل سنة عشر ومائتين وقد بلغ مائة.

انظر: «تهذيب الكمال» (٤٥٣/١١)، و«تقريب التهذيب» (ص ٢٥٢).

- عبد الله: هو عبد الله بن المبارك المروزي مولى بني حنظلة، ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير، قال ابن مهدي: الأئمة الأربعة عده منهم، وقال أحمد: لم يكن في زمان ابن المبارك أطلب منه للعلم. «التقريب» (ص ٣٢٠)، و«تهذيب التهذيب» (٣٣٦/٥).

٢. قال العقيلي: (قال وهب بن جرير: حدثني أبي، عن أبي ليبيد وكان شتامًا. قلت لأبي ما كان يشتم؟ قال: نراه علي بن أبي طالب عليه السلام)^(١).
٣. وقال ابن ماكولا: (كان منحرفًا عن علي عليه السلام)^(٢).
٤. وقال ابن عساكر: (قرأنا على أبي عبد الله ابن البناء، عن أبي تمام علي بن محمد، عن أبي عمر بن حيوية، قال: أنبأنا محمد بن القاسم، قال: حدثنا ابن أبي خيثمة، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا مطر بن حمران، قال: «كنا عند أبي ليبيد، فقيل له: أتحب عليًا؟ فقال: أحب عليًا وقد قتل من قومي في غداة واحدة ستة آلاف؟!»)^(٣).

= - جرير بن حازم: هو جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي أبو النضر البصري، والد وهب، روى عن: الحسن البصري، وقتادة وغيرهما، وروى عنه: الثوري، ويحيى بن سعيد القطان وغيرهما، قال شعبة: عليك بجرير فاسمع منه، وقال ابن مهدي: اختلط، وكان له أولاد أصحاب حديث فلما خشوا ذلك منه حجبه فلم يسمع منه أحد في اختلاطه شيئًا، وقال ابن مهدي أيضًا: هو أثبت عندي من قرّة بن أعين، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن حجر: ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه، وهو من السادسة، مات سنة سبعين بعد ما اختلط لكن لم يحدث في حال اختلاطه، روى له الجماعة

انظر: «الجرح والتعديل» (٥٠٤/٢)، و«تقريب التهذيب» (ص ١٣٨).

- الزبير بن الخريت: هو الزبير بن الخريت البصري، قال علي بن المديني: صالح، وقال أحمد: ثقة، وقال الذهبي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة، من الخامسة، خرج له: الستة إلا النسائي.

انظر: «بحر الدم» (ص ١٥٦)، و«التعديل والتجريح» (٥٨٩/٢)، و«الكاشف» (٤٠١/١)، و«تقريب التهذيب» (ص ٢١٤).

درجة الأثر: إسناده حسن.

(١) «ضعفاء العقيلي» (١٨/٤).

(٢) «الإكمال» (١٧٤/٤).

(٣) التخريج:

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ مدينة دمشق» (٣٠٦/٥٠)، وذكره المزي في «تهذيب الكمال» (٢٥١/٢٤).

رجال الإسناد:

= ابن البناء: هو يحيى بن الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البناء، سمع من: أبي الحسن بن

٥. وقال الحافظ المزي: (قال حماد بن زيد: ... وقد قاتل عليًا يوم الجمل)^(١).

٧. وقال الإمام الذهبي: (حضر وقعة الجمل، وكان ناصبًا ينال من علي عليه السلام، ويمدح يزيد)^(٢).

= المهدي، وجابر بن ياسين، وروى عنه: ابن عساكر، وابن الجوزي، وغيرهما. كان شيخًا صالحًا حسن السيرة، واسع الرواية، توفي سنة ٥٣١هـ.
انظر: «المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد» (١٩/٣).
أبوتام: هو علي بن محمد بن الحسن بن يزداد أبو تمام العبدي القاضي الواسطي، سمع من: ابن المظفر، وأبي الفضل الزهري، وابن حيوية وغيرهم، كان صحيح السماع، وقيل: كان معتزلًا، وقال خميس الحوزي: كان رافضي، قال ابن ماكولا: كان ثقة في الحديث، توفي سنة ٤٥٩هـ.

انظر: «ميزان الاعتدال» (١٨٩/٥)، و«لسان الميزان» (٢٦١/٤).
ابن حيوية: هو محمد بن حيوية بن المؤمل الكرجي، حدث بهمدان عن أسيد بن عاصم، وحدث عن الكبار، وعُمردهراً، قال الخطيب: موثق عندهم قاله البرقاني.
انظر: «ميزان الاعتدال» (١٢٩/٦).

محمد بن القاسم: هو محمد بن القاسم بن جعفر بن محمد بن خالد بن بشر أبو الطيب المعروف بالكوكبي، حدث عن: قُغْنَب بن المحرر، وعمر بن شبة وغيرهما، حدث عنه: أبو عمر بن حيوية، وأبو الحسن الدارقطني وغيرهما، وكان ثقة: توفي سنة ٣١٧هـ.
انظر: «تاريخ بغداد» (١٨١/٣).

ابن أبي خيثمة: هو أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب، الحافظ الحجة أبو بكر ابن الحافظ النسائي ثم البغدادي، أخذ علم الحديث عن أحمد بن حنبل وابن معين، قال الخطيب: ثقة عالم متقن حافظ بصير بأيام الناس، توفي سنة ٢٧٩هـ.
انظر: «طبقات الحفاظ» (ص ٢٧١).

موسى بن إسماعيل: هو موسى بن إسماعيل المنقري، ثقة ثبت -تقدم-.
انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٤٩).

مطر بن حمران: هو مطر بن حمران يروي عن أبي ليلى عن علي بن روى عنه حميد بن هلال.
انظر: «الثقات» (٤٩٥/٧).

درجة الأثر: إسناده ضعيف؛ لجهالة مطر بن حمران وابن حبان معروف بتوثيق المجاهيل.

(١) «تهذيب الكمال» (٢٥١/٢٤).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٥٠٨/٥)، (٤١٧/٧).

٨. وقال ابن حجر: (حضر وقعة الجمل، وكان ناصبياً ينال من علي عليه السلام)^(١).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالنصب:
من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحداً برأه مما نسب إليه.

الخلاصة:

- يظهر مما تقدم صحة نسبة لمآزة بن زبار إلى النصب؛ وذلك لما يلي:
١. نسبته إلى هذا الرأي من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.
 ٢. عدم وجود من يخالفهم فيما ذهبوا إليه من أهل هذا الفن، مما يدل على ثبوتها في حقه.
 ٣. يتبين لنا صحة هذه النسبة عند استصحاب حاله من خلال ما يلي:
* تصريحه ببغض علي عليه السلام، وصحة الإسناد في ذلك.
* قتاله لعلي عليه السلام في وقعة الجمل.

رابعاً: نُعَيْم بن أَبِي هِنْد:

واسم أبيه: الثُّعْمَان بن أَشِيْم الأَشْجَعِي الكُوفِي. قال الفلاس: توفي سنة ١١٠هـ، من الطبقة الرابعة^(٢).

روى عن: أبيه وله صحبه، وَنُبَيْط بن شَرِيْط، وَرُبْعِي بن حِرَاش، وأبي وائل، وابن سَمُرَة بن جُنْدُب وآخرين.

(١) «لسان الميزان» (٤/٤٩٢).

(٢) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (٨/٩٦)، و«رجال مسلم» (٢/٢٩٤)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/٤٩٨)، و«ميزان الاعتدال» (٧/٤٦)، و«تهذيب التهذيب» (٤/٢٣٨)، و«لسان الميزان» (٧/٤١٣).

روى عنه: ابن عمه أبو مالك سعيد بن طارق الأشجعي، وسلمة بن نُبَيْط، ومغيرة بن مِقْسَم، وشعبة، وشيبان النحوي وآخرون.

روى له: البخاري في التعاليق، ومسلم، وأبو داود في المراسيل، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

مكانته عند أهل العلم:

- وثقه جمع من أهل العلم، منهم:
- * قال ابن سعد: (كان ثقة)^(١).
- * وقال العجلي: (كوفي ثقة)^(٢).
- * وقال أبو حاتم: (صالح الحديث صدوق)^(٣).
- * وقال النسائي: (ثقة)^(٤).
- * وقال الإمام الذهبي (ثقة)^(٥).
- وقال ابن حجر: (ثقة)^(٦).

سياق ما ورد في رمية ببدعة النصب:

نسبه إلى هذه البدعة جمع من أهل العلم:

١. قال ابن حجر: (قال أبو حاتم الرازي: قيل لسفيان الثوري: مالك لم تسمع من نعيم بن أبي هند؟ قال: كان يتناول علياً عليه السلام)^(٧).

(١) «الطبقات الكبرى» (٦/٣٠٦).

(٢) «معرفة الثقات» (٢/٣١٨).

(٣) «الجرح والتعديل» (٨/٤٦٠).

(٤) «تهذيب الكمال» (٢٩/٤٩٨).

(٥) «الكاشف» (٢/٣٢٥).

(٦) «تقريب التهذيب» (ص ٥٦٥).

(٧) «هذيب التهذيب» (٤/٢٣٨).

٢. وقال الإمام الذهبي رحمته الله: (. . . ولنعيم لون غريب كوفي ناصبي)^(١).
 ووجه استغراب الإمام الذهبي: أن أهل الكوفة يَكْثُرُ فيهم التشيع، ومع ذلك كان نعيم بن أبي هند ناصبياً ينال من علي عليه السلام.
 ٣. وقال الحافظ ابن حجر رحمته الله: (رمي بالنصب)^(٢).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالنصب:
 من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحداً برأه مما نسب إليه.

الخلاصة:

- يظهر مما تقدم صحة نسبة نعيم بن أبي هند إلى النصب؛ وذلك لما يلي:
١. يُعَدُّ سفيان الثوري ممن عاصر نعيم بن أبي هند ووقف على حاله؛ حيث ولد سنة ٩٧هـ، وتوفي سنة ١٦١هـ^(٣)، بل كان بإمكانه أن يروي عنه كما سبق، فهو عارف بحاله.
 ٢. نسبته إلى هذه البدعة من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.
 ٣. لم أقف على من خالفهم من أهل هذا الفن فيما ذهبوا إليه، مما يدل على ثبوتها في حقه.

خامساً: أزهري بن عبد الله الحَرَازي:

هو أزهري بن عبد الله بن جَمَيْع الحَرَازي الحِمَصِيّ، ويقال: هو أزهري بن سعيد، قال البخاري: أزهري بن عبد الله، وأزهري بن سعيد، وأزهري بن يزيد واحدٌ،

(١) «ميزان الاعتدال» (٤٦/٧).

(٢) «قريب التهذيب» (ص ٥٦٥).

(٣) انظر: «تهذيب التهذيب» (٥٦/٢)، و«تقريب التهذيب» (ص ٢٤٤).

نسبوه مَرَّةً مُرَادِي، ومَرَّةً هَوَزَنِي، ومَرَّةً حَرَازِي^(١). قال ابن حجر: هذا قول إمام أهل الأثر: أن أزهر بن سعيد هو أزهر بن عبد الله، ووافقه جماعة على ذلك^(٢). لم أقف على تاريخ وفاته، وقد نظمه ابن حجر ضمن الطبقة الخامسة وهم الطبقة الصغرى من التابعين الذين ماتوا بعد المائة الأولى، ورأوا الواحد والأثنين من الصحابة، ولم يثبت لبعضهم السماع منهم؛ كالأعمش^(٣).

روى عن: تميم الدَّارِي مُرْسَلًا، وعن عبد الله بن بُسر، وأبي عامر الهُوَزَنِي، والنُّعْمَان بن بشير، وغيرهم.

روى عنه: صفوان بن عمرو، وعمر بن جُعْثَم، والخليل بن مَرَّة.

روى له: أبوداود، والترمذي، والنسائي.

مكانته عند أهل العلم:

* قال العجلي: (ثقة تابعي)^(٤).

* وذكره ابن حبان في الثقات^(٥).

* وقال الذهبي: (حسن الحديث)^(٦).

سياق ما ورد في رمية ببدعة النصب:

نسب جمعٌ من أهل العلم أزهر بن عبد الله إلى النصب مستدلين

بمايلي:

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (١/١٠٦).

(٢) المصدر السابق (١/١٠٦).

(٣) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (١/٤٥٦)، و«معرفه الثقات» (١/٢١٤)، و«تهذيب الكمال» (٢/٣٢٧)، و«تهذيب التهذيب» (١/١٠٥)، و«الكاشف» (١/٢٣١).

(٤) «معرفه الثقات» (١/٢١٤).

(٥) «الثقات» (٤/٣٩).

(٦) «ميزان الاعتدال» (١/٣٢٢).

١. قال ابن حبان: (حدثنا أحمد بن الحسين بن عبد الجبار، قال: حدثنا الهيثم بن خارجة، قال: حدثنا عبد الله بن سالم الأشعري، عن أزهر بن عبد الله قال: «كنت في الخيل الذين سبوا أنس بن مالك، وكان فيمن يؤلب على الحجاج، وكان مع عبد الرحمن بن الأشعث، فوسم في يده عتيق الحجاج، فقال لولا أنك خدمت رسول الله ﷺ لضربت عنقك»^(١)).

٢. وذكر ابن حجر عن ابن الجارود أنه قال: (كان يَسُبُّ عليًا)^(٢).

٣. وذكر ابن الجوزي عن الأزدي أنه قال: (يتكلمون فيه)^(٣).

٤. وقال الذهبي: (ناصبي)^(٤).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالنصب:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحدًا برأه مما نسب إليه.

(١) التخريج:

أخرجه ابن حبان في «الثقات» (٣٩/٤)، وذكره ابن حجر في «التهذيب» (١٠٦/١) عن أبي داود مثله.

رجال الإسناد:

أحمد بن الحسن: هو أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي مشهور، وثقه الدار قطني، وقال ابن المنادي: كتب عنه على اغماض.

انظر: «ميزان الاعتدال» (٢٢٦/١).

الهيثم: هو بن خارجة المروزي أبو أحمد أو أبو يحيى، نزيل بغداد، صدوق، من كبار العاشرة، مات سنة سبع وعشرين في آخر يوم منها. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٧٧).

عبد الله: هو بن سالم الأشعري أبو يوسف الحمصي، ثقة، رمي بالنصب، من السابعة، مات سنة تسع وسبعين.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٣٠٤).

درجة الأثر: إسناده حسن.

(٢) «تهذيب التهذيب» (١٠٦/١).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٣٢٢/١).

(٤) «الضعفاء والمتروكين» (٩٤/١).

الخلاصة:

يظهر مما تقدم صحة نسبة أزهر بن عبد الله إلى بدعة النصب؛ وذلك لما يلي:

١. نسبته إلى هذه البدعة من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.
٢. لم أقف على من خالفهم من أهل هذا الفن فيما ذهبوا إليه، مما يدل على ثبوتها في حقه.
٣. كونه من أهل الشام وأهل الشام يكثر فيهم النصب.
٤. لعل مشاركته للحجاج في ظلمه وسببه أنس بن مالك رضي الله عنه؛ عندما خرج مع ابن الأشعث^(١) فيه إشارة لمشاركته في بدعة النصب.

سادسًا: خالد بن سلمة:

هو خالد بن سلمة بن العاص بن هشام بن المغيرة، المخزومي، أبو سلمة، ويقال: أبو القاسم المعروف بالفأفاء الكوفي، أصله حجازي. قتل في واسط سنة ١٣٢هـ، من الطبقة الخامسة^(٢).

روى عن: عبد الله البهي، وعيسى وموسى ابني طلحة بن عبيد الله، وسعيد بن المسيب، وأبي بردة بن أبي موسى، والشعبي وآخرين.

روى عنه: أولاده: عكرمة، ومحمد، وعبد الرحمن، والسفيانان، وشعبة، ومِسْعَر، وزائدة، وزكريا بن أبي زائدة، وحمّاد بن زيد وآخرون.

روى له: البخاري في الأدب المفرد، ومسلم، وأبوداود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٣/٤٠٤).

(٢) مصادر الترجمة: انظر: «الطبقات الكبرى» (٦/٣٤٧)، و«التاريخ الكبير» (٣/١٥٤)، و«تهذيب الكمال» (٨/٨٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٥/٣٧٤)، و«لسان الميزان» (٢/٣٧٧)، و«تهذيب التهذيب» (١/٥٢١).

مكانته عند أهل العلم:

- * قال الإمام أحمد: (ثقة)^(١).
- * وقال أبو حاتم: (شيخ يكتب حديثه)^(٢).
- * وذكره ابن حبان في الثقات^(٣).
- * وقال ابن الجوزي: (لا أرى في روايته بأساً)^(٤).
- * وقال الذهبي: (ثقة)^(٥).
- * وقال ابن حجر: (صدوق)^(٦).

سياق ما ورد في رمية ببدعة النصب:

وردت عدة أقوال تنسب خالد بن سلمة إلى النصب، منها:

١. قال العقيلي: (حدثنا أحمد بن علي الأبار، قال: حدثنا محمد بن حميد، قال: حدثنا جرير قال: «كان خالد بن سلمة الفأفاء رأساً في المرجئين، وكان يبغض علياً»)^(٧).

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (٤٨٢/٢).

(٢) «الجرح والتعديل» (٣/٣٣٤).

(٣) انظر: «الثقات» (٦/٢٥٥).

(٤) «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١/٢٤٦).

(٥) «ميزان الاعتدال» (٢/٤١٣)، و«الكاشف» (١/٣٦٥).

(٦) «تقريب التهذيب» (ص١٨٨).

(٧) التخريج:

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢/٥)، وذكره ابن حجر في «التهذيب» (١/٥٢١).

رجال الإسناد:

أحمد بن علي الأبار: هو الحافظ الإمام أحمد بن علي بن مسلم الأبار، محدث بغداد، ثقة -تقدم-.

انظر: «طبقات الحفاظ» (ص٢٨٥)، و«لسان الميزان» (١/٢٣١)، و«المقتنى في سرد الكنى»

(١/٣٤٤).

٢. وقال الإمام الذهبي: (هو من عجائب الزمان! كوفي ناصبي ويندر أن تجد كوفياً إلا وهو يتشيع)^(١).

٣. وقال ابن حجر: (رمي بالإرجاء، وبالنصب)^(٢).

٤. وقال السيوطي: (... وهؤلاء رموا بالنصب - وهو بغض علي عليه السلام وتقديم غيره عليه-) ^(٣) وعد منهم خالد بن سلمة.

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالنصب:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحداً برأه مما نسب إليه.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم صحة نسبة خالد بن سلمة الفأفأ إلى بدعة النصب؛ وذلك

لما يلي:

١. نسبته إلى هذه البدعة من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.

٢. لم أقف على من خالفهم من أهل هذا الفن فيما ذهبوا إليه، مما يدل على ثبوتها في حقه.

= - محمد بن حميد: هو محمد بن حميد بن حيان الرازي، أبو عبد الله، كذبه أبوزرعة، وابن وارة، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن حبان: يتفرد عن الثقات بالمقلوبات، وقال صالح بن محمد الأسدي: ما رأيت أحق بالكذب منه، ومن الشاذكوني، مات سنة ٢٤٨هـ. انظر: «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٣/٥٤)، و«تقريب التهذيب» (ص ٤٧٥)، و«تهذيب التهذيب» (٣/٥٤٧).

جرير: هو جرير بن عبد الحميد بن قُرط الضبي الكوفي، ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه، مات سنة ١٨٨هـ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (١/٢٩٧)، و«تقريب التهذيب» (ص ١٣٩).

درجة الأثر: إسناده ضعيف جداً؛ لتكذيب العلماء لمحمد بن حميد.

(١) «سير أعلام النبلاء» (٥/٣٧٤)، و«المغني في الضعفاء» (١/٢٠٢).

(٢) «تقريب التهذيب» (ص ١٨٨).

(٣) انظر: «تدريب الراوي» (١/٢٩٣).

٣. كان خالد الفأفاء من كبار رجالات دولة بني أمية وقلما يسلم أحد منهم من لوثة النصب^(١)، وقال الفاكهي: (هو أول من أظهر اللعن على المنبر بمكة في خطبته)^(٢).

وقال زيد بن علي عنه: (... يشتم آبائي على المنبر في كل جمعة)^(٣).

(١) انظر: «التدوين في أخبار قزوين» (٥٥/١).

(٢) «أخبار مكة» (١٦٧/٣).

(٣) «تاريخ الكبرى» (١٩٦/٤)، «الكامل في التاريخ» (٤٤٣/٤)، «البداية والنهاية» (٣٢٧/٩).

الفصل الرابع

(من رمي ببدعة الإرجاء)

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الإرجاء، ونشأته.

المبحث الثاني: موقف التابعين من بدعة الإرجاء.

المبحث الثالث: من رمي بالإرجاء من التابعين، وتحقيق ذلك.

المبحث الأول «تعريف الإرجاء ونشأته»

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول

الإرجاء في اللغة

يأتي الإرجاء في اللغة على عدة معاني:

الأول: بمعنى التأخير ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [الأنعام: ١١١].
أي أمهله وأخره.

قال ابن منظور: (أَرْجَأْتُ الْأَمْرَ وَأَرْجَيْتُهُ إِذَا أَخَّرْتَهُ. وَقُرِئَ: أَرْجِهْ وَأَرْجِئْهُ.
وقوله تعالى: ﴿تَتَجَبَّأْنَ مِنْ تَشَاءٍ مِنْهُنَّ وَتُقْوْنَ إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ [الجن: ٥١])^(١).

قال الفيروز آبادي: (أرجأ الأمر: أخره، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَخْرُوجْ
مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٠٦] - في قراءة- أي مؤخرون حتى يُنْزِلَ اللَّهُ فِيهِمْ مَا يَرِيدُ،
ومنهُ سُمِّيَتِ الْمُرْجِئَةُ: وهم فِرْقَةٌ مِنْ فِرْقِ الْإِسْلَامِ يَعْتَقِدُونَ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ

(١) انظر: «لسان العرب» مادة (رجأ).

مَعْصِيَةٍ كَمَا أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ مَعَ الْكُفْرِ طَاعَةٌ. سُمُّوا مُرْجِنَةً؛ لاعتقادهم أن الله - تعالى - أَرْجَأَ تَعْذِيبَهُمْ عَلَى الْمَعَاصِي؛ أَي أَخَّرَهُ عَنْهُمْ^(١)^(٢).

الثاني: بمعنى إعطاء الرجاء والأمل، يقال: ما أتيتك إلا رجاءة الخير.
قال ابن فارس: (الرَّجَاءُ، وهو الأمل. يقال: رَجَوْتُ الأَمْرَ أَرْجُوهُ رَجَاءً)^(٣).

قال أبو السعادات: (الرَّجَاءُ بمعنى التَّوَقُّعِ والأمل، تقول: رَجَوْتُهُ أَرْجُوهُ رَجَوًّا وَرَجَاءً وَرَجَاوَةً... وفي الحديث: «إِلَّا رَجَاءَةً أَنْ أَكُونَ مِنْ أَهْلِهَا»^(٤)^(٥)).

(١) ولعل ذلك لاعتقادهم بأنه لا يضر مع الإيمان معصية.

(٢) انظر: «القاموس المحيط» مادة (أرجأ).

(٣) «معجم مقاييس اللغة» مادة (رجي).

(٤) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٣/١٥١٠)، برقم (١٩٠١) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٥) «النهاية في غريب الأثر» مادة (رجا).

المطلب الثاني الإرجاء في الاصطلاح

اختلف الباحثون في تحديد معنى الإرجاء، وذلك ناتج عن اختلافهم في تحديد نشأة الإرجاء.

ووجدتُ أن أفضل من حدّد تعريف الإرجاء هو الإمام محمد بن جرير الطبري بقوله: (والصواب من القول في المعنى الذي من أجله سميت مرجئة، أن يقال: الإرجاء على وجهين: قومٌ أرجأوا أمر علي وعثمان رضي الله عنهما وقد مضى أولئك.

وقومٌ يقولون: الإيمان قول بلا عمل . . . غير أن الأغلب من استعمال أهل المعرفة بمذاهب المختلفين في الديانات في دهرنا هذا الاسم فيمن كان من قوله: الإيمان قول بلا عمل، وفيمن كان مذهبه أن الشرائع ليست من الإيمان، وأن الإيمان هو التصديق بالقول دون العمل المصدق بوجوبه)^(١).

وقد نصر هذا التعريف الحافظ ابن حجر رحمته الله بقوله: (فالإرجاء بمعنى التأخير، وهو عندهم على قسمين: منهم من أراد به تأخير القول في الحكم في تصويب إحدى الطائفتين اللذين تقاتلوا بعد عثمان، ومنهم من أراد تأخير القول في الحكم على من أتى الكبائر وترك الفرائض بالنار لأن الإيمان عندهم الإقرار

(١) انظر: «تهذيب الآثار»، للإمام محمد بن جرير الطبري، (٢/ ١٨١).

والاعتقاد، ولا يضر العمل مع ذلك^(١).

قال ابن منظور: (الْمُرْجئةُ: صِنْفٌ من المسلمين يقولون: الإيمانُ قَوْلٌ بلا عَمَلٍ؛ كأنهم قدَّمُوا القَوْلَ وأَرْجَوْا العملَ، أي أَخْرَوْه؛ لأنَّهم يرون أنَّهم لو لم يُصَلُّوا ولم يَصُومُوا لَنَجَّاهم إيمانهم)^(٢).

وقد بين فرقههم ابن تيمية بقوله: (والمرجئة ثلاثة أصناف: الذين يقولون: الإيمان مجرد ما في القلب. ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب، وهم أكثر فرق المرجئة، كما قد ذكر أبو الحسن الأشعري أقوالهم في كتابه، وذكر فرقا كثيرة يطول ذكرهم، لكن ذكرنا جمل أقوالهم. ومنهم من لا يدخلها، كجهم ومن اتبعه، كالصالحى، وهذا هو الذي نصره هو - يعني الأشعري - وأكثر أصحابه. والقول الثانى: من يقول هو مجرد قول اللسان، وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية. والثالث: تصديق القلب، وقول اللسان، وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم)^(٣).

(١) «هدى الساري مقدمة صحيح البخاري»، (ص ٤٨٣).

(٢) انظر: «لسان العرب» مادة (رجأ).

(٣) «الإيمان» (ص ١٨٤)، وانظر «فتاوى ابن تيمية» (٧/ ١٩٥).

المطلب الثالث

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي

وتظهر العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للإرجاء على النحو التالي:
أما على المعنى الأول وهو «التأخير»: فلأنهم كانوا يؤخرون العمل عن مسمى الإيمان.

وأما على المعنى الثاني وهو «الرجاء والأمل»: فلأنهم كانوا يغلبون الرجاء وأدلته بحيث يعطون لعصاة المسلمين الرجاء بالشواب ودخول الجنة.

المطلب الرابع

نشأة الإرجاء

لما وقعت الفتنة بعد مقتل عثمان رضي الله عنه انقسم الصحابة كل بحسب اجتهاده، فرهط منهم مع علي، وآخرون مع طلحة والزبير، وجماعة منهم مع معاوية رضي الله عنهم أجمعين، واعتزلت فئة منهم لم تشارك في القتال، ولم يُبْذَوْا رأيهم في المتقاتلين، ومن هؤلاء: سعد بن أبي وقاص، وأبو بكر، وابن عمر، وعمران بن حصين، وغيرهم وأرجؤوا الحكم في أي الطائفتين أولى بالحق، وفوضوا أمرهم إلى الله تعالى.

وهذا هو أول الكلام على الإرجاء، وهو ليس الإرجاء البدعي المتعلق بالإيمان.

وأول من أظهر الإرجاء بهذا المعنى هو: «الحسن بن محمد بن الحنفية»^(١)، كما ذكر ذلك علماء التراجم.

قال ابن سعد في ترجمته: (وهو أول من تكلم في الإرجاء -ويذكر كذلك-

(١) هو الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب كان من العلماء الفضلاء، ومن التابعين المحسنين أول من تكلم في إرجاء أمر المتحاربين من الصحابة، توفي بالمدينة سنة ١٠٠هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» (٤/١٣٠)، و«تهذيب التهذيب» (٢/٢٧٦)، و«الطبقات الكبرى»، لابن سعد (٥/٣٢٨).

أن زاذان وميسرة دخلا عليه فلاماه على الكتاب الذي وضع في الإرجاء، فقال لزاذان: يا أبا عمر لوددت أني كنت مت ولم أكتبه^(١).

وقد ظن بعض الباحثين أن الحسن بن محمد هو أول من فَتَقَ الكلام في الإرجاء البدعي - إخراج الأعمال عن مسمى الإيمان - وقد مَحَّصَ الحافظ ابن حجر رحمته الله القول في ذلك، وذكر أنه اطلع على كتاب الحسن بن محمد ولم يجد فيه القول المبتدع، الذي يَعْزِلُ العمل عن الإيمان، فقال رحمته الله: (المراد بالإرجاء الذي تكلم الحسن بن محمد فيه، غير الإرجاء الذي يعيبه أهل السنة، المتعلق بالإيمان؛ وذلك أني وقفت على كتاب الحسن بن محمد المذكور: أخرجه ابن أبي عمر في كتاب «الإيمان»^(٢) له في آخره، قال: حدثنا إبراهيم بن عيينة، عن عبد الواحد بن أيمن: «كان الحسن بن محمد يأمرني أن أقرأ هذا الكتاب على الناس:

أما بعد: فإننا نوصيكم بتقوى الله - فذكر كلامًا كثيرًا في الموعظة والوصية بكتاب الله واتباع ما فيه وذَكَرَ اعتقاده - ثم قال في آخره: ونوالي أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ونجاهد فيهما لأنهما لم تقتتل عليهما الأمة ولم تشك في أمرهما ونرجئ من بعدهما ممن دخل في الفتنة فنكل أمرهم إلى الله... إلى آخر الكلام^(٣).

فهذا هو الإرجاء الذي تكلم فيه الحسن بن محمد وقد أَكَّدَ ابن حجر وهو المُطَّلِعُ على الكتاب: أن الإرجاء الذي يتعلق بالإيمان لم يُعَرَّجْ عليه.

وفي أواخر القرن الأول ظهر مصطلح إرجاء الفقهاء: وهو إخراج العمل عن مسمى الإيمان، وأن الإيمان اعتقادٌ بالقلب وإقرارٌ باللسان دون عمل

(١) «الطبقات الكبرى»، لابن سعد (٣٢٨/٥).

(٢) أخرجه العدني في كتاب «الإيمان» (ص ١٤٥).

(٣) انظر: «تهذيب التهذيب» (٤١٤/١).

الجوارح، وأن الناس يتساوون فيه، وأن الاستثناء في الإيمان محرم^(١)، وأن الأعمال المفروضة واجبة وتاركها مستحق للذم والعقاب^(٢). ويدل على ذلك ما ورد في صحيح البخاري: (أن زُبَيْدًا -وهو ابن الحارث الياامي سأل أبا وائل- وهو شقيق بن سلمة- عن المرجئة؟ فقال: حدثني عبد الله أن النبي ﷺ قال: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»)^(٣).

ويعلق ابن حجر رحمه الله على ذلك بقوله: (فظهر من هذا أن سؤاله عن معتقدهم وأن ذلك كان حين ظهورهم وكانت وفاة أبي وائل سنة ٩٩ هـ وقيل ٨٢ هـ)^(٤).

وفي هذا دلالة على أن قول مرجئة الفقهاء قد شاع فيما قبل سنة ١٠٠ هـ. إلا أن هذه البدعة لم تكن في بداية الأمر إلا موقفًا مضادًا لموقف الخوارج، الذين يرون كفر مرتكب الكبيرة وخلوده في النار^(٥). فجاء هؤلاء بالقول بأن الأعمال ليست من الإيمان، مع أنه لا بد في الإيمان من الإقرار باللسان، وأن الأعمال المفروضة واجبة وتاركها مستحق للذم والعقاب.

ولذلك عدَّ العلماء هذه البدعة بهذا المعنى من أخف البدع، لذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (كان الفقهاء الذين يُضَاف إليهم هذا القول مثل: حماد

(١) وهو قول الإنسان: أنا مؤمن إن شاء الله. فمن المرجئة من يُحرَّم الاستثناء في الإيمان؛ لأنه يرى أن الاستثناء شك في الإيمان والشك فيه كفر، ومنهم من يوجب؛ لأن الإيمان هو ما مات عليه الإنسان. والحق في ذلك قول أهل السنة: أن الاستثناء يجوز فيه الأمران: فإن أراد المستثنى الشك في أصل الإيمان منع من الاشتناء. وإن أراد به اعتبارات أخرى مثل: أنه لم يقم بجميع ما أوجب الله عليه، أو عدم علمه بالعاقبة؛ لأنه لا يدري ما يموت عليه، أو خوفًا من تزكية النفس. فهذا جائز، وهو الذي دلت عليه الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال السلف.

انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٧/٤١٥-٤٣٥).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/١٩٤)، (٧/٣٩٤)، (٣٩٥).

(٣) «صحيح البخاري» (١/٢٧)، برقم (٤٨).

(٤) «فتح الباري» (١/١١٢).

(٥) «مجموع الفتاوى» (١٧/٤٤٦).

بن أبي سليمان، وأبي حنيفة وغيرهما، هم مع سائر أهل السنة متفقين على أن الله يعذب من يعذبه من أهل الكبائر بالنار، ثم يخرجهم بالشفاعة، كما جاءت الأحاديث الصحيحة بذلك، وعلى أنه لا بد في الإيمان أن يتكلم بلسانه، وعلى أن الأعمال المفروضة واجبة وتاركها مستحق للذم والعقاب^(١).

واستمرت هذه البدعة بهذا المعنى إلى منتصف القرن الثاني تقريباً، بل هو الأقرب إلى القرن الثالث^(٢).

ولكن بدعة الإرجاء لم تتوقف عند هذا الحد، بل تجاوزه قوم حتى عدوا الإيمان هو معرفة الله بالقلب فقط، وأن المعاصي والطاعات غير مضرّة ولا نافعة، وأنه لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وأن الإيمان لا يتبعّض ولا يتجزأ، ولا يزيد ولا ينقص، وأن إيمان الفاسق والعاصي كإيمان الرسول ﷺ وجبريل، وهؤلاء هم غلاة المرجئة، منهم غيلان الدمشقي^(٣)، ثم بعد ذلك جهم بن صفوان^(٤)، ثم افرقت المرجئة إلى فرق عديدة كل فرقة تضلل أختها.

(١) «مجموع الفتاوى» (١٣/٣٨-٣٩).

(٢) انظر: «ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي» (٢/٣٨٠)، و«دراسات في الأهواء والفرق والبدع» (ص ١٨٥).

(٣) هو غيلان بن مسلم الدمشقي أبو مروان من البلغاء الذين أضلوا الناس، ثاني من تكلم في القدر ودعا إليه، وإليه تنسب فرقة الغيلانية من القدرية، أفتى الإمام الأوزاعي بقتله فصلب على باب كيسان بدمشق بعد سنة ١٠٥هـ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/٢٢٦)، و«السنة» للالكائي (٤/٧٤٩-٧٥٠).

(٤) هو الجهم بن صفوان مولى لبني راسب، تتلمذ على الجعد بن درهم، وكان له اتصال بمقاتل بن سليمان، وعمل كاتباً للحارث بن سريج الذي أثار الفتن ضد المسلمين في خراسان، قتله خالد بن عبد الله القسري سنة ١٢٤هـ على الزندقة والإلحاد. انظر: «الملل والنحل» (ص ٨٦).

المبحث الثاني

موقف التابعين من بدعة الإرجاء

حذر التابعون من بدعة الإرجاء تحذيرًا بالغًا؛ وذلك لما يترتب عليها من الأمن من مكر الله تعالى وعذابه، والاستهانة بأمره ونهيه، وتسويغ الوقوع في الكبائر والصغائر واستمرارها. وقد كان حال التابعين على الضد من ذلك، فكانوا يخافون على أنفسهم من النفاق مع اجتهدهم في العبادة، مما حدا بهم إلى تصحيح القصد والعمل، ولم يوصلهم إلى القنوط واليأس.

يقول عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة^(١): (أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ كلهم يخاف النفاق على نفسه، ما منهم من أحد يقول: إنه على إيمان جبريل وميكائيل)^(٢).

وقد ذم التابعون المرجئة، وحذروا من مجالستهم، والسلام عليهم. وقد وردت آثار كثيرة في ذلك نذكر طرفًا منها:

(١) هو عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة - بالتصغير - بن عبد الله بن جدعان، يقال: اسم أبي مليكة زهير التيمي المدني، أدرك ثلاثين من الصحابة، ثقة فقيه، من الثالثة، روى له الجماعة.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٣١٢)، و«معرفه الثقات»، للعجلي (٢/ ٦٢).

(٢) أخرجه البخاري (٢٦/ ١)، برقم (٣٥)، «باب خوف المؤمن أن يحبط عمله وهو لا يشعر».

١. قال عبد الله بن أحمد: (حدثني أبي، قال: أخبرنا وكيع، عن سفيان، عن سلمة بن كهيل، قال: «اجتمعنا في الجماجم»^(١) -أبو البختري، وميسرة، وأبو صالح، وضحاك المشرقي، وبكير الطائي- فأجمعوا على أن الإرجاء بدعة، والولاية بدعة، والبراءة بدعة، والشهادة بدعة)^(٢).

٢. وقال عبد الله بن أحمد: (حدثني أبي، قال: أخبرنا معاوية بن عمرو، قال: أخبرنا أبو إسحاق، قال: قال الأوزاعي: كان يحيى بن أبي كثير وقتادة يقولان: «ليس من الأهواء شيء أخوف عندهم على الأمة من الإرجاء»)^(٣).

(١) الجماجم: هي دير الجماجم مما يلي الكوفة، وكان ابن الأشعث قد نزل بها عندما خرج على الحجاج. انظر: «معجم ما استعجم» (٥٩٣/٢).

(٢) التخريج: أخرج عبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» (٣٢٧/١)، وأخرجه: ابن بطة في «الإبانة الكبرى» برقم (١٢٧٠)، من طريق: عبد الله بن أحمد به مثله، وأخرجه الخلال في «السنة» برقم (١٣٥٩)، واللالكائي في «الاعتقاد» برقم (١٧٨٤)؛ كلاهما من طريق الإمام أحمد به مثله. رجال الإسناد:

وكيع: هو وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي أبو سفيان الكوفي، ثقة حافظ عابد، من كبار التاسعة، مات في آخر سنة ست وأول سنة سبع، وله سبعون سنة. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٨١).

سفيان: هو سفيان بن سعيد الثوري، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٤٤).

سلمة بن كهيل: هو سلمة بن كهيل الحضرمي، أبو يحيى الكوفي، ثقة، من الرابعة. «تقريب التهذيب» (ص ٢٤٨).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(٣) التخريج:

أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» (٣٤٥/١)، (١٨٥/٢) ولم أعثر عليه في مصدر آخر. رجال الإسناد:

معاوية بن عمرو: هو معاوية بن عمرو المهلب بن عمرو الأزدي، أبو عمرو البغدادي، ويعرف بابن الكرمان، روى عن: أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري، وإسرائيل بن يونس وغيرهما، روى عنه: البخاري، وأبو خيثمة زهير بن حرب وغيرهما، قال أبو حاتم: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة، من صغار التاسعة، مات سنة ٢١٤هـ، وله ست وثمانون سنة. =

٣. وقال ابن سعد: (أخبرنا مالك بن إسماعيل، عن الحسن بن صالح، عن أبيه، عن الحارث العُكلي، عن إبراهيم، قال: «إياكم وأهل هذا الرأي المحدث!»، يعني المرجئة)^(١).

= انظر: «الثقات» (١٦٧/٩)، و«تهذيب الكمال» (٢٠٤-٢٠٦)، و«تقريب التهذيب» (ص٥٣٨).
أبو إسحاق: هو إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة الفزاري الإمام، أبو إسحاق، ثقة حافظ له تصانيف، من الثامنة، مات سنة ١٨٥هـ وقيل: بعده.
انظر: «تقريب التهذيب» (ص٩٢).
الأوزاعي: هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو، الفقيه، ثقة جليل، من السابعة، مات سنة ١٥٧هـ.
انظر: «تقريب التهذيب» (ص٣٤٧).
درجة الأثر: إسناده صحيح.

(١) التخريج:

أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢٧٣/٦)، ولم أعر عليه في مصدر آخر.
رجال الإسناد:
مالك بن إسماعيل: هو مالك بن إسماعيل النهدي، أبو غسان الكوفي، سبط حماد بن أبي سليمان، ثقة متقن صحيح الكتاب عابد، من صغار التاسعة، مات سنة ٢١٧هـ.
انظر: «تقريب التهذيب» (ص٥١٦).
الحسن بن صالح: هو الحسن بن صالح بن حي -وهو حيّان- بن شُفَيّ، الهمداني، الثوري، ثقة فقيه عابد، من السابعة، مات سنة ١٦٩هـ.
انظر: «تقريب التهذيب» (ص١٦١).
أبوه: هو صالح بن صالح بن حي، ويقال: بين «ابن صالح» و«حي»: مسلم، ويقال: حيّان، وحي: لقب حيّان، وقد ينسب إلى جد أبيه، فيقال: صالح بن حي، وصالح بن حيّان، قال أحمد: ثقة ثقة، من السادسة، مات سنة ١٥٣هـ، ووثقه العجلي.
انظر: «تقريب التهذيب» (ص٢٧٢).
الحارث العكلي: هو الحارث بن يزيد العُكلي، ثقة فقيه، من السادسة، إلا أنه قديم الموت.
انظر: «تقريب التهذيب» (ص١٤٨).
إبراهيم: هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، أبو عمران الكوفي، فقيه ثقة إلا أنه يرسل كثيراً، من الخامسة، مات سنة ٩٦هـ، وهو ابن خمسين أو نحوها.
انظر: «تقريب التهذيب» (ص٩٥).
درجة الأثر: إسناده صحيح.

٤. قال عبد الله بن أحمد: (حدثني أبي، قال: حدثنا أسود بن عامر، قال: سمعت أبا بكر بن عياش ذكر أبا حنيفة وأصحابه الذين يخاصمون، فقال: كان مغيرة يقول: «والله الذي لا إله إلا هو؛ لأننا أخوف على الدين منهم من الفساق!»).

وحلف الأعمش، فقال: «والله الذي لا إله إلا هو؛ ما أعرف من هو شر منهم!».

قيل لأبي بكر: يعني المرجئة؟ قال: المرجئة وغير المرجئة^(١).

٥. قال ابن سعد: (أخبرنا محمد بن عبد الله الأسدي، قال: سمعت مُجَلَّأً يروي عن إبراهيم، قال: «الإرجاء بدعة»)^(٢).

(١) التخريج:

أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» (١/١٩٠)، ولم أعر عليه في مصدر آخر. رجال الإسناد:

أسود بن عامر: هو الأسود بن عامر الشامي، نزيل بغداد، يكنى أبا عبد الرحمن، ويلقب شاذان، ثقة، من التاسعة، مات في أول سنة ٢٠٨هـ. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١١١).

أبو بكر بن عياش: ابن سالم الأسدي، الكوفي المقري، الحنات، مشهور بكنيته، والأصح أنها اسمه، ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح، من السابعة، مات سنة ١٩٤هـ، وقيل: قبل ذلك بستين، وقد قارب المائة. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٦٢٤).

مغيرة: هو مغيرة بن مِقْسَم الضبي مولا هم، أبو هشام الكوفي، الأعمى، ثقة متقن إلا أنه كان يدلّس ولا سيما عن إبراهيم، من السادسة، مات سنة ست وثلاثين على الصحيح. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٤٣).

الأعمش: هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي، الأعمش، ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع لكنه يدلّس، من الخامسة، مات سنة ١٤٧هـ. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٥٤).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(٢) التخريج:

أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٦/٢٧٣)، ولم أعر عليه في مصدر آخر. =

المبحث الرابع

«من رمي ببدعة الإرجاء من التابعين»

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

(من رمي ببدعة الإرجاء ولم تثبت في حقه)

أولاً: الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب:

هو الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو محمد المدني، وأبوه يعرف بابن الحنفية. توفي سنة ٩٥هـ، وقيل: ٩٩هـ، وقيل: ١٠٠هـ، من

= رجال الإسناد:

محمد بن عبد الله الأسدي: هو محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الأسدي، أبو أحمد الزبيري، الكوفي، ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري، من التاسعة، مات سنة ٢٠٣هـ. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٤٨٧).

محل: هو مُجَلِّ بن مُخَرِّز الصَّبِّي، الكوفي، وثقه أحمد، وابن معين كما ذكره ابن الجنيدي، وقال ابن حجر: لا بأس به، من السادسة، مات سنة ١٥٣هـ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٣٤/٤)، و«تقريب التهذيب» (ص ٥٢٢).

إبراهيم: هو النخعي، ثقة فقيه -تقدم-. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٩٥).

درجة الأثر: إسناده حسن.

روى عن: أبيه، وابن عباس، وسلمة بن الأكوع، وأبي هريرة، وأبي سعيد، وعائشة، وجابر بن عبد الله رضي الله عنه وآخرين.

روى عنه: عمرو بن دينار، وعاصم بن عمر بن قتادة، والزهري، وأبان بن صالح، وقيس بن مسلم وآخرون.
روى له: أصحاب الكتب الستة.

مكانته عند أهل العلم:

* قال الزهري: (حدثنا الحسن وعبد الله ابنا محمد، وكان الحسن أرضاهما في أنفسنا، وفي رواية: وكان الحسن أوثقهما)^(٢).

* وقال العجلي: (مدني تابعي ثقة)^(٣).

* وذكره ابن حبان في الثقات^(٤).

* وقال الذهبي: (الرجل ثقة)^(٥).

* وقال ابن حجر: (ثقة فقيه)^(٦).

سياق ما ورد في رمية بدعة الإرجاء:

وردت عدة مقولات لبعض أهل العلم في نسبة الحسن بن محمد إلى بدعة الإرجاء، منها:

(١) انظر: «الطبقات الكبرى» (٣٢٨/٥)، و«التاريخ الكبير» (٣٠٥/٢)، و«الجرح والتعديل» (٣٥/٣)،

و«رجال مسلم» (١٣٣/١)، و«تهذيب الكمال» (٣١٨/٦)، و«تهذيب التهذيب» (٤١٤/١).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣١٨/٦).

(٣) «معرفة الثقات» (٣٠٠/١).

(٤) انظر: «الثقات» (١٢٢/٤).

(٥) «ميزان الاعتدال» (٨٠/٨).

(٦) «تقريب التهذيب» (ص ١٦٤).

١- قال العجلي: (قال أبو أسامة: كان مرجئاً، وهو أول من وضع الإرجاء)^(١).

٢- وقال الحافظ المزي: (قال سَلَام بن أبي مطيع، عن أيوب: أنا أتبرأ من الإرجاء، إن أول من تكلم فيه رجلٌ من أهل المدينة يقال له: الحسن بن محمد)^(٢).

٣- قال ابن سعد: (وهو أول من تكلم في الإرجاء، قال: أخبرنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن زاذان، وميسرة: «أنهما دخلا على الحسن بن محمد بن علي، فلما ه علي الكتاب الذي وضع في الإرجاء، فقال لزاذان: يا أبا عمر لوددت أني كنت مت ولم أكتبه»)^(٣).

(١) «معرفة الثقات» (٣٠٠/١).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٦٤/١).

(٣) التخریج: أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣٢٨/٥)، وذكره الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٨٠/٨)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤١٤/١).

رجال الإسناد:

موسى بن إسماعيل: هو موسى بن إسماعيل المُنْقَرِي، ثقة ثبت -تقدم-.

انظر: «تهذيب التهذيب» (١٦٩/٤)، و«تقريب التهذيب» (ص٥٤٩).

حماد بن سلمة: هو حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بآخره، مات سنة ٢٦٧هـ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٤٨١/١)، و«تقريب التهذيب» (ص١٧٨).

عطاء بن السائب: هو عطاء بن السائب، أبو محمد، ويقال أبو السائب، الثقفي، الكوفي، صدوق اختلط، مات سنة ١٣٦هـ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (١٠٣/٣)، و«تقريب التهذيب» (ص٣٩١).

زاذان: هو زاذان أبو عبد الله، ويقال: أبو عمر الكندي، قال ابن معين: ثقة، وقال ابن حجر: صدوق يرسل، مات ٨٢هـ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٦١٩/١)، و«تقريب التهذيب» (ص٢١٣).

ميسرة: هو ميسرة أبو صالح الكندي، الكوفي، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر مقبول، من الثالثة.

انظر: «تهذيب التهذيب» (١٩٦/٤)، و«تقريب التهذيب» (ص٥٥٥).

- ٤- وقال الإمام الذهبي: (روى الدارقطني في «المؤتلف والمختلف»، عن أبي بصير يحيى بن القاسم قال: (كان الحسن بن محمد يرى رأي المرجئة)^(١)).
- ٥- وقال ابن حجر: (يقال إنه أول من تكلم في الإرجاء)^(٢).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالإرجاء:

لم أجد أحدًا برّاه من هذه البدعة إلا الحافظ ابن حجر رحمته الله حيث برّاه من نسبته إلى بدعة الإرجاء: وهي إخراج العمل عن مسمى الإيمان، وذلك بقوله: المراد بالإرجاء الذي تكلم الحسن بن محمد فيه غير الإرجاء الذي يعيبه أهل السنة المتعلق بالإيمان؛ وذلك أنني وقفت على كتاب الحسن بن محمد المذكور، أخرج به ابن أبي عمر العَدَنِي في كتاب «الإيمان» له في آخره، قال: «كان الحسن بن محمد يأمرني أن أقرأ هذا الكتاب على الناس: أما بعد، فإننا نوصيكم بتقوى الله، فذكر كلامًا كثيرًا في الموعظة والوصية لكتاب الله واتباع ما فيه، وذكر اعتقاده، ثم قال في آخره: ونوالي أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، ونجاهد فيهما؛ لأنهما لم تقتتل عليهما الأمة، ولم تشك في أمرهما، ونُرجيء من بعدهما ممن دخل في الفتنة، فنكل أمرهم إلى الله، إلى آخر الكلام».

فمعنى الإرجاء الذي تكلم فيه الحسن أنه كان يرى عدم القطع على إحدى الطائفتين المقتلتين في الفتنة بكونه مخطئًا أو مصيبًا، وكان يرى أنه يُرجى الأمر فيهما.

وأما الإرجاء الذي يتعلق بالإيمان فلم يُعرج عليه، فلا يلحقه بذلك عابٌّ، والله أعلم^(٣).

= درجة الأثر: إسناده ضعيف؛ لأن عطاء قد اختلط وحماة بن سلمة ممن قيل أنه روى عنه قبل الاختلاط وبعده.

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» (٨٠/٨).

(٢) انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١٦٤).

(٣) انظر: «تهذيب التهذيب» (٤١٤/١).

الراجع:

يظهر مما تقدم براءة الحسن بن محمد من بدعة المرجئة وهي إخراج العمل عن مسمى الإيمان، وذلك لما يلي:

١. وقوف الحافظ ابن حجر رحمته الله على نص كلامه.

وظهر من كلام الحسن بن محمد -السابق- أنه لا يريد المعنى البدعي، وإنما أراد عدم القطع لأحد الفريقين بالصواب أو الخطأ.

ويؤيد ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر رحمته الله القصة التي ساقها الإمام المزي رحمته الله حيث قال: (...). قال محمد بن حاطب: أول من تكلم في الإرجاء الأول الحسن بن محمد بن الحنفية، كنت حاضراً يوم تكلم، وكنت في حلقة مع عمي، وكان في الحلقة جَحْدَب^(١) وقوم معه، فتكلموا في علي وعثمان وطلحة والزبير فأكثرُوا والحسن ساكت، ثم تكلم فقال: قد سمعت مقاتلكم ولم أر شيئاً أمثل من أن يُرَجَأَ علي وعثمان وطلحة والزبير فلا يُتَوَلَّوْا ولا يُتَبَرَّأَ منهم، ثم قام فقمنا ... قال: فبلغ أباه محمد بن الحنفية ما قال، فضربه بعصا فشجه وقال: لا توالي أباك علياً!

قال: وكتب الرسالة التي ثبت فيها الإرجاء بعد ذلك^(٢).

ومما تقدم يوضح بجلاء معنى الإرجاء الذي أراده الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب رحمته الله.

٢- صحة نسبة هذه الرسالة إلى الحسن بن محمد، حيث ورد في كتاب «الإيمان»: (أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدثنا محمد، قال: إبراهيم بن عيينة، قال: حدثنا عبد الواحد بن أيمن، قال: «كان الحسن بن

(١) هو: جَحْدَب النَّيْمِي، ويقال: جَحْدَب بن جَرْعَب، روى عن عطاء بن أبي رباح، روى عنه الثوري وقيس بن الربيع. انظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٥٥١).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٦/ ٣٢٢).

محمد بن الحنفية يأمر أن أقرأ هذا الكتاب على الناس، أما بعد: ... ونوالي أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، ونجاهد فيهما؛ لأنهما لم تقتل عليهما الأمة، ولم تشك في أمرهما، ونُرجئ من بعدهما ممن دخل الفتنة، فنكل أمرهما إلى الله ...^(١).

٣- يحمل كلام الذين اتهموه بالإرجاء على هذا الكتاب الذي ألفه والكتاب بين أيدينا وليس فيه شيء من الإرجاء.

٤- ضعف قصة زاذان وميسرة في دخولهما على الحسن بن محمد كما

تقدم.

(١) التخریج: أخرجه العدني في كتاب «الإيمان» (ص ١٤٥)، وذكره ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ٤١٤/١.

رجال الإسناد:

محمد: هو محمد بن عمر بن يونس، أبو الفرج، المعزوف بابن الجصاص، قال الخطيب البغدادي: كتبنا عنه وكان ثقة، وكان مولده سنة ٣٤٩هـ، ومات سنة ٤٢٧هـ. انظر: «تاريخ بغداد» (٣/٣٧-٣٨).

أبو أحمد: هو هارون بن يوسف بن هارون بن زياد، أبو أحمد، المعروف بابن مقراض الشطوي، سمع: محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، وأبي مروان محمد بن عثمان العثماني وغيرهما، قال أبو بكر الإسماعيلي: كان ثبًا، مات سنة ٣٠٣هـ. انظر: «تاريخ بغداد» (١٤/٢٩).

محمد: هو محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، نزيل مكة، وثقه ابن حبان، وقال ابن حجر: صدوق، صنف المسند، ولازم ابن عيينة، لكن قال أبو حاتم: فيه غفلة، من العاشرة، مات سنة ٢٤٣هـ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/٧٣١)، و«تقريب التهذيب» (ص ٥١٣).

إبراهيم بن عيينة: هو إبراهيم بن عيينة بن أبي عمران الهلالي مولاهم، الكوفي، أبو سحاق، أخو سفيان بن عيينة، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق يهم، من الثامنة، مات قبل المائتين.

انظر: «تهذيب التهذيب» (١/٧٩)، و«تقريب التهذيب» (ص ٩٢).

عبد الواحد بن أيمن: هو عبد الواحد بن أيمن المخزومي مولاهم، أبو القاسم المكي، لا بأس به، من الخامسة.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٣٦٦).

درجة الأثر: سنده ضعيف؛ بما تقدم من حال سفيان بن عيينة.

ثانيًا: عون بن عبد الله :

هو عون بن عبد الله بن عُثْبَةَ بن مسعود الهذليّ، أبو عبد الله الكوفيّ الزاهد. توفي قبل سنة عشرين ومائة، من الطبقة الرابعة^(١).

روى عن: أبيه، وعم أبيه عبد الله بن مسعود مرسلًا، وأخيه عبيدالله، وعبيدالله بن عمر، وعبد الله بن عمرو وآخرين.

روى عنه: أخوه حمزة، والمسعودي، والزهرى، وقتادة، وعمرو بن مرة، ومِسْعَر بن كدام وآخرون.

روى له: مسلم، وأبوداود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

مكانته عند أهل العلم:

* قال ابن سعد: (وكان ثقة كثير الإرسال)^(٢).

* وقال الإمام أحمد: (ثقة)^(٣).

* وقال يحيى بن معين: (ثقة)^(٤).

* وقال العجلي: (ثقة مدني)^(٥).

* وذكره ابن حبان في الثقات^(٦).

* وقال ابن حجر: (ثقة عابد)^(٧).

(١) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (١٣/٧)، و«المقتنى في سرد الكنى» (٣٥٢/١)، و«صفوة الصفوة» (١٠٠/٣)، و«تهذيب الكمال» (٤٥٦/٢٢)، و«الكاشف» (١٠٢/٢)، و«تهذيب لتهذيب» (٣٣٨/٣).

(٢) «الطبقات الكبرى» (٣١٣/٦).

(٣) «بحر الدم» (ص٣٢٩).

(٤) «تاريخ أسماء الثقات» (ص١٨٠).

(٥) «معرفة الثقات» (١٩٦/٢).

(٦) انظر: «الثقات» (٢٦٣/٥).

(٧) انظر: «تقريب التهذيب» (ص٤٣٤).

سياق ما ورد في رمية بدعة الإرجاء :

وردت عدة أقوال لبعض أهل العلم تنسب عون بن عبد الله لبدعة

الإرجاء :

١. قال ابن سعد: (لما ولي عمر بن عبد العزيز الخلافة رحل إليه عون بن عبد الله، وموسى بن أبي كثير، وعمر بن حمزة، فكلّموه في الإرجاء وناظروه، فزعموا أنه وافقهم ولم يخالفهم في شيء منه)^(١).

٢. وسيأتي قول العجلي، وإسحاق بن يزيد الهذلي^(٢) إنه كان مرجئاً، ثم

رجع عنه.

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالإرجاء :

ذكر بعض أهل العلم رجوع عون بن عبد الله عن بدعة الإرجاء :

١. قال العجلي: (كان يرى الإرجاء ثم تركه)^(٣).

٢. وقال اللاكائي: (أنا محمد بن عبد الرحمن بن العباس، قال: نا

عبيد الله بن عبد الرحمن السكري، قال: نا زكريا بن يحيى، قال: نا الأصمعي،

قال: نا أبو نوفل الهذلي، عن أبيه، قال: «كان عون بن عبد الله بن عتبة بن

مسعود من آدب أهل المدينة وأفقهم، وكان مرجئاً ثم رجع فأنشد يقول:

لأول ما نفارق غير شك نفارق ما يقول المرجئونا

وقالوا مؤمن من أهل جور وليس المؤمنون بجائرينا

(١) «الطبقات الكبرى» (٦/٣١٣).

(٢) هو إسحاق بن يزيد الهذلي المدني، روى عن: عون بن عبد الله بن مسعود، عن ابن مسعود

حديث: «إذا ركع أو سجد فليسيح ثلاثاً، وذلك أدناه»، وروى عنه: ابن أبي ذئب وحده، وأخرج

له: أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وذكره ابن حبان في الثقات.

انظر: «تهذيب التهذيب» (١/١٣١)، و«تقريب التهذيب» (ص ١٠٣).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٣/٣٣٩).

وقالوا مؤمن دمه حلال وقد حرمت دماء المؤمنين»^(١).

الراجع:

يظهر مما تقدم صحة رجوع عون بن عبد الله من بدعة الإرجاء؛ وذلك لما

يلي:

(١) التخريج:

أخرجه اللاكائي في «الاعتقاد» (١٠٧٧/٥)، وذكره ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٥/٤٧)، وأبي الفرج الأصفهاني في «الأغاني» (٤٩٣/٢)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٤٥٦/٤). رجال الإسناد:

محمد بن عبد الرحمن بن العباس: ابن عبد الرحمن بن زكريا أبو طاهر المخلص، سمع: عبيد الله بن عبد الرحمن السكري، وعبد الله بن محمد البغوي وغيرهما، وسمع منه: البرقاني، والأزهري وغيرهما، قال الخطيب: ثقة، وقال العتيقي: شيخ صالح ثقة، توفي سنة ٣٩٣هـ. انظر: «تاريخ بغداد» (٣٢٢-٣٢٣/٢).

عبيد الله بن عبد الرحمن السكري: ابن محمد بن عيسى أبو محمد السكري، سمع: زكريا بن يحيى المنقري صاحب الأصمعي، ومحمد بن الجارود القطان، وإبراهيم بن الوليد الجشاش، وعبد الله بن أبي سعد الوراق، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة، روى عنه: القاضي أبو بكر بن الجعابي، وأبو عمر بن حيويه، وأحمد بن إبراهيم بن شاذان، وأبو الحسن الدارقطني، ومحمد بن عبد الرحمن المخلص، وأبو حفص بن شاهين، قال الخطيب: ثقة، وقال الدارقطني: شيخ نبيل، توفي سنة ٣٢٣هـ.

انظر: «تاريخ بغداد» (٣٥١/١٠).

زكريا بن يحيى: الساجي البصري، روى عن: الأصمعي، والحكم بن مروان الضرير وغيرهما، حدث عنه: عبيد الله السكري، ومحمد بن خلف المربزاني وغيرهما، قال ابن حبان: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة فقيه، من الثانية عشرة، مات سنة سبع وثلاثمائة.

انظر: «الثقات» (٢٥٥/٨)، و«تاريخ بغداد» (٤٥٩/٨)، و«تقريب التهذيب» (ص ٢١٦).

الأصمعي: عبد الملك بن قُريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع، أبو سعيد الباهلي الأصمعي، البصري، صدوق سني، من التاسعة، مات سنة ست عشرة، وقيل غير ذلك، وقد قارب التسعين. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٣٦٤).

أبو نوفل: لم أقف على ترجمته.

أبوه: لم أقف على ترجمته.

درجة الأثر: ضعيف.

١- جزم الإمام العجلي، وإسحاق بن يزيد الهذلي برجوعه عن هذه البدعة.

٢- ظاهر الأبيات يدل على ذمه للإرجاء، ومفارقه له.

٣- قول الإمام البلقيني رحمته الله: «وإذا اجتمع في الراوي جرحٌ مُفسَّرٌ وتعديلٌ فالجرح مقدم، إلا إذا قال المُعدِّل: عرفتُ السبب الذي ذكره الجارح ولكنه تاب وحسنت حاله، فإنه حينئذ يُقدَّم المُعدِّل»^(١).

ثالثاً: مُحارب بن دِثَار:

هو محارب بن دثار بن كُرْدُوس بن قِرواش بن جَعُونَة بن سَلَمَة بن صَخْر بن ثَعْلَبَة بن سَدُوس السَّدُوسِيّ، أبو دِثَار، ويقال: أبو مُطَرِّف، ويقال: أبو كُرْدُوس، ويقال: أبو النَّضْر، الكُوفِيّ القَاضِي، وقيل إنّه ذُهَلِيّ. توفي سنة ١١٦هـ، من الطبقة الرابعة^(٢).

روى عن: ابن عمر، وعبد الله بن يزيد الحَظْمِيّ، وجابر، والأسود بن يزيد النخعي، وعمران بن حطان وآخرين.

روى عنه: عطاء بن السائب، وأبو إسحاق الشيباني، والأعمش، وشريك، وزبيد الياحي، وشعبة، ومِسْعَر، والسفيانان وآخرون.
روى له: أصحاب الكتب الستة.

مكانته عند أهل العلم:

* قال الإمام أحمد: (ثقة)^(٣).

(١) انظر: «تدريب الراوي» (١/٢٧٦).

(٢) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (٨/٢٨)، و«رجال مسلم» (٢/٢٧٢)، و«تهذيب الكمال» (٢٧/٢٥٥)، و«طبقات المحدثين» (ص٤٩)، و«تهذيب التهذيب» (٤/٢٩)، و«لسان الميزان» (٧/٣٥٠).

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/٤٧٧)، و«بحر الدم» (ص٣٩٦).

* وقال يحيى بن معين: (ثقة)^(١).

* وقال العجلي: (كوفي تابعي ثقة)^(٢).

* وقال أبو حاتم: (كوفي ثقة صدوق)^(٣).

* وقال أبو الوليد الباجي: (قال أبو زرعة: هو ثقة صدوق)^(٤).

* وقال الذهبي: (من ثقات التابعين وأخبارهم وعلمائهم)^(٥).

* وقال ابن حجر: (ثقة إمام)^(٦).

سياق ما ورد في رمية ببدعة الإرجاء:

لم أجد أحدًا رماه بهذه البدعة إلا قول ابن سعد رحمته الله حيث قال: (وكان من المرجئة الأولى الذين كانوا يرجئون عليًا وعثمان رضي الله عنهما ولا يشهدون بإيمان ولا كفر)^(٧).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالإرجاء:

برأه من هذه النسبة الحافظ ابن حجر رحمته الله حيث قال: (قال ابن سعد: لا يحتجون به. قلت: بل احتج به الأئمة كلهم، وقال أبو زرعة: مأمون، ولكن ابن سعد يقلد الواقدي، والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق. فاعلم ذلك ترشد إن شاء الله)^(٨).

(١) «الجرح والتعديل» (٤١٦/٨).

(٢) «معركة الثقات» (٢٦٦/٢).

(٣) «الجرح والتعديل» (٤١٦/٨).

(٤) «التعديل والتجريح» (٧٥٤/٢).

(٥) «ميزان الاعتدال» (٢٦/٦).

(٦) «تقريب التهذيب» (ص ٥٢١).

(٧) «الطبقات الكبرى» (٣٠٧/٦).

(٨) «هدي الساري» (ص ٤٦٥).

الراجع :

يظهر مما تقدم براءة محارب بن دثار من رأي المرجئة الأولى، وذلك لما يلي :

١. جل من ترجم لمحارب بن دثار من أئمة الجرح والتعديل لم ينسبه إلى هذه البدعة، إلا ما كان من ابن سعد رحمته الله.

٢. وابن سعد رحمته الله عندما نسب محاربًا إلى هذا الرأي لم يذكر دليلًا لهذه النسبة.

٣. تعقب الحافظ ابن حجر رحمته الله لابن سعد دليلًا على عدم موافقته له.

٤. وعلى فرض صحة هذه النسبة فإن هذا الرأي لا يدخل في بدعة الإرجاء التي ذمها العلماء وحذروا منها وهي إخراج الأعمال عن مسمى الإيمان؛ وذلك لأنه لم يثبت عنه قولٌ أو فعلٌ يدل على انتسابه لهذه البدعة، بل يدخل ضمن المرجئة الأولى التي أرجأت أمر المقتولين علي ومعاوية ومن معهما.

رابعًا: خالد بن سلمة الفأفاء :

تقدمت ترجمته^(١).

سياق ما ورد في رمية بدعة الإرجاء :

وردت عدة أقوال تنسب خالد بن سلمة الفأفاء إلى بدعة الإرجاء، ولعلمهم اعتمدوا على ما ذكره جرير بن عبد الحميد بن قُرط حيث نسبته إلى هذه البدعة، منها :

١. قال العقيلي: (حدثنا أحمد بن علي الأبار، قال: حدثنا محمد بن حُميد، قال: حدثنا جرير، قال: «كان خالد بن سلمة الفأفاء رأسًا في المرجئين،

(١) انظر: (ص ٢٩٧) في مبحث (من رمي بالنصب).

وكان يبغض علياً (عليه السلام)»^(١).

٢. وقال الإمام الذهبي: (وكان مرجئاً ينال من علي (عليه السلام))^(٢).

٣. وقال ابن حجر: (رمي بالإرجاء، وبالنصب)^(٣).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالإرجاء:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحداً برّاه مما نسب

إليه.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم براءة خالد بن سلمة الفأفاء من الإرجاء، وذلك لما

يلي:

١. ضعف السند في نسبته إلى هذه البدعة.

(١) التخريج:

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٥/٢)، وابن عدي في «الكامل» برقم (٥٨٤)، من طريق: أبي أيوب، عن ابن حميد به مثله. وأورده ابن الجوزي في «الضعفاء» برقم (١٠٦٢)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٨٦/٨)، و«الذهبي في الميزان» (٤١٢/٢)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٥٢١/١).

رجال الإسناد:

أحمد بن علي الأبار: ثقة -تقدم-.
انظر: «طبقات الحفاظ» (ص ٢٨٥)، و«لسان الميزان» (٢٣١/١)، و«المقتنى في سرد الكنى» (٣٤٤/١).

محمد بن حميد: ضعيف جداً -تقدم-.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٥٤٧/٣)، و«تقريب التهذيب» (ص ٤٧٥).

جرير: ثقة -تقدم-.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٢٩٧/١)، و«تقريب التهذيب» (ص ١٣٩).

درجة الأثر: إسناده ضعيف جداً؛ لتكذيب العلماء لمحمد بن حميد.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٣٧٤/٥).

(٣) «تقريب التهذيب» (ص ١٨٨).

٢. أن من نسبه إلى هذه البدعة لم يذكر قولاً أو فعلاً لخالد بن سلمة يدل على ميله لها.

اشتہار النصب عنه يدل على أنه لم يكن من المرجئة الأوائل الذين أرجأوا أمر عثمان وعلي عليهما السلام؛ لأن الناصبي يحط على علي بن أبي طالب ومن معه.

المطلب الثاني (من رمي ببدعة الإرجاء وثبتت في حقه)

أولاً: طلق بن حبيب العنزي:

هو طلق بن حبيب العنزي البصري. قيل: أنه قتله الحجاج مع سعيد بن جبير، وقيل: مات في طريقه من مكة إلى العراق عندما طلبه ومن معه الحجاج بن يوسف، ومات بعد التسعين، من الطبقة الثالثة^(١).

روى عن: عبد الله بن عباس، وابن الزبير، وابن عمرو بن العاص، وجابر، وجندب
ﷺ وآخرين.

روى عنه: طاووس وهو من أقرانه، وسعيد بن المهلب، والأعمش، ومنصور، ومصعب بن شيبة وآخرون.
روى له: البخاري في الأدب المفرد، ومسلم، وأبوداود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

(١) مصادر الترجمة: انظر: «الطبقات الكبرى» (٢٢٧/٧)، و«التاريخ الكبير» (٣٥٩/٤)، و«الثقات» لابن حبان (٣٩٦/٤)، و«تهذيب الكمال» (٤٥١/١٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٦٠٣/٤)، و«تهذيب التهذيب» (٢٤٥/٢).

مكانته عند أهل العلم:

- * قال ابن سعد: (كان ثقة إن شاء الله)^(١).
- * وقال العجلي: (بصري ثقة)^(٢).
- * وقال أبو حاتم: (صدوق في الحديث)^(٣).
- * وذكره ابن حبان في الثقات^(٤).
- * وقال الإمام الذهبي: (قال أبو زرعة: سمع من ابن عباس وهو ثقة)^(٥).
- * وقال ابن حجر: (صدوق عابد)^(٦).

سياق ما ورد في رمية ببدعة الإرجاء:

- وردت عدة مقولات لبعض أهل العلم تنسب لطلق بن حبيب إلى الإرجاء:
١. قال البخاري: (حدثنا مسدد، قال: أخبرنا حماد بن زيد، عن أيوب قال: مارأيت أحدًا أعبد من طلق بن حبيب، فرآني سعيد بن جبير جالسًا معه فقال: ألم أرك مع طلق، لاتجالس طلقًا. وكان طلق يرى الإرجاء)^(٧).

(١) «الطبقات الكبرى» (٢٢٧/٧).

(٢) «معرفة الثقات» (٤٨٢/١).

(٣) «الجرح والتعديل» (٤٩٠/٤).

(٤) انظر: «الثقات» (٣٩٦/٤).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٦٠٣/٤).

(٦) «تقريب التهذيب» (ص ٢٨٣).

(٧) التخریج:

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣٥٩/٤)، وذكره البخاري أيضًا في «التاريخ الصغير» برقم (١٠٧٩)، و«الضعفاء الصغير»، برقم (١٧٩)، من طريق: مسدد به مثله.

رجال الإسناد:

مسدد: هو مسدد بن مسرهد بن مسربل بن مستورد الأسدي، البصري، أبو الحسن، ثقة حافظ، يقال إنه أول من صنف المسند بالبصرة، مات سنة ٢٢٨هـ، ويقال اسمه: عبد الملك بن عبد العزيز، ومسدد لقب.

٢. وقال أبو حاتم: (كان يرى الإرجاء)^(١).
٣. وقال ابن حبان: (كان عابد مرجئاً)^(٢).
٤. وقال الذهبي: (من صلحاء التابعين، إلا أنه كان يرى الإرجاء)^(٣).
٥. وقال ابن حجر: (قال أبو زرعة: كان يرى الإرجاء)^(٤).
٦. وقال ابن حجر: (رمي بالإرجاء)^(٥).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالإرجاء:

بيّن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله معنى الإرجاء الذي رُمِيَ به طلق بن حبيب. بقوله: (...). فإن كثيراً من النزاع فيها -أي في مسألة الإيمان- نزاع في الاسم واللفظ دون الحكم؛ إذ كان الفقهاء الذين يضاف إليهم هذا القول، مثل: حماد بن أبي سليمان، وأبي حنيفة وغيرهما، هم مع سائر أهل السنة متفقين على أن الله يعذب من يعذبه من أهل الكبائر بالنار، ثم يخرجهم بالشفاعة، كما جاءت الأحاديث الصحيحة بذلك، وعلى أنه لا بد في الإيمان أن يتكلم بلسانه، وعلى أن الأعمال المفروضة واجبة وتاركها مستحق للعقاب.

= انظر: «تهذيب التهذيب» (٥٧/٤)، و«تقريب التهذيب» (ص ٥٢٨).

حماد بن زيد: ثقة -تقدم-.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٤٨٠/١)، و«تقريب التهذيب» (ص ١٧٨).

أيوب: هو أيوب بن أبي تيمية، كيسان السخيتاني، أبو بكر البصري، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد، مات سنة ١٣١ هـ وله خمس وستون سنة.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٢٠٠/١)، و«تقريب التهذيب» (ص ١١٧).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(١) «الجرح والتعديل» (٤٩٠/٤).

(٢) «الثقات» (٣٩٧/٤).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٤٧١/٣)، و«الكاشف» (٥١٥/١)، و«المغني في الضعفاء» (٣١٨/١).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٢٤٦/٢).

(٥) «تقريب التهذيب» (ص ٢٨٣).

فكان في الأعمال هل هي من الإيمان؟ وفي الاستثناء ونحو ذلك، عامته نزاع لفظي؛ فإن الإيمان إذا أطلق دخلت فيه الأعمال؛ لقول النبي ﷺ: «الإيمان بضع وستون شعبة -أو بضع وسبعون شعبة- أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»^(١) . . . وفي الجملة الذين رموا بالإرجاء من الأكابر، مثل: طلق بن حبيب، وإبراهيم التيمي ونحوهما؛ كان إرجاؤهم من هذا النوع^(٢).

وفيد كلام شيخ الإسلام ح هاهنا أمرين:

١. أن إرجاء طلق بن حبيب من قبيل إرجاء الفقهاء الذين كان خلافهم مع أهل السنة خلافًا لفظيًا^(٣) في دخول الأعمال في مسمى الإيمان؛ وذلك لأن الجميع يرى بأن ترك الأعمال معصية يعاقب عليها يوم القيامة.
٢. تبرئته لطلق بن حبيب من إرجاء المتكلمين الذين زعموا أن الأعمال ليست داخلة في الإيمان لامن حيث التضمن ولا من حيث الزوم.

الراجع:

يظهر مما تقدم براءة طلق بن حبيب من نسبته إلى إرجاء المتكلمين، وصحة نسبته إلى إرجاء الفقهاء، وذلك لما يلي:

١. عند الوقوف على أشهر أقواله في تعريف التقوى نجد أنه يدخل الأعمال في مسمى الإيمان، ويذم على عدم الأخذ بالأعمال الصالحة، ويشير إلى أن ترك الأعمال سبب لإيقاع العذاب كما نقل ذلك الإمام الذهبي رحمه الله حيث قال:

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٦٣/١)، برقم (٣٥).

(٢) انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (١٣/٣٨-٤٠).

(٣) إلا أن بعض أهل العلم ذهب إلى أن الخلاف بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء في مسألة الإيمان خلاف حقيقي؛ لأن مرجئة الفقهاء يرون أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأن إيمان الفاسق كإيمان أبي بكر وعمر! . انظر: «تخريج العقيدة الطحاوية» للألباني (ص ٦٢).

(قال: عاصم الأحول عن بكر المزني: «لَمَّا كانت فتنة ابن الأشعث قال طلق بن حبيب: اتقوها بالتقوى، فقليل له: صف لنا التقوى، فقال: العمل بطاعة الله على نور من الله رجاء ثواب الله، وترك معاصي الله على نور من الله مخافة عذاب الله».

قلت: أبدع وأوجز فلا تقوى إلا بعمل، ولا عمل إلا بتقوى من العلم والاتباع، ولا ينفع ذلك إلا بالإخلاص لله...^(١).

فهذا النقل يدل على موافقة طلق بن حبيب لأهل السنة والجماعة في اعتبار الأعمال، وأن الأعمال يثاب على فعلها ويعاقب على تركها.

إلا أنه نازع أهل السنة في اللفظ دون الحقيقة، فأهل السنة يرون أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، في حين ذهب طلق بن حبيب ومن وافقه إلى القول بأن الإيمان هو تصديق القلب وقول اللسان دون عمل الجوارح وهذا التصديق له لوازم -من لوازمه الأعمال-، وهذه اللوازم داخلية في مسماه عند الإطلاق، فإن انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم.

٢. جزم شيخ الإسلام ﷺ بأن الإرجاء عند طلق بن حبيب ليس إرجاء المتكلمين بل هو إرجاء الفقهاء.

٣. وَيُحْمَلُ قول من حذر من السلف من طلق بن حبيب كسعيد بن جبير وغيره على شدة تحريهم وبعدهم عن كل قولٍ أو فعلٍ يؤدي إلى البدعة، وهذا كثير.

لذلك حذر بعض السلف كأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين وغيرهما من قول الإمام البخاري ﷺ في مسألة اللفظ بالقرآن^(٢)، مع ثنائهما على علمه وفضله.

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٤/٦٠١)، و«مجموع الفتاوى» (٢٠/١٣٢)، و«كتاب الزهد الكبير للبيهقي» (٢/٣٥١).

(٢) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (١/٢٦٢-٢٧١) حيث توسع شيخ الإسلام وذكر مراد كلا الفريقين من أهل السنة في هذه المسألة.

ثانيًا: بشير بن المهاجر:

هو بشير بن المهاجر العنوي الكوفي. رأى أنس بن مالك رضي الله عنه لم أقف على تاريخ وفاته، وقد نظمه ابن حجر ضمن الطبقة الخامسة، وهم من توفي بعد المائة الأولى^(١).

روى عن: عبد الله بن بريدة، والحسن البصري، وعكرمة وآخرين.
روى عنه: عبد الله بن المبارك، ووكيع، ابن نمير، والثوري، وجعفر بن عون، وأبو نعيم، وخلاّد بن يحيى وآخرون.
روى له: مسلم، وأبوداود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

مكانته عند أهل العلم:

* قال الإمام أحمد: (منكر الحديث يجيء بالعجب)^(٢).

* وقال ابن معين: (ثقة)^(٣).

* وقال العجلي: (كوفي ثقة)^(٤).

* وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه ولا يحتج به)^(٥).

* وذكره ابن حبان في الثقات^(٦).

* وقال الذهبي: (ثقة فيه شيء)^(٧).

(١) مصادر الترجمة: انظر: «الطبقات الكبرى» (٣٦١/٦)، و«التاريخ الكبير» (١٠١/٢)، و«الضعفاء للعقيلي» (١٤٣/١)، و«تهذيب الكمال» (١٧٧/٤)، و«ميزان الاعتدال» (٤٣/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٢٣٦/١).

(٢) «بحر الدم» (ص ٨٥).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٢٣٦/١).

(٤) «معرفة الثقات» (٢٤٩/١).

(٥) «تهذيب الكمال» (١٧٧/٤).

(٦) «الثقات» (٩٨/٦).

(٧) «الكاشف» (٢٧٢/١).

* وقال ابن حجر: (صدوق لين الحديث)^(١).

سياق ما ورد في رمية ببدعة الإرجاء:

نسب جمعٌ من أهل العلم بشير بن المهجر إلى الإرجاء، منهم:

١. قال الإمام أحمد: (منكر الحديث يجيء بالعجائب، مرجئ متهم)^(٢).

٢. وقال العقيلي: (مرجئ متهم، متكلم فيه)^(٣).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالإرجاء:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحدًا برّاه مما نسب

إليه.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم صحة نسبة بشير بن المهاجر إلى مرجئة الفقهاء؛ وذلك لما

يلي:

١. نسبته إلى هذا الرأي من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.

٢. عدم وجود من يخالفهم فيما ذهبوا إليه من أهل هذا الفن.

٣. معاصرته لإرجاء الفقهاء، وتقدمه على إرجاء المتكلمين؛ حيث ظهر

إرجاء المتكلمين متأخرًا في القرن الثالث والرابع وما بعده^(٤).

(١) «تقريب التهذيب» (ص ١٢٥).

(٢) «عون المعبود» (٨٢/١٢).

(٣) «ضعفاء العقيلي» (١/١٤٣).

(٤) انظر: «دراسات في الأهواء والفرق والبدع» (ص ١٨٥).

ثالثًا: حماد بن أبي سليمان:

هو حماد بن أبي سليمان مُسلم، الأشعري، مولا هم، أبو إسماعيل الفقيه. قيل توفي سنة ١٢٠هـ، وقيل سنة ١١٩هـ، من الطبقة الخامسة^(١).

روى عن: أنس بن مالك رضي الله عنه، وزيد بن وهب، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، وعكرمة، وأبي وائل، وإبراهيم النخعي، والشعبي، والحسن وآخرين.

روى عنه: ابنه إسماعيل، وعاصم الأحول، وشعبة، والثوري، وحماد بن سلمة، وأبو حنيفة، والأعمش وآخرون.

روى له: البخاري في الأدب المفرد، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

مكانته عند أهل العلم:

* قال ابن سعد: (وكان حماد ضعيفًا في الحديث، فاختلف في آخر أمره)^(٢).

* وقال أحمد بن حنبل: (ثقة)^(٣).

* وقال يحيى بن معين: (ثقة)^(٤).

* وقال أبو إسحاق الشيباني: (ما رأيت أحدًا أفقه من حماد. قيل: ولا الشعبي؟ قال: ولا الشعبي)^(٥).

(١) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (١٨/٣)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» (٢٣٨/٢)، و«تهذيب الكمال» (٢٦٩/٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٣٥/٥)، و«تهذيب التهذيب» (٤٨٣/١)، و«طبقات الحفاظ» (ص ٥٥).

(٢) «الطبقات الكبرى» (٢٣٣/٦).

(٣) انظر: «علل أحمد بن حنبل» (ص ٦٨)، و«بحر الدم» (ص ١٢٣).

(٤) «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٢٣٣/١).

(٥) «الجرح والتعديل» (١٤٧/٣).

* وقال العجلي: (كوفي ثقة في الحديث)^(١).

* وقال أبو حاتم: (صدوق ولا يحتج بحديثه، وهو مستقيم في الفقه، وإذا جاء الآثار شوش)^(٢).

* وذكره ابن حبان في الثقات^(٣).

* وقال ابن شاهين: (ثقة)^(٤).

* وقال ابن عدي: (هو متمسك في الحديث لأبأس به)^(٥).

* وقال الذهبي: (ثقة إمام مجتهد)^(٦).

* وقال ابن حجر: (فقيه صدوق له أوهام)^(٧).

سياق ما ورد في رمية ببدعة الإرجاء:

وردت أقوال عديدة لأهل العلم في نسبة حماد بن أبي سليمان إلى الإرجاء، منها:

١- قال عبد الملك الميموني^(٨): (قلت: حماد بن أبي سليمان؟).

قال -أحمد بن حنبل-: أما أحاديث هؤلاء الثقات عنه: شعبة، وسفيان، وهشام فأحاديث متقاربة، ولكنه أول من تكلم في هذا الرأي. قلت:

(١) «معركة الثقات» (١/٣٢٠).

(٢) انظر: «الجرح والتعديل» (٣/١٤٧).

(٣) انظر: «الثقات» (٤/١٦٠).

(٤) «تاريخ أسماء الثقات» (ص٦٦).

(٥) «الكامل في ضعفاء الرجال» (٢/٢٣٨).

(٦) «الكاشف» (١/٣٤٩).

(٧) «تقريب التهذيب» (ص١٧٨).

(٨) عبد الملك الميموني: هو عبد الملك بن عبد الحميد بن عبد الحميد بن ميمون بن مهران الجزري، ثم الرقي، أبو الحسن الميموني، ثقة فاضل، لازم أحمد أكثر من عشرين سنة، مات سنة ٢٧٤هـ.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص٣٦٣)، و«طبقات الحفاظ» (ص٢٦٧).

كان يرى الإرجاء؟ قال لي: نعم كان يرى الإرجاء^(١).

٢- وقال معمر: (كنا نأتي أبا إسحاق -السيبي- فيقول: من أين جئتم؟ فنقول: من حماد. فيقول: ما قال لكم أخو المرجئة؟)....^(٢).

٣- وقال العجلي: (يروى عن مغيرة قال: لما مات إبراهيم كان الحكم فمن دونه يجلسون إلى حماد حتى أحدث الذي أحدث، كان يتكلم في شيء من الإرجاء، ولم يكن بصاحب كلام ولاداعية)^(٣).

٤- وقال العقيلي: (حدثنا أحمد بن علي الأبار، قال: حدثنا محمد بن حميد، قال: حدثنا جرير قال: كان حماد بن أبي سليمان رأسًا في المرجئة)^(٤).

٥- وقال ابن حبان: (كان مرجئًا)^(٥).

٦- وقال ابن عدي: (حدثنا علي بن أحمد بن سليمان، قال: حدثنا أحمد بن سعد بن أبي مريم، قال: «سمعت يحيى بن معين يقول: حماد بن أبي سليمان

(١) «علل أحمد بن حنبل» (ص ١٩٠)، و«ضعفاء العقيلي» (١/٣٠٧).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٥/٢٣٣).

(٣) انظر: «معرفه الثقات» (١/٣٢١).

(٤) التخريج:

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١/٣٠٣)، ولم أعثر عليه في مصدر آخر.
رجال الإسناد:

أحمد بن علي الأبار: محدث بغداد ثقة -تقدم-.

انظر: «طبقات الحفاظ» (ص ٢٨٥)، و«لسان الميزان» (١/٢٣١)، و«المقتنى في سرد الكنى» (١/٣٤٤).

محمد بن حميد: ضعيف جدًا -تقدم-.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/٥٤٧)، وانظر: «تقريب التهذيب» (ص ٤٧٥).

جرير: هو جرير بن عبد الحميد بن قُرط الضبي الكوفي، ثقة -تقدم-.

انظر: «تهذيب التهذيب» (١/٢٩٧)، وانظر: «تقريب التهذيب» (ص ١٣٩).

درجة الأثر: إسناده ضعيف جدًا؛ لتكذيب العلماء لمحمد بن حميد.

(٥) انظر: «الثقات» (٤/١٦٠).

ثقة، وكان مرجئاً^(١).

٧- وقد نسبته شيخ الإسلام إلى الإرجاء^(٢).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالإرجاء:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحداً برّاه من نسبته إلى الإرجاء، إلا ما كان من قول الإمام الذهبي رحمته الله حيث بين معنى الإرجاء الذي نُسب إليه حماد بن أبي سليمان بقوله: (قال معمر: «قلت لحماذ كُنتَ رأساً وكنت إماماً في أصحابك فخالفتهم فصرت تابعاً!»

قال: إني أن أكون تابعاً في الحق خير من أن أكون رأساً في الباطل».

قال الذهبي: يشير معمر إلى أنه تحول مرجئاً إرجاء الفقهاء؛ وهو أنهم لا يعدون الصلاة والزكاة من الإيمان، ويقولون: إقرار باللسان ويقين بالقلب.

(١) التخريج:

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٢٣٧)، ولم أعثر عليه في مصدر آخر.

رجال الإسناد:

علي بن أحمد: هو علي بن أحمد بن سليمان بن ربيعة المصري، يعرف بـ «عَلَّان بن الصَّيْقَل»، يكنى أبا الحسن، كان ثقة كثير الحديث، ولد سنة ٢٢٠هـ، وكتب سنة ٢٤٠هـ، وكان أحد كبراء مصر، توفي سنة ٣١٧هـ.

انظر: «تاريخ ابن يونس المصري» (١/٣٥٥).

أحمد بن سعد: هو أحمد بن سعد بن الحكم بن محمد بن سالم، المعروف بـ «ابن أبي مريم الجُمَحِي»، أبو جعفر المصري، وابن أخيه سعيد بن الحكم بن أبي مريم مولى أبي الصبيغ مولى بني جُمَح، توفي يوم عرفة سنة ٢٥٣هـ، وكان صدوقاً في روايته.

انظر: «تاريخ ابن يونس المصري» (١/١٢)، و«تقريب التهذيب» (ص٧٩).

يحي بن معين: ثقة حافظ -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص٥٩٧).

درجة الأثر: إسناده حسن.

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/٢٩٧).

والنزاع على هذا لفظي إن شاء الله، وإنما غلو الإرجاء من قال: لا يضر مع التوحيد ترك الفرائض نسأل الله العافية^(١).

الراجح:

يظهر مما تقدم براءة حماد بن أبي سليمان من نسبته إلى غلاة المرجئة - المتكلمين-، وصحة نسبته إلى إرجاء الفقهاء، وذلك لما يلي:

١. أن ما ورد من أقوال بعض أئمة الجرح والتعديل في نسبته إلى الإرجاء، فإنه يحمل على إرجاء الفقهاء؛ وذلك للآتي:

أ/ قول الإمام المحقق الذهبي يرحمه الله المتقدم، وذلك عندما بين أن الإرجاء الذي نسب إليه حماد بن أبي سليمان هو إرجاء الفقهاء.

ب/ قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (ومما ينبغي أن يعرف أن أكثر التنازع بين أهل السنة في هذه المسألة هو نزاع لفظي، وإلا فالقائلون بأن الإيمان قول من الفقهاء كحماد بن أبي سليمان وهو أول من قال بذلك، ومن تبعه من أهل الكوفة وغيرهم، متفقون مع جميع علماء السنة على أن أصحاب الذنوب داخلون تحت الذم والوعيد، وإن قالوا: إن إيمانهم كامل كإيمان جبريل فهم يقولون: إن الإيمان بدون العمل المفروض ومع فعل المحرمات يكون صاحبه مستحقاً للذم والعقاب، كما تقوله الجماعة، ويقولون أيضاً: بأن من أهل الكبائر من يدخل النار كما تقوله الجماعة . . . ولكنَّ « الأقوال المنحرفة » قول من يقول بتخليدهم في النار، كالخوارج، والمعتزلة.

وقول غلاة المرجئة الذين يقولون: ما نعلم أن أحداً منهم يدخل النار؛ بل نقف في هذا كله. وحكي عن بعض غلاة المرجئة الجزم بالنفي العام^(٢).

٢. عند استصحاب حاله نجد أنه اشتهر عنه عبادته، وورعه، وكثرة صدقاته

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٥/٢٣٣).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/٢٩٧).

وغير ذلك من الأعمال الصالحة، مما يدل على اعتقاده بأن الأعمال من لوازم الإيمان^(١)، ولو كان يرى بأن الإيمان لا تضر معه معصية لما اجتهد في طاعة الله تعالى.

٣. معاصرته لإرجاء الفقهاء، وتقدمه على إرجاء المتكلمين؛ حيث ظهر إرجاء المتكلمين في القرن الثالث والرابع وما بعده^(٢).

رابعاً: خُصِّيف بن عبد الرحمن الجزري:

هو ابن عبد الرحمن الجَزَرِيُّ، أبو عون الحَضْرَمِيُّ الحَرَّانِيُّ الأُمَوِيُّ مولا هم. رأى أنس بن مالك رضي الله عنه. توفي سنة ١٣٧هـ وقيل غير ذلك، من الطبقة الخامسة^(٣).

روى عن: عطاء، وعكرمة، وسعيد بن جبير، ومجاهد، وأبي الزبير وآخرين.

روى عنه: السفينان، وعبد الملك بن جريج، وحجاج بن أرطاة، وزهير، ومعمر وآخرون.

روى له: الأربعة.

مكانته عند أهل العلم:

* قال يحيى بن سعيد القطان: (ضعيف)^(٤).

* وقال الإمام أحمد: (ضعيف)^(٥).

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٥/٢٣١)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» (٢/٢٣٨).

(٢) انظر: «دراسات في الأهواء والفرق والبدع» (ص ١٨٥).

(٣) انظر: «التاريخ الكبير» (٣/٢٢٨)، و«تهذيب الكمال» (٨/٢٦١)، و«تهذيب التهذيب» (١/٥٤٣)، و«الجرح والتعديل» (٣/٤٠٣)، و«ميزان الاعتدال» (٢/٤٤٢)، و«الطبقات الكبرى» (٧/٤٨٢).

(٤) «الضعفاء والمتروكين»، لابن الجوزي (١/٢٥٤).

(٥) «بحر الدم» (ص ١٣٥)، و«العلل ومعرفة الرجال» (٢/٤٨٤).

* وقال ابن معين: (ثقة ليس به بأس)^(١).

* وقال العجلي: (ثقة)^(٢).

* وقال أبو حاتم: (صالح يخلط، وتكلم في سوء حفظه)^(٣).

* وقال أبو زرعة: (ثقة)^(٤).

* وقال ابن حبان: (تركه جماعة من أئمتنا، واحتج به آخرون، وكان شيخًا صالحًا فقيهاً عابداً، إلا أنه كان يخطئ كثيراً فيما يروي، ويتفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه، وهو صدوق في روايته، إلا أن الإنصاف فيه قبول ما وافق الثقات في الرويات، وترك ما لم يتابع عليه، وهو ممن أستخير الله تعالى فيه)^(٥).

* وقال النسائي: (ليس بالقوي)^(٦).

* وقال الدارقطني: (يعتبر به، يهمل)^(٧).

* وقال الذهبي: (صدوق سيئ الحفظ)^(٨).

* وقال ابن حجر: (صدوق سيئ الحفظ خلط بآخره)^(٩).

سياق ما ورد في رمية بدعة الإرجاء:

وردت أقوال لبعض أهل العلم تنسب خصيف بن عبد الرحمن إلى بدعة الإرجاء؛ ولعلهم اعتمدوا على ما ذكره جرير بن عبد الحميد بن قُرط حيث

(١) «تاريخ أسماء الثقات» (ص ٧٩).

(٢) «معرفة الثقات» (١/ ٣٣٥).

(٣) «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٠٣).

(٤) «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٠٣).

(٥) «المجروحين» (١/ ٢٨٧).

(٦) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (١/ ٣٧).

(٧) «سؤالات البرقاني» (ص ٢٧).

(٨) «الكاشف» (١/ ٣٧٣).

(٩) «تقريب التهذيب» (ص ١٩٣).

نسبه إلى هذه البدعة، منها:

١. قال العقيلي: (حدثنا أحمد بن علي الأبار، قال: حدثنا محمد بن حميد، قال: حدثنا جريرٌ يقول: «كان خفيفًا متمكنًا في الإرجاء»^(١)).
٢. وقال الإمام الذهبي: (وقال أحمد: تكلم في الإرجاء)^(٢).
٣. وقال الحافظ ابن حجر: (رمي بالإرجاء)^(٣).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالإرجاء:
من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحدًا برّاه مما نسب إليه.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم ما يلي:

١. ضعف السند في نسبته إلى هذه البدعة.

(١) التخريج:

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣٢/٢)، وابن عدي في «الكامل» برقم (٦١٩)، من طريق: أبي أيوب، عن ابن حميد به نحوه، وأورده الإمام الذهبي في «السير» (١٤٥/٦).

رجال الإسناد:

أحمد بن علي الأبار: ثقة -تقدم-.

انظر: «طبقات الحفاظ» (ص ٢٨٥)، و«لسان الميزان» (١/٢٣١)، و«المقتنى في سرد الكنى» (٣٤٤/١).

محمد بن حميد: ضعيف جدًا -تقدم-.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/٥٤٧)، و«تقريب التهذيب» (ص ٤٧٥).

جرير: ثقة -تقدم-.

انظر: «تهذيب التهذيب» (١/٢٩٧)، و«تقريب التهذيب» (ص ١٣٩).

درجة الأثر: إسناده ضعيف جدًا؛ لتكذيب العلماء لمحمد بن حميد.

(٢) «ميزان الاعتدال» (٢/٤٤٢).

(٣) انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١٩٣).

٢. أن من نسبته إلى هذه البدعة لم يذكر قولاً أو فعلاً لعبد الرحمن بن خفيف يدل على ميله لها.

٣. ولو قدر نسبته للإرجاء لكان نسبته لإرجاء الفقهاء أولى من غيره؛ لمعاصرته لبدعة مرجئة الفقهاء التي ظهرت تقريباً سنة ٨٣هـ بعد فتنة ابن الأشعث من جهة، ولتقدمه على بدعة غلاة المرجئة، التي ظهرت تقريباً في القرن الثالث من جهة أخرى^(١).

خامساً: الصلت بن بهرام:

هو الصَّلْت بن بَهْرَام الكوفي التَّيْمِيُّ، أبو هاشم. توفي سنة ١٤٧هـ، من الطبقة الخامسة^(٢).

روى عن: أبي وائل، وزيد بن وهب، وإبراهيم النخعي وآخرين.

روى عنه: نعيم بن ميسرة، ومروان بن معاوية وغيرهما.

لم يخرج له أحدٌ من أصحاب الكتب الستة.

مكانته عند أهل العلم:

* قال ابن سعد: (كان ثقة إن شاء الله)^(٣).

* وقال الإمام أحمد: (ثقة)^(٤)، وقال في موضع آخر: (ليس به بأس)^(٥).

* وقال يحيى بن معين: (ثقة)^(٦).

(١) انظر: «دراسات في الأهواء والفرق والبدع» (ص ١٨٥).

(٢) مصادر الترجمة: انظر: «الطبقات الكبرى» (٦/٣٥٤)، و«الجرح والتعديل» (٤/٤٣٨)، و«الثقات» (٦/٤٧١)، و«ميزان الاعتدال» (٣/٤٣٥)، و«تهذيب التهذيب» (٢/٢١٦)، و«لسان الميزان» (٣/١٩٤).

(٣) «الطبقات الكبرى» (٦/٣٥٤).

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/٤٣٠).

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/٣١٠).

(٦) «تاريخ ابن معين رواية الدوري»، (٣/٢٧٢).

* وقال أبو داود: (ثقة)^(١).

* وقال أبو حاتم: (صدوق ليس به عيب إلا الإرجاء)^(٢).

* وذكره ابن حبان في الثقات^(٣).

سياق ما ورد في مريه ببدعة الإرجاء:

نسب جمعٌ من أهل العلم الصلت بن بهرام إلى الإرجاء، منهم:

١. قال أبو حاتم: (ليس له عيب إلا الإرجاء)^(٤).

٢. وقال أبو زرعة: (مرجئ)^(٥).

٣. وقال البخاري: (كان يُذكر بالإرجاء)^(٦).

٤. وقال الهيثمي: (الصلت بن بهرام ثقة، لكنه كان مرجئاً)^(٧).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالإرجاء:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحداً برأه مما نسب

إليه.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم صحة نسبة الصلت بن بهرام إلى مرجئة الفقهاء، وذلك لما

يلي:

١. نسبته إلى هذا الرأي من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.

(١) «سؤالات الآجري» (ص ١٢٤).

(٢) «الجرح والتعديل» (٤٣٨/٤).

(٣) «الثقات» (٤٧١/٦).

(٤) «الجرح والتعديل» (٤٣٨/٤).

(٥) «سؤالات البرزعي» (ص ٦٢٧).

(٦) «لسان الميزان» (١٩٤/٣).

(٧) «فيض القدير شرح الجامع الصغير» (٤١٤/٥).

٢. عدم وجود من يخالفهم من أهل هذا الفن فيما ذهبوا إليه .

٣. معاصرته لإرجاء الفقهاء، وتأخر إرجاء المتكلمين عن عصره -كما

تقدم- .

سادساً: عاصم بن كليب:

هو عاصم بن كليب بن شهاب بن المجنون الجرُمي الكوفي. توفي سنة ١٣٧هـ، من الطبقة الخامسة^(١).

روى عن: أبيه، وأبي بُردة بن أبي موسى، وعبد الرحمن بن الأسود، ومحارب بن دثار، وعلقمة بن وائل بن حجر، ومحمد بن كعب القرظي وآخرين.

روى عنه: ابن عون، وشعبة، والقاسم بن مالك المزني، وزائدة، وأبو الأحوص، وشريك، والسفيانان، وأبو عوانة وآخرون.
روى له: البخاري في التعاليق، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

مكانته عند أهل العلم:

* قال ابن سعد: (كان ثقة يحتج به وليس بكثير حديث)^(٢).

* وقال الإمام أحمد: (لا بأس بحديثه)^(٣).

* وقال يحيى بن معين: (ثقة مأمون)^(٤).

(١) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (٤٨٧/٦)، و«الجرح والتعديل» (٣٤٩/٦)، و«الثقات» (٢٥٦/٧)، و«تهذيب الكمال» (٥٣٧/١٣)، و«ميزان الاعتدال» (١٢/٤)، و«تهذيب التهذيب» (٢٥٩/٢).

(٢) «الطبقات الكبرى» (٣٤١/٦).

(٣) «بحر الدم» (ص ٢٢٤).

(٤) «تاريخ أسماء الثقات» (ص ١٥٠).

* وقال علي بن المديني: (لا يحتج به إذا انفرد)^(١).

* وقال العجلي: (ثقة)^(٢).

* وذكره ابن حبان في الثقات^(٣).

* وقال الذهبي: (ثقة)^(٤).

* وقال ابن حجر: (صدوق)^(٥).

سياق ما ورد في رمية بدعة الإرجاء:

نسب جمع من أهل العلم عاصم بن كليب إلى بدعة الإرجاء، منهم:

١. قال يزيد بن طهمان: (سمعت يحيى بن معين يقول: قال جرير: كان عاصم بن كليب مرجئاً)^(٦).

٢. وقال العقيلي: (كان عاصم بن كليب مرجئاً نسأل الله العافية)^(٧).

٣. وقال شريك بن عبد الله النخعي: (كان مرجئاً)^(٨).

٤. وقال الإمام الذهبي: (مرجئ)^(٩).

٥. وقال ابن حجر: (رمي بالإرجاء)^(١٠).

(١) «الضعفاء والمتروكين»، لابن الجوزي (٧١/٢).

(٢) «معرفة الثقات» (٩/٢).

(٣) «الثقات» (٢٥٦/٧).

(٤) «من تكلم فيه» (ص ١٠٤).

(٥) «تقريب التهذيب» (ص ٢٨٦).

(٦) انظر: «من كلام أبي زكريا في الرجال» (ص ٤٦).

(٧) «ضعفاء العقيلي» (٣/٣٣٤).

(٨) «تهذيب التهذيب» (٢/٢٥٩).

(٩) «ميزان الاعتدال» (٤/١٢).

(١٠) «تقريب التهذيب» (ص ٢٨٦).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالإرجاء :
من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحداً برأه مما نسب
إليه .

الخلاصة :

يظهر مما تقدم صحة نسبة عاصم بن كليب إلى الإرجاء، وذلك لما يلي :

١. نسبته إلى هذا الرأي من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل .

٢. عدم وجود من يخالفهم من أهل هذا الفن فيما ذهبوا إليه .

٣. وقد رجحت نسبته إلى إرجاء الفقهاء، لما يلي :

أ. عند استصحاب حاله نجد أنه اشتهر عنه عبادته، وورعه وغير ذلك من
الأعمال الصالحة، مما يدل على عنايته بجانب العمل^(١)، ولو كان يرى أن
الإيمان لا تضر معه معصية لما اجتهد في طاعته لله ﷻ .

ب. أن عاصم بن كليب كان من أهل الكوفة وعُبادها، وأهل الكوفة منهم
طائفة من العلماء والعباد قالوا بإرجاء الفقهاء؛ وهو إخراج الأعمال عن مسمى
الإيمان مع الحث على العمل وذم تركه، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:
(والمرجئة الذين قالوا: الإيمان تصديق القلب وقول اللسان والأعمال ليست منه،
وكان منهم طائفة من فقهاء الكوفة وعبادها، ولم يكن قولهم مثل قول
جهم ...) (٢) .

ج. تقدمه على بدعة إرجاء المتكلمين فقد توفي في القرن الثاني سنة
١٣٧هـ، وأما إرجاء المتكلمين فظهر في القرن الثالث والرابع وما بعده^(٣) .

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (٢/٢٥٩)، و«تهذيب الكمال» (١٣/٥٣٧) .

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/١٩٤) .

(٣) انظر: «دراسات في الأهواء والفرق والبدع» (ص١٨٥) .

سابعًا: عمرو بن مُرّة المُرادِيّ:

هو عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق بن الحارث بن سَلَمَة بن كعب بن وائل بن جَمَل بن كِنانة بن نَاجية بن مُراد الجَمَلِيّ المِرادِيّ، أبو عبد الله الكُوفِيّ الأعمى. توفي سنة ١١٨ هـ وقيل قبلها، من الطبقة الخامسة^(١).

روى عن: عبد الله بن أبي أوفى، وأبي وائل، ومُرة الطَّيِّب، وسعيد بن المسيب، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وعبد الله بن سلمة وآخرين.

روى عنه: ابنه عبد الله، وأبو إسحاق السبيعي، والأعمش، ومِسْعَر، والأوزاعي، والثوري، وشعبة وآخرون.
روى له: أصحاب الكتب الستة.

مكانته عند أهل العلم:

* قال عبد الرحمن بن مهدي: (أربعة في الكوفة لا يُخْتَلَفُ في حديثهم، فمن اختلف عليهم فهو يخطئ منهم عمرو بن مرة)^(٢).

* وقال يحيى بن معين: (ثقة)^(٣).

* وقال العجلي: (كوفي ثقة ثبت)^(٤).

* وقال أبو حاتم: (صدوق ثقة)^(٥).

* وقال محمد بن طاهر: (كان ثقة ثبتًا إمامًا)^(٦).

(١) مصادر الترجمة: انظر: «الطبقات الكبرى» (٣١٥/٦)، و«رجال مسلم» (٧٩/٢)، و«تهذيب الكمال» (٢٣٢/٢٢)، و«تهذيب التهذيب» (٣٠٤/٣)، و«لسان الميزان» (٣٢٧/٧)، و«طبقات الحفاظ» (ص ٥٤).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٣٥/٢٢).

(٣) «طبقات الحفاظ» (ص ٥٤).

(٤) «معرفقة الثقات» (١٨٥/٢).

(٥) «الجرح والتعديل» (٢٥٧/٦).

(٦) «تذكرة الحفاظ» (١٢١/١).

* وذكره ابن حبان في الثقات^(١).

* وقال ابن حجر: (ثقة عابد كان لا يُدلس)^(٢).

سياق ما ورد في رمية بدعة الإرجاء:

وردت أقوال لبعض أهل العلم تنسب عمرو بن مرة المرادي إلى بدعة الإرجاء، منها:

١. قال الإمام أحمد: (... وكان مرجئاً)^(٣).

٢. وقال أبو حاتم: (كان يرى الإرجاء)^(٤).

٣. وقال محمد بن طاهر: (قيل: إن عمرو بن مرة دخل في الإرجاء والله يغفر)^(٥).

٤. وقال العجلي: (كان عمرو بن مرة يرى الإرجاء، قال: نظرت في هذه الآراء، فلم أرَ قومًا خيرًا من المرجئة، فأنا مرجئ)^(٦).

٥. وقال أبو القاسم البغوي: (حدثنا محمد بن حميد الرازي، قال: حدثنا جرير، عن مغيرة، قال: «لم يزل في الناس بقية حتى دخل عمرو بن مرة في الإرجاء فتهافت الناس فيه»^(٧)).

(١) انظر: «الثقات» (١٨٣/٥).

(٢) «تقريب التهذيب» (ص ٤٢٦).

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» (٤٦٧/٣).

(٤) انظر: «الجرح والتعديل» (٢٥٧/٦).

(٥) انظر: «تذكرة الحفاظ» (١٢٢/١).

(٦) انظر: «معرفة الثقات» (١٨٥/٢).

(٧) التخريج:

أخرجه أبو القاسم البغوي في «مسند ابن الجعد» (ص ٢٥)، واللاكثي في «الاعتقاد» من طريق: عيسى بن علي، عن عبد الله بن محمد، عن محمد بن حميد، عن جرير به مثله، وذكره المزي في «تهذيب الكمال» (٢٣٦/٢٢)، والذهبي في «السير» (١٩٨/٥)، وفي «ميزان الاعتدال» (٣٤٦/٥)، وابن حجر «تهذيب التهذيب» (٣٠٤/٣) جميعهم عن محمد بن حميد، عن جرير به مثله. =

٦. وقال ابن حجر: (رمي بالإرجاء)^(١).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالإرجاء:
من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحدًا برّاه مما نسب
إليه.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم صحة نسبة عمرو بن مرة المرادي إلى الإرجاء؛ وذلك
لما يلي:

١. نسبته إلى هذا الرأي من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.
٢. عدم وجود من يخالفهم من أهل هذا الفن فيما ذهبوا إليه، مما يدل
على ثبوتها في حقه.
٣. وقد رجحت نسبته على بدعة إرجاء الفقهاء للأُمور التالية:
أ/ تأخره عن القائلين بإرجاء أمر عثمان وعلي رضي الله عنهما.
ب/ تقدمه على بدعة غلاة المرجئة، التي ظهرت تقريبًا في القرن الثالث
-كما تقدم-.

= رجال الإسناد:

- محمد بن حُميد: ضعيف جدًا -تقدم-.
- انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/٥٤٧)، و«تقريب التهذيب» (ص٤٧٥).
- جرير: ثقة -تقدم-.
- انظر: «تهذيب التهذيب» (١/٢٩٧)، و«تقريب التهذيب» (ص١٣٩).
- مغيرة: هو مغيرة بن مِقْسَم، بكسر الميم، الضبي مولا هم، أبو هاشم الكوفي، الأعمى، ثقة متقن
إلا أنه كان يدلس ولا سيما عن إبراهيم النخعي، مات سنة ١٣٦هـ.
- انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/١٣٨)، و«تقريب التهذيب» (ص٥٤٣).
- درجة الأثر: إسناده ضعيف جدًا؛ لتكذيب العلماء لمحمد بن حميد.
- (١) «تقريب التهذيب» (ص٤٢٦).

ج/ معاصرته لبدعة إرجاء الفقهاء التي ظهرت بعد سنة ٨٣هـ بعد فتنة ابن الأشعث. وقد ذهب بعض الباحثين إلى القول: (بأن أول من فَتَقَ الكلام في الإرجاء ذر بن عبد الله المرهبي^(١))، ثم جاء حمّاد بن أبي سليمان وتوسع فيه وزاد، ثم انتشر الإرجاء وتهافت الناس فيه لما دخل فيه عمرو بن مرة المرادي حيث كان عابداً صالحاً فَفُتِنَ بعض الناس بهفوته^(٢)).

-
- (١) ذر بن عبد الله: هو ذر بن عبد الله المرهبي، بضم الميم وسكون الراء، ثقة عابد رمي بالإرجاء، مات قبل المائة، وروى له الجماعة.
- انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٠٣).
- (٢) انظر: «القدرية والمرجئة» (ص ٨٢).

الفصل الخامس (من رمي ببدعة القدر)

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: تعريف القدرية، ونشأتهم.

المبحث الثاني: موقف التابعين من بدعة القدر.

المبحث الثالث: من رمي ببدعة القدر من التابعين، وتحقيق ذلك.

المبحث الأول التعريف بالقدر، ونشأته

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول

القدر في اللغة

يقول ابن فارس: (القاف والداد والراء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على مَبْلَغِ الشَّيْءِ وَكُنْهه ونِهايته)^(١).

والْقَدْر -بالفتح-: الاسم، وبالسكون المصدر^(٢).

ويأتي القدر على عدة معان منها:

يأتي بمعنى الحُكْم والقضاء^(٣)، ومن ذلك حديث الاستخارة وفيه: (فأَقْدِرْ لي ويسِّرْهُ لي)^(٤).

(١) «معجم مقاييس اللغة»، (٥/ ٦٢).

(٢) «لسان العرب»، (٥/ ٧٤).

(٣) «لسان العرب»، (٥/ ٧٤).

(٤) أخرجه البخاري (١/ ٣٩١)، برقم (١١٠٩).

ويأتي بمعنى الطاقة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿عَلَى الْمَوْسَى قَدْرُهُ وَعَلَى الْقُوتِرِ قَدْرُهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦] بفتح الدال، وقُرئ بإسكانها^(١).

ويأتي بمعنى التضييق^(٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ﴾ [الفجر: ١٦].

ويأتي بمعنى تقدير الشيء، ومنه حديث: (فإن غمَّ عليكم فافقدوا له)^(٣)، أي قدروا له عدد الشهر حتى تكملوا ثلاثين يوماً^(٤).

(١) أنظر: «تاج العروس»، (٤٨١/٣).

(٢) انظر «تاج العروس»، (٤٨٢/٣).

(٣) أخرجه البخاري (٦٧٢/٢)، برقم (١٨٠١)، ومسلم (٧٦٠/٢)، برقم (١٠٨٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) «النهاية في غريب الحديث»، لابن الأثير (٢٢/٤).

المطلب الثاني

القدر في الاصطلاح الشرعي

هو تقدير الله -تعالى- الأشياء في القدم، وعلمه -سبحانه- أنها ستقع في أوقات معلومة عنده، وعلى صفات مخصوصة، وكتابه -سبحانه- لذلك، ومشيئته لها، ووقوعها على حسب ما قدره وخلق^(١).

وقد اشتمل هذا التعريف على مراتب القدر الأربعة وهي:
العلم، الكتابة، المشيئة، الخلق والتكوين^(٢).

(١) «شفاء العليل»، لابن القيم الجوزية، (١/١٣٣) وما بعدها، و«العقيدة الواسطية»، لشيخ الإسلام ابن تيمية، (ص١٢٥-١٣٢).

(٢) «شفاء العليل»، لابن القيم الجوزية، (١/١٣٣، ١٦١، ١٧١، ٢٢٩).

المطلب الثالث

تعريف القدرية

فرقة نشأت في أواخر القرن الأول الهجري، على يد معبد الجهني^(١)، وغيلان الدمشقي^(٢) بالبصرة. ومن آراء هذه الفرقة: أن العبد يخلق فعله، وأفعال العباد مقدرة لهم على جهة الاستقلال -أي أن العبد هو خالق لفعله وحده-. وكان القدماء منهم ينكرون علم الله السابق! ومتأخرو القدرية خالفوا المتقدمين، فأثبتوا العلم، ونازعوا في مرتبة الخلق. ومن أشهر فرقهم التي تقول بهذا: «المعتزلة»^(٣).

(١) هو المبتدع القدري معبد بن عبد الله الجهني البصري، أول من قال بالقدر، وكان ممن سمع الحديث عن ابن عباس وعمران ابن حصين، وانتقل إلى المدينة ونشر مذهبه فيها، وكان قد تلقاه من رجل نصراني يسمى سوسن قتله عبد الملك بن مروان وصلبه سنة ٨٠هـ. انظر: «التاريخ الكبير» (٣٩٩/٧)، و«الجرح والتعديل» (٢٨٠/٨)، و«ميزان الاعتدال» (٤٦٥/٦)، و«تهذيب التهذيب» (٢٠٣/١٠).

(٢) هو غيلان بن مسلم أبو مروان الدمشقي، من البلغاء الذين أضلوا الناس، ثاني من تكلم في القدر ودعا إليه بعد معبد الجهني، وإليه تنسب فرقة الغيلانية من القدرية، أفتى الإمام الأوزاعي بقتله فصلب على باب كيسان بدمشق بعد سنة ١٠٥هـ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٢٢٦/١٠)، وانظر: «البداية والنهاية» (٣٤-٣٥/٩).

(٣) انظر: «لسان العرب» (٧٥/٥)، و«الملل والنحل» (ص ٤٥)، و«مقالات الإسلاميين» (٤٣/١)، و«فتاوى ابن تيمية» (٤٣٠/٨)، و«الاعتقاد» للاكائي (٧٢٠/٤)، و«التعريفات» (ص ٢٢٢)، و«الموسوعة الميسرة» (١١١٤/٢)، و«شرح العقيدة الواسطية»، لمحمد خليل هراس (ص ١٢٧) حاشية رقم (٢).

يقول ابن حجر رحمته الله: (والقدرى من يزعم أن الشر فعل العبد وحده)^(١).

فابن حجر رحمته الله حصر تعريف القدرية: فيمن زعم أن العبد خالق لأفعاله، دون من أنكر علم الله السابق -وهو قول غلاة القدرية-؛ وذلك لأن مذهب غلاة القدرية قد اندثر ولم يصبح له وجود كفرقة، في حين أن المعتزلة ومن وافقهم قد تبنا قول (العبد خالق لأفعاله)، ودافعوا عنه.

قال ابن عباس: (القدرية قوم يكونون في آخر الزمان دينهم الكلام، يقولون: «إن الله لم يقدر المعاصي على خلقه، وهو معذبهم على ما قدر عليهم»، فأولئك هم القدرية)^(٢).

قال الجرجاني: (القدرية: هم الذين يزعمون أن كل عبد خالق لفعله ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير الله تعالى)^(٣).

(١) «هدي الساري» (ص ٤٨٣).

(٢) انظر: «شرح اعتقاد أهل السنة»، للاكائي (٧٦٩/٤) برقم (١٢٨٦).

(٣) انظر: «التعريفات» (ص ٢٢٢).

المطلب الرابع نشأة بدعة القدر

كان تنزل القرآن، ووجود رسول الله ﷺ بين الصحابة والتسليم لله وللرسول في كل أمر من الأمور؛ له الدور الأساسي في سلامة العقيدة وصفائها، ولذلك لم يقع في عهد الرسول ﷺ أي انشقاق أو ابتداع في أمور العقيدة، ومنها القدر، وهذا لا يعني عدم وقوع بعض الأسئلة التي يأتي جوابها حاسماً من الرسول ﷺ، أو المخاصمة حول القدر التي ينهيها أيضاً رسول الله ﷺ، أو المخاصمة من جانب المشركين فقط.

وفي عهد الخلفاء الراشدين -رضوان الله عليهم- استمر الثبات على هذا المبدأ، والتسليم لله ورسوله في كل أمر، وعدم الجدل والخوض فيما خاض فيه من بعدهم، ولم يكن يبدر منهم شيء إلا كما بدر من بعضهم في عهد رسول الله ﷺ، وسرعان ما يزول الالتباس بالإيمان القوي بعد البيان والإيضاح^(١).

وبعد منتصف القرن الأول -تقريباً- ظهر القول في القدر، وكان الذي تول

(١) انظر: «القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه»، د. عبد الرحمن المحمود،

(ص ١٤٧) وما بعدها.

كَبَّرَ هذه المقولة الشنيعة، وحمل تبعة هذه البدعة الخبيثة، وأول من أظهرها في الإسلام معبد الجهني البصري.

قال يحيى بن يعمر: (كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني)^(١).

قال أبو حاتم الرازي: (كان - أي معبد - أول من تكلم في القدر بالبصرة، كان رأسًا في القدر، قدم المدينة فأفسد فيها ناسًا)^(٢).

وكان معبد يجالس الحسن البصري في أول أمره، فلما أظهر القول بالقدر ودعى إلى هذه البدعة انتفى منه الحسن وسائر التابعين وحذروا منه.

قال الحسن: (لا تجالسوا معبدًا، فإنه ضالٌّ مُضِلٌّ)^(٣).

وذكر جمعٌ من الباحثين أن معبدًا تلقف هذه البدعة عن رجل نصراني من أهل العراق يقال له (سوسن)^(٤) كان قد أظهر الإسلام ثم تنصر.

قال الأوزاعي: (أول من نطق في القدر رجل من أهل العراق يقال له: «سوسن»، كان نصرانيًا فأسلم، ثم تنصر، فأخذ عنه معبد الجهني، وأخذ غيلان عن معبد)^(٥).

ومما يدل على قوة هذا القول قصة عمر بن الخطاب رضي الله عنه إبان الفتح الإسلامي لبلاد الشام، عندما قدم إلى الجابية^(٦) وعقد مؤتمره الشهير، وكان عنده

(١) «صحيح مسلم» (٣٦/١)، برقم (٨).

(٢) «الجرح والتعديل» (٢٨٠/٨)، برقم (١٢٨٢).

(٣) «تهذيب الكمال» (٢٨/٢٤٦).

(٤) انظر: (ص ٣٢).

(٥) «تهذيب الكمال» (٢٨/٢٤٦).

(٦) الجابية: بكسر الباء وياء مخففة، وأصله في اللغة الحوض الذي يجبئ فيه الماء للإبل، وهي قرية من أعمال دمشق من ناحية الجولان قرب مرج الصفر في شمالي حوران، وفي هذا الموضع خطب عمر خطبته المشهورة.

انظر: «معجم البلدان» (٢/٩١).

آنذاك جاثليق^(١) يترجم ما يقول عمر، فقام عمر خطيباً فقال: من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلّل فلا هادي له، فنفض الجاثليق جبينه كالمنكر لما يقول عمر. فقال عمر: ما يقول؟ قالو: يزعم أن الله لا يضلّ أحداً. قال عمر: كذبت أي عدو الله، بل الله خلقك، وقد أضلك، ثم يدخلك النار، أما والله لولا عهدك لك لضربت عنقك فتفرق الناس وما يختلفون في القدر^(٢).

وهذا الأثر يوضح بجلاء أن بذور هذه العقيدة الفاسدة موجودة في الديانة النصرانية المُحرّفة، ثم انتقلت إلى الإسلام عن طريق سوسن الذي أثر على معبد الجهني، الذي أثر بدوره على غيلان الدمشقي.

وكانت بدعة معبد الجهني في القدر: إنكار علم الله السابق -تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً- إلا أن معبدًا لم يتمكن من نشر بدعته؛ بسبب الموقف الحازم من الصحابة والتابعين -رضي الله عنهم أجمعين-.

وبقي معبد ذليلًا مقموعًا إلى أن أخذه عبد الملك بن مروان وصلبه على إنكاره القدر عام ثمانين.

ولا يعني عدم انتشار هذه البدعة أنها ماتت أو نُسيّت؛ بل ظهرت مرة أخرى بثوب جديد على يد «المعتزلة^(٣)» في القرن الثاني حيث زعموا: أن الله تعالى عليم بلا علم مع نفهم للقدر^(٤).

(١) الجاثليق: هو الراهب، وهي إحدى مراتب الدين النصراني.

انظر: «تاريخ الطبري» (٥١٤/٢).

(٢) انظر: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة»، للالكائي (٦٥٥/٤).

(٣) هي إحدى الفرق الكلامية، نشأت في أواخر العصر الأموي على يد واصل بن عطاء، وازدهرت في العصر العباسي، وقد اعتمدت على العقل المجرد في فهم العقيدة الإسلامية لتأثرها ببعض الفلسفات المستوردة مما أدى إلى انحرافها عن عقيدة أهل السنة، وقد أُطلقَ عليها عدة أسماء منها: القدرية، والمعتزلة.

انظر: «الملل والنحل» (ص ٤٣)، و«الموسوعة الميسرة» (٦٤/١).

(٤) انظر: «تاريخ الإسلام»، للذهبي حوادث ووفيات (٢٣١-٢٤٠).

وأخذ اتباع هذه الفرقة على عاتقهم نشر مذهبهم وكان من جملته القول بنفي القدر، فألفوا في ذلك الرسائل والكتب التي تصل إلى عدد من المجلدات^(١) في شرح عقيدتهم، وبيان مذاهبهم وآرائهم، والرد على جميع من خالفهم^(٢). وقد تعددت فرقهم حتى وصلت إلى اثنتي عشرة فرقة^(٣)، وبعضهم أوصلها إلى اثنتين وعشرين فرقة^(٤).

وبدأت بدعة القدر تنتشر على يد المعتزلة شيئًا فشيئًا حتى بلغت أوج قوتها في عصر المأمون وأخوية المعتصم والواثق؛ وذلك لمناصرة السلطان لها واعتناقه الاعتزال^(٥).

-
- (١) كتاب المغني في أبواب التوحيد والعدل لعبد الجبار الهمداني الذي يقع في عشرين جزءًا، وقد طبع منها ما عثر عليه وهو أربعة عشر جزءًا، بتحقيق: محمد عمارة.
 - (٢) انظر: «القضاء والقدر»، د. عبد الرحمن المحمود، (ص ١٦٨).
 - (٣) «الملل والنحل» (ص ٤٣).
 - (٤) «الفرق بين الفرق»، (ص ١١٢).
 - (٥) انظر: «ضحى الإسلام»، أحمد أمين، (٨١/٣) وما بعدها.

المبحث الثاني

موقف التابعين من بدعة القدر

لقد وقف التابعون من بدعة القدر موقفًا عظيمًا لما يترتب عليها من التنقص لله تعالى، ووصفه بصفات العجز وأي عجز أعظم من نفي صفة العلم عنه ﷺ -وهو قول غلاة القدرية-، ونفي القدرة على الخلق -وهو قول المعتزلة-. حتى أضحت أقوال التابعين وأفعالهم نموذجًا يحتذى به في الرد على البدع وقمع أهلها.

ومواقف التابعين في الرد على هذه البدعة أكثر من أن تحصر بمثل هذا المبحث القصير، إلا أنه يمكنني أن أسوق طرفًا منها على سبيل المثال لا الحصر:

١. نقل الإمام اللالكائي اتفاق التابعين على قتل القدرية وتكفيرهم بعد استتابتهم حيث قال ﷺ: عن مالك بن أنس والأوزاعي وعبيد الله بن الحسن العنبري: يُسْتَتَابُونَ -أي القدرية الغلاة- فإن تابوا وإلا قتلوا.

وعن سعيد بن جبير: القدرية يهود.

وعن الشعبي: القدرية نصارى.

وعن نافع مولى ابن عمر: القدرية يقتلون.

وحكى المازني عن الشافعي: أنه كفرهم.

وعن إبراهيم بن طهمان: القدرية كفار.

وعن أحمد بن حنبل: يستتابون فإن تابوا وإلا قتلوا^(١).

وهذه الآثار تدل على اتفاق التابعين ومن بعدهم على حكم القدرية وأنهم بمقولتهم - وهي نفي العلم عن الله - قد استحقوا الكفر بالله العظيم، فعباراتهم وإن تباينت في الألفاظ إلا أن مدلولها واحد.

٢. قال عبد الله بن أحمد: حدثني أبي، قال: حدثنا مؤمل، قال: حدثنا حماد بن سلمة، حدثنا أبو جعفر الحَظْمِي قال: شهدت عمر بن عبد العزيز وقد دعا غيلان لشيء بلغة عنه في القدر، فقال له: «ويحك يا غيلان! ما هذا الذي بلغني عنك؟

قال: يُكذَّبُ علي يا أمير المؤمنين ويقال علي ما لا أقول.

قال: ما تقول في العلم؟

قال: نفذ العلم.

قال: أنت مخصوم اذهب الآن فقل ما شئت.

يا غيلان، إنك إن أقررت بالعلم خُصِمت، وإن جحدته كفرت، وإنك إن تقربه فتخصم خير لك من أن تجحد فتكفر.

ثم قال له: أتقرأ ياسين؟

فقال: نعم.

قال: إقرأ.

قال: فقرأ: (يس، وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ إلى قوله: لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ).

قال: قف. كيف ترى؟

(١) انظر: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة»، للالكائي (٢/ ٧٨١-٧٨٢).

قال: كآني لم أقرأ هذه الآية يا أمير المؤمنين .

قال: زد .

فقرأ: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا فِيْ أَعْيُنِهِمْ أَغْشَاءً فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ فَهُمْ مُّقْمَحُونَ ﴿٨﴾ وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ . فقال له عمر: قل ﴿ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ ﴿٩﴾ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ .

قال: كيف ترى؟

قال: كآني لم أقرأ هذه الآيات قط وإني أعاهد الله أن لا أتكلم في شيء مما كنت أتكلم فيه أبداً .
قال: اذهب .

فلما ولى قال: اللهم إن كان كاذباً بما قال فأذقه حرَّ السلاح .
قال: فلم يتكلم زمن عمر، فلما كان يزيد بن عبد الملك كان رجلاً لايهتم بهذا ولا ينظر فيه .
قال: فتكلم غيلان .

فلما ولى هشام أرسل إليه فقال له: أليس قد كنت عاهدت الله لعمر لا تتكلم في شيء من هذا أبداً؟ .
قال: أقلني فو الله لا أعود .
قال: لا أقلني الله إن أقلتك هل تقرأ فاتحة الكتاب؟
قال: نعم .

قال: اقرأ الحمد لله رب العالمين .

فقرأ: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ﴿٢﴾
﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ﴿٤﴾ ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ ﴿٥﴾ .

قال: قف. على ما استعنته؟ على أمر بيده لا تستطيعه أو على أمر في يدك - أو بيدك؟.

اذهبا فاقطعا يديه ورجليه واضربا عنقه واصلباه^(١).

١. وعن زيد بن أسلم قال: (ما أعلم قومًا أبعد من الله تعالى من قوم يُخْرِجُونَهُ من مشيئته، وينكرونه من قدرته)^(٢).

٢. وكان سيار أبو الحكم يقول: (لا يُصَلِّي خلف القدريّة فإذا صَلَّى خلف أحد منهم أعاد الصلاة)^(٣).

٣. وقال الآجري: (أخبرنا الفريابي، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا معاذ بن معاذ، عن ابن عون: (لم يكن أبغض أو قال: أكره إلى محمد بن

(١) التخريج:

أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» (٤٢٩/٢)، وأخرجه: اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» برقم (١٣٢٥)، من طريق: عبد الرحمن بن عبيد الله، قال: أخبرنا أحمد بن سليمان، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد به مثله.

رجال الإسناد:

مؤمل: هو مؤمل بن إسماعيل، أبو عبد الرحمن، مولى آل عمر بن الخطاب، بصري، روى عن: شعبة، وسفيان الثوري، وحماد بن سلمة. روى عنه: بندار بن بشار، وعلي بن المديني وآخرون، وثقه يحيى بن معين، وقال أبو حاتم: صدوق شديد في السنة كثير الخطأ يكتب حديثه، وقال ابن حجر: صدوق سيئ الحفظ، توفي سنة ٢٠٦هـ.

انظر: «الجرح والتعديل» (٣٧٤/٨)، و«التاريخ الكبير» (٤٩/٨)، و«تقريب التهذيب» (ص ٥٥٥). حماد بن سلمة: ثقة عابد -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١٧٨).

أبو جعفر الخطمي: هو عمير بن يزيد بن عمير بن حبيب الأنصاري، أبو جعفر الخطمي، المدني، نزيل البصرة، صدوق، من السادسة.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٤٣٢).

درجة الأثر: إسناده ضعيف.

(٢) «الشريعة، للآجري» (٨٩٦/٢)، برقم (٤٨٣).

(٣) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة»، للالكائي (٨٠٧/٢)، برقم (١٣٤٩).

سيرين من هؤلاء القدرية^(١).

٤. وقال ابن بطة: (حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا ابن أبي ناجية الإسكندراني، قال: حدثنا زياد بن يونس، قال: حدثني داود بن سنان، عن محمد بن كعب أنه قال: لا تجالسوا القدرية، فإنما هم سقمٌ ومرضٌ، فإنما هي شعبة من النصرانية)^(٢).

(١) التخريج:

أخرجه الآجري في «الشريعة» (٨٨٨/٢)، وأخرجه: الآجري أيضًا في «الشريعة» برقم (٤٧٢)، من طريق: عبيدالله بن معاذ، عن أبيه به نحوه.

رجال الإسناد:

الفريابي: هو أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض التركي الفريابي، قاضي الدينور، وصاحب التصانيف، ولد سنة ٢٠٧هـ، وكان ثقة مأمونًا، قال الخطيب: كان من أوعية العلم، من أهل المعرفة والفهم، ومات سنة ٣٠١هـ.

انظر: «طبقات الحفاظ» (ص ٣٠٥).

قتيبة بن سعيد: هو قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي، أبو رجاء البغلاني، يقال: اسمه يحيى، وقيل: علي، ثقة ثبت، من العاشرة، مات سنة ٢٤٠هـ.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٤٥٤).

معاذ بن معاذ: هو معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري، أبو المثنى البصري القاضي، ثقة متقن، من كبار التاسعة، مات سنة ست وتسعين.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٣٦).

ابن عون: هو عبد الله بن عون بن أرتبان، أبو عون البصري، ثقة ثبت فاضل من أقران أيوب في العلم والعمل والسن، من السادسة، مات سنة خمسين على الصحيح.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٣١٧).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(٢) التخريج: أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٢٦/٢)، ولم أعثر عليه في مصدر آخر.

رجال الإسناد:

محمد بن بكر: هو محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق بن داسة البصري التمار، أبو بكر، سمع: أبا داود، وإبراهيم بن فهد الساجي وآخرين. روى عنه: أبو سليمان الخطابي، وأبو بكر وآخرون، توفي سنة ٣٤٦هـ، قال عنه الإمام الذهبي: الشيخ الثقة العالم.

انظر: «سير أعلام النبلاء» (٥٣٨/١٥).

=

٥. وقال عبد الله بن أحمد: (حدثني أبي، قال: أخبرنا معاذ بن معاذ، قال: أخبرنا سفيان، عن الأعمش، عن أبي الضحى، قال: قال الحسن بن محمد بن علي: لاتجالسوا أهل القدر)^(١).

٦. وقال عبد الرزاق: (عن داود بن قيس، قال: سمعت محمد بن كعب

= أبو داود: هو سليمان بن الأشعث السجستاني، أبو داود، ثقة حافظ مصنف، صاحب السنن، من كبار العلماء، من الحادية عشرة، مات سنة خمس وسبعين.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص٢٥٠).

ابن أبي ناجية: هو داود بن رزق بن ناجية المهري، المصري، ثقة، من العاشرة، مات سنة إحدى وخمسين على الصحيح، وكان مولده سنة خمس وستين.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص٤٧٧).

زياد بن يونس: هو زياد بن يونس بن سعيد الحضرمي، أبو سلامة الإسكندراني، ثقة فاضل، من صغار التاسعة، مات سنة إحدى عشرة ومئتين.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص٢٢١).

داود بن سنان: هو داود بن سنان القرطي، روى عن: أبان بن عثمان، وثعلبة بن أبي مالك، ومحمد بن كعب. وروى عنه: أبو عامر العقدي، وخالد بن مخلد القطواني، والقعني. قال الإمام أحمد وأبو حاتم وأبو زرعة: لا بأس به، وقال ابن حبان: مستقيم الحديث جدًا.

انظر: «الجرح والتعديل» (٣/٤١٤-٤١٥)، و«الثقات» (٦/٢٨٣).

درجة الأثر: إسناده حسن.

(١) التخريج:

أخرجه عبد الله بن لإمام أحمد في «السنة» (٢/٣٩١)، وأخرجه: ابن بطة في «الإبانة» برقم (١٨٢٩)، واللالكائي في «شرح اعتقاد أهل السنة» برقم (١٢٧٨)؛ كلاهما من طريق: سفيان الثوري، عن الأعمش، عن أبي الضحى به مثله.

رجال الإسناد:

معاذ بن معاذ: ثقة -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص٥٣٦).

سفيان: هو الثوري، ثقة حافظ فقيه -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص٢٤٤).

الأعمش: سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي، الأعمش، ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع لكنه يدرس، من الخامسة، مات سنة ١٤٧هـ.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص٢٥٤).

=

القرظي، قال: كنت أقرأ هذه الآية، فلا أدري من عني بها؛ حتى سقطت عليها: ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾ إلى قوله: ﴿كَلِمَةٍ بِالْبَصَرِ﴾ [التكوير: ٥٠]، فإذا هم المكذبون بالقدر^(١).

٧. وقال عبد الله بن أحمد: (حدثني أبي، أنا سفيان، قال: قال عمرو: قال لنا طاوس: «أخزوا معبدًا الجهنّي؛ فإنه قدري»)^(٢).

= أبو الضحى: هو مسلم بن صبيح الهمداني، أبو الضحى الكوفي، العطار، مشهور بكنيته، ثقة فاضل، من الرابعة، مات سنة مائة. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٣٠). درجة الأثر: إسناده صحيح، وعنونة الأعمش لا تضر؛ لأنها عن أبي الضحى، وهو من كبار شيوخه.

(١) التخريج:

أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢٦١/٣)، ولم أثر عليه في مصدر آخر. رجال الإسناد:

داود بن قيس: هو داود بن قيس الفراء الدباغ، أبو سليمان الدمشقي مولاهم، المدني، روى عن: موسى بن يسار، وسعيد المقبري وغيرهما، وروى عنه: السفيانان، وابن مهدي، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني وغيرهم، وثقه الإمام أحمد، وابن المدني، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، والساجي، وابن سعد، وقال ابن حجر: ثقة فاضل، من الخامسة، مات في خلافة أبي جعفر. انظر: «التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة» للسخاوي (٢٢١/١)، و«تقريب التهذيب» (ص ١٩٩).

محمد بن كعب: هو محمد بن كعب بن سليم بن أسد، أبو حمزة القرظي، المدني، وكان قد نزل الكوفة مدة، ثقة عالم، من الثالثة، ولد سنة أربعين على الصحيح، ومات سنة ١٢٠ هـ، وقيل: قبل ذلك. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٠٤). درجة الأثر: إسناده صحيح.

(٢) التخريج:

أخرجه عبد الله بن لإمام أحمد في «السنة» برقم (٨٤٧) بهذا اللفظ، وأخرجه: ابن بطة في «الإبانة» برقم (١٩٦٣)، واللالكائي في «شرح اعتقاد أهل السنة» برقم (١٢٧٣)، والفريابي في «القدر» برقم (٢٦٦)، والآجري في «الشريعة» برقم (٥٤٨)؛ جميعهم من طريق: سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار به بلفظ: (أحذروا معبدًا الجهنّي ...).

= رجال الإسناد:

سفيان بن عيينة: هو سفيان بن عيينة، ثقة حافظ فقيه -تقدم-.
انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٤٥).

عمرو بن دينار: هو عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم، الجُمَحي مولا هم، ثقة ثبت، من
الرابعة، مات سنة ١٢٦هـ، روى له الجماعة.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٤٢١).

طاوس: هو طاوس بن كيسان اليماني، أبو عبد الرحمن الحميري مولا هم، الفارسي، يقال: اسمه
ذكوان، وطاوس لقب، وقال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل، من الثالثة، مات سنة ١٠٦هـ، روى له
الجماعة.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٨١).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

المبحث الثالث من رمي ببدعة القدر من التابعين

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

(من رمي ببدعة القدر ولم تثبت في حقه)

أولاً: وهب بن مُنبّه:

هو وهب بن منبه بن كامل بن سَيْج بن ذِي كِبَار اليماني الصنعاني الذّمّاري، أبو عبد الله الأُبناوي. قيل: توفي سنة ١١٠هـ، وقيل: سنة ١١٣هـ وقيل غير ذلك، من الطبقة الثالثة^(١).

روى عن: أبي هريرة، وأبي سعيد، وابن عباس، وابن عمر، وابن عمرو بن العاص، وجابر، وأنس رضي الله عنه وآخرين.

(١) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (١٦٤/٨)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص ١٢٢)، و«رجال مسلم» (٣٠٥/٢)، و«تهذيب الكمال» (١٤٧/٣١)، و«الكاشف» (٣٥٨/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٣٣٢/٤).

روى عنه: ابنه: عبد الله وعبد الرحمن، وابن أخيه: عبد الصمد وعقيل
ابنا معقل بن منبه، وسبطه إدريس بن سنان، وعمرو بن دينار، وروى هو أيضًا
عنه، وسماك بن الفضل وآخرون.
روى له: البخاري، ومسلم، وأبوداود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه
في التفسير.

مكانته عند أهل العلم:

- * قال البخاري: (ثقة مشهور قصاص حبر، ضَعَفَه الفلاس وحده)^(١).
- * وقال العجلي: (تابعي ثقة)^(٢).
- * وقال أبو زرعة: (هو يمانى ثقة)^(٣).
- * وذكره ابن حبان في الثقات^(٤).
- * وقال الفلاس: (كان ضعيفاً)^(٥).
- * وقال النسائي: (ثقة)^(٦).
- * وقال الذهبي: (ثقة مشهور)^(٧).
- * وقال ابن حجر: (ثقة)^(٨).

(١) «المغني في الضعفاء» (٧٢٧/٢).
(٢) «معرفه الثقات» (٣٤٥/٢).
(٣) «التعديل والتجريح» (١١٩٣/٣)، و«الجرح والتعديل» (٢٤/٩).
(٤) «الثقات» (٤٨٧/٥).
(٥) «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١٨٩/٣).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (٥٤٥/٤).
(٧) «من تكلم فيه» (ص ١٩٣).
(٨) «تقريب التهذيب» (ص ٥٨٥).

سياق ما ورد في رمية بدعة القدر:

نسب بعض أهل العلم وهب بن منبه إلى بدعة القدر، منهم:
الإمام أحمد، والجوزجاني، والعجلي، والذهبي، وابن حجر إلا أنهم
أثبتوا رجوعه عنه
كما سأذكره في الفقرة التالية.

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالقدر:

ذهب بعض أهل العلم إلى القول برجوع وهب بن منبه عن القول بالقدر،
معتمدين على أمرين:

١. ما ينسب إليه من قوله: قال ابن بطة: (حدثنا أبو بكر محمد بن بكر،
قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا حماد، قال:
أخبرنا أبو سنان، عن وهب بن منبه، قال: الكتب بضع وتسعون كتابًا، قرأت
منها بضعًا وسبعين كتابًا، فوجدت في كل كتاب منها: من يزعم أنه إليه شيئًا من
المشيئة، فقد كفر)^(١).

(١) التخريج:

أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٢٨/٢)، وأخرجه: اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة»
برقم (١١٧٠) من طريق: أحمد بن عبيد، قال: حدثنا محمد بن الحسين، قال: حدثنا أحمد بن
أبي خيثمة، قال: حدثنا فضيل بن عبد الوهاب، قال: حدثنا جعفر بن سليمان، عن أبي سنان
القسملي به نحوه. ورقم (١٢٥٨) من طريق: محمد بن عبد الرحمن، قال: أخبرنا عدالله بن
محمد البغوي، قال: حدثنا قطن بن نسير، قال: حدثنا جعفر بن سليمان، قال: حدثنا أبو سنان
به نحوه.

رجال الإسناد:

أبو بكر محمد بن بكر بن داسة: ثقة -تقدم-.

انظر: «سير أعلام النبلاء» (٥٣٨/١٥).

أبو داود: هو سليمان بن الأشعث، ثقة -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٥٠).

=

٢. ما ينسب إلى بعض الأئمة:

* قال الإمام أحمد: (كان يتهم بشيء من القدر ثم رجع)^(١).

* وقال الجوزجاني: (كان كَتَبَ كتابًا في القدر، ثم حُدِّثَ أنه نَدِمَ عليه)^(٢).

* وقال العجلي: (رجع -أي عن القدر-) ^(٣).

* قال الخلال: (قال حنبل: وثنا الحميدي، قال: ثنا سفيان، عن عمرو قال: قلت لابن منبه، ودخلت عليه فأطعمني من جوزه في داره، فقلت له: «وددت أنك لم تكن كتبت في القدر كتابا قط؟ قال: وأنا وددت أني لم أفعل»)^(٤).

= موسى بن إسماعيل: هو موسى بن إسماعيل المنقري، أبو سلمة التبوذكي، ثقة ثبت، من صغار التاسعة، مات سنة ٢٢٣هـ.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٤٩).

حماد: هو حماد بن سلمة، ثقة -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١٧٨).

أبو سنان: هو عيسى بن سنان الحنفي، أبو سنان القسملي، الشامي، نزيل البصرة، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: لين الحديث، من السادسة.

انظر: «الثقات» لابن حبان (٧/٢٣٥)، و«التقريب» (ص ٤٣٨).

درجة الأثر: إسناده ضعيف.

(١) «ميزان الاعتدال» (٧/١٤٨).

(٢) «الشجرة وأحوال الرجال» (١/١٨٩).

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٤/٥٤٨).

(٤) التخريج:

أخرجه الخلال في «السنة» (٣/٥٤٧)، وذكره ابن عساكر في «تاريخ مدينة دمشق» (٦٣/٣٨٥)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣١/١٤٧)، والذهبي في «ميزان الاعتدال» (٧/١٤٨)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤/٣٣٢).

رجال الإسناد:

حنبل: هو أبو علي حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال الشيباني، روى عن: عفان بن مسلم، وأبي حذيفة النهدي، وعبد الله بن الزبير الحميدي وغيرهم، وروى عنه: عبد الله البغوي، =

* وقال ابن حجر: (وثقه الجمهور. وشذ الفلاس فقال: كان ضعيفاً؛ وكان شبهته في ذلك أنه كان يُتهم بالقول بالقدر، وصنف فيه كتاباً، ثم صح أنه رجع عنه.

قال حماد بن سلمة، عن أبي سنان: سمعت وهب بن منبه يقول: كنت أقول بالقدر حتى قرأت بضعة وسبعين كتاباً من كتب الأنبياء: «من جعل إلى نفسه شيئاً من المشيئة فقد كفر» فتركت قولِي^(١).

الراجع:

- يظهر مما تقدم صحة رجوع وهب بن منبه عن بدعة القدر؛ وذلك لما يلي:
١. جزم بعض أئمة الجرح والتعديل بذلك.
٢. عدم وجود من يخالفهم من أهل هذا الفن فيما ذهبوا إليه.
٣. شهادة عمرو بن دينار برجوعه وعمرو بن دينارٍ إمامٌ وقد روى عنه فتكون شهادة رؤية ومشاهدة.

= وأبو بكر الخلال وغيرهما، قال الدارقطني: صدوق، وقال السيوطي: حافظ ثقة، مات بواسط سنة ٢٦٣هـ.

انظر: «تاريخ بغداد» (٢٨٦/٨)، و«المقصد الأرشد» (٣٦٦/١)، و«طبقات الحفاظ» (ص٢٧٢). الحميدي: هو عبد الله بن الزبير الحميدي القرشي المكي، روى عن: إبراهيم بن سعد، وفضيل بن عياض، وسفيان بن عيينة وغيرهم، روى عنه: أبوحاتم، وأبوزرعة الرازي وغيرهما، قال أبوحاتم: أثبت الناس في ابن عيينة الحميدي، وهو رئيس أصحاب ابن عيينة، وهو ثقة إمام. انظر: «الجرح والتعديل» (٥٦/٥).

سفيان: هو ابن عيينة، ثقة حافظ فقيه إمام - تقدم -. انظر: «تقريب التهذيب» (ص٢٤٥). عمرو: هو عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم، الجمحي مولا هم، ثقة ثبت، من الرابعة، مات سنة ١٢٦هـ.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص٤٢١).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(١) انظر: «هدي الساري مقدمة فتح الباري» (ص٤٧٣).

٤. استدلالهم بتصريح وهب بن منبه في رجوعه عن هذا الرأي، وصحة الإسناد إليه.

ثانيًا: الحسن البصري:

هو الحسن بن أبي الحسن، يسار البصري، أبو سعيد، مولى الأنصار وأُمُّه خَيْرَةُ مولاة أم سلمة.

ولد لستين بقية من خلافة عمر رضي الله عنه، ونشأ بوادي القرى، وكان فصيحًا. رأى عليًا وطلحة وعائشة رضي الله عنهم، وكتب للربيع بن زياد والي خراسان في عهد معاوية. توفي سنة ١١٠هـ، وهو رأس الطبقة الثالثة^(١).

روى عن: أبي بن كعب، وسعد بن عباد، وعمر بن الخطاب -ولم يدرهم-، وعمار بن ياسر، وأبي هريرة، وعثمان بن أبي العاص، ومقل بن سنان -ولم يسمع منهم-، وعن عثمان، وعلي، وأبي موسى، وابن عباس، وابن عمر، ومعاوية، وأنس، وجابر وخلق كثير من الصحابة والتابعين.

روى عنه: حميد الطويل، وبُرَيْد بن أبي مريم، وأيوب، وقتادة، وعوف الأعرابي، وسماك بن حرب، وابن عَوْن، وخالد الحذاء، وأبو الأشهب، وعطاء بن السائب، وجريز بن حازم وآخرون. روى له: أصحاب الكتب الستة.

مكانته عند أهل العلم:

وثقه جمع من أهل العلم:

* قال قتادة: (ما جلست إلى أحد ثم جلست إلى الحسن إلا عرفت فضل

(١) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (٢/٢٨٩)، و«الجرح والتعديل» (٣/٤٠)، و«تهذيب الكمال» (٦/٩٥)، و«وسير أعلام النبلاء» (٤/٥٨٠)، و«تهذيب التهذيب» (١/٣٨٨)، و«تذكرة الحفاظ» (١/٧٢).

الحسن عليه^(١).

* وقال ابن سعد: (كان الحسن جامعًا عالمًا، رفيعًا، فقيهاً، ثقةً، مأمونًا، عابدًا، ناسكًا، كثير العلم، فصيحًا، جميلًا، وسيماً، وكان ما أسند من حديثه وروى^(٢) عن من سمع منه فهو حجة، وما أرسل فليس بحجة^(٣)).

* وذكره ابن حبان في الثقات^(٣).

* وقال العجلي: (تابعي ثقة، رجل صالح صاحب سنة)^(٤).

* وقال المزي: (قال أبو هلال الراسبي، عن: خالد بن رباح الهذلي:

سئل أنس بن مالك

رضي الله عنه - عن مسألة فقال: سلوا مولانا الحسن.

قالوا: يا أبا حمزة نسألك وتقول سلوا الحسن مولانا؟.

قال: سلوا مولانا الحسن؛ فإنه سمع وسمعنا فحفظ ونسينا)^(٥).

* وقال الذهبي: (كان كبير الشأن، رفيع الذكر، رأسًا في العلم

والعمل)^(٦).

* وقال ابن حجر: (ثقة فقيه فاضل مشهور)^(٧).

(١) «التاريخ الكبير» (٢/٢٨٩).

(٢) «الطبقات الكبرى» (٧/١٥٧-١٥٨).

(٣) «الثقات» (٤/١٢٢).

(٤) «معرفة الثقات» (١/٢٩٢).

(٥) «تهذيب الكمال» (٦/١٠٤).

(٦) «الكاشف» (١/٣٢٢).

(٧) «تقريب التهذيب» (ص ١٦٠).

سياق ما ورد في رمية بدعة القدر:

وردت بعض الآثار في نسبة الحسن البصري إلى بدعة القدر، منها:

١. روى أبو معشر^(١)، عن: إبراهيم^(٢): (أن الحسن تكلم في القدر)^(٣).

٢. وقال ابن سعد: (أخبرنا عارم بن الفضل، قال: حدثنا حماد، عن:

أيوب قال: لا أعلم أحدًا يستطيع أن يعيب الحسن إلا به -أي بالقدر-)^(٤).

(١) أبو معشر: هو زياد بن كليب الحنظلي، أبو معشر الكوفي، ثقة، مات سنة تسع عشرة أو عشرين ومائة.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٢٠).

(٢) إبراهيم: هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، أبو عمران الكوفي الفقيه، ثقة إلا أنه يرسل كثيرًا، مات سنة ٩٦ هـ وهو ابن خمسين أو نحوها.

انظر: تقريب التهذيب (ص ٩٥).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٨٠).

(٤) التخریج:

أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧/ ١٦٧)، وأورده الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٨٠).

رجال الإسناد:

عارم بن الفضل: هو محمد بن الفضل، أبو النعمان البصري السدوسي، لقبه: عارم، أحد الأئمة، روى عن: ابن المبارك، والحمادين، وأبي عوانة وخلق. وعنه: أحمد، والبخاري، والجوزجاني، وعبد بن حميد وخلق. قال أبو حاتم: إذا حدثك عارم فاختم عليه، وعارم لا يتأخر عن عفان وهو أثبت أصحاب حماد بن زيد بعد عبد الرحمن بن مهدي. مات سنة ٢٢٤ هـ.

انظر: «طبقات الحفاظ» (ص ١٧٤)، و«معركة الثاقب» (٢/ ٥).

حماد: هو حماد بن زيد ثقة ثبت فقيه -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١٧٨)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٤٨٠).

أيوب: هو أيوب بن أبي تميمة كيسان السخيتاني، أبو بكر البصر، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد، مات سنة ١٣١ هـ.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١١٧).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

٣. وقال ابن سعد: (أخبرنا عارم بن الفضل، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن: أيوب قال: «نازلت الحسن في القدر غير مرة حتى خوفته بالسلطان، فقال: لا أعود فيه بعد اليوم»^(١)).

٤. وقال ابن سعد: (أخبرنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا أبو هلال، قال: سمعت حميداً^(٢) وأيوب يتكلمان، فسمعت حميداً يقول لأيوب: «لوددت أنه قُسم علينا غرمٌ وأن الحسن لم يتكلم بالذي تكلم به. قال أيوب: يعني في القدر»^(٣)).

(١) التخريج:

«الطبقات الكبرى» (١٦٧/٧)، ولم أعثر عليه في مصدر آخر.

رجال الإسناد:

تقدم الحديث عنهم في الأثر السابق.

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(٢) هو: حميد بن أبي حميد الطويل أبو عبيدة البصري، اختلف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال، ثقة مدلس، وعابه زائدة لدخوله في شئ من أمر الأمراء، من الخامسة، توفي سنة اثنتين ويقال ثلاث وأربعين وهو قائم يصلي وله خمس وسبعون سنة، روى له الجماعة. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١٨١).

(٣) التخريج:

أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١٦٧/٧)، وذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» حوادث سنة تسع ومائة.

رجال الإسناد:

موسى بن إسماعيل: هو موسى بن إسماعيل المُنْقَرِي، أبو سلمة التَّبَوَّذِي، مشهور بكنيته وباسمه، ثقة ثبت، مات سنة ٢٩٣هـ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (١٦٩/٤)، وانظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٤٩).

أبو هلال: هو محمد بن سليم، أبو هلال الراسبي، البصري، قيل: كان مكفوفاً، قال ابن سعد: فيه ضعف، وقال ابن معين: ليس بصاحب كتاب وهو ضعيف الحديث، وقال ابن أبي حاتم: أدخله البخاري في «الضعفاء» وقال أبي: يحول منه، وقال النسائي: ليس بالقوي، قال ابن حبان: والذي أميل إليه في أبي هلال الراسبي ترك ما انفرد من الاخبار التي خالف فيها الثقات، والاحتجاج بما وافق الثقات، وقبول ما انفرد من الروايات التي لم يخالف فيها الاثبات التي ليس فيها مناكير؛ لأن الشيخ إذا عرف بالصدق والسماع ثم تبين منه الوهم ولم يفحش ذلك منه لم =

٥. وقال الإمام الذهبي: (قال الحمادان^(١)، عن يونس^(٢)، أنه قال: «ما استخف الحسن شيء ما استخفه القدر»^(٣)).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالقدر:

ذهب بعض أهل العلم إلى القول ببراءة الحسن البصري من نسبته إلى بدعة القدر، وذلك من خلال أمرين:

أ/ ما ورد من أقواله مما يدل على عدم صحة نسبته إلى بدعة القدر:

١. قال عبد الرزاق: (عن معمر، عن قتادة، عن الحسن قال: «من كذب بالقدر فقد كذب بالقرآن»)^(٤).

= يستحق أن يعدل به عن العدول إلى المجروحين إلا بعد أن يكون وهمه فاحشًا وغالبًا، فإذا كان كذلك استحق الترك، فأما من كان يخطئ في الشيء اليسير فهو عدل، وهذا مما لا ينفك عنه البشر إلا أن الحكم في مثل هذا إذا علم خطؤه تجنبه واتبع ما لم يخطئ فيه، وقال الذهبي: من علماء البصرة، وقال ابن حجر: صدوق فيه لين، مات سنة ١٦٧هـ.

انظر: «الطبقات الكبرى» (٢٧٨/٧)، و«الجرح والتعديل» (٢٧٤/٧)، و«المجروحين» (٢٨٣/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٥٧/٣)، و«تقريب التهذيب» (ص ٤٨١).

درجة الأثر: ضعيف؛ لما تقدم عن حال أبي هلال الراسي.

(١) الحمادان هما: -حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بآخرة، مات سنة ١٦٧هـ. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١٧٨).

- وحماد بن زيد درهم الأزدي، ثقة ثبت فقيه -وقد تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١٧٨).

(٢) يونس: هو يونس بن عبيد بن دينار العبدي، أبو عبيد البصري، ثقة ثبت فاضل ورع، مات سنة ١٣٩هـ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٤٧٠/٤)، و«تقريب التهذيب» (ص ٦١٣).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٥٨٠/٤).

(٤) التخريج:

أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٣٣٩/٢)، وأخرجه: عبد الله بن أحمد في «السنة» برقم

(٩٣٤)، وابن بطة في «الإبانة» برقم (١٦٦٦)، كلاهما من طريق عبد الرزاق به، وأخرجه: =

٢. وقال عبد الرزاق: (أخبرنا معمر، عن قتادة، عن الحسن في قوله تعالى: ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ حَلْقَهُ﴾ [طه: ٥٠]، قال: «أعطى كل شيء ما يصلحه، ثم هداه لذلك»^(١).

٣. وقال عبد الرزاق: (عن الثوري، عن حميد، عن الحسن في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الشعرا: ٢٠٠]، قال: «الشرك»^(٢).

= الأجرى في «الشريعة» برقم (٤٦٨) من طريق إسماعيل بن زكريا، والالكائي برقم (١٢٥٤) من طريق مروان بن معاوية، كلاهما عن عاصم الأحول، عن الحسن بنحوه. رجال الإسناد:

معمر: هو معمر بن راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل؛ إلا أن في روايته عن ثابت، وعاصم بن أبي النجود، وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به البصرة، مات سنة ١٥٤هـ.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٤١).

قتادة: هو قتادة بن دعامة السدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، مات سنة مائة وبعض عشرة.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٤٥٣).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(١) التخريج:

أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٧/٣)، وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٥/٥٨١)، وعزاه إلى: عبد الرزاق، وسعيد بن منصور، وعبد بن حميد، وابن المنذر.

رجال الإسناد:

تقدم الكلام عليهم في الأثر الماضي.

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(٢) التخريج:

أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢٦٣/٣)، وأخرجه: أبو داود في سننه برقم (٤٦١٩)، وابن جرير في «تفسيره» برقم (٢١٠٣٨)، وابن بطة في «الإبانة» برقم (١٧٠٠)، والالكائي برقم (٩٨٣)؛ جميعهم عن حميد الطويل به مثله. وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٥/٦٧)، وعزاه إلى: عبد الرزاق، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وعزاه في موضع آخر (٣٠٣/٦) إلى عبد بن حميد، وابن جرير.

٤. وقال ابن جرير: (حدثني يعقوب، قال: حدثنا ابن علي، قال: حدثنا ربيعة بن كلثوم، قال: «قال رجل للحسن وأنا أسمع: رأيت ليلة القدر، أفي كل رمضان هي؟. قال: نعم؛ والذي لا إله إلا هو، إنها لفي كل رمضان، وإنها الليلة التي يُفَرَّق فيها كل أمرٍ حكيم؛ يقضي الله كل أجل وخلق ورزق، إلى مثلها»^(١)).

= رجال الإسناد:

الثوري: هو سفيان الثوري، إمام ثقة - تقدم - . انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٤٤). حميد: هو حميد بن أبي حميد الطويل، أبو عبيدة البصرين، وقال عثمان بن سعيد الدارمي، قلت ليحيى بن معين: يونس بن عبيد أحب إليك في الحسن أو حميد؟ فقال: كلاهما، قلت: فحميد أحب إليك فيه أو حبيب بن الشهيد؟ فقال: كلاهما، وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: أكبر أصحاب الحسن قتادة وحميد، وقال حماد بن سلمة: أخذ كتب الحسن فنسخها ثم ردها، وقال ابن حجر: ثقة مدلس، مات سنة ١٤٣هـ.

انظر: «الجرح والتعديل» (٢٢٨/٣)، و«تهذيب الكمال» (٣٣٥/٧)، و«تقريب التهذيب» (ص ١٨١).

درجة الأثر: إسناده صحيح؛ وعن عنة حميد هنا لا تضرب؛ لأنه يروي عن الحسن البصري وهو من كبار شيوخه، وإنما يتوقف في عننته عن أنس بن مالك.

(١) التخريج:

أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٣١٠٣٠)، وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤٠٠/٧)، وعزاه إلى: عبد بن حميد، ومحمد بن نصر، وابن جرير.

يعقوب: هو يعقوب بن إبراهيم بن كثير بن زيد بن أفلح العبدي مولا هم، أبو يوسف الدورقي، ثقة، مات سنة ٢٥٢هـ.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٦٠٧).

ابن علي: هو إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسَم الأسدي مولا هم، أبو بشر البصري، المعروف بابن علي، ثقة حافظ، مات سنة ١٩٣هـ.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١٠٥).

ربيعة: هو ربيعة بن كلثوم بن جبر، قال ابن معين: ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الذهبي: ثقة، وقال ابن حجر: صدوق يهم، من السابعة.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٠٨)، و«تهذيب الكمال» (١٤٣/٩)، و«الكاشف» (٣٠٧/١). فالأظهر من حاله - والله أعلم - أنه إلى الثقة أقرب.

درجة الأثر: إسناده صحيح.

٥. وقال ابن أبي شيبة: (حدثنا معتمر بن سليمان، عن أبي الأشهب، عن الحسن في قوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [شَكَّيَا: ٥٤]، قال: «حيل بينهم وبين الإيمان»^(١).

٦. وقال الفسوي: (حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا أبو هلال قال: «دخلت أنا ونصر»^(٢) وأبو خزيمة^(٣) على الحسن، وذلك يوم الجمعة، ولم يكن جمع، فقلت: يا أبا سعيد! أما جمعت؟ فقال: أردت ذلك، ولكن منعني قضاء الله»^(٤).

(١) التخريج:

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/٥٢٧)، وأخرجه: الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/٤٠)، وابن جرير في «تفسيره» برقم (٢٨١١٣)، وابن بطة في «الإبانة» (١٦٩٩)؛ جميعهم من طريق: أبي الأشهب، عن الحسن به مثله.

رجال الإسناد:

معتمر بن سليمان: هو معتمر بن سليمان التيمي، أبو محمد البصري، يلقب الطفيل، ثقة، من كبار التاسعة، مات سنة سبع وثمانين، وقد جاوز الثمانين. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٣٩).
أبو الأشهب: هو جعفر بن حيان السعدي، أبو الأشهب العطاردي، البصري، مشهور بكنيته، ثقة، من السادسة، مات سنة خمس وستين، وله خمس وتسعون سنة.
انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١٤٠).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٤/٥٨٠).

(٣) أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، قال ابن حبان: ما رأيت على وجه الأرض من يحسن صناعة السنن ويحفظ ألفاظها الصحاح وزياداتها حتى كان السنن كلها نصب عينية إلا ابن خزيمة فقط.
وقال الدارقطني: كان إماماً ثبتاً معدوم النظر، توفي سنة ٣١١هـ.
انظر: «طبقات الحفاظ» (ص ٣١٣).

(٤) التخريج:

أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/٣٦)، وذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٤/٥٨١).
رجال الإسناد:

سليمان بن حرب: هو سليمان بن حرب الأزدي الواشحي البصري، قاضي مكة، ثقة إمام حافظ، من التاسعة، مات سنة أربع وعشرين وميتين، وله ثمانون سنة.
انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٥٠).

٧. وقال ابن بطة: (حدثنا أبو عبد الله محمد بن أحمد المَتَوُثِي، قال: حدثنا أبو داود السجستاني، قال: حدثنا محمد بن عيسى، قال: حدثنا عبد المؤمن السدوسي، قال: سمعت الحسن سئل عن هذه الآية، فقال: «إن الله ﷻ ليَقْضِي الْقَضِيَّةَ فِي السَّمَاءِ، وهو كل يوم في شأن، ثم يضرب لها أجلاً، ثم يمسكها إلى أجلها، فإذا جاء أجلها أرسلها، فليس لها مردود أنه كائن في يوم كذا من شهر كذا في بلد كذا؛ من المصيبة من القحط والرزق، من المصيبة في الخاصة والعامة»^(١).

= أبو هلال: هو محمد بن سليم الراسبي، قال ابن معين: صدوف، وأدخله البخاري في كتاب «الضعفاء»، وقال أبو حاتم: يحول منه، وقال النسائي: ليس بالقوي، ووثقه أبو داود، وقال ابن حجر: صدوق فيه لين، توفي سنة ١٦٧هـ. انظر: «تهذيب الكمال» (٢٥/٢٩٤)، و«تهذيب التهذيب» (٣/٥٧٧)، و«تقريب التهذيب» (ص٤٨١).

درجة الأثر: ضعيف؛ لتكلم العلماء في أبي هلال الراسبي.

(١) التخريج:

أخرجه ابن بطة في «الإبانة» برقم (١٧٠٦)، ولم أعثر عليه في مصدر آخر.
رجال الإسناد:

أبو عبد الله محمد بن أحمد: هو محمد بن أحمد بن يعقوب المَتَوُثِي، أبو عبد الله البصري، حدث عن: أبي داود السجستاني. وحدث عنه: أبو علي الحسين بن محمد الوزباري، وهو راوي كتاب أبي داود «الرد على أهل القدر». انظر: «تاريخ بغداد» (١/٢٧٠)، و«توضيح المشتبه»، لابن ناصر الدين الدمشقي (٨/٤٥)، و«تهذيب التهذيب» (٢/٨٤).

أبو داود السجستاني: هو سليمان بن الأشعث السجستاني، ثقة حافظ، مصنف السنن وغيرها، من كبار العلماء، من الحادية عشرة، مات سنة ٢٧٥هـ. انظر: «تقريب التهذيب» (ص٢٥٠).

محمد بن عيسى: هو محمد بن عيسى بن نجيع البغدادي، أبو جعفر ابن الطباع، ثقة فقيه، من العاشرة، مت سنة ٢٢٤هـ.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص٥٠١).

عبد المؤمن السدوسي: هو عبد المؤمن بن عبيد الله السدوسي، أبو عبيدة البصري، ثقة، من الثامنة. انظر: «تقريب التهذيب» (ص٣٦٦).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

٨. وقال الفريابي: (حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن عوف، قال: سمعت الحسن يقول: من كفر بالقدر فقد كفر بالإسلام.
- ثم قال: إن الله تعالى خلق خلقًا، فخلقهم بقدر، وقسم الآجال بقدر، وقسم أرزاقهم بقدر، والبلاء بقدر، والعافية بقدر)^(١).
٩. قال أبوداود: (حدثنا أبو كامل، قال: حدثنا إسماعيل، قال: حدثنا خالد الحذاء، قال: قلت للحسن: ﴿مَا أَتَتْ عَلَيْهِ يَفْتَنِينَ﴾ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالٍ الْجَحِيمِ ﴿[الضَّافَّة: ١٦٢، ١٦٣] قال: إلا من أوجب الله عليه أنه يصلّي الجحيم)^(٢).

(١) التخریج:

أخرجه الفريابي في «القدر» برقم (٢٩٥)، وأخرجه: الآجري في «الشریعة» برقم (٤٦٢)، واللالكائي برقم (١٢٥٥)؛ كلاهما من طريق الفريابي به.

وأخرجه: الآجري في «الشریعة» برقم (٤٦٨)، وابن بطة في «الإبانة» برقم (١٦٩٥)؛ كلاهما من طريق إسماعيل بن زكريا، عن عاصم الأحول، قال: سمعت الحسن يقول: فذكره بنحوه.

رجال الإسناد: قتيبة بن سعيد: هو قتيبة بن سيعد بن جميل بن طريف الثقفي، أبو رجاء البغلاني، ثقة ثبت، من العاشرة، مات سنة ٢٤٠هـ.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٤٥٤).

حماد بن زيد: ثقة -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١٧٨).

عوف: هو عوف بن أبي جميلة، الأعرابي العبدي البصري، ثقة، من السادسة، مات سنة ست أو سبع وأربعين ومائة، وله من العمر ست وثمانون.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٤٣٣).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(٢) التخریج:

أخرجه أبوداود في «سننه» (٤٦١٦)، وأخرجه: ابن جرير في «تفسيره» برقم (٢٩٦٦٣) من طريق إسماعيل بن عليّ به مثله، وأخرجه: اللالكائي برقم (١٠٠٦) من طريق وهيب بن خالد، عن خالد الحذاء به نحوه، وأخرجه: الآجري في «الشریعة» برقم (٤٦٣)، وابن بطة في «الإبانة» برقم (١٦٨٣)؛ كلاهما من طريق حماد بن زيد، عن خالد الحذاء به نحوه.

رجال الإسناد:

أبو كامل: هو فضيل بن حسين الجحدري، ثقة حافظ، من العاشرة، مات سنة ٢٣٧هـ. =

١٠. وقال أبو داود: (حدثنا هلال بن بشر، قال: حدثنا حماد، قال: أخبرني حميد، قال: كان الحسن يقول: «لأن يسقط من السماء إلى الأرض أحب إليه من أن يقول: الأمر بيدي»^(١) أي أن يقول: أنا خالق فعلي استقلالاً.

١١. وقال أبو داود: (حدثنا هلال بن بشر، قال: أخبرنا عثمان بن عثمان، عن عثمان البتي، قال: مفسر الحسن آية قط إلا على الإثبات^(٢)). أي على إثبات القدر.

= انظر: «تقريب التهذيب» (ص٤٤٧).

إسماعيل: هو إسماعيل بن إبراهيم بن مِقسم المعروف بابن عُليّة، ثقة حافظ -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص١٠٥).

خالد الحذاء: هو خالد بن مهران، أبو المنازل، البصري، الحذاء، وهو ثقة يرسل، من الخامسة، أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام، وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص١٩١).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(١) التخريج:

أخرجه أبوداود في «سننه» (٤٦١٧)، وأخرجه: ابن بطة في «الإبانة» برقم (١٦٦٥) من طريق أبي داود به مثله.

رجال الإسناد:

هلال بن بشر: هو هلال بن بشر بن محبوب المزني، أبوالحسن البصري الأحذب، ثقة، من العاشرة، مات سنة ٢٤٦هـ.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص٥٧٥).

حماد: هو حماد بن سلمة، ثقة عابد -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص١٧٨).

حميد: هو حميد بن أبي حميد الطويل، ثقة مدلس -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص١٨١).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(٢) التخريج:

أخرجه أبوداود في «سننه» (٤٦١٣)، وأخرجه: ابن بطة في «الإبانة» برقم (١٦٧٢)، من طريق: محمد بن بكر والمثنوي، قالا: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا إسماعيل بن أسد، قال: =

ب/ ما ورد من أقوال أهل العلم في تبرئته من هذه البدعة:

١. قال ابن سعد: (أخبرنا عارم بن الفضل، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب السخيتاني قال: أدركت الحسن والله وما يقوله)^(١). أي القدر.
٢. وقال ابن عساكر: (قال أبو داود: أخبرنا محمد بن الوزير الدمشقي، قال: أخبرنا مروان بن معاوية، قال: قال الأوزاعي: لم يبلغنا أن أحدًا من

= حدثنا شبابة، قال: حدثنا المبرك به نحوه.

رجال الإسناد:

هلال: ثقة -تقدم-.

نظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٧٥).

عثمان بن عثمان: العطفاني، أبو عمر، القاضي البصري، قال الإمام أحمد: رجل صالح من الثقات، وقال أبو زرعة عنه: لا بأس به.

انظر: «الجرح والتعديل» (١٥٩/٦).

عثمان البتي: هو عثمان بين بياح البتي، أبو عمرو، وقيل: اسم أبيه مسلم، وقيل: أسلم، وثقه أحمد، والدارقطني، وابن سعد، وابن معين فيما نقله عباس عنه.

انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٤٩/٦).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(١) التخريج:

أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١٦٧/٧)، وأخرجه: أبو داود في «سننه» برقم (٤٦٢٥) من طريق: سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد به مثله. وأخرجه: اللالكائي برقم (٢٤١) من طريق خالد بن خدّاش، عن حماد بن زيد به مثله. وأورده الإمام الذهبي في «السير» (٥٨٠/٤) من طريق حماد بن زيد به نحوه.

رجال الإسناد:

عارم بن الفضل: أحد الأئمة، اسمه: محمد، وعارم لقبه - تقدم -.

انظر: «طبقات الحفاظ» (ص ١٧٤)، و«معركة الثقات» (٥/٢).

حماد بن زيد: ثقة ثبت فقيه -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١٧٨).

أيوب السخيتاني: ثقة ثبت حجة -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١١٧).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

التابعين تكلم في القدر إلا هذين الرجلين، وذكر الحسن، ثم قال: فكشفنا عن ذلك فإذا هو باطل^(١).

٣. وقال ابن سعد: (أخبرنا أحمد بن محمد بن الوليد الأزرقى، قال: حدثنا عبد الرحمن بن أبي الرجال، عن عمر مولى غُفْرَةَ قال: كان أهل القدر ينتحلون الحسن بن أبي الحسن، وكان قوله مخالفاً لهم...)^(٢).

(١) التخريج:

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢٩/٦٠)، وذكره الذهبي في «السير» (١٩٥/٥)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١٤٩/٤).

رجال الإسناد:

أبوداود: هو سليمان بن الأشعث، صاحب السنن، ثقة حافظ -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٥٠).

محمد بن الوزير: هو محمد بن الوزير بن الحكم السلمي، الدمشقي، ثقة، من صغار العاشرة، مات سنة خمسين.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥١١).

مروان بن معاوية: هو مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري، أبو عبد الله الكوفي، نزيل مكة ودمشق، ثقة حافظ، وكان يدلس أسماء الشيوخ، من الثامنة، مات سنة ١٩٣ هـ.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٢٦).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(٢) التخريج:

أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١٧٥/٧)، ولم أعثر عليه في مصدر آخر.

رجال الإسناد:

أحمد الأزرقى: هو أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق -ويقال: الأزرقى- بن عمرو الغساني، أبو محمد وأبو الوليد، ثقة، من العاشرة، مات سنة سبع عشرة، وقيل: سنة اثنتين وعشرين.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٨٤)، وانظر: «تهذيب التهذيب» (٤٦/١).

عبد الرحمن بن أبي الرجال: اسم أبي الرجال: محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حارثة بن النعمان الأنصاري، المدني، نزيل الثغور، قال: أحمد، وابن معين، والمفضل الغلابي، والدارقطني: ثقة، وقال أبو حاتم: ليّن، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وقال الذهبي: وثقه جماعة، وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ، من الثامنة.

٤. وقال سليمان التيمي: (رجع الحسن عن قوله في القدر)^(١).

٥. وقال الآجري: (اعلموا رحمنا الله وإياكم أن من القدرية صنفاً إذا قيل لبعضهم: «من إمامكم في مذهبكم هذا؟ فيقولون: الحسن، وكذبوا على الحسن، وقد أجل الله الكريم الحسن عن مذهب القدرية».

قال: أخبرنا الفريابي، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن خالد الحذاء، قال: «قدم علينا رجل من أهل الكوفة، فكان بجانبه للحسن لما كان يبلغه عنه من القدر، حتى لقيه، فسأله الرجل، أو سُئِلَ عن هذه الآية: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ إِلَّا مَنْ رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨-١١٩] قال: لا يختلف أهل رحمة الله.

قال: ﴿وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾؟ قال: خلق أهل الجنة للجنة، وأهل النار للنار. فكان الرجل بعد ذلك يذُبُّ عن الحسن)^(٢).

= انظر: «الكامل» لابن عدي (٢٨٥/٤)، و«بحر الدم» (ص ٢٥٩)، و«ميزان الاعتدال» (٢٧٧/٤)، و«الكاشف» (٦٢٧/١)، و«تهذيب التهذيب» (٥٠٣/٢)، و«تقريب التهذيب» (ص ٣٤٠).
عمر مولى غفرة: هو عمر بن عبد الله المدني، مولى غُفْرَة، ضعيف وكان كثير الإرسال، من الخامسة، مات سنة خمس أو ست وأربعين.
انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٤١٤)، و«تهذيب التهذيب» (٢٣٨/٣).
درجة الأثر: ضعيف الإسناد؛ لضعف مولى غفرة.

(١) «سير أعلام النبلاء» (٥٨٠/٤).

(٢) التخريج:

أخرجه الآجري في «الشريعة» (٨٧٩/٢)، وذكره الإمام الذهبي في «السير» (٥٨١/٤).
رجال الإسناد:

قتيبة بن سعيد: ثقة ثبت -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٤٥٤).

حماد بن زيد: ثقة -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١٧٨).

خالد الحذاء: ثقة يرسل -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١٩١).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

١. وقال أبو داود: (حدثنا محمد بن عبيد، قال: حدثنا سُلَيْم، عن ابن عون، قال: (كنت أَسِيرُ في الشام فناداني رجل من خلفي، فالتفت فإذا رجاء بن حيوة، فقال: يا أبا عون ما هذا الذي يذكرون عن الحسن؟ فقلت: إنهم يكذبون على الحسن كثيراً)^(١)).

والآثار في ذلك كثيرة، وما ذكرته من باب ضرب المثال لا الحصر.

الراجع:

يظهر مما تقدم أن الإمام الحسن البصري لم يقل برأي القدرية، وإنما نُسِبَ إلى رأي القدر لما يلي:

أ/ فهم كلامه على غير مراده:

تكلم الإمام الحسن عليه السلام في القدر بما يُفهم منه أنه يوافق المعتزلة، فاستغل المعتزلة ذلك، وزعموا أنه يقول بقولهم^(٢)؛ وقد كانت البصرة في ذلك الوقت تغلي بالقول بالقَدَر.

(١) التخريج:

أخرجه أبوداود في «سننه» (٤٦٢١)، وأخرجه: الإمام أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» برقم (٢١٢٤) من طريق: عبيد الله بن عمر القواريري، عن حماد بن زيد به نحوه.

رجال الإسناد:

محمد بن عبيد: هو محمد بن عبيد بن حَسَاب، العُنْبَرِي، البصري، ثقة، من العاشرة، مات سنة ثمان وثلاثين ومئتين.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٤٩٥).

سليم: هو سُلَيْم بن أخضر البصري، ثقة ضابط، من الثامنة، مات سنة ثمانين ومئة.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٤٩).

ابن عون: هو عبد الله بن عون بن أَرْطَبَان، أبو عون البصري، ثقة ثبت فاضل، من أقران أيوب في العلم والعمل والسن، من السادسة، مات سنة خمسين على الصحيح.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٣١٧).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(٢) لقد عدته المعتزلة في طبقتهم الثالثة كما في «فرق وطبقات المعتزلة»، للقاظمي عبد الجبار =

١. قال العقيلي: (حدثنا محمد، قال: حدثنا الحسن، قال: حدثنا يحيى بن آدم، قال: حدثنا حماد بن زيد، قال: «معبد الجهني أول من تكلم في القدر بالبصرة، وكان عطاء بن أبي ميمونة لسانه سحرًا، قال: وقد رأيته -أي عطاء بن أبي ميمونة- وكان يرى القدر.

قال: وكانا يأتیان الحسن فيقولان يا أبا سعيد إن هؤلاء الملوك يسفكون دماء المسلمين، ويأخذون الأموال، ويفعلون، ويقولون: إنما تجري أعمالنا على قدر الله.

قال: فقال: كذب أعداء الله.

قال: فيتعلقون بمثل هذا»^(١).

= (ص ٣٣)، و«المنية والأمل» (ص ١٣٣). ونشر له أصحاب مدرسة الاعتزال المعاصرة رسالة نسبوا إليه، وهي رسالة منه إلى عبد الملك بن مروان جوابًا على سؤال عبد الملك عن مذهب الحسن في القدر -وهي على مذهب القدرية- انظرها في: «رسائل العدل والتوحيد» جمع: محمد عمارة، الرسالة الأولى من (ص ١١٢) إلى (ص ١٢٢).

(١) التخریج:

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤٠٣/٣)، ولم أعثر عليه في مصدر آخر.
رجال الإسناد:

محمد: هو محمد بن محمد بن إسماعيل بن سالم أبو جعفر الصائغ الكبير البغدادي نزيل مكة -تقدم-.

انظر: «الجرح والتعديل» (١٩٠/٧)، و«الثقات» لابن حبان (١٣٣/٩)، و«تقريب التهذيب» (ص ٤٦٨).

الحسن: هو الحسن بن علي بن محمد الهذلي، أبو علي الخلال الحلواني، ثقة حافظ -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١٦٢).

يحيى بن آدم: هو يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي، ثقة حافظ فاضل -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٨٧).

حماد بن زيد: هو حماد بن زيد الإمام، ثقة ثبت فقيه -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١٧٨).

درجة الأثر: إسناده حسن.

فالحسن عليه السلام إنما أراد أن ينكر احتجاج الملوك بالقدر على ظلمهم، لا أن ينكر علم الله تعالى وتقديره السابق!

٢. وقال الإمام الذهبي: (قال أبو سعيد بن الأعرابي: كان يجلس إلى الحسن طائفة من هؤلاء، فيتكلم في الخصوص حتى نسبته القدرية إلى الجبر، وتكلم في الاكتساب حتى نسبته السنة إلى القدر، كل ذلك لافتتانه وتفاوت الناس عنده، وتفاوتهم في الأخذ عنه، وهو بريء من القدر ومن كل بدعة^(١)).

٣. لذلك قال ابن بطة العكبري عليه السلام: (اعلموا رحمكم الله أن القدرية أنكروا قضاء الله وقدره، وجحدوا علمه ومشيتته، وليس لهم فيما ابتدعوه ولا في عظيم ما اقترفوه كتاب يؤمونه، ولا نبي يتبعونه، ولا عالم يقتدون به، وإنما يأتون فيما يفترون بأقوال عن أهوائهم مخترعة، وفي أنفسهم مبتدعة . . . وربما قيل لبعضهم: من إمامك فيما تنتحله من هذا المذهب الرجس النجس؟

فيدعي أن إمامه في ذلك الحسن بن أبي الحسن البصري عليه السلام، فيضيف إلى قبيح كفره وزندقته أن يرمي إمامًا من أئمة المسلمين، وسيدًا من ساداتهم، وعالمًا من علمائهم بالكفر، ويفتري عليه البهتان، ويرميه بالإثم والعدوان؛ ليُحسن بذلك بدعته عند من قد خَصَمَه وأخزاه^(٢).

٤. وقال أبو داود: (حدثنا ابن المثنى وابن بشار، قالا: حدثنا مؤمل بن إسماعيل، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن ابن عون، قال: «لو علمنا أن كلمة الحسن تبلغ ما بلغت لكتبنا برجوعه كتابًا، وأشهدنا عليه شهودًا، ولكنا قلنا: كلمة خرجت لا تحمل»^(٣)).

(١) «سير اعلام النبلاء» (٤/٥٨٢-٥٨٣).

(٢) انظر: «الإبانة» لابن بطة (٢/٥-٦).

(٣) التخريج:

أخرجه أبوداود في «سننه» (٤٦٢٤)، ولم أعثر عليه في مصدر آخر.

رجال الإسناد:

ابن المثنى: هو محمد بن المثنى بن عبيد العنزي، أبو موسى البصري، المعروف بالزَّيْن، مشهور =

٥. وقال الإمام الذهبي في ترجمة «إسماعيل السمان»: (وأما قول القائل: كان يذهب مذهب الحسن فمردود؛ قد كانت هفوة في ذلك من الحسن، وثبت أنه رجع عنها ولله الحمد)^(١).

٦. وقال في موضع آخر: (وأما مسألة القدر، فصح عنه الرجوع عنها، وأنها كانت زلقة لسان)^(٢).

ب/ من كان في قلبه شيء على الإمام الحسن البصري، فاستغل تلك الهفوة فنسبه إلى بدعة القدر نكايه به.

١. قال أبو داود: (حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد، قال: سمعت أيوب يقول: «كذب على الحسن ضربان من الناس: قوم القدر رأيهم وهم يريدون أن يُنَفَّقُوا بذلك رأيهم، وقوم له في قلوبهم شنان وبغض، يقولون: أليس من قوله كذا، أليس من قوله كذا»)^(٣).

= بكنيته وباسمه، ثقة ثبت، من العاشرة، وكان هو وبُندار فرسي رهان، وماتا في سنة واحدة.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٠٥).

ابن بشار: هو محمد بن بشار بن عثمان العبدي، البصري، أبو بكر، بُندار، ثقة، من العاشرة، مات سنة ٢٥٢هـ، وله ثمانون سنة.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٤٦٩).

مؤمل بن إسماعيل: هو مؤمل بن إسماعيل العدوي، أبو عبد الرحمن البصري، نزيل مكة، قال ابن معين: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدرقي: ثقة كثير الخطأ، مات سنة ٢٠٦هـ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (ص ١٩٣-١٩٤)، و«تقريب التهذيب» (ص ٥٥٥).

حماد بن زيد: ثقة -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٣١٧).

ابن عون: ثقة ثبت -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٣١٧).

درجة الأثر: إسناده ضعيف.

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٥٨/١٨).

(٢) انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/٢٣٠).

(٣) التخريج:

=

* ما يدل على براءته من هذه البدعة :

ويدل على براءته عدة أمور، وهي على النحو التالي :

١. أنه تُؤهَّم من كلامه أنه يقول بالقدر -كما تقدم-.

٢. أن هذه النسبة كانت من طائفتين :

* طائفة في قلوبها شنان وبغض للإمام الحسن البصري.

* وطائفة من المبتدعة، نسبوه إلى هذا الرأي؛ ليكون لهم ذريعة وحجة

لبدعتهم.

٣. أنه لما شاع عنه اتهامه بهذه البدعة، دافع عنه العلماء حتى من عاصره،

وردُّوا قول من اتهمه بها -كما تقدم-.

٤. أنه قد جاء عن الحسن روايات، وآثار تثبت أنه يقول بالقدر خيره

وشره، بل قد جاء في سنن أبي داود أربع عشرة رواية عن الحسن في إثبات القدر^(١)، وكذا الآجري في الشريعة^(٢)، واللالكائي في شرح أصول السنة^(٣).

= أخرج أبو داود في سننه (٤٦٢٢)، وأخرجه: ابن بطة في «الإبانة» برقم (١٦٨٢) من طريق: أبي بكر محمد بن بكر وأحمد المثنوي، عن أبي داود به مثله، وأخرجه: ابن عبد البر في «التمهيد» (١٢٥/٦) من طريق: الحسن بن علي الحلواني، عن سليمان بن حرب وعارم بن الفضل، عن حماد بن زيد به مثله.

رجال الإسناد:

سليمان بن حرب: هو سليمان بن حرب الأزدي الواشحي البصري، قاضي مكة، ثقة إمام حافظ، من التاسعة، مات سنة أربع وعشرين، وله ثمانون سنة.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٥٠).

حماد: هو حماد بن زيد ثقة -تقدم- انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١٧٨).

أيوب: هو السخثياني، ثقة ثبت حجة -تقدم- انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١١٧).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(١) انظر: «سنن أبي داود» (٢٠٤-٢٠٦/٤).

(٢) انظر: «الشريعة» للآجري (٨٨٦-٨٧٩/٢).

(٣) انظر: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» لللالكائي (٧٥٥-٧٥٣/٢).

٥. تحذير الحسن من معبد القدري، فقد روى عبد الله بن الإمام أحمد: (حدثني أبي، قال: أخبرنا مرحوم بن عبد العزيز العطار، قال: سمعت أبي وعمي يقولان: سمعنا الحسن وهو ينهى عن مجالسة معبد الجهني يقول: لا تجالسوه فإنه ضال مضل)^(١).

ويتضح مما تقدم براءة الإمام الحسن البصري مما نسب إليه من القول بالقدر.

ثالثاً: صالح بن درهم الباهلي:

تقدمت ترجمته^(٢).

(١) التخريج:

أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» برقم (٨٤٩)، والفريابي في «القدر» برقم (٣٤٥)، وعنه الآجري في «الشريعة» برقم (٥٥٨)، وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢١٨/٤)، وابن عدي في «الكامل» (٢١٨/١)، وابن بطة في «الإبانة» برقم (٢٠٠٣)، واللاكاثي في «الاعتقاد» برقم (١١٤٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢١/٥٩)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢١٣/١٨)، والذهبي في «السير» (١٨٧/٤)، جميعهم من طريق مرحوم بن عبد العزيز العطار، عن أبيه وعمه به مثله.

وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢١٨/٤) من طريق: محمد بن أيوب، عن عبد الرحمن بن المبارك، عن حماد بن زيد، عن أبي طلحة، عن غيلان بن جرير: سمعت الحسن يقول: فذكره. رجال الإسناد:

مرحوم العطار: هو مرحوم بن عبد العزيز بن مهران العطار الأموي، أبو محمد البصري، ثقة، من الثامنة، مات سنة ١٨٨هـ، وله خمس وثمانون سنة. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٢٥). أبوه: هو عبد العزيز بن مهران البصري، مقبول، من السابعة. انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٣٥٩).

عمه: هو عبد الحميد بن مهران البصري، أخو عبد العزيز، وقد أحال ابن حجر ترجمته في «تهذيب التهذيب» (٤٧٩/٢) إلى ترجمة أخيه. ومما ذكر في ترجمة أخيه (٥٩٦/٢) أنه روى عن: الحسن البصري، وخالد بن عمير العدوي، وشويس أبي الرقاد، وأبي الزبير مؤذن بيت المقدس. روى عنه: ابنه مرحوم، وزيد بن الربيع اليمامي.

درجة الأثر: إسناده حسن، وعبد العزيز بن مهران وإن كان مقبولاً، إلا أنه قد تابعه أخوه، وقد صح من وجه آخر كما عند العقيلي.

(٢) انظر: (ص ٧٩).

سياق ما ورد في رميه ببدعة القدر وتبرئته منها:

تقدم الكلام أن من رمى صالح بن درهم الباهلي ببدعة القدر والخروج إنما رماء بذلك لأنه التبس عليه بصالح الدهان الذي رُمِيَ بالقدر والخروج فظن أنهما واحد.

قال ابن حجر: (قال صاحب «الكمال»: قال ابن عدي: «لم يحضرني له حديث وليس بمعروف».

قال المزي: وإنما قال ابن عدي هذا في صالح بن إبراهيم الدهان البصري الجهني. روى عن أبي الشعثاء جابر بن زيد، وعنه: أبان بن يزيد، وهشام الدستوائي وغيرهما، ووثقه أحمد. وهو متأخر عن صالح بن درهم^(١).

ونقل الخطيب البغدادي رحمته الله في بيان التفريق بينهما قول الإمامين أبي زرعة، وأبي حاتم الرازيين، حيث قال: (وقال أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان: هما اثنان، والله أعلم)^(٢).

وقد قال ابن عدي في ترجمة صالح الدهان: (أخبرنا الساجي، قال: حدثنا أحمد بن محمد، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: «صالح الدهان قدري، وكان يرضى بقول الخوارج؛ وذلك للزومه جابر بن زيد، وكان جابر أباضيًا...»)^(٣).

الخلاصة:

يظهر مما تقدم براءة صالح بن درهم الباهلي من بدعتي القدر والخروج، وذلك لما يلي:

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (١٩٣/٢).

(٢) «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١٨٠/٢).

(٣) «الكمال في ضعفاء الرجال» (٧١/٤).

١. توثيق العلماء له^(١).

٢. أن سبب رميه بهاتين البدعتين عدم تفريق من نسبه إليهما، حيث ظن أن صالح بن درهم، وصالح الدهان هما اسمان لرجل واحد، والإمام يحيى بن معين قد نسب صالح الدهان إلى بدعتي القدر والخروج، لذلك تُوهم في حقه هاتان البدعتان.

رابعًا: صفوان بن سليم المدني:

هو صفوان بن سليم المدني، أبو عبد الله، وقيل: أبو الحارث، القُرشي، الزُّهري، مولاهم الفقيه. توفي سنة ١٣٢هـ، من الطبقة الرابعة^(٢).

روى عن: ابن عمر، وأنس، وأبي بسرة الغفاري، وعبد الرحمن بن غنم، وأبي أمامة بن سهل، وابن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وعطاء بن يسار وآخرين.

روى عنه: زيد بن أسلم، وابن المنكدر، وموسى بن عقبة، وهم من أقرانه، وابن جريج، ويزيد بن حبيب، ومالك، والليث، وابن أبي ذئب، والدراوردي، والسفيانان وآخرون.

روى له: أصحاب الكتب الستة.

مكانته عند أهل العلم:

وثقه جمع من أهل العلم، منهم:

١. قال يحيى بن سعيد القطان: (هو أحب إلي من زيد بن أسلم)^(٣).

(١) انظر: (ص ٧٩).

(٢) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (٣٠٧/٤)، و«رجال صحيح البخاري» (٣٦٣/١)، و«رجال مسلم» (٣١٧/١)، و«حلية الأولياء» (١٦٦/٣)، و«تهذيب الكمال» (١٨٦/١٣)، و«تهذيب التهذيب» (٢١٢/٢).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٢١٢/٢).

٢. وقال الإمام أحمد: (ثقة من خيار عباد الله الصالحين)^(١).
٣. وقال يحيى بن معين: (صفوان بن سليم ثقة، قيل له: يقارب زيد بن أسلم وهؤلاء؟ قال: نعم)^(٢).
٤. وقال العجلي: (مدني ثقة رجل صالح)^(٣).
٥. وقال أبو حاتم: (ثقة)^(٤).
٦. وذكره ابن حبان في الثقات^(٥).
٧. وقال الإمام الذهبي: (ثقة حجة)^(٦).
٨. وقال ابن حجر: (ثقة مفت عابد)^(٧).

سياق ما ورد في رمية بدعة القدر:

لم أقف على من رماه بهذه البدعة إلا المُفَضَّل بن غسان الغلابي^(٨) حيث قال: (كان يقول بالقدر)^(٩).

-
- (١) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/٤٩٤)، و«بحر الدم» (ص٢١٣)، و«سؤالات أبي داود» (١/٢١١).
 - (٢) «من كلام أبي زكريا في الرجال» (ص١٠٨).
 - (٣) «معرفة الثقات» (١/٤٦٧).
 - (٤) وانظر: «الجرح والتعديل» (٤/٤٢٣).
 - (٥) وانظر: «الثقات لابن حبان» (٦/٤٦٩-٤٧٠).
 - (٦) «الكاشف» (١/٥٠٣).
 - (٧) «تقريب التهذيب» (ص٢٧٦).
 - (٨) المفضل: هو المفضل بن غسان بن المفضل، أبو عبد الرحمن الغلابي، بصري الأصل، سكن بغداد وحدث بها عن أبيه، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبي داود الطيالسي، ويزيد بن هارون وآخرين. وروى عنه: ابنه الأحوص، ويعقوب بن شعبة، وأبو بكر بن أبي الدنيا، وجعفر بن محمد بن الأزهر، وأبو الليث الفرائضي، وكان ثقة.
 - انظر: «تاريخ بغداد» (١٣/١٢٤)، و«تكملة الإكمال» (٤/٤٣٩).
 - (٩) انظر: «تهذيب الكمال» (١٣/١٨٧)، و«تهذيب التهذيب» (٢/٢١٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٥/٣٦٥).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالقدر:
من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحداً برّاه مما نسب
إليه.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم براءة صفوان بن سليم مما رمي به من بدعة القدر؛ وذلك لما
يلي:

١. أنه لم ينسبه إلى هذه البدعة إلا الْمُفَضَّل بن غسان الغلابي وهو متأخر
عنه حيث توفي في القرن الثالث في حين وفاة صفوان بن سليم في سنة ١٣٢هـ.
٢. لم ينسبه أحد من تلامذته أو من العلماء المعاصرين له إلى هذه البدعة.
٣. إنكاره الشديد على من رُمِيَ ببدعة القدر كما نقل ذلك جمعٌ من أهل
العلم، قال ابن حبان في ترجمة عبد الله بن أبي ليبد: (. . . مات بالمدينة، ولم
يشهد صفوان بن سليم جنازته؛ لأنه كان يرمى بالقدر)^(١).

خامساً: مَكْحُول الشَّامِيُّ:

هو مكحول الشامي، أبو عبد الله، ويقال: أبو أيوب، ويقال: أبو مسلم،
الفقيه الدمشقي. توفي سنة ١١٨هـ، وقيل غير ذلك، من الطبقة الخامسة^(٢).
روى عن: النبي ﷺ مرسلًا، وأبي بن كعب، وثوبان، وعبادة بن الصامت،
وأبي هريرة، وعائشة، وأم أيمن، وأبي ثعلبة الخشني مرسلًا، وعن أنس،

(١) انظر: «مشاهير علماء الأمصار» (ص ١٣٧)، و«التاريخ الكبير» (١٨٢/٥)، و«الضعفاء الصغير»
(ص ٦٦)، و«الضعفاء» للعقيلي (٢/٢٩٢)، و«الكامل» لابن عدي (٤/٢٤١)، و«موازن الاعتدال» (٤/١٦٦).

(٢) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (٨/٢١)، و«تهذيب الكمال» (٢٨/٤٧٢)، و«موازن
الاعتدال» (٦/٥٠٩)، و«تهذيب التهذيب» (٤/١٤٨)، و«لسان الميزان» (٧/٣٩٧)، و«الوفيات
للقسنطي» لابن الخطيب (ص ١١٦).

ووائله بن الأسقع، وأبي أمامة، وعنبسة بن أبي سفيان، وجبير بن نفير،
وسليمان بن يسار وآخرين.

روى عنه: الأوزاعي، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وثور بن يزيد
الحمصين وحجاج بن أرطاة، وبُرد بن سنان الشامي، ومحمد بن إسحاق
وآخرون.

روى له: البخاري في جزء القراءة خلف الإمام، ومسلم، وأبوداود،
والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

مكانته عند أهل العلم:

* قال ابن سعد: (قال بعض أهل العلم: كان ضعيفاً في حديثه
وروايته)^(١).

* وقال الزهري: (العلماء أربعة، منهم مكحول بالشام)^(٢).

* وقال العجلي: (تابعي ثقة)^(٣).

* وقال أبو حاتم: (ما أعلم بالشام أفقه من مكحول)^(٤).

* وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: (ربما دَلَّس)^(٥).

* وقال سعيد بن عبد العزيز: (كان مكحول أفقه من الزهري)^(٦).

* وقال الإمام الذهبي: (صدوق إمام موثق، لكن ضعفه ابن سعد)^(٧).

(١) انظر: «الطبقات الكبرى» (٤٥٣/٧).

(٢) «الجرح والتعديل» (٤٠٧/٨).

(٣) «معركة الثقات» (٢٩٥/٢).

(٤) «الجرح والتعديل» (٤٠٧/٨).

(٥) انظر: «الثقات» (٤٤٦/٥).

(٦) «تذكرة الحفاظ» (١٠٨/١).

(٧) «من تكلم فيه» (ص ١٨١).

* وقال الحافظ ابن حجر: (ثقة فقيه كثير الإرسال)^(١).

سياق ما ورد في رمية ببدعة القدر:

نسب بعض أهل العلم مكحولاً إلى القول بالقدر منهم:

١. نقل ابن سعد عن بعض أهل العلم قولهم: (كان مكحول من أهل كابل، وكانت فيه لكنة، وكان يقول بالقدر)^(٢).

٢. وقال ابن خراش^(٣): (شامي صدوق، وكان يرى القدر)^(٤).

٣. وقال الإمام الذهبي: (هو صاحب تدليس، وقد رمي بالقدر، فإله أعلم)^(٥).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالقدر:

وردت عدة آثار تدل على براءة مكحول من القول بالقدر، منها:

١. قال عبد الله بن الإمام أحمد: (حدثني أبي، قال: أخبرنا حجاج،

قال: أخبرنا ليث، قال: أخبرني إبراهيم بن أبي عبلة، قال: «وقف رجاء بن

(١) «تقريب التهذيب» (ص ٥٤٥).

(٢) انظر: «الطبقات الكبرى» (٧/٤٥٣).

(٣) هو: أبو محمد عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد بن خراش المروزي ثم البغدادي، سمع: خالد بن يوسف السمطي، وعبد الجبار بن العلاء المكي وغيرهما، وعنه: أبو سهل القطان، وأبو العباس بن عقدة، وبكر بن محمد الصيرفي، وآخرون، قال بكر بن محمد: سمعته يقول: شربت بولي في هذا الشأن، يعني الحديث، خمس مرات، وقال أبو زرعة محمد بن يوسف الحافظ: أخرج ابن خراش مثالب الشيخين، وكان رافضياً، وقال أبو نعيم بن عدي الجرجاني الحافظ: ما رأيت أحفظ من ابن خراش، وقال ابن عدي: ذكر بشيء من التشيع، وأرجو أنه لا يعتمد الكذب، توفي سنة ٢٨٣هـ.

انظر «تاريخ بغداد» (٤/٤٣٨)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/٦٨٤).

(٤) «تهذيب الكمال» (٢٨/٤٧٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٥/١٥٩).

(٥) «ميزان الاعتدال» (٦/٥١٠).

حياة على مكحول وأنا معه، فقال: يا مكحول بلغني أنك تكلمت في شيء من القدر؟ والله لو أعلم ذلك لكنت صاحبك بين الناس.
فقال: مكحول: لا والله أصلحك الله، ما ذاك من شأني ولا قولي أو نحو ذلك».

قال ليث: وكان مكحول يعجبه كلام غيلان، فكان إذا ذكره قال: كل كيلة؛ يريد قل قليلة، وكانت فيه لكنه يعني مكحولاً^(١).

٢. قال العقيلي: (حدثنا عبد الله بن أحمد، قال: حدثنا منصور بن أبي مزاحم، قال: حدثنا أبوسعيد محمد بن مسلم بن أبي الوضاح، عن محمد بن عبد الله الشعيثي، عن مكحول قال: «أتاه رجل فقال: يا أبا عبد الله، أتيتُ صديقاً لك اليوم أعوده، فدفع في صدري دونه، فقال: من هو؟ فكأن كره أن يخبره، فما زال به حتى قال: هو غيلان.

قال: غيلان؟

(١) التخريج:

أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» (٤٠٩/٢)، و«العلل» لعبد الله بن أحمد (٢٨٠/٣) برقم (٥٢٤٧).

رجال الإسناد:

حجاج: هو حجاج بن محمد المصيصي الأعور، أبومحمد، ترمذي الأصل، نزل بغداد ثم المصيص، ثقة ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته، من التاسعة، مات ببغداد سنة ٢٠٦هـ.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص١٥٣).

ليث: هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، من السابعة، مات في شعبان سنة ١٧٥هـ.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص٤٦٤).

إبراهيم بن أبي عبله: -واسم أبي عبله: شمر- بن يقظان الشامي، يكنى: أبا إسماعيل، ثقة، من الخامسة، مات سنة ١٥٢هـ.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص٩٢).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

قال: نعم.

قال: إن دعاك غيلان فلا تجبه، وإن مرض فلا تعده، وإن مات فلا تتبع جنازته...^(١).

١. قال الجوزجاني: (يتوهم عليه القدر، وهو ينتفي عنه)^(٢).

٢. وقال ابن عساكر: (قال أبو داود: أخبرنا إبراهيم بن مروان، قال: قال أبي، قلت: لسعيد بن عبد العزيز: يا أبا محمد إن الناس يتهمون مكحولاً بالقدر. فقال: كذبوا لم يكن مكحولاً بقدري)^(٣).

(١) التخریج:

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤٣٧/٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» من نفس الطريق، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» من طريق: أبي عبد الله المؤثني، عن أبي داود، عن عبيد الله بن معاذ، عن أبيه، عن الفرّج بن فضالة، عن مسافر مثله. رجال الإسناد:

عبد الله بن أحمد: هو عبد الله بن الإمام أحمد، ثقة -تقدم-.
انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٩٥).

منصور بن أبي مزاحم: -واسم أبي مزاحم: بشير- التركي، أبو نصر البغدادي الكاتب، ثقة، من العاشرة، مات سنة ٢٣٥هـ وهو ابن ثمانين سنة.
انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٤٧).

أبو سعيد محمد بن مسلم: هو محمد بن مسلم بن أبي الوضاح، أبو سعيد المؤدب الجزري، نزيل بغداد، وثقه الإمام أحمد، والعجلي، وابن معين، والنسائي، وأبوزرعة، وأبو حاتم. وقال ابن شاهين في «الثقات»: قال أحمد بن صالح: ثقة ثقة، قالها مرتين.
انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/٧٠٠).

محمد بن عبد الله: هو محمد بن عبد الله بن المهاجر الشُعَيْثِي، النصري، ويقال: العقيلي، الدمشقي. وثقه دُحَيْمُ والمفضل بن غسان الغلابي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن حجر: صدوق. من السابعة، مات سنة بضع وخمسين.
انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/٦١٧)، و«تقريب التهذيب» (ص ٤٩٠).

درجة الأثر: لإسناده حسن.

(٢) «الشجرة وأحوال الرجال» (ص ١٩٠).

(٣) التخریج:

٣. قال ابن عساكر: (قال أبو داود: أخبرنا محمد بن الوزير الدمشقي، قال: أخبرنا مروان بن معاوية، قال: قال الأوزاعي: «لم يبلغنا أن أحدًا من التابعين تكلم في القدر، إلا هذين الرجلين الحسن ومكحول فكشفنا عن ذلك فإذا هو باطل»^(١)).

٤. قال ابن معين: (كان قدرًا ثم رجع)^(٢).

= أخرج ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢٩/٦٠)، وذكر محمد بن طاهر في «تذكرة الحفاظ» (١٠٨/١) عن سعيد بن عبد العزيز نحوه.

رجال الإسناد:

أبو داود: الإمام سليمان بن الأشعث، ثقة حافظ -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٥٠).

إبراهيم بن مروان: هو إبراهيم بن مروان بن محمد الطاطري الدمشقي، صدوق، من الحادية عشرة.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٩٤).

أبو: هو مروان بن محمد بن حسان الدمشقي الطاطري، ثقة، من التاسعة، مات وله من العمر ثلاث وستون سنة.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٢٦).

سعيد بن عبد العزيز: هو سعيد بن عبد العزيز التنوخي، الدمشقي، ثقة إمام سواه أحمد بالأوزاعي وقدمه أبو مسهر لكنه اختلط في آخر أمره، من السابعة، مات سنة ١٦٧هـ، وقيل: بعدها، وله من العمر بضع وسبعون سنة.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٣٨).

درجة الأثر: إسناده حسن.

(١) التخريج:

أخرج ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢٩/٦٠)، وذكره المزي في «تهذيب الكمال» (٢٧٢/٢٨)، وذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٥٩/٥).

رجال الإسناد:

تقدموا في الأثر السابق.

درجة الأثر: إسناده حسن.

(٢) «تهذيب التهذيب» (١٤٩/٤).

٥. وقال ابن أبي حملة^(١) لمكحول: (يجالسك غيلان؟! فقال: إنما لنا مجلس فلا أستطيع أن أقول لهذا قم ولهذا إجلس)^(٢).

الراجع:

يظهر مما تقدم براءة مكحول من بدعة القدر؛ وذلك لما يلي:

١. عدم قوة قول من نسبته إلى هذه البدعة، وذلك لأمرين:

* إما أنه أبهم القائلين بنسبة مكحول إلى هذا الرأي كحال ابن سعد.

* وإما أن يكون متأخرًا عنه كحال ابن خراش فقد توفي في نهاية القرن

الثالث سنة ٢٨٣هـ في حين كانت وفاة مكحول في القرن الثاني سنة ١١٨هـ، مع ثلث بعض العلماء لخراش والخط عليه وطعنهم فيه كحال أبي زرعة -كما تقدم-.

٢. إقسام مكحول ببراءته من هذه النسبة عندما سأله رجاء بن حيوة، مع

صحة السند في هذه القضية.

٣. إنكاره على من زار غيلان، وأمره له بعدم زيارته وعبادته.

٤. دفاع الإمام سعيد بن عبد العزيز عن شيخه مكحول وبيان براءة شيخه من

هذه النسبة، وتكذيب من نسب شيخه إلى بدعة القدر، ولا شك أن الإمام سعيد بن عبد العزيز على جلالته قد قدّم قوله على غيره؛ وذلك لملازمته لشيخه مكحول ووقوفه على حاله.

٥. ولعل سبب توهم قول الإمام مكحول ﷺ برأي القدرية؛ مجالسته

لغيلان القدري، لذلك قال الإمام أبو داود: (سألت أحمد: هل أنكر أهل النظر على مكحول شيئًا؟ قال: أنكروا عليه مجالسة علان^(٣) ورموه به، فبرأ

(١) هو: علي بن أبي حملة الشامي، قال الذهبي: ما علمت به بأسًا، ولا رأيت أحدًا الآن تكلم فيه، وهو صالح الأمر، ولم يخرج له أحدٌ من أصحاب الكتب الستة مع ثقته. توفي سنة ١٦٦هـ.

انظر: «التاريخ الكبير» (٢٧١/٦)، و«ميزان الاعتدال» (١٥٣/٥-١٥٤).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٦٣/٥).

(٣) علان: هو غيلان بن مسلم، المقتول بالقدر. انظر: «ميزان الاعتدال» (٤٠٨/٥).

نفسه بأن نَحَّاه^(١).

لذلك قال الإمام الجوزجاني: (يتوهم عليه القدر وهو ينتفي عنه)^(٢).

وقد علل مكحول سبب جلوس غيلان في مجلسه عندما سأله علي بن أبي حملة بقوله: (يجالسك غيلان؟! فقال: إنما لنا مجلس فلا أستطيع أن أقول لهذا قم ولهذا إجلس)^(٣).

سادساً: قَتَادَةُ بن دَعَامَةَ السَّدُوسِيّ:

هو قتادة بن دعامة بن عزيز بن عمرو بن ربيعة بن عمرو بن الحارث بن سدوس، أبو الخطّاب السّدوسيّ البَصْرِيّ، ولد أكمه. قيل توفي سنة ١١٧، وقيل: سنة ١١٨هـ، من الطبقة الرابعة^(٤).

روى عن: أنس بن مالك، وعبد الله بن سرجس، وأبي الطفيل، وصفية بنت شيبة، وأرسل عن سفينة، وأبي سعيد الخدري، وسانان بن سلمة بن المحبق، وعمران بن حصين، وروى عن سعيد بن المسيب، وعكرمة، وأبي الشعثاء جابر بن زيد، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين وآخرين.

روى عنه: أيوب السخيتاني، وسليمان التيمي، وجريز بن حازم، وشعبة، ومُسْعَر، وهشام الدستوائي، ومعمّر، وسعيد بن أبي عروبة، وحماّد بن سلمة، والأوزاعي، والليث بن سعد، وأبو عوانة وآخرون.

روى له: أصحاب الكتب الستة.

(١) «تهذيب التهذيب» (٤/١٤٩).

(٢) «الشجرة وأحوال الرجال» (ص ١٩٠).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٥/١٦٣).

(٤) مصادر الترجمة: انظر: «الطبقات الكبرى» (٧/٢٢٩)، و«الجرح والتعديل» (٧/١٣٤)، و«تهذيب الكمال» (٢٣/٥١٢)، و«تهذيب التهذيب» (٣/٤٢٨).

مكانته عند أهل العلم:

وثقه جمع من أهل العلم، منهم:

* قال عبد الرحمن بن مهدي: (قتادة أحفظ من خمسين مثل حميد الطويل)^(١).

* وقال ابن سعد: (كان ثقة مأموناً حجة في الحديث)^(٢).

* وقال البخاري: (عن معمر قال: قيل للزهري مكحول أعلم أم قتادة؟ فقال: سبحان الله! بل قتادة، وما كان ثم مكحول إلا شيء يسير)^(٣).

* وقال العجلي: (ثقة)^(٤).

* وقال الإمام أبو حاتم الرازي: (سمعت أحمد بن حنبل وذكر قتادة فأطنب في ذكره، فجعل ينشر من علمه وفقهه ومعرفته بالاختلاف والتفسير وغير ذلك، وجعل يقول عالم بتفسير القرآن، وباختلاف العلماء، ووصفه بالحفظ والفقه، وقال: قلما تجد من يتقدمه، أما المثال فلعل)^(٥).

* وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: (كان من علماء الناس بالقرآن والفقه، ومن حفاظ أهل زمانه)^(٦).

* وقال محمد بن طاهر: (قال ابن سيرين: قتادة أحفظ الناس)^(٧).

* وقال الحافظ المزي: (وقال سفيان بن عيينة، عن معمر: لم أر من

(١) «الجرح والتعديل» (١٣٤/٧).

(٢) «الطبقات الكبرى» (٢٢٩/٧).

(٣) «التاريخ الكبير» (١٨٦/٧).

(٤) «معرفة الثقات» (٢١٥/٢).

(٥) «الجرح والتعديل» (١٣٤/٧).

(٦) «الثقات» (٣٢١/٥).

(٧) «تذكرة الحفاظ» (١٢٣/١).

هؤلاء أفقه من: الزهري، وحمام، وقتادة^(١).

* وقال الحافظ ابن حجر: (ثقة ثبت)^(٢).

سياق ما ورد في رمية ببدعة القدر:

اعتمد من نسب قتادة إلى القدر على أمرين:

أ/ ما يُنسَبُ إلى قتادة من قوله:

١. قال الإمام اللالكائي: (قال قتادة: الأشياء كلها بقدر إلا المعاصي)^(٣).

٢. وقال علي بن الجعد^(٤): (سمعت يحيى يقول عن شعبة قال: ذكرت

لقتادة حديث احتج آدم وموسى، فقال: مجنون أنت وأيش هذا؟ قد كان الحسن يحدث بهذا!)^(٥).

(١) «تهذيب الكمال» (٥١٢/٢٣).

(٢) «تقريب التهذيب» (ص ٤٥٣).

(٣) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٧٧٤/٢)، ولم يذكر سنداً له.

(٤) علي بن الجعد: هو علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي، ثقة ثبت رمي بالتشيع، من صغار التاسعة، مات سنة ٢٣٠هـ.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٣٩٨).

(٥) **التخريج:**

أخرجه أبو القاسم البغوي في «مسند الجعد»، (ص ١٦٤)، ولم أعثر عليه في مصدر آخر.
رجال الإسناد:

يحيى: هو يحيى بن سعيد القطان، ثقة متقن حافظ -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٩١).

شعبة: هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري، ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتن بالعراق عن الرجال وذب عن السنة، وكان عابداً، من السابعة، مات سنة ١٦٠هـ.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٦٦).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

ب/ ما يُنسب إلى بعض الأئمة:

١. قال ابن سعد: (كان يقول بشيء من القدر)^(١).
٢. وقال العجلي: (كان يُتهم بالقدر، وكان لا يدعو إليه، ولا يتكلم فيه)^(٢).
٣. وقال ابن حبان: (مات بواسط على قدر فيه سنة سبع عشرة ومائة)^(٣).
٤. وقال محمد بن طاهر: (وكان يرى القدر، قال ضمرة، عن شوذب: ما كان قتادة يرضى حتى يصيح به صياحًا يعني القدر.
- قال ابن أبي عروبة والدستوائي: قال قتادة: كل شيء بقدر إلا المعاصي.
- قلت: ومع هذا الاعتقاد الرديء ما تأخر أحد عن الاحتجاج بحديثه سامحه الله)^(٤).
٥. وقال الإمام الذهبي: (قتادة بن دعامة السدوسي حافظ ثقة ثبت، لكنه مدلس، ورمي بالقدر، قاله يحيى بن معين، ومع هذا فاحتج به أصحاب الصحاح)^(٥).
٦. وقال في موضع آخر: (كان يرى القدر نسأل الله العفو، ومع هذا ما توقف أحد في صدقه وعدالته وحفظه، ولعل الله يعذر أمثاله ممن تلبس ببدعة يريد بها تعظيم الباري وتنزيهه وبذل وسعه، والله حكم عدل لطيف بعباده ولا يُسأل عما يفعل، ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعُلِمَ تحريره للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعُرف صلاحه وورعه واتباعه؛ يُغفر له زَلَلُهُ، ولا نُضَلُّهُ ونطرحة وننسى محاسنه، ولا نقتدي به في بدعته وخطئه ونرجو له

(١) «الطبقات الكبرى» (٢٢٩/٧).

(٢) «معرفه الثقات» (٢١٥/٢).

(٣) «الثقات» (٣٢٢/٥).

(٤) «تذكرة الحفاظ» (١٢٤/١).

(٥) «ميزان الاعتدال» (٤٦٦/٥).

التوبة من ذلك)^(١).

٧. وقال الإمام المزي: (قال عنبسة بن عبد الواحد، عن حنظلة بن أبي سفيان: كنت أرى طاووسًا إذا أتاه قتادة يسأله يَفِرُّ منه. قال: وكان قتادة يُتَّهَمُ بالقدر)^(٢).

٨. وقال ابن حجر: (قال ابن معين: رمي بالقدر، وذكر ذلك عنه جماعة)^(٣).

٩. وقال السيوطي: (قال بعضهم: كان يتهم بالقدر)^(٤).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالقدر:

نفى جمعٌ من أهل العلم نسبة قتادة إلى بدعة القدرية؛ معتمدين على أمرين:

أ/ ما يُنسَبُ إلى قتادة من قوله:

ثبت عن قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عدة أقوال تدل على إثباته للقدر خيره وشره، نذكر منها مايلي:

١. في إثبات مرتبة العلم:

* قال عبد الرزاق: (أخبرنا معمر، عن قتادة في قوله تعالى: ﴿وَأِنْ يَجْهَرُوا بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [طائفة: ٧]: «من السر ما حَدَّثْتُ به نفسك، ومالم تُحَدِّثْ به نفسك أيضًا مما هو كائن»^(٥).

(١) «سير أعلام النبلاء» (٥/٢٧١).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٣/٥٠٩).

(٣) «هدي الساري» (ص٤٥٨).

(٤) انظر: «طبقات الحفاظ» (ص٥٥).

(٥) التخريج:

أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٣/١٥)، وأخرجه: ابن جرير في «تفسيره» (١٦/١٤٠)، من =

* وقال ابن جرير: (حدثنا محمد بن عبد الأعلى، قال: حدثنا محمد بن ثور، عن معمر، عن قتادة في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلَّمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ عَلَّمْنَا الْمُسْتَأْخِرِينَ﴾ [الحج: ٢٤]، قال: «كل أولئك قد علمهم الله -يعني المستقدمين والمستأخرين-»^(١).

* وقال عبد الرزاق: (عن معمر، عن قتادة في قوله تعالى: ﴿طَبِّحْكُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٤٧]، قال: عَلَّمْ عَمَلِكُمْ عِنْدَ اللَّهِ)^(٢).

= طريق: عبد الزاق به نحوه.

وأخرجه: ابن بطة في «الإبانة» برقم (١٨١٣) من طريق: أبي ثور، عن معمر به مثله.

رجال الإسناد:

معمر: هو معمر بن راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة، من كبار السابعة، مات سنة ١٥٤هـ. وهو ابن ثمان وخمسين سنة.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٤١).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(١) التخريج:

أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢٧/١٤)، وأخرجه: عبد الرزاق في «تفسيره» (٣٤٨/٢)، عن قتادة بلفظ: (المستقدمين آدم ومن بعده؛ حتى نزلت هذه الآية. والمستأخرين: من كان من ذريته لم يخلق بعد وهو مخلوق، كل أولئك قد علمهم).

رجال الإسناد:

محمد بن عبد الأعلى: هو محمد بن عبد الأعلى الصنعاني، البصري، ثقة، من العاشرة، مات سنة ٢٤٥هـ.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٤٩١).

محمد بن ثور: هو محمد بن ثور الصنعاني أبو عبد الله العابد، ثقة، من التاسعة، مات سنة تسعين ومئتين تقريباً.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٤٧١).

معمر: ثقة -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٤١).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(٢) التخريج:

فهذه الآثار تدل على أن قتادة يثبت مرتبة العلم التي ينكرها القدريّة
الأوائل^(١).

٢. في إثبات مرتبة الكتابة:

* قال عبد الرزاق: (أخبرنا معمر، عن قتادة في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ﴾ [الزَّحَرَةُ: ٤٤]، قال: كتب على الشيطان)^(٢).

* وقال عبد الرزاق: (عن معمر، عن قتادة في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ فِي أُورُ
الْكِتَابِ﴾ [الزَّحَرَةُ: ٤٤]، قال: في أصل الكتاب، وجملته عندنا)^(٣).

= أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٨٢/٢)، وأخرجه: ابن جرير في «تفسيره» (١٧١/١٩)، من طريق: أبي سفيان المَعْمَرِي محمد بن حميد، عن معمر به نحوه، وأخرجه: ابن أبي حاتم في «التفسير» (٢٨٩٩/٩) من طريق: عبد الرزاق به مثله.

رجال الإسناد:

معمر: ثقة - تقدم -.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٤١).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(١) انظر: «القضاء والقدر» للمحمود (ص ١٦٥).

(٢) التخریج:

أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٣٢/٢)، وأخرجه: ابن جرير في «تفسيره» ١١٦/١٧ من طريق: محمد بن ثور، عن معمر به نحوه.

رجال الإسناد:

معمر: ثقة - تقدم - . انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٤١).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(٣) التخریج:

أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٩٤/٣)، وأخرجه: ابن جرير في «التفسير» (١٧١/١٣)، من طريق: أبي ثور، عن معمر به نحوه.

رجال الإسناد:

معمر: ثقة - تقدم -.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٤١).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

* وقال عبد الرزاق: (عن معمر، عن قتادة في قوله تعالى: ﴿مُسْتَطَرًّا﴾ [القصص: ٥٣]، قال: محفوظ مكتوب)^(١).

٣. في إثبات مرتبة الإرادة والمشئنة:

* قال عبد الرزاق: (عن معمر، عن قتادة في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَمَسَخْنَاهُمْ﴾ [يونس: ٦٧]، قال: لو نشاء لجعلناهم كسحًا لا يقومون، ولو نشاء لجعلناهم عميًا لا يترددون)^(٢).

* وقال عبد الرزاق: (أخبرنا معمر، عن قتادة في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ يَشَاءِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ﴾ [البقرة: ٢٤]، قال: إن يشأ أنساك ما قد آتاك)^(٣).

(١) التخریج:

أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٣/ ٢٦١)، وأخرجه: ابن جرير في «تفسيره» (٢٧/ ١١٢)، من طريق: أبي ثور، عن معمر به مثله.
رجال الإسناد:
معمر: ثقة - تقدم -.
انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٤١).
درجة الأثر: إسناده صحيح.

(٢) التخریج:

أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٣/ ١٤٥)، وأخرجه: ابن جرير في «تفسيره» (٢٣/ ٣٦)، من طريق: يزيد، عن سعيد به نحوه.
رجال الإسناد:
معمر: ثقة - تقدم -.
انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٤١).
درجة الأثر: إسناده صحيح.

(٣) التخریج:

أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢/ ١٩١)، وأخرجه: ابن جرير في «تفسيره» (٢٥/ ٢٧)، من طريق: أي ثور، عن معمر به مثله.
رجال الإسناد:
معمر: ثقة - تقدم -.
انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٤١).
درجة الأثر: إسناده صحيح.

* وقال ابن جرير: (حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [الْمَائِدَة: ١]، قال: إن الله يحكم ما أَراده في خلقه، وبين لعباده، وفرض فرائضه، وحد حدوده، وأمر بطاعته، ونهى عن معصيته^(١)).

* وقال عبد الرزاق: (عن معمر، عن قتادة في قوله تعالى: ﴿سُورَى بَنَانِهِ﴾ [الْقِيَامَة: ٤]، قال: لو شاء الله لجعل بنانه مثل خف البعير -أو قال: مثل حافر الدابة-^(٢)).

(١) التخریج:

أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٥٣/٦)، وأورده السيوطي في «الدر المنثور» (٧/٣)، وعزاه إلى عبد بن حميد، وابن جرير، وابن أبي حاتم.

رجال الإسناد:

بشر: ابن معاذ العَقْدِي، بفتح المهملة والقاف، أبو سهل البصري الضري، روى عن: حماد بن زيد، ويزيد بن زريع وغيرهما، وروى عنه: الترمذي، والنسائي، وابن ماجه وغيرهم، قال أبو حاتم: صالح الحديث صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال مسلمة والنسائي: بصري صالح، وقال ابن حجر: صدوق، من العاشرة، مات سنة بضع وأربعين ومئتين. انظر: «الجرح والتعديل» (٣٦٨/٢)، و«الثقات» (١٤٤/٨)، و«تهذيب التهذيب» (٢٣١/١)، و«تقريب التهذيب» (ص١٢٤).

يزيد: ابن زُرَيْع، بتقديم الزاي، مصغر، البصري، أبو معاوية، ثقة ثبت، من الثامنة مات سنة اثنتين وثمانين، روى له الجماعة.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص٦٠١).

سعيد: ابن أبي عروبة، مهران الشُّكْرِي مولا هم، أبو النضر البصري، ثقة حافظ له تصانيف كثير التدليس واختلط وكان من أثبت الناس في قتادة، من السادسة، مات سنة ست وقيل سبع وخمسين ومئتين، وروى له الجماعة.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص٢٣٩).

درجة الأثر: إسناده حسن، واختلاط ابن أبي عروبة لا يضر؛ لأن يزيد بن زريع مّمن روى عنه قبل الاختلاط.

انظر: «فتح المغيث» للسخاوي (٣٧١/٣).

(٢) التخریج:

أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٣٣٣/٣)، وأخرجه: ابن جرير في «تفسيره» (١٧٦/٢٩)، من طريق: أبي ثور، عن معمر به مثله.

* وقال عبد الرزاق: (أخبرنا معمر، عن قتادة، في قوله تعالى: ﴿وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ إِن شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [الْأَنْفَالُ: آية ٢٤]: يعذبهم إن شاء أو يخرجهم من النفاق إلى الإيمان^(١).

* وقال ابن جرير: (حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ [التَّبَارَكُ: آية ١٣]: لو شاء الله لهدى الناس جميعاً، ولو شاء لأنزل عليهم من السماء آية، فظلت أعناقهم لها خاضعين، وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي: حق القول عليهم^(٢).

فهذه الآثار تدل على إثبات قتادة لعموم المشيئة، وفيها ردٌ على من يزعم أن فعل الشر خارجٌ عن مشيئة الله تعالى وإرادته!!

= رجال الإسناد:

معمر: ثقة - تقدم -.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٤١).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(١) التخريج:

أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (١١٥/٣)، وأخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٢٨٢/١٠) من طريق: يزيد، عن سعيد، عن قتادة به.

رجال الإسناد:

معمر: ثقة - تقدم -.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٤١).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(٢) التخريج:

أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٢٣٧/١٠)، وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٥٤٤/٦)، وعزاه إلى عبد بن حميد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم.

رجال الإسناد:

تقدم الكلام عليهم في (ص ٤٠٣).

درجة الأثر: إسناده حسن، واختلاط ابن أبي عروبة لا يضر؛ لأن يزيد بن زريع مّمن روى عنه قبل الاختلاط.

انظر: «فتح المغيث» للسخاوي (٣/٣٧١).

١. في إثبات مرتبة الخلق:

- * قال ابن أبي حاتم: (حدثنا أبي، قال: حدثنا محمد بن عبد الأعلى، قال: حدثنا محمد بن ثور، عن معمر، عن قتادة، في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [الشعراء: ٢٠١]، قال: إذا كذبوا سلك الله في قلوبهم ألا يؤمنوا به)^(١).
- * وقال عبد الرزاق: (عن معمر، عن قتادة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ رَجِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٩]، قال: للرحمة خلقهم)^(٢).
- * وقال ابن جرير: (حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة، في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، قال:

(١) التخريج:

أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢٨٢٢/٩)، ولم أعثر عليه في مصدر آخر.

رجال الإسناد:

أبو حاتم: هو محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، أبو حاتم الرازي، أحد الحفاظ، من الحادية عشرة، مات سنة سبع وسعين ومئتين.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٤٦٧).

محمد بن عبد الأعلى: ثقة - تقدم -.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٤٩١).

محمد بن ثور: ثقة - تقدم -.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٤٧١).

معمر: ثقة - تقدم -.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٤١).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(٢) التخريج:

أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٣١٦/٢)، وأخرجه: ابن جرير في «تفسيره» (٢٤/١٢)، من طريق: محمد بن عبد الأعلى، عن محمد بن ثور، عن معمر به مثله.

رجال الإسناد:

معمر: ثقة - تقدم -.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٤١).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

بأيديكم^(١) أي أن سائر أعمالكم مخلوقة لله تعالى، فلا يخرج شيء منها عن خلقه وتدبيره.

فهذه الآثار تدل على أن قتادة يقول بأن سائر أعمال الخلق من خيرٍ وشرٍ لا تخرج عن إرادة الله تعالى وخلقها.

ب/ ما ينسب إلى بعض الأئمة:

* قال الإمام أبو داود: (لم يثبت عندنا عن قتادة القول بالقدر)^(٢).

الراجع:

يظهر مما تقدم براءة الإمام قتادة السدوسي من بدعة القدر، وذلك لما يلي:
١. ما ثبت من قوله فيه دلالة واضحة على إثباته للقدر ومراتبه الأربع على وفق منهج السلف.

٢. جزم الإمام أبو داود بعدم ثبوت بدعة القدر عليه.

٣. أن حجة القائلين بنسبته إلى بدعة القدر أمران:

الأمر الأول: قول قتادة: (الأشياء كلها بقدر إلا المعاصي).

فظن بعضهم أن مراده نفي القدر عن الله تعالى، لذلك قال الإمام الذهبي:
(... ولعل الله يعذر أمثاله ممن تلبس ببدعة يريد بها تعظيم الباري وتنزيهه وبذل

(١) التخريج:

في «تفسيره» (٧٥/٢٣)، أخرجه: البيهقي في «الاعتقاد» (ص ١٤٢-١٤٣)، من طريق: يونس بن محمد، عن شيبان، عن قتادة به؛ بلفظ: (خلقكم وخلق ما تعملون بأيديكم).

رجال الإسناد:

تقدم الكلام عليهم في (ص ٤٠٣).

درجة الأثر: إسناده حسن، واختلاط ابن أبي عروبة لا يضر؛ لأن يزيد بن زريع مّتن روى عنه قبل الاختلاط.

نظر: «فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٣٧١).

(٢) «هدي الساري» (ص ٤٥٨).

وسعه) (١).

وقد بين شيخ الإسلام ﷺ مراد الإمام قتادة من هذه المقولة، وأجاب عن الطاعنين فيه بقوله: عن قتادة، في قوله تعالى: ﴿قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأنعام: ٣]، قال: «لا والله! ما أكره الله عبداً على معصية قط ولا على ضلالة، ولا رضيها له ولا أمره، ولكن رضي لكم الطاعة فأمركم بها، ونهاكم عن معصيته».

قلت -القائل شيخ الإسلام-: قتادة ذكر هذا عند هذه الآية ليبين أن الله قَدَّرَ ما قَدَّرَهُ من السعادة والشقاوة، كما قال الحسن وقتادة، وغيرهما من أئمة المسلمين . . . وذكر قتادة أن الله تعالى لم يُكْرِه أحداً على معصية. وهذا صحيح، فإن أهل السنة المثبتين للقدر مُتَّفِقُونَ على أن الله لا يُكْرِه أحداً على المعصية كما يُكْرِه الوالي والقاضي وغيرهما للمخلوق على خلاف مراده؛ يُكرهونه بالعقوبة والوعيد. بل هو سبحانه يَخْلُقُ إرادة العبد للعمل وقدرته وعمله، وهو خالق كل شيء.

وهذا الذي قاله قتادة قد يُظَنُّ فيه أنه من قول القدرية، وأنه لسبب مثل هذا اتهم قتادة بالقدر، حتى قيل: إن مالكاً كره لمعمر أن يروي عنه التفسير؛ لكونه اتهم بالقدر.

وهذا القول حق، ولم يعرف أحد من السلف قال: إن الله أكره أحداً على معصية (٢).

فبين شيخ الإسلام ﷺ أنه بسبب تلك العبارات المحتملة ظن بعضهم أن قتادة يقول بالقدر.

الأمر الثاني: قول قتادة في حديث احتجاج آدم وموسى: «أيش هذا؟»،

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢٧١/٥).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٦/١٤٠-١٤١).

فظن بعضهم أن هذا الاستفهام هو من قبيل الاستفهام الإنكاري، وأن المعصية التي وقعت من أبينا آدم ﷺ لم تكن بِقَدْرِ من الله تعالى.

ويجاب عليه بما يلي:

١. أن هذا النص من قبيل المتشابه، فقد يراد به نفي القدر، وقد يراد به أنه قال هذه الكلمة «أيش هذا؟»؛ لأن الحديث إما أنه لم يبلغه أو أنه لم يصح عنده.

٢. عندما نحمل المتشابه من قوله على الْمُفْصَل يتبين لنا براءته من هذه البدعة.

قال ابن بطة: (حدثنا أبو بكر محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا عبد الله بن الصباح العطار، قال: حدثنا سعيد بن عامر، عن جويرية بن أسماء، عن سعيد بن أبي عروبة: أن رجلاً جاء إلى قتادة، فقال: يا أبا الخطاب! ماتقول في القدر؟

فقال: رأي العرب أعجب إليك أم رأي العجم؟

قال: رأي العرب، قال: إن العرب لم تزل في جاهليتها وإسلامها تثبت القدر^(١).

(١) التخريج:

أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٣٢/٢)، ولم أعثر عليه في مصدر آخر.
رجال الإسناد:

أبو بكر محمد بن بكر: هو أبو بكر محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق بن داسة، البصري، التمار، سمع: أبا داود، وإبراهيم بن فهد الساجي، وغيرهم. وروى عنه: أبو سليمان الخطابي، وأبو بكر بن المقرئ، وأبو الحسين بن منيع، وآخرون، توفي سنة ٣٤٦هـ. قال عنه الذهبي، الشيخ الثقة العالم.

انظر: «سير أعلام النبلاء» (٥٣٨/١٥).

أبو داود: هو الإمام سليمان بن الأشعث، ثقة -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٥٠).

=

فهذا الأثر وغيره من الآثار الثابتة عنه يدل على أن قتادة رحمته الله يُثَبِّتُ القدر،
فلا يُعَدِّلُ عن النص الصريح إلى المؤوَّل المتشابه!

= عبد الله بن الصباح: هو عبد الله بن الصباح بن عبد الله الهاشمي، مولا هم، العطار، البصري، ثقة، من كبار الحادية عشرة، مات سنة ٢٥٠هـ، وقيل: بعدها.
انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٣٠٨).
سعيد بن عامر: هو سعيد بن عامر الضُّبَعي، أبو محمد البصري، ثقة صالح، وقال أبو حاتم: ربما وهم، من التاسعة، مات سنة ٢٠٨هـ.
انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٣٧).
جويرية بن أسماء: هو جويرية بن أسماء بن عبيد الضُّبَعي، البصري، صدوق، مات سنة ١٧٣هـ.
انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١٤٣).
سعيد بن أبي عروبة: ثقة - تقدم - .
انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٣٩).
درجة الأثر: إسناده حسن.

المطلب الثاني (من رمي ببدعة القدر وثبتت في حقه)

أولاً: حسان بن عطية:

هو حسان بن عطية المحاربي، مولاهم، أبو بكر الدمشقي. توفي بعد العشرين ومائة، من الطبقة الرابعة^(١).

روى عن: أبي أمامة، وعنبسة بن أبي سفيان، وخالد بن معدان، وسعيد بن المسيب، وابن المنكدر، ونافع مولى ابن عمر وآخرين.

روى عنه: الأوزاعي، وأبو غسان المدني، وعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، والوليد بن مسلم وآخرون.

روى له: أصحاب الكتب الستة.

مكانته عند أهل العلم:

* قال الإمام أحمد: (ثقة)^(٢).

(١) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (٣/٣٣)، و«رجال مسلم» (١/١٦٨)، و«التعديل والتجريح» (٢/٥٠١)، و«تهذيب الكمال» (٦/٣٦)، و«ميزان الاعتدال» (٢/٢٢٤)، و«تهذيب التهذيب» (١/٣٨٢).

(٢) «بحر الدم» (ص ١١٠).

- * وقال ابن معين: (ثقة)^(١).
- * وقال العجلي: (تابعي ثقة)^(٢).
- * وذكره ابن حبان في «الثقات»^(٣).
- * وقال البخاري: (تابعي ثقة)^(٤).
- * وقال الذهبي: (ثقة عابد نبيل)^(٥).
- * وقال ابن حجر: (ثقة فقيه عابد)^(٦).

سياق ما ورد في رمية ببدعة القدر:

نسبه بعض أهل العلم إلى القول بالقدر، منهم:

١. قال ابن معين: (قديري)^(٧).
٢. وقال البخاري: (اتهم بالقدر)^(٨).
٣. وقال الجوزجاني: (كان ممن يتوهم عليه القدر)^(٩).
٤. وقال الذهبي: (وقد رمي بالقدر، قال مروان بن محمد الطاطري، عن سعيد بن عبد العزيز^(١٠) ذلك، فبلغ الأوزاعي كلام سعيد فيه فقال: ما أغر سعيدًا

(١) «تاريخ ابن معين [رواية عثمان الدارمي]» (ص ٨٨).

(٢) «معرفة الثقات» (١/٢٩١).

(٣) «الثقات» (٦/٢٢٣).

(٤) «المغني في الضعفاء» (ص ١٥٦).

(٥) «الكاشف» (١/٣٢٠).

(٦) «تقريب التهذيب» (ص ١٥٨).

(٧) «التعديل والتجريح» (٢/٥٠١).

(٨) «المغني في الضعفاء» (١/١٥٦).

(٩) «تهذيب التهذيب» (١/٣٨٢).

(١٠) سعيد بن عبد العزيز: هو سعيد بن عبد العزيز التَّنُوخي، الدمشقي، ثقة إمام سواه الإمام أحمد بالأوزاعي-تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٣٨).

بالله ما أدركت أحدًا أشدَّ اجتهدًا ولا أعمل من حسان بن عطية^(١).

٥. وقال الذهبي: (سمع رجاء بن أبي سلمة يونس بن سيف يقول: ما بقي من القدرية إلا كبشان أحدهما حسان بن عطية^(٢)).

٦. وقال السيوطي: (هؤلاء رموا بالقدر، وهو زعم أن الشر من خلق العبد)^(٣) وعدَّ منهم حسان بن عطية.

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالقدر:

١. قول الأوزاعي المتقدم عندما بلغته مقولة سعيد بن عبد العزيز في حسان بن عطية، حيث قال: (ما أغر سعيدًا بالله! ما أدركت أحدًا أشدَّ اجتهدًا ولا أعمل منه)^(٤).

٢. وقول الإمام الذهبي: (قال ابن معين: كان قدريًا، قلتُ: لعله رجع وتاب)^(٥).

الراجع:

يظهر مما تقدم صحة نسبة حسان بن عطية إلى القول بالقدر، وذلك لما يلي:

١. نسبته إلى هذا الرأي من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.

٢. لم يثبت دليل على رجوع حسان بن عطية عن القول بالقدر.

٣. قول الإمام الأوزاعي لا يلزم منه براءة حسان بن عطية من القول بالقدر؛ لأن فعل الطاعة ليس دليلًا على عدم قوله بالقدر، فعمرو بن عبيد يُعدُّ من رؤوس القدرية وقد اشتهر عنه كثرة العبادة.

(١) «سير أعلام النبلاء» (٤٦٧/٥).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٤٦٧/٥).

(٣) انظر: «تدريب الراوي» (٢٩٤/١).

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٤٦٧/٥).

(٥) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٤٦٨/٥).

ثانيًا: عطاء بن أبي ميمونة:

هو عطاء بن أبي ميمونة، -واسم أبي ميمونة: مَنيع- البَصْرِيُّ أبو معاذ مولى أنس، ويقال: مولى عمران بن حصين. توفي بعد الطاعون بالبصرة سنة ١٣١هـ، من الطبقة الرابعة^(١).

روى عن: أنس، وعمران بن حصين، وجابر بن سمرة، وأبي بردة بن أبي موسى، والحسن، ووهب بن عُمر وأخريين.

روى عنه: ابنه: إبراهيم، وروح، وخالد الحذاء، وشُعْبة، وعبد الله بن بكر بن عبد الله المُزَنِي، وروح بن القاسم، وحماة بن سلمة وآخرون.
روى له: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

مكانته عند أهل العلم:

* قال يحيى بن معين: (ثقة، وقال مرة: ضعيف)^(٢).

* وقال أبو زرعة: (هو ثقة)^(٣).

* وقال العجلي: (ثقة)^(٤).

* وقال أبو حاتم: (لا يحتج بحديثه)^(٥).

* وقال النسائي: (ثقة)^(٦).

(١) مصادر الترجمة: انظر: «الكامل في ضعفاء الرجال» (٣٦٨/٥)، و«التاريخ الكبير» (٤٦٩/٦)،

و«الجرح والتعديل» (٣٣٧/٦)، و«تهذيب الكمال» (١١٨/٢٠)، و«ميزان الاعتدال» (٩٦/٥)،

و«تهذيب التهذيب» (١٠٩/٣).

(٢) «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١٧٨/٢).

(٣) «التعديل والتجريح» (١٠٠٦/٣).

(٤) «معرفه الثقات» (١٣٦/٢).

(٥) «الجرح والتعديل» (٣٣٧/٦).

(٦) «تهذيب التهذيب» (١٠٩/٣).

* وقال الإمام الذهبي: (صدوق)^(١).

* وقال ابن حجر: (ثقة)^(٢).

سياق ما ورد في رميه بدعة القدر:

نسب جمعٌ من أهل العلم عطاء بن أبي ميمونة إلى بدعة القدر، منهم:

١. قال العقيلي: (حدثنا محمد، قال: قال الحسن: حدثنا يحيى بن آدم، قال: حدثنا حماد بن زيد، قال: كان معبد الجهني أول من تكلم في القدر بالبصرة، وكان عطاء بن أبي ميمونة بالحق لسانه سحرًا، قال: وقد رأيته وكان يرى القدر) (٣).

٢. وقال عبد الله بن الإمام أحمد: (حدثني أبي، قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: عطاء بن أبي ميمونة مات بعد الطاعون، وكان يرى القدر . . .) (٤).

(١) «الكاشف» (٢/ ٢٤).

(٢) «تقريب التهذيب» (ص ٣٩٢).

(٣) التخریج:

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» برقم (١٤٤١)، ولم أعثر عليه في مصدر آخر.
رجال الإسناد:

محمد: هو محمد بن إسماعيل بن سالم أبو جعفر الصائغ الكبير البغدادي نزيل مكة -تقدم-.
انظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ١٩٠)، و«الثقات» لابن حبان (٩/ ١٣٣)، و«تقريب التهذيب» (ص ٤٦٨).

الحسن: هو الحسن بن علي بن محمد الهذلي، أبو علي الخلال الحلواني، ثقة حافظ -تقدم-.
انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١٦٢).

يحيى بن آدم: هو يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي، ثقة حافظ فاضل -تقدم-.
انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٨٧).

حماد بن زيد: هو حماد بن زيد الإمام، ثقة ثبت فقيه -تقدم-.
انظر: «تقريب التهذيب» (ص ١٧٨).

درجة الأثر: إسناده حسن.

(٤) التخریج:

٣. وقال ابن سعد: (كان يرى رأي القدر...) (١).

٤. وقال البخاري: (كان يرى القدر) (٢).

٥. وقال أبو حاتم: (كان قدرياً) (٣).

٦. وقال ابن حجر: (رمي بالقدر) (٤).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالقدر:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحداً برأه مما نسب

إليه.

= أخرج عبد الله بن الإمام أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» برقم (٤٢٥٧)، وأخرجه: العجلي في «الضعفاء» برقم (١٤٤١)، من طريق: عبد الله بن أحمد به مثله.

وأخرجه: ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» برقم (١٥٢٩)، من طريق: الساجي، عن أحمد بن حنبل، عن يحيى بن معين بنحوه. وأخرجه: البخاري في «التاريخ الصغير» برقم (١٦٧٨)، من طريق: يحيى بن سعيد القطان به.

رجال الإسناد:

عبد الله بن أحمد: هو عبد الله بن الإمام أحمد، ثقة -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٣٩٥).

الإمام أحمد: هو أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي، أحد الأئمة، ثقة حافظ حجة -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٨٤).

يحيى بن سعيد: هو يحيى بن سعيد القطان، ثقة متقن حافظ -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٩١).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(١) «الطبقات الكبرى» (٢٤٥/٧).

(٢) «التاريخ الكبير» (٤٦٩/٦).

(٣) «الجرح والتعديل» (٣٣٧/٦).

(٤) «تقريب التهذيب» (ص ٣٩٢).

الخلاصة:

يظهر مما تقدم صحة نسبة عطاء بن أبي ميمونة إلى بدعة القدر؛ وذلك لما

يلي:

١. نسبته إلى هذه البدعة من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.
٢. عدم وجود من يخالفهم من أهل هذا الفن فيما ذهبوا إليه.
٣. إلا أن البدعة التي رمي بها عطاء بن أبي ميمونة لم تكن بدعة غلاة القدرية، يقول الإمام السيوطي رحمته الله: (هؤلاء - وذكر منهم عطاء بن أبي ميمونة - رموا بالقدر؛ وهو زعم أن الشر من خلق العبد)^(١).
- وقال الإمام الذهبي: (وقال أبو إسحاق الجوزجاني: كان رأسًا في القدر، قلت: بل قدري صغير، وحديثه في الصحيحين)^(٢).

ثالثًا: بُرد بن سنان:

هو بُرد بن سنان الشامي، أبو العلاء الدمشقي، مولى قريش. سكن البصرة. قال ابن خياط: مات سنة ١٣٥هـ، من الطبقة الخامسة^(٣).

روى عن: واثلة، وإسحاق بن قبيصة بن ذؤيب الخزاعي، وعطاء بن أبي رباح، والزهري، ومكحول الشامي وآخرين.

روى عنه: ابن علي، والسفيانان، والحمادان، والأوزاعي، وسعيد بن أبي عروبة، وابنه العلاء بن برد، ومعتمر بن سليمان وآخرون.

(١) انظر: «تدريب الراوي» (٢٩٤/١).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٩٦/٥).

(٣) مصادر الترجمة: انظر: «الطبقات» لابن خياط (ص ٣١٥)، و«التاريخ الكبير» (٤٠٧/١)، و«الثقات» لابن حبان (١١٤/٦)، و«تهذيب الكمال» (٤٣/٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١٥١/٦)، و«تهذيب التهذيب» (٢١٧/١).

روى له: البخاري في الأدب المفرد، وأبوداود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

مكانته عند أهل العلم:

- * قال الإمام أحمد: (صالح الحديث)^(١).
- * وقال يحيى بن معين: (ثقة)^(٢).
- * وقال أبو حاتم: (كان صدوقاً)^(٣).
- * وذكره ابن حبان في «الثقات»^(٤).
- * وقال دُحَيْم، والنسائي، وابن خراش: (ثقة)^(٥).
- * وقال الذهبي: (وثقه جماعة، وضعفه علي)^(٦) يعني ابن المديني.
- * وقال ابن حجر: (صدوق)^(٧).

سياق ما ورد في رمية بدعة القدر:

- نسبه إلى هذه البدعة جمعٌ من أهل العلم، منهم:
١. الإمام أبو حاتم حيث قال: (كان قدرياً)^(٨).
 ٢. والإمام أبو داود حيث قال: (كان يرى القدر، وزعموا أنهم طلبوا القدرية بدمشق ففر إلى البصرة فسمع البصريون منه)^(٩).

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (٤١٩/١).

(٢) «تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي»، (ص ٧٨).

(٣) «الجرح والتعديل» (٤٢٢/٢).

(٤) «الثقات» (١١٤/٦).

(٥) «تهذيب التهذيب» (٢١٧/١).

(٦) «الكاشف» (٢٦٥/١).

(٧) «تقريب التهذيب» (ص ١٢١).

(٨) «الجرح والتعديل» (٤٢٢/٢).

(٩) «سؤالات أبي داود» (ص ٢٥٦).

٣. وقال الحافظ ابن حجر: (رمي بالقدر)^(١).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالقدر:
من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحداً برّاه مما نسب
إليه.

الخلاصة:

- يظهر مما تقدم صحة نسبة بُرد بن سنان إلى بدعة القدرية؛ وذلك لما يلي:
١. نسبته إلى هذا الرأي من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.
 ٢. عدم وجود من يخالفهم من أهل هذا الفن فيما ذهبوا إليه، مما يدل على اشتهاؤها في حقه.
 ٣. كونه من أهل البصرة وأهل البصرة يكثر فيهم القول بالقدر.

رابعاً: شبل بن عَبَّاد المكي:

هو شبل بن عباد المكي القارئ. قيل توفي سنة ١٤٨هـ، وقيل بعد ذلك،
من الطبقة الخامسة^(٢).

روى عن: أبي الطفيل، وعبد الله بن كثير القارئ، وعباس بن سهل
الساعدي، وزيد بن أسلم، وأبي قزعة سويد بن حُجير وآخرين.

روى عنه: ابنه داود، وسعد بن إبراهيم، وعبد الله بن المبارك، وسفيان بن
عيينة، وعبد الله بن زياد المكي، وأبو حذيفة موسى بن مسعود النَّهْدي، وأبو
نعيم وآخرون.

روى له: البخاري، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه في التفسير.

(١) «تقريب التهذيب» (ص ١٢١).

(٢) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (٢٥٧/٤)، و«الجرح والتعديل» (٣٨٠/٤)، و«الثقات»
(٣١٢/٨)، و«تهذيب الكمال» (٣٥٦/١٢)، و«الكاشف» (٤٧٨/١)، و«تهذيب التهذيب» (١٥٠/٢).

مكانته عند أهل العلم:

- * قال الإمام أحمد: (ثقة)^(١).
- * وقال يحيى بن معين: (ثقة)^(٢).
- * وقال علي بن المديني: (وسط ولم يكن به بأس)^(٣).
- * وقال أبو داود: (ثقة إلا أنه كان يرى القدر)^(٤).
- * وذكره ابن حبان في «الثقات»^(٥).
- * وقال ابن حجر: (ثقة)^(٦).

سياق ما ورد في رمية بدعة القدر:

- لم أقف على من نسب شبل بن عباد إلى بدعة القدر إلا مايلي:
١. قال أبو داود: (ثقة إلا أنه يرى القدر)^(٧).
 ٢. وقال ابن حجر: (رمي بالقدر)^(٨).
 ٣. وقال السيوطي: (هؤلاء رموا بالقدر؛ وهو زعم أن الشر من خلق العبد)^(٩) وعدّ منهم شبل بن عباد.

(١) «بحر الدم» (ص ١٩٩).

(٢) «تاريخ ابن معين رواية الدوري»، (٦٠/٣).

(٣) «سؤالات ابن أبي شيبة» (ص ١٢٥).

(٤) «تهذيب التهذيب» (١٥٠/٢).

(٥) «الثقات» (٣١٢/٨).

(٦) «تقريب التهذيب» (ص ٢٦٣).

(٧) «تهذيب التهذيب» (١٥٠/٢)، و«هدي الساري مقدمة فتح البخاري» (ص ٤٢٩)، و«الكاشف» (٤٧٨/١).

(٨) «تقريب التهذيب» (ص ٢٦٣).

(٩) انظر: «تدريب الراوي» (٢٩٤/١).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالقدر:
من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحدًا برّاه مما نسب
إليه.

الخلاصة:

١. من خلال ما وقفت عليه من سيرة شبل بن عبّاد لم أقف على قولٍ
أو فعلٍ يؤيد نسبته إلى مذهب القدرية.
٢. تقدم أن الذي نسبته إلى هذه البدعة أبوداود ولعل ابن حجر والسيوطي
تابعاه، ولم أقف على دليلٍ لأبي داود يعتمد عليه فإلله أعلم بحاله.

خامسًا: العلاء بن الحارث:

هو العلاء بن الحارث بن عبد الوارث الحضرمي، أبو وهب، ويقال:
أبو محمد الدمشقي. توفي سنة ١٣٦هـ وهو ابن سبعين سنة، من الطبقة
الخامسة^(١).

روى عن: عبد الله بن بُسر، ومكحول، وأبي الأشعث، والزهري، وعمرو
بن شعيب، وزيد بن أرقطة وآخرين.

روى عنه: الأوزاعي، ويحيى بن حمزة، وعبد الرحمن بن ثابت، ومعاوية
بن صالح الحضرمي، وعيسى بن موسى القرشي وآخرون.

روى له: مسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

(١) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (٥١٣/٦)، و«الجرح والتعديل» (٣٥٣/٦)، و«رجال
مسلم» (٦٣/٢)، و«تهذيب الكمال» (٤٧٩/٢٢)، و«ميزان الاعتدال» (١٢١/٥)، و«تهذيب
التهذيب» (٣٤١/٣).

مكانته عند أهل العلم:

* قال ابن سعد: (كان قليل الحديث، ولكنه أعلم أصحاب مكحول وأقدمهم)^(١).

* وقال الإمام أحمد: (ثقة)^(٢).

* وقال يحيى بن معين: (ثقة)^(٣).

* وقال علي بن المديني: (ثقة)^(٤).

* وقال أبو حاتم: (ثقة لا أعلم أحدًا من أصحاب مكحول أوثق منه)^(٥).

* وذكره ابن حبان في «الثقات»^(٦).

* وقال الذهبي: (وثقوه)^(٧).

* وقال ابن حجر: (صدوق فقيه)^(٨).

سياق ما ورد في رمية ببدعة القدر:

نسب جمعٌ من أهل العلم العلاء بن الحارث إلى مذهب القدر، منهم:

١. قال يحيى بن معين: (كان يرى القدر)^(٩).

٢. وقال أبو داود: (كان يرى القدر)^(١٠).

(١) «الطبقات الكبرى» (٧/٤٦٣).

(٢) «بحر الدم» (ص٣٣٠).

(٣) «تاريخ يحيى بن معين رواية الدوري»، (٤/٤٣٥).

(٤) «تاريخ أسماء الثقات» (ص١٧٤).

(٥) «الجرح والتعديل» (٦/٣٥٣).

(٦) «الثقات» (٥/٢٤٨).

(٧) «الكاشف» (٢/١٠٣).

(٨) «تقريب التهذيب» (ص٤٣٤).

(٩) «تاريخ ابن معين رواية الدوري»، (٤/٤٥٣).

(١٠) «تهذيب الكمال» (٢٢/٤٨٠).

٣. وقال أبو حاتم: (كان يرى القدر)^(١).

٤. وقال الذهبي: (قدري)^(٢).

٥. وقال ابن حجر: (رمي بالقدر)^(٣).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالقدر:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحدًا برّاه مما نسب إليه.

الخلاصة:

يظهر مما تقدم صحة نسبة العلاء بن الحارث إلى مذهب القدر؛ وذلك لما يلي:

١. نسبته إلى هذا الرأي من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.

٢. عدم وجود من يخالفهم من أهل هذا الفن فيما ذهبوا إليه، مما يدل على ثبوتها في حقه.

٣. قال السيوطي رَحِمَهُ اللهُ: (هؤلاء رموا بالقدر؛ وهو زعم أن الشر من خلق العبد)^(٤) وعدّ منهم العلاء بن الحارث.

سادسًا: محمد بن إسحاق بن يسار:

تقدمت ترجمته^(٥).

(١) «الكواكب النيرات» (ص ٦٥)، و«تهذيب التهذيب» (٣/٣٤١).

(٢) «الكاشف» (٢/١٠٣)، و«المغني في الضعفاء» (٢/٤٣٩).

(٣) «تقريب التهذيب» (ص ٤٣٤).

(٤) انظر: «تدريب الراوي» (١/٢٩٤).

(٥) انظر: (ص ١٣٣).

سياق ما ورد في رميه بدعة القدر:

نسبه جمع من أهل العلم إلى بدعة القدر، منهم:

١. قال سفيان بن عيينة: (رأيت ابن إسحاق في مسجد الخيف، فاستحييت أن يراني معه أحد؛ اتهموه بالقدر)^(١).

٢. وقال ابن عدي: (حدثني ابن حماد، قال: حدثني صالح، قال: حدثني علي، قال: سمعت سفيان وسئل عن محمد بن إسحاق، فقليل له: لم يرو أهل المدينة عنه؟

فقال سفيان: جالست ابن إسحاق بضعةً وسبعين سنة فما يتهمة أحد من أهل المدينة، ولا يقولون فيه، إلا أنهم اتهموه بالقدر...)^(٢).

(١) «ميزان الاعتدال» (٥٧/٦).

(٢) التخريج:

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٠٤/٦)، وذكره الإمام الذهبي في «السير» (٣٧/٧)، وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢٥/٤) من طريق: محمد بن عيسى، عن صالح به نحوه. رجال الإسناد:

ابن حماد: هو محمد بن أحمد بن حماد الحافظ، أبو بشر الدولابي، من أهل الري، سمع: بندارًا، وهارون بن سعيد الأيلي وطبقتهما، وعنه: ابن عدي، والطبراني، وأبو بكر بن المقرئ، وأبو بكر بن المهندس ولد سنة ٢٢٤هـ.

قال ابن عدي: ابن حماد متهم فيما قاله في نعيم بن حماد لصلابته في أهل الرأي. وقال حمزة السهمي: سألت الدارقطني عن الدولابي فقال: تكلموا فيه؛ لما تبين من أمره -أي ميله للقدر-. وقال ابن يونس: كان الدولابي من أهل الصنعة، حسن التصنيف، وكان يضعف. مات بالعرج بطريق مكة سنة ٣١٣هـ.

انظر: «ميزان الاعتدال» (٤٧/٦)، و«المغني في الضعفاء» (٥٥٠/٢).

صالح: هو صالح جزرة، ثقة -تقدم-.

انظر: «طبقات الحفاظ» (ص ٢٨٦).

علي: هو علي بن المديني، ثقة ثبت إمام -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٤٠٣).

سفيان: هو سفيان بن عيينة، ثقة حافظ فقيه -تقدم-.

٣. وقال ابن عدي: (كتب إليَّ محمد بن أيوب، قال: حدثنا محمد بن المنهال، قال سمعت يزيد بن زريع، يقول: كان محمد بن إسحاق قدرياً، وكان إذا حدثنا يخرج وعليه مُعصفرة)^(١).

٤. وقال الجوزجاني: (كان يرمى بغير نوع من البدع)^(٢).

٥. وقال أبو داود: (قدري معتزلي)^(٣).

٦. وقال أبوزرعة الدمشقي: (وابن إسحاق رجل قد أجمع الكبراء من أهل العلم على الأخذ عنه . . . وقد اختبره أهل الحديث فرأوا صدقاً وخيراً، مع مدحه ابن شهاب له.

وقد ذاكرت دُحيماً قول مالك فيه، فرأى أن ذلك ليس للحديث، إنما هو لأنه اتهمه بالقدر)^(٤).

= انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٢٤٥).

درجة الأثر: إسناده حسن، وقد ورد من طريق آخر عند العقيلي.

(١) التخریج:

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٠٤/٦)، ولم أعثر عليه في مصدر آخر.

رجال الإسناد:

محمد بن أيوب: هو محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس، كان ثقة صدوقاً، مات يوم عاشوراء سنة ٢٩٤هـ.

انظر: «الجرح والتعديل» (١٩٨/٧)، و«طبقات الحفاظ» (ص ٣٨٧).

محمد بن المنهال: هو محمد بن المنهال الضري، أبو عبد الله أو أبو جعفر، البصري، التميمي، ثقة حافظ، من العاشرة، مات سنة ٢٣١هـ.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٥٠٨).

يزيد بن زريع: هو يزيد بن زُرَيْع البصري، ثقة ثبت -تقدم-.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٦٠١).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

(٢) «الشجرة وأحوال الرجال» (١/١٣٦).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٥٧/٦).

(٤) «تهذيب الكمال» (٤١٨/٢٤).

٧. وقال الخطيب البغدادي: (وقد أمسك عن الاحتجاج برواياته غير واحد من العلماء لأسباب منها: أنه كان يتشيع، ويُنسب إلى القدر، ويُدلس في حديثه، فأما الصدق فليس بمدفوع عنه)^(١).

٨. وقال ابن حجر: (رمي بالتشيع والقدر)^(٢).

٩. وقال ابن عدي: (حدثنا ابن العراد، قال: حدثنا يعقوب، قال: سمعت ابن داود الزنبري، قال: حدثني والله عبد العزيز الدراوردي، قال: كنا في مجلس محمد بن إسحاق نتعلم، فأغفى إغفاءة، قال: إني رأيت في المنام الساعة أن إنساناً دخل المسجد ومعه حبلٌ فوضعه في عنق حمار فأخرجه، فما لبث أن دخل رجل المسجد معه حبل حتى وضعه في عنق ابن إسحاق، فأخرجه فذهب به إلى السلطان فجلد).

وقال ابن داود الزنبري: من أجل القدر)^(٣).

(١) «تاريخ بغداد» (١/٢٢٤).

(٢) «تقريب التهذيب» (ص٤٦٧).

(٣) التخريج:

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٠٦/٦)، وذكره الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» (٤١٩/٢٤)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤٥٠/٣)؛ من طريق: سعيد بن داود الزنبري به مثله، وأخرجه: اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» برقم (١٣٣٤) من طريق: عبد الواحد الفارسي، عن محمد بن أحمد، عن يعقوب به مثله.

رجال الإسناد:

ابن العراد: هو أحمد بن محمد بن موسى، أبو عيسى، المعروف بابن العراد. قال الدارقطني: ثقة، وقال الخطيب البغدادي: ثقة، مات ابن العراد سنة ٣٠٢ هـ. انظر: «تاريخ بغداد» (٩٠/٥). يعقوب: هو يعقوب بن شيبه بن الصلت بن عصفور، الحافظ العلامة، أبو يوسف السدوسي البصري، نزيل بغداد، صاحب المسند الكبير المعلن الذي ماصنف أحسن منه ولا أطول، ولكنه ما أتمه، وثقه الخطيب البغدادي، وكان من كبار علماء الحديث، مات سنة ٢٦٢ هـ. انظر: «طبقات الحفاظ» (ص٢٥٨).

ابن داود الزنبري: هو سعيد بن داود بن سعيد بن أبي زنبر الزنبري، أبو عثمان المدني، سكن بغداد وقدم الري، قال ابن أبي حاتم، عن أبيه: ليس بالقوي. وقال الساجي: عنده مناكير، =

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالقدر:

لم أجد أحدًا برّاه مما نسب إليه من القول بالقدر، إلا ما ورد عن محمد بن عبد الله بن نمير، قال الخطيب البغدادي: (أخبرنا علي بن محمد بن الحسين الدقاق، قال: قرأنا على الحسين بن هارون الضبي، عن أبي العباس بن سعيد، قال: أنبأنا موسى بن هارون بن إسحاق، قال: سمعت محمد بن عبد الله بن نمير يقول: كان محمد بن إسحاق يرمي بالقدر، وكان أبعد الناس منه)^(١).

= وقال ابن معين: ما كان عندي بثقة، وكذبه عبد الله بن نافع الصائغ، وقال ابن حجر: صدوق له منكر، من الطبقة العاشرة، مات في حدود العشرين.

انظر: «تهذيب التهذيب» (١٥/٢).

عبد العزيز الدراوردي: هو عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي، أبو محمد الجهني مولاهم، المدني، صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، قال النسائي، حديثه عن عبيد الله العمري منكر، من الثامنة، مات سنة ست أو سبع وثمانين.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٣٥٨).

درجة الأثر: إسناده ضعيف؛ لضعف أبي داود الزُّنْبَرِي.

(١) التخریج:

أخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٢٢٥/١)، وذكره المزي في «تهذيب الكمال» (٤١٩/٢٤).

رجال الإسناد:

علي بن محمد الدقاق: لم أقف على ترجمته وهو مجهول الحال، وإن كان ذكره الخطيب البغدادي في «تلخيص المتشابه في الرسم» رقم الحديث: ١٣٣، إلا أنه لم يترجم له.

الحسين بن هارون: ابن محمد الضبي، حدث عن: أحمد بن محمد بن إسماعيل الأدمي، والحسين بن إسماعيل المحاملي، وأبي العباس ابن عقدة ومن بعدهم، حدثنا عنه: أبو بكر البرقاني، والقاضيان أبو العلاء الواسطي، وأبو القاسم التنوخي، وعبد العزيز علي الأزجي، والحسين بن محمد بن عثمان النصيبي وغيرهم، وكان قد ذهب كتبه ولم يبق له من سماعاته القديمة سوى جزءين، أحدهما عن أحمد بن محمد بن إسماعيل الأدمي، والآخر كتاب «الولاية» عن ابن عقدة، وكل ما يرويه سوى ذلك فهو إجازة، قال الدارقطني: غاية في الفضل والدين والنزاهة والعفة، عالم بالاقضية والاحكام، وماهر بصناعة المحاضر والسجلات والترسل والمكاتبات، فطن متيقظ سديد موفق في أحواله كلها، قال البرقاني: حجة في الحديث، توفي في البصرة سنة ٣٩٨هـ.

الراجع:

يظهر مما تقدم صحة نسبة محمد بن إسحاق إلى مذهب القدرية؛ وذلك لما

يلي:

١. نسبته إلى هذا الرأي من قبل بعض أئمة الجرح والتعديل.

٢. صحة بعض الأسانيد في ذلك.

٣. لم أقف على من برأه من بدعة القدر إلا ما ورد عن محمد بن عبد الله

بن نمير وهذا مردود لأمرين:

أ/ عدم صحة السند إليه - كما تقدم -.

ب/ تأخر محمد بن نمير عن محمد بن إسحاق، حيث كانت وفاة محمد بن

نمير في سنة ٢٣٤هـ، في حين توفي محمد بن إسحاق في حدود سنة ١٥٣هـ،

وهذا يدل على عدم سماعه منه، كما بين ذلك من ترجم لهما.

= انظر: «تاريخ بغداد» (١٤٦/٨).

أحمد بن محمد: هو أحمد بن محمد بن سعيد، أبو العباس، الهمداني، الحافظ. يعرف بابن عقدة، كانت له معرفة حسنة وحفظ. قال ابن عدي: إلا أنني رأيت مشايخ بغداد يسيئون الشئ عليه ويقولون: كان لا يتدين بالحديث ويحمل شيوحا بالكوفة على الكذب، ويسوي لهم نسخا ويأمرهم بروايتها. وقال الدارقطني: كان ابن عقدة رجل سوء.

انظر: «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٥٨/١).

موسى بن هارون: هو موسى بن هارون بن إسحاق الهمداني، قال عنه الحاكم: كوفي ثقة.

انظر: «سؤالات الحاكم» (ص ١٥٦).

محمد بن عبد الله بن نمير: هو محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني الكوفي، أبو عبد الرحمن، ثقة حافظ فاضل، من العاشرة، مات سنة ٢٣٤هـ.

انظر: «تقريب التهذيب» (ص ٤٩٠).

درجة الأثر: إسناده ضعيف؛ لجهالة علي بن محمد الدقاق، ولتكم العلماء في أحمد بن سعيد وتضعيف بعضهم له.

سابعًا: يزيد بن أبان:

هو يزيد بن أبان الرقاشي، أبو عمرو البصري، القاص الزاهد. توفي قبل سنة ١٢٠هـ، من الطبقة الخامسة^(١).

روى عن: أبيه، وأنس بن مالك، وعُثَيْم بن قيس، وأبي الحكم البجلي، والحسن البصري، وقيس بن عباية وآخرين.

روى عنه: ابنه عبد النور، وابن أخيه الفضل بن عيسى بن أبان، وقتادة، وابن المنكدر، وأبو الزناد، وصفوان بن سُلَيْم، والأعمش وهم من أقرانه، وصالح بن كيسان وآخرون.

روى له: البخاري في الأدب المفرد، والترمذي، وابن ماجه.

مكانته عند أهل العلم:

* قال ابن سعد: (كان ضعيفًا)^(٢).

* وقال الإمام أحمد: (ضعيف، وقال في رواية المروزي: ليس ممن يحتج به)^(٣).

* وقال البخاري: (كان شعبة يتكلم فيه)^(٤).

* وقال أبو حاتم: (كان واعظًا بكاء كثير الرواية عن أنس رضي الله عنه بما فيه نظر، صاحب عبادة، وفي حديثه صنعة)^(٥).

(١) مصادر الترجمة: انظر: «التاريخ الكبير» (٣٢٠/٨)، و«المجروحين» (٩٨/٣)، و«تهذيب الكمال» (٦٤/٣٢)، و«ميزان الاعتدال» (٢٣٣/٧)، و«تهذيب التهذيب» (٤٠٣/٤)، و«لسان الميزان» (٤٣٩/٧).

(٢) «الطبقات الكبرى» (٢٤٥/٧).

(٣) انظر: «بحر الدم» (ص ٤٧٠).

(٤) «التاريخ الكبير» (٣٢٠/٨).

(٥) «الجرح والتعديل» (٢٥١/٩).

* وقال النسائي: (متروك)^(١).

* وقال ابن عدي: (نرجون أنه لا بأس به برواية الثقات عنه من البصريين والكوفيين وغيرهم)^(٢).

* وقال الذهبي: (ضعيف)^(٣).

* وقال ابن حجر: (ضعيف)^(٤).

سياق ما ورد في رمية بدعة القدر:

لم أقف على من نسبه إلى هذه البدعة إلا ابن سعد، بقوله: (كان ضعيفاً قدرياً)^(٥).

وقد وردت بعض الآثار تشعر بعدم الرضى عن حال يزيد بن أبان، منها:

١. قال أبو حاتم: (كان شعبة يحمل عليه)^(٦).

٢. وقال الأعمش: (أتيت يزيد الرقاشي وهو يقص، فجلست في ناحية أستاك).

فقال لي: أنت ها هنا!

قلت: أنا ها هنا في سنة وأنت في بدعة)^(٧).

سياق ما ورد في تبرئته مما نسب إليه من القول بالقدر:

من خلال ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، لم أجد أحداً برأه مما نسب إليه.

(١) «الضعفاء، للنسائي» (ص ١١٠).

(٢) «الكامل في ضعفاء الرجال» (٢٥٧/٧).

(٣) «الكاشف» (٣٨٠/٢).

(٤) «تقريب التهذيب» (ص ٥٩٩).

(٥) «الطبقات الكبرى» (٢٤٥/٧).

(٦) «الجرح والتعديل» (٢٥١/٩).

(٧) «المجروحين» (٩٨/٣).

الخلاصة:

١. نسبته إلى بدعة القدر من قبل أحد أئمة الجرح والتعديل.
٢. لم أقف على من خالفه في هذه النسبة، بل أكثرهم يحكي هذه النسبة عن ابن سعدٍ دون تعقب^(١).
٣. كونه من أهل البصرة، وأول ما نبغت بدعة القدر في البصرة^(٢).
٤. إلا أنني لم أقف على قولٍ أو فعلٍ يؤيد نسبة يزيد الرقاشي إلى القدر، بل ما ورد من ذم بعض العلماء له: كشعبة، والأعمش مفسرٌ بما نقله ابن حجر في «التهذيب»، حيث قال: (قال أبو داود عن أحمد: لا يكتب حديث يزيد. قلت: فلم تُرك حديثه، لهوى كان فيه؟ قال: لا، ولكن كان منكر الحديث. وكان شعبة يَحْمِلُ عليه وكان قاصًّا)^(٣). فالعهد في هذه النسبة على ابن سعدٍ يرحمه الله تعالى.

(١) انظر: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٧٥/٦٥)، و«تهذيب الكمال» (٦٦/٣٢)، و«تهذيب التهذيب» (٤٠٣/٤).

(٢) انظر: «القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه»، د. عبد الرحمن المحمود، (ص ١٦٢-١٦٣).

(٣) (٤٠٣/٤).

الخاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا ومكنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أما بعد:

فإن من نعم الله عليّ أن هداني لاختيار هذا الموضوع؛ الذي يرتبط بسلف الأمة وخيارها بعد صحابة النبي ﷺ، ولا أدل على فضل هذا الجيل من ثناء الرسول ﷺ بقوله: «خيركم قرني، ثم الذين يلونهم...»^(١) وقد أجمعت الأمة على فضلهم وعلمهم، مما جعل فرق المبتدعة تركب الصعب والذلول رغبةً منها لإلصاق بدعتها بهذا الجيل؛ وذلك لإضفاء الثقة على بدعتها بنسبة التابعين إليها.

ولعلي بهذا الجهد المتواضع أكون من الذين أحبههم وذبّ عنهم فأُلْحِقَ بهم، فإن الرجل يحب القوم ولمّا يُلْحَقْ بهم، وحسبي أن أقول فيهم ما أوصى به ربنا ﷻ في كتابه العزيز بقوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

ومن تمام فوائد هذا البحث المبارك -إن شاء الله تعالى- أن أشير إلى أهم نتائجه المستخلصة من مجموع مباحثه التي اشتملت عليها خطته: فأقول مستعيناً بالله تعالى:

(١) أخرجه البخاري برقم (٣٦٥١)، ومسلم برقم (٢٥٣٥) من حديث عمران بن حصين.

١. أن الاعتصام بالسنة نجاة والبعد عنها هلاك وضلال، وأن أهل السنة هم الطائفة الناجية المنصورة.

٢. ليس في البدع ما هو حسنٌ أبدًا، بل كل بدعةٍ في دين الله تعالى بالزيادة أو النقصان ضلالة.

٣. أن صفة التابعية تحصل لمن لقي أحد الصحابة، سواءً رآه أو سمع منه أو أخذ عنه.

٤. أن التابعين قد سلكوا سبيل الصحابة رضي الله عنهم، وساروا على نهجهم، واقتفوا آثارهم في أصول الدين وفروعه، وفي نصره الدين وإقامته.

٥. إجماع التابعين على مسألة من مسائل الاعتقاد يعتبر حجة شرعية يستند إليها في إثبات تلك المسألة.

٦. كانت للتابعين اليد الطولى في قمع البدع التي أرادت أن تُقوّض صرح العقيدة وبناءها في زمانهم: كبدعة نفي القدر، والإرجاء، والخوارج وغيرها.

٧. خيرية عصر التابعين لا يلزم منه عدم وقوع بعضهم في أخطاء؛ لأن من التابعين يرحمهم الله من وقع في شيءٍ من البدع إما متأولًا، أو لرأي رآه وفي المسألة نصوص لم تبلغه، أو لغير ذلك من الأسباب فالعصمة لله تعالى وحده، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكثير من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة ولم يعلموا أنه بدعة، إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة، وإما لآيات فهموا منها ما لم يرد منها، وإما لرأي رأوه وفي المسألة نصوص لم تبلغهم»^(١).

فأهل السنة إنما يتبعون الدليل، ويدورون معه حيث دار، ويقتدون بأئمة الهدى، ويُجِلُّونهم ويعذرون المخطئ، ولا يتبعونه فيما أخطأ فيه.

(١) «الفتاوى» (١٩/١٩١).

وقد حدثت زلات من أئمة أعلام، ولم يتابعهم السلف على زلاتهم، ولم يسكتوا عنها، ولم يغمطوهم حقهم، وعلمهم وقدرهم.

٨. اتفق التابعون على ذم بدعة الخوارج، والتحذير منها، ولم ينسب إلى بدعة الخوارج منهم إلا تسعة رواة، وهم على النحو التالي:
من لم تثبت في حقه: (٤).

من ثبتت في حقه: (٥).

٩. اتفق التابعون على ذم بدعة التشيع، والتحذير منها، ولم ينسب إلى بدعة التشيع منهم إلا واحدًا وأربعين راويًا، وهم على النحو التالي:
من لم تثبت في حقه: (٧).

من ثبتت في حقه دون غلو: (٢١).

من ثبتت في حقه مع غلو فيه: (١٣).

ومن ثبتت في حقه فهو إما مجرد ميلٍ لعلي رضي الله عنه وآل بيته دون غلو، وإما غالٍ مفرط في ذلك.

١٠. اتفق التابعون على ذم بدعة النصب، والتحذير منها، ولم ينسب إلى بدعة النصب منهم إلا اثني عشر راويًا، وهم على النحو التالي:
من لم تثبت في حقه: (٧).

من ثبتت في حقه: (٦).

١١. اتفق التابعون على ذم بدعة الإرجاء، والتحذير منها، ولم ينسب إلى بدعة الإرجاء منهم إلا إحدى عشر راويًا، وهم على النحو التالي:
من لم تثبت في حقه: (٤).

من ثبتت في حقه: (٧).

إلا أن الإرجاء الثابت في حقهم هو إرجاء الفقهاء، دون إرجاء المتكلمين.

١٢. اتفق التابعون على ذم بدعة القدر، والتحذير منها، ولم ينسب إلى بدعة القدر منهم إلا ثلاثة عشر راويًا، وهم على النحو التالي:

من لم تثبت في حقه: (٦).

من ثبتت في حقه: (٧).

إلا أن بدعة القدر التي ثبتت في حق بعضهم: مجرد زعمهم أن الشر من خلق العبد، دون القول بنفي العلم عن الله تعالى.

وأخيرًا فلست أزعم الكمال ولا المقاربة، وحسبي أنني بذلت جهدي واستفرغت طاقتي وأديت ما أرجو أن يكون معذرًا لي عند الله تعالى في الخطأ الذي لا أنفيه عن نفسي وعملي.

فإن يكون من صواب فمن الله وحده، وإن يكن من خطأ فهو من نفسي والشیطان والله ورسوله وكتابه من براء.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلم على نينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين.

فهرس المصادر والمراجع

١. الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة: لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.
٢. أبجد العلوم: صديق بن حسن القنوجي. تحقيق: عبد الجبار زكار. دار الكتب العلمية، بيروت، ط (بدون)، ١٩٢٨م.
٣. أبوزرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي: لأبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي. تحقيق: سعد الهاشمي. دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، ط ٢، ١٤٠٩هـ.
٤. أخبار المدينة: لأبي زيد عمر بن شبة النميري البصري. تحقيق: علي محمد دندل، ياسين سعد الدين بيان. دار الكتب العلمية، بيروت، ط (بدون)، ١٤١٧هـ.
٥. أربع رسائل في علوم الحديث: جمع وتحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٥، ١٤١٠هـ.
٦. الأسامي والكنى: لأحمد بن حنبل. تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع. مكتبة دار الأقصى، الكويت، ط ١، ١٤٠٦هـ.
٧. الاستقامة: لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحرّاني. تحقيق: محمد رشاد سالم. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٠٣هـ.

٨. الإصابة في تمييز الصحابة: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني.
تحقيق: علي محمد البجاوي. دار الجبيل، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.
٩. أصول مذهب الإمام أحمد دراسة أصولية مقارنة: لعبد الله بن عبد المحسن التركي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤١٦هـ.
١٠. أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية عرض ونقد: ناصر بن عبد الله القفاري. دار النشر (بدون)، المكان (بدون)، ط ٢، ١٤١٥هـ.
١١. الاعتصام: لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي. دار الفكر، المكان (بدون)، ط (بدون)، السنة (بدون).
١٢. الاعتقاد: لأحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: أحمد عصام الكاتب. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ١، ١٤٠١هـ.
١٣. الاعتقادات: للصدوق. تحقيق: عصام عبد السيد. الدار (بدون)، المكان (بدون)، ط (بدون)، السنة (بدون).
١٤. إعلام الموقعين عن رب العالمين: لابن القيم الجوزية. تحقيق: مشهور حسن آل سلمان. دار ابن الجوزي، الدمام، ط ١، ١٤٢٣هـ.
١٥. اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم: لأبي العباس أحمد بن عبد الرحيم بن تيمية. تحقيق: ناصر العقل. وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الرياض، ط ٧، ١٤١٩هـ.
١٦. أقوال التابعين في مسائل التوحيد والإيمان: عبد العزيز بن عبد الله المبدل. دار التوحيد للنشر، الرياض، ط ١، ١٤٢٤هـ.
١٧. الإكمال: لعلي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماکولا. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ.
١٨. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: علاء الدين مغلطاي الحنفي. تحقيق: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم. مكتبة الضياء، طنطا، ط ١، ١٤٢٢هـ.

١٩. الإيمان: لأبي عمر محمد بن يحيى العدني. تحقيق: حمد بن حمدي الحربي. الدار السلفية، الكويت، ط ١، ١٤٠٧هـ.
٢٠. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: أحمد محمد شاكر. تحقيق: علي بن حسن حليبي. دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤١٥هـ.
٢١. بحر الدم: أحمد بن حنبل. تحقيق: وصي الله بن محمد بن عباس. دار الراية، الرياض، ط ١، ١٩٨٩م.
٢٢. البداية والنهاية: لأبي الفداء الحافظ ابن كثير. تحقيق: أحمد أبو ملح، علي عطوي، فؤاد السيد، مهدي ناصر الدين، علي عبد الساتر. دار الكتب العلمية، بيروت، ط (بدون)، السنة (بدون).
٢٣. البدع والنهي عنها: محمد بن وضاح القرطبي الأندلسي. عناية: محمد أحمد دهمان. دار الأصفهاني وشركاه، جدة، ط (بدون)، السنة (بدون).
٢٤. البدعة وأثرها في الدراية والرواية: عائض بن عبد الله القرني. دار الطرفين، الطائف، ط (بدون)، السنة (بدون).
٢٥. براءة السلف مما نسب إليهم من انحراف الاعتقاد: عدنان بن عبد القادر. دار المسك، المكان (بدون)، ط (بدون)، السنة (بدون).
٢٦. بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية. لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية. عناية: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم. مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، ط (بدون)، ١٣٩١هـ.
٢٧. البيان والتبيين: لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار الجبيل، بيروت، ط (بدون)، السنة (بدون).
٢٨. تاج العروس من جواهر القاموس: لمحب الدين أبي الفيض محمد مرتضى الزبيدي. تحقيق: علي شيري. دار الفكر، بيروت، ط (بدون)، ١٤١٤هـ.

٢٩. تاريخ ابن معين رواية الدوري: يحيى بن معين. تحقيق: أحمد نور سيف. مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، ط ١، ١٣٩٩هـ.
٣٠. تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي: يحيى بن معين. تحقيق: أحمد نور سيف. دار المأمون للتراث، دمشق، ط (بدون)، ١٤٠٠هـ.
٣١. تاريخ ابن يونس المصري: لأبي سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس المصري. تحقيق: عبد الفتاح فتحب عبد الفتاح. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.
٣٢. تاريخ أسماء الثقات: لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين الواعظ. تحقيق: صبحي السامرائي. الدار السلفية، الكويت، ط (بدون)، ١٤٠٤هـ.
٣٣. تاريخ أسماء الضعفاء والمتروكين: لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين الواعظ. تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري. الدار (بدون)، المكان (بدون)، ط ١، ١٤٠٩هـ.
٣٤. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. للحافظ أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: عمر عبد السلام عتر. دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.
٣٥. تاريخ الرسائل والملوك: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.
٣٦. التاريخ الصغير: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق: محمد إبراهيم زايد. دار الواعي، حلب، ط ١، ١٣٩٧هـ.
٣٧. التاريخ الكبير: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق: السيد هاشم النوري. دار الفكر، بيروت، ط (بدون)، السنة (بدون).
٣٨. تاريخ بغداد: أحمد بن علي الخطيب البغدادي. دار الكتب العلمية، بيروت، ط (بدون)، السنة (بدون).

٣٩. تاريخ جرجان: حمزة بن يوسف الجرجاني. تحقيق: محمد عبد المعيد خان. عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠١هـ.
٤٠. تاريخ مدينة دمشق: لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي. تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري. دار الفكر، بيروت، ط(بدون)، ١٩٩٥م.
٤١. تاريخ واسط: لأسلم بن سهل الرزاز الواسطي. تحقيق: كوركيس عواد. عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
٤٢. التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة: شمس الدين السخاوي. تصحيح وتحقيق: محمد حامد الفقي. مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ط(بدون)، ١٣٧٧هـ.
٤٣. تحقيق مواقف الصحابة في الفتن من روايات الإمام الطبري والمحدثين: محمد أمحزون. دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ.
٤٤. تدريب الراوي في شرح تقريب النوي: جلال الدين السيوطي. تحقيق: نظر الفريابي. مكتبة الكوثر، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.
٤٥. تذكرة الحفاظ: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، السنة (بدون).
٤٦. تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم: لأبي عبد الله الحاكم بن محمد بن عبد الله النيسابوري، تحقيق: كمال يوسف الحوت. مؤسسة الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
٤٧. التعديل والتجريح: لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي. تحقيق: أبو لبابة حسين. دار اللواء للنشر، الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ.
٤٨. التعريفات: علي بن محمد الجرجاني. تحقيق: إبراهيم الأبياري. دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

٤٩. تفسير فرات: لفرات بن إبراهيم الكوفي. المطبعة الحيدرية، النجف، ط (بدون)، السنة (بدون).
٥٠. تفسير القرآن: لعبد الرزاق الصنعاني. تحقيق: مصطفى مسلم. مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٠هـ.
٥١. تفسير القرآن العظيم: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي. دار الفكر، بيروت، ط (بدون)، ١٤٠١هـ.
٥٢. تفسير القرآن العظيم: لأبن أبي حاتم الرازي. تحقيق: أسعد الطيب. مكتبة نزار الباز، مكة، ط ١، ١٤١٧هـ.
٥٣. تقريب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر. تحقيق: محمد عوامة. دار الرشيد، سوريا، ط ٤، ١٤١٢هـ.
٥٤. التقييد: لأبي بكر البغدادي محمد بن عبد الغني. تحقيق: كمال يوسف الحوت. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.
٥٥. التقييد والإيضاح: للحافظ العراقي. تحقيق: عبد الرحمن السورتى. مجمع البحوث الإسلامية، باكستان، ط (بدون)، السنة (بدون).
٥٦. تكملة الإكمال: لأبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي. تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي. جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٠هـ.
٥٧. التمهيد: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري. تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد بن عبد الكبير البكري. وزارة عموم الأوقاف، المغرب، ط (بدون)، ١٣٨٧هـ.
٥٨. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، محمد عبد الرزاق حمزة. دار الكتب السلفية، القاهرة، ط (بدون)، السنة (بدون).

٥٩. تهذيب الآثار: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري. تحقيق: محمود محمد شاكر. مطبعة المدني، القاهرة، ط (بدون)، السنة (بدون).
٦٠. تهذيب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر. تحقيق: أحمد الزبيق، عادل مرشد. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.
٦١. تهذيب الكمال: لأبي الحجاج يوسف بن زكي المزني. تحقيق: بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٠هـ.
٦٢. تهذيب اللغة: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى. تحقيق: محمد خفاجي، محمود العقدة. مراجعة: علي البجاوي. الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ط (بدون)، السنة (بدون).
٦٣. التوسل أنواعه وأحكامه: محمد ناصر الدين الألباني. تحقيق: محمد عيد العباسي. المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، السنة (بدون).
٦٤. توضيح المشتبه: لابن ناصر الدين الدمشقي. تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٤هـ.
٦٥. الثقات: لأبي حاتم محمد بن حبان البستي. تحقيق: السيد شرف الدين أحمد. دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٣٩٥م.
٦٦. جامع البيان عن تأويل القرآن: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري. دار الفكر، بيروت، ط (بدون)، ١٤٠٥هـ.
٦٧. الجامع لأحكام القرآن: للقرطبي. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.
٦٨. الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقها على المذهب الراجح: عبد الكريم بن علي النملة. مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ.
٦٩. الجرح والتعديل: إبراهيم بن عبد الله اللاحم. مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٤هـ.

٧٠. الجرح والتعديل: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي. دار إحياء التراث، بيروت، ط ١، ١٩٥٢هـ.
٧١. جهود علماء السلف في تقرير العقيدة: علي الشبل. رسالة دكتوراة. قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٢هـ.
٧٢. حاشية ابن القيم: لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤١٥هـ.
٧٣. حقيقة البدعة وأحكامها: سعيد بن ناصر الغامدي. مكتبة الرشد، الرياض، ط ٣، ١٤١٩هـ.
٧٤. حلية الأولياء: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني. دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٤، ١٤٠٥هـ.
٧٥. الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز: لأبي محمد عبد الله بن عبد الحكم. تحقيق: أحمد عبيد. دار الفضيلة، القاهرة، ط (بدون)، السنة (بدون).
٧٦. الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية: غالب عواجي. المكتبة العصرية، جدة، ط ٢، ١٤٢٣هـ.
٧٧. درء تعارض العقل والنقل: لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية. تحقيق: محمد رشاد سالم. الدار (بدون)، المكان (بدون)، ط (بدون)، السنة (بدون).
٧٨. دراسات في الأهواء والفرق والبدع وموقف الإسلام منها: ناصر العقل. دار اشبيليا، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ.
٧٩. الدر المنثور في التفسير بالمأثور: جلال الدين السيوطي. دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.

٨٠. دفاع عن الحديث النبوي والسيرة في الرد على جهالات الدكتور البوطي في كتابه «فقه السيرة»: محمد ناصر الدين الألباني. مؤسسة ومكتب الخافقين، دمشق، ط (بدون)، ١٣٩٧هـ.

٨١. ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم: لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني. تحقيق: بوران الضناوي، كمال يوسف الحوت. مؤسسة الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ.

٨٢. ذكر من تكلم فيه وهو موثق: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي. تحقيق: محمد شكور الميادين. مكتبة المنار، الزرقاء، ط ١، ١٤٠٦هـ.

٨٣. رجال الشيعة في الميزان: عبد الرحمن بن عبد الله الزرعي. دار القلم، الكويت، ط ١، ١٤٠٣هـ.

٨٤. رجال صحيح البخاري: لأبي النصر أحمد بن محمد البخاري الكلاباذي. تحقيق: عبد الله الليثي. دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.

٨٥. رجال مسلم: لأبي بكر أحمد بن علي بن منجوية الأصبهاني. تحقيق: عبد الله الليثي. دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.

٨٦. الرد على الزنادقة والجهمية: لأبي عبد الله أحمد بن حنبل. تحقيق: محمد حسن راشد. المطبعة السلفية، القاهرة، ط (بدون)، ١٣٩٣هـ.

٨٧. رسائل العدل والتوحيد: الحسن البصري، القاضي عبد الجبار، القاسم الرّسّبي، الشريف المرتضى، الإمام يحيى بن الحسين. تحقيق: محمد عمارة. دار الشرق، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٨هـ.

٨٨. الرسالة التبوكية: لابن القيم الجوزية. تحقيق سليم الهلالي. مكتبة الخز، جدة، ط ١، ١٤١٩هـ.

٨٩. الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي. تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.

٩٠. الرواة الذين وثقهم الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال وقد تكلم فيهم بعض النقاد من حيث البدعة: محمد إبراهيم داود شحادة. مراجعة: أبو تراب الظاهري. دار القبلة، المكان (بدون)، ط (بدون)، السنة (بدون).
٩١. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: موفق الدين بن قدامة. تحقيق: عبد الكريم النملة. مكتبة الرشد، الرياض، ط ٢، ١٤١٤هـ.
٩٢. الزهد الكبير: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: عامر أحمد حيدر. مؤسسة الكتب، ط ٣، ١٩٩٦م.
٩٣. سؤالات ابن أبي شيبة: عامر بن عبد الله المديني. تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر. مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٠٤هـ.
٩٤. سؤالات أبي داود: أحمد بن حنبل الشيباني. تحقيق: زياد محمد منصور. مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٤هـ.
٩٥. سؤالات أبي عبيد الآجري: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني. تحقيق: محمد علي قاسم العمري. الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ١٣٩٩هـ.
٩٦. سؤالات البرذعي: لأبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي. تحقيق: سعدي الهاشمي. دار الوفاء، المنصورة، ط ٢، ١٤٠٩هـ.
٩٧. سؤالات البرقاني: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني. تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري. كتب خانة جميلي، باكستان، ط ١، ١٤٠٤هـ.
٩٨. سؤالات الحاكم: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني. تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. مكتبة المعارف، الرياض، ط ٢، ١٤٠٤هـ.
٩٩. السلسلة الصحيحة: محمد ناصر الدين الألباني. مكتبة المعارف، الرياض، ط (بدون)، السنة (بدون).

١٠٠. السلسلة الضعيفة: محمد ناصر الدين الألباني. مكتبة المعارف، الرياض، ط (بدون)، السنة (بدون).
١٠١. سنن ابن ماجه: لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار الفكر، بيروت، ط (بدون)، السنة (بدون).
١٠٢. سنن أبي داود: لأبي داود السجستاني. دار الفكر، بيروت، ط (بدون)، السنة (بدون).
١٠٣. سنن الترمذي: لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي. تحقيق: أحمد شاکر. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط (بدون)، السنة (بدون).
١٠٤. سنن الدارمي: لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي. تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي. دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١٤٠٧هـ.
١٠٥. السنة: لأبي عبد الله أحمد بن حنبل. تحقيق/ محمد بن سعيد القحطاني. دار ابن القيم، الدمام، ط ١، ١٤٠٦هـ.
١٠٦. السنة: عمرو بن أبي عاصم الشيباني. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. المكتبة الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤٠٠هـ.
١٠٧. سير أعلام النبلاء: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٩، ١٤١٣هـ.
١٠٨. الشجرة وأحوال الرجال: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني. تحقيق: صبحي البدري السامرائي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
١٠٩. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم. لأبي القاسم هبة الله بن الحسن اللاكائي. تحقيق: أحمد بن سعد الغامدي. دار طيبة، الرياض، ط ٧، ١٤٢٢هـ.

١١٠. شرح السنة: لأبي محمد الحسن بن علي البربهاري. تحقيق: خالد بن قاسم الرادادي. دار السلف، الرياض، ط ٢، ١٤١٨هـ.
١١١. شرح السنة: الحسن بن مسعود البغوي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.
١١٢. شرح العقيدة الطحاوية: علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.
١١٣. شرح العقيدة الواسطية: محمد خليل هراس. اعتنى به: علوي السقاف. دار الهجرة، الرياض، ط ٤، ١٤٢٢هـ.
١١٤. شرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي. تحقيق: نور الدين عتر. دار العطاء، الرياض، ط ٤، ١٤٢١هـ.
١١٥. شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل: شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية. تحقيق: عمر بن سليمان الحفيان. مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ.
١١٦. الشريعة: لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري. تحقيق: عبد الله الدميحي. دار الوطن، الرياض، ط ٢، ١٤٢٠هـ.
١١٧. صحيح ابن حبان: لأبي حاتم محمد بن حبان البستي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٤هـ.
١١٨. صحيح البخاري: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق: مصطفى دياب البغا. دار ابن كثير، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ.
١١٩. صحيح سنن أبي داود: محمد ناصر الدين الألباني. مكتبة التربة العربي لدول الخليج، الرياض، ط ١، ١٤٠٩هـ.
١٢٠. صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط (بدون)، السنة (بدون).

١٢١. صحيح وضعيف الجامع الصغير وزياداته: محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي، بيروت، ط (بدون)، السنة (بدون).
١٢٢. صفة المنافق: لجعفر بن الحسن بن محمد الفريابي. تحقيق: بدر البدر. دار الخلفاء للكتاب، الكويت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
١٢٣. صفوة الصفوة: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد. تحقيق: محمود فاخوري، محمد رواس قلعة جي. دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٣٩٩هـ.
١٢٤. الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة: لابن القيم الجوزية. تحقيق: علي محمد الدخيل الله. دار العاصمة، الرياض، ط ٣، ١٤١٨هـ.
١٢٥. ضحى الإسلام: أحمد أمين. دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١٠، السنة (بدون).
١٢٦. الضعفاء الصغير: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق: محمد إبراهيم زايد. دار الواعي، حلب، ط ١، ١٣٩٦هـ.
١٢٧. ضعفاء العقيلي: لأبي جعفر محمد بن عمر العقيلي. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. دار المكتبة العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ.
١٢٨. الضعفاء والمتروكين: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. دار الواعي، حلب، ط ١، ١٣٩٦هـ.
١٢٩. الضعفاء والمتروكين: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي. تحقيق: عبد الله القاضي. دار المكتبة العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ.
١٣٠. طبقات الحفاظ: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.
١٣١. الطبقات الكبرى: لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري. دار صادر، بيروت، ط (بدون)، السنة (بدون).

١٣٢. الطبقات لابن خياط: خليفة بن خياط العصفري. تحقيق: أكرم ضياء العمري. دار طيبة، الرياض، ط ٢، ١٤٠٢هـ.
١٣٣. طبقات المدلسين: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: عاصم بن عبد الله القريوتي. مكتبة المنار، عمان، ط ١، ١٤٠٣هـ.
١٣٤. العقد الفريد: أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي. دار الفكر، بيروت، ط (بدون)، السنة (بدون).
١٣٥. العلل: علي بن عبد الله المدني. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٠م.
١٣٦. العلل ومعرفة الرجال: أحمد بن حنبل الشيباني. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس. المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.
١٣٧. علوم الحديث: لأبي عمرو ابن الصلاح. تحقيق: نور الدين عتر. دار الفكر، بيروت، ط ٣، ١٤٠٤هـ.
١٣٨. العواصم من القواصم: القاضي أبي بكر ابن العربي. تحقيق: محب الدين الخطيب. وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ط (بدون)، ١٤١٩هـ.
١٣٩. عون المعبود شرح سنن أبي داود: لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي. دار الكتب، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ.
١٤٠. العين: لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال، المكان (بدون)، ط (بدون)، السنة (بدون).
١٤١. غريب الحديث: لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي. تحقيق: محمد عبد المعيد خان. دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٣٩٦هـ.
١٤٢. فتح المغيث شرح ألفية الحديث: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي. دار الكتب العلمية، لبنان، ط (بدون)، ١٤٠٣هـ.

١٤٣. الفرق بين الفرق: عبد القادر بن طاهر البغدادي. علق عليه: إبراهيم رمضان. دار المعرفة، بيروت، ط ٤، ١٤٢٤هـ.
١٤٤. الفصل في الملل والأهواء والنحل: لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري. دار الباز، مكة المكرمة، ط ٢، ١٣٩٥هـ.
١٤٥. فضائل الصحابة: أحمد بن حنبل الشيباني. تحقيق: وصي محمد عباس. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.
١٤٦. الفهرست: لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن النديم. دار المعرفة، بيروت، ط (بدون)، ١٣٩٨هـ.
١٤٧. فيض القدير شرح الجامع الصغير: عبد الرؤوف المناوي. المكتبة التجارية، مصر، ط ١، ١٣٥٦هـ.
١٤٨. القاموس المحيط: الفيروز آبادي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤١٥هـ.
١٤٩. القدر: جعفر بن محمد بن الحسين بن المستفاض الفريابي. تحقيق: عبد الله بن حمد المنصور. أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٩٩٧م.
١٥٠. القدرية والمرجئة: ناصر بن عبد الكريم العقل. دار الوطن، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ.
١٥١. القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه: عبد الرحمن بن صالح المحمود. دار الوطن، الرياض، ط ٢، ١٤١٨هـ.
١٥٢. القول المسدد: لأبي الفضل أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ١، ١٤٠١هـ.
١٥٣. الكاشف: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي. تحقيق: محمد عوامة. دار القبلة للثقافة، جدة، ط ١، ١٤١٣هـ.
١٥٤. الكامل: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد. تحقيق: محمد أحمد الدالي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٣هـ.

١٥٥. الكامل في ضعفاء الرجال: عبد الله بن عدي الجرجاني. تحقيق: يحيى مختار غزاوي. دار الفكر، بيروت، ط ٣، ١٤٠٩هـ.
١٥٦. كشف الظنون: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني. دار الكتب العلمية، بيروت، ط (بدون)، ١٤١٣هـ.
١٥٧. الكفاية في علم الرواية: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي. تحقيق: لأبي عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني. المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط (بدون)، السنة (بدون).
١٥٨. الكنى: محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق: السيد هاشم الندوي. دار الفكر، المكان (بدون)، ط (بدون)، السنة (بدون).
١٥٩. الكواكب النيرات: لأبي البركات محمد بن أحمد الذهبي الشافعي. تحقيق: حمدي السلفي. دار العلم، الكويت، ط (بدون)، السنة (بدون).
١٦٠. لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور. دار صادر، بيروت، ط (بدون)، السنة (بدون).
١٦١. لسان الميزان: أحمد بن علي بن حجر. تحقيق: دائرة المعارف النظامية. تحقيق: مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٦هـ.
١٦٢. المجروحين: لأبي حاتم محمد بن حبان البستي. تحقيق: محمد إبراهيم زايد. دار الواعي، حلب، ط ١، ١٣٩٦هـ.
١٦٣. مجمع الزوائد: لأبي بكر علي الهيثمي، دار الريان، القاهرة، ط (بدون)، ١٤٠٧هـ.
١٦٤. مجموع رسائل الحافظ ابن حجر: جمع وترتيب: طلعت فؤاد حلواني. الفاروق الحديثة، القاهرة، ط ١، ١٤٢٣هـ.
١٦٥. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: جمع وترتيب: عبد الرحمن بن قاسم، محمد عبد الرحمن بن قاسم. مجمع الملك لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ط (بدون)، ١٤١٦هـ.

١٦٦. المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده
المرسي. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١،
٢٠٠٠م.
١٦٧. مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر الرازي. دار الحكمة، دمشق،
ط (بدون)، ١٩٨٣م.
١٦٨. المختلف فيهم: عمر بن شاهين. تحقيق: عبد الرحيم بن محمد
القشقرى. مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ.
١٦٩. مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة: ناصر بن عبد الله القفاري.
دارطية، الرياض، ط ٧، ١٤٢٤هـ.
١٧٠. مستدرك سفينة البحار: علي النمازي الشاهرودي. تحقيق: حسن بن
علي النمازي. مؤسسة النشر الإسلامي لجماعة المدرسين، قم، ط (بدون)،
١٤١٩هـ.
١٧١. المستدرك على الصحيحين: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم
النيسابوري. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت،
١٤١١هـ.
١٧٢. مسند ابن الجعد: علي بن الجعد البغدادي: تحقيق: عامر أحمد
حيدر. مؤسسة نادر، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ.
١٧٣. مسند الإمام أحمد بن حنبل: لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني.
مؤسسة قرطبة، مصر، ط (بدون)، السنة (بدون).
١٧٤. مشاهير علماء الأمصار: لأبي حاتم محمد بن حبان البستي. تحقيق:
فلايشهمر. دار الكتب العلمية، بيروت، ط (بدون)، ١٩٥٩م.
١٧٥. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد الفيومي.
تحقيق: مكتبة لبنان، بيروت، ط (بدون)، ١٩٩٠م.

١٧٦. مصنف بن أبي شيبة: لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة. تحقيق: كمال يوسف الحوت. مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٠٩هـ.
١٧٧. معالم التنزيل: لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي. تحقيق: خالد العك، مروان سوار. دار المعرفة، بيروت، ط ٤، ١٤١٥هـ.
١٧٨. معجم الأدباء: ياقوت الحموي. دار الفكر، دمشق، ط ٣، ١٤٠٠هـ.
١٧٩. المعجم الأوسط: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني. تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني. دار الحرمين، القاهرة، ط (بدون)، ١٤١٥هـ.
١٨٠. معجم البلدان: ياقوت بن عبد الله الحموي. دار الفكر، بيروت، ط (بدون)، السنة (بدون).
١٨١. معجم الشعراء: لأبي عبد الله محمد بن عمران المرزباني. تحقيق: عبد الستار أحمد فرج. الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، ط (بدون)، السنة (بدون).
١٨٢. معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار الجليل، بيروت، ط (بدون)، السنة (بدون).
١٨٣. معرفة الثقات: لأبي الحسن أحمد بن عبد الله العجلي. تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي. مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٥هـ.
١٨٤. معرفة علوم الحديث: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم. تحقيق: معظم حسين. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٣٩٧هـ.
١٨٥. المعرفة والتاريخ: يعقوب بن سفيان الفسوي. تحقيق: أكرم ضياء العمري. مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط ٢، ١٤١٠هـ.
١٨٦. المعين في طبقات المحدثين: محمد بن أحمد الذهبي. تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد. دار الفرقان، عمان، ط ١، ١٤٠٤هـ.

١٨٧. المغني في الضعفاء: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي. تحقيق: نور الدين عتر. دار النشر (بدون)، المكان (بدون)، ط (بدون)، السنة (بدون).
١٨٨. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، السنة (بدون).
١٨٩. المقنن في سرد الكنى: محمد بن أحمد الذهبي. تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد. الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٨هـ.
١٩٠. المقصد الأرشد في ذكر الإمام أحمد: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح. تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان بن عثيمين. مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٠هـ.
١٩١. الملل والنحل: لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني. دار الفكر: بيروت، ط (بدون)، السنة (بدون).
١٩٢. من تكلم فيه: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي. تحقيق: محمد شكور المياديني. مكتبة المنار، الزرقاء، ط ١، ١٤٠٦هـ.
١٩٣. من حديث خيثة: محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى. تحقيق: مجدي السيد إبراهيم. مكتبة القرآن، القاهرة، ط (بدون)، السنة (بدون).
١٩٤. من كلام أبي زكريا في الرجال: يحيى بن معين. تحقيق: أحمد محمد نور سيف. دار المأمون للتراث، دمشق، ط (بدون)، ١٤٠٠هـ.
١٩٥. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني. تحقيق: محمد رشاد سالم. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٠٦هـ.
١٩٦. منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة: عثمان بن علي حسن. مكتبة الرشد، الرياض، ط ٤، ١٤١٨هـ.

١٩٧. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: الندوة العالمية للشباب الإسلامي. إشراف: مانع بن حامد الجهني. دار الندوة العالمية، الرياض، ط٢٤، ١٤٢٠هـ.
١٩٨. موضح أوهام الجمع والتفريق: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
١٩٩. مولد العلماء ووفياتهم: محمد بن عبد الله الربيعي. تحقيق: عبد الله بن أحمد الحمد. دار العليسة، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ.
٢٠٠. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي. تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
٢٠١. ميزان الحكمة: محمدي الريشهري. تحقيق: دار الحديث. دار الحديث، المكان (بدون)، ط (بدون)، السنة (بدون).
٢٠٢. النبوات: لأبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية. تحقيق: عبد العزيز الطويان. أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.
٢٠٣. نزهة الألباب في الألقاب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: عبد العزيز السديري. مكتبة الرشد، الرياض، ط (بدون)، ١٩٨٩م.
٢٠٤. النفع الشذي في شرح جامع الترمذي: لأبي الفتح محمد بن محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري. تحقيق: أحمد معبد عبد الكريم. دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.
٢٠٥. النهاية في غريب الأثر: لأبي السعدات المبارك بن محمد الجزري. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمد أحمد الطناحي. المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.

٢٠٦. هدي الساري مقدمة فتح الباري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب. دار الريان، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ.
٢٠٧. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: محمد بن حسن الحر العاملي. تحقيق: عبد الرحيم الشيرازي. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٥، ١٤٠٣هـ.
٢٠٨. الوفيات: محمد رافع السلامي. تحقيق: صالح مهدي عباس، بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ.
٢٠٩. الوفيات للقسنطي: لأبي العباس أحمد بن حسن الخطيب. تحقيق: عادل نويهض. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٧٨م.